وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة العربي التبسي – تبسة-
كـلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم الحقــوق

الفساد وسبل مكافحته

من إنجاز الطالبة: عبلة ناصف
إشراف الأستاذ الدكتور: حيدرة سعدي

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة في البحث
الطاهر دلول	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي -تبسة	رئيـــــسا
حيدرة سعدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي -تبسة	مشـرفـا
بوراس منير	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي -تبسة	مساعد
عـادل زيـاد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور– خنشلة -	عضـوا
عبد الوهاب بوعزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي -تبسة	عضـوا
بلال عثماني	أستاذ محاضر أ	جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية-	عضـوا
أسماء قواسمية	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس-	عضـوا

السنة الجامعية: 2022 - 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله عز و جل في كتابه :

سُورَةُ الرُّومِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾

سُورَةُ الفَجْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ﴿١٢﴾

سُورَةُ البَقَرَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾

سُورَةُ البَقَرَةِ

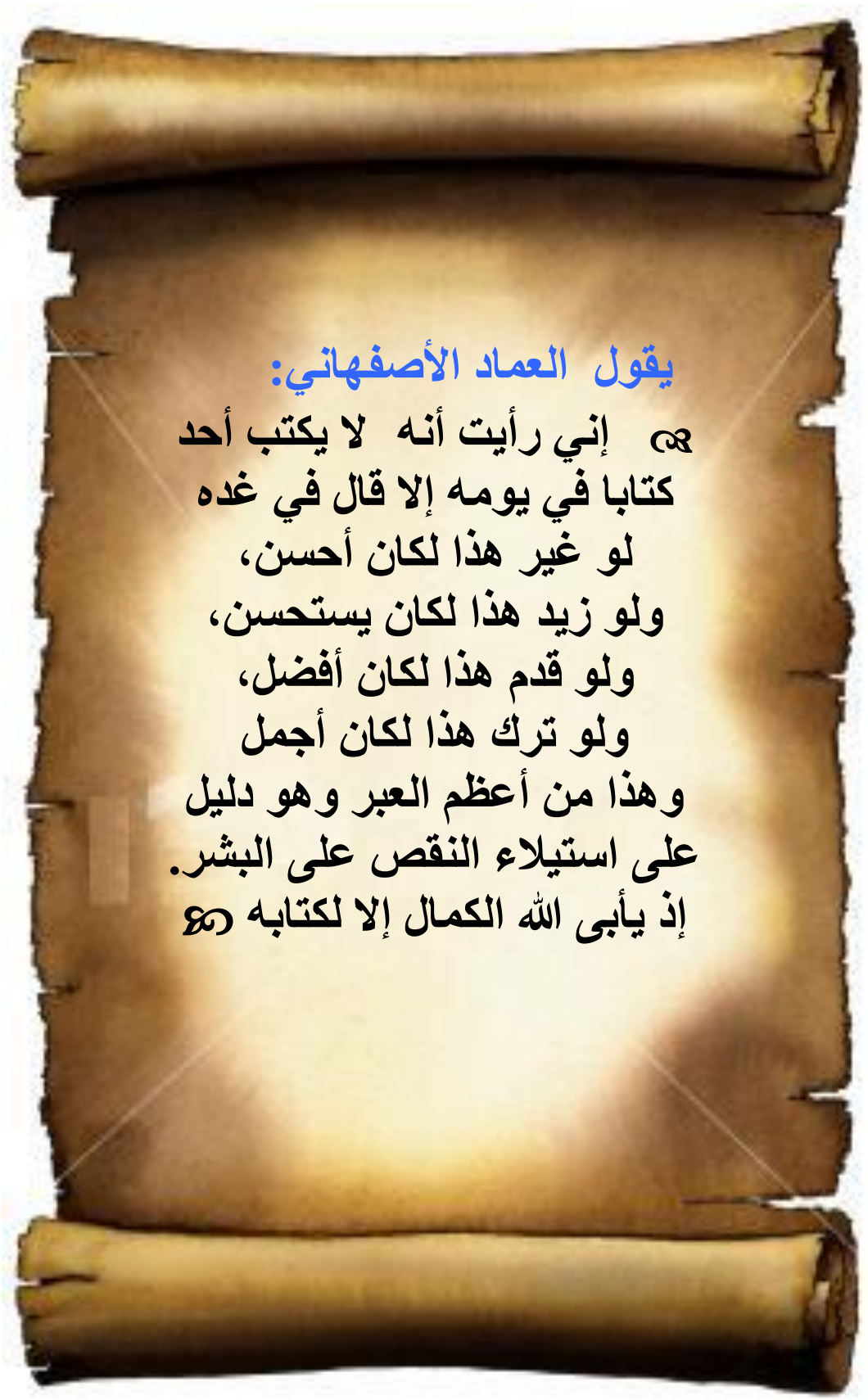
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾

سُورَةُ صٓ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾



يقول العماد الأصفهاني:

إني رأيت أنه لا يكتب أحد
كتابا في يومه إلا قال في غده
لو غير هذا لكان أحسن،
ولو زيد هذا لكان يستحسن،
ولو قدم هذا لكان أفضل،
ولو ترك هذا لكان أجمل
وهذا من أعظم العبر وهو دليل
على استيلاء النقص على البشر.
إذ يأبى الله الكمال إلا لكتابه

شكر وعرفان

الحمد لله الأول قبل الإنشاء والإحياء والآخر بعد فناء الأشياء، العليم الذي لا ينسى ذكره ولا ينقص من شكره ولا يخيب من دعاه ولا يقطع رجاء من رجاه، الحمد لله حمدا سرمدا أبدا لا انقطاع له ولا نفاذ، على فضله وكرمه اللذين لولاهما لما أتممت هذه الرسالة، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين الهداة الميامين.

يسعدني ورسالتي قد بلغت نهايتها بعون الله وتوفيقه بأن أقدم الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل حيدرة سعدي الذي أشرف على إعدادها وأرشدني بسديد رأيه لكل ما من شأنه أن يجعل هذا البحث رصينا على الرغم من مشاغله الكثيرة، واسأل الله له التوفيق والصحة وطول العمر.

كما لا يسعني إلا أن أقدم شكري للأستاذ بوراس منير مساعد المشرف الذي لم يبخل على بنصائحه وتشجيعه، وأسأل الله له التوفيق والنجاح.

ويطيب لي أن أقدم الشكر والعرفان إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين تحملوا عبء قراءة هذه الرسالة وإبداء الملاحظات عليها.

كما لا يفوتني بأن أسجل شكري وامتناني للموظفات والموظفين بالمكتبة، وجميع زملائي في الدفعة، وكل طاقم الجامعة مديرها والهيئة التدريسية بكافة أعضائها وموظفيها، وزملائي في العمل والدراسة، وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وكل من كان لي عونا ولو بدعاء والى كل من سقط اسمه سهوا.

إهداء

يشرفني أن أقدم أسمى آيات الشكر والامتنان إلى من لهم ينسب الفضل بعد الله عز وجل، والدي وزوجي الكريمين رحمهما الله وغفر لهما وجعل جنة الفردوس مثواهما إنه سميع مجيب، وأسأل الله أن يرزق والدتي منبع الحنان والشمعة التي تنير دربي الصحة والعافية وطول العمر وأن يجزيهم عني خير الجزاء، كما لا انسى إخوتي وأخواتي وعلى رأسهم فؤاد الذي كان رفيقا ومعينا والذي اعتبرته بمثابة ابني الأكبر، وفلذة كبدي أبنائي سارة التي كانت لي أكبر عون في هذه الرسالة و ابنتي ابتسام التي اعتبرها دليلي في أمور التكنولوجيا ، وكذا ابني الأكبر محمد سندي في هذه الدنيا والدلوع رضا الذين هم لي احسن عوض وخير إرث من والدهم رحمه الله . وأتذرع لله ان يصلح شأنهم ويجعلهم في الطريق المستقيم وأن يسدد خطاهم وأن يوصلهم لأعلى المراتب وأحسنها.

وأختم الكلام بخيره وأفضله بقوله تعالى:

"رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِين"

مقدمـــــة

مقدمة :

الفساد هو أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات حول العالم. إنه معضلة تجتاح البشرية جمعاء، وليس مجرد انحراف أخلاقي أو خروقات قانونية. إنه سرطان ينتشر بسرعة في عروق الدول والمؤسسات، مهدداً استقرارها ونموها المستدام.

الفساد يشكل تهديدًا للمال العام والموارد الطبيعية، ويمثل نوعًا من الخيانة للثقة والمسؤولية الملقاة على عاتق الحكام والمسؤولين. يهدد العدالة ويفتك بالمبادئ الأخلاقية، مما يقوض الثقة بين المواطنين والحكومات، ويؤثر سلبًا في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ يسرق الحقوق والفرص من الأبرياء، ويزرع بذور الاستبداد والفقر والتفاوت الاجتماعي، يمنح الأقل أهمية والأقوى تفضيلات غير مستحقة، وبالتالي يعزز الظلم والتمييز. إذا استمر الفساد في الازدياد، فإن النتيجة الوحيدة ستكون تدهور المجتمعات وانهيارها تدريجيا.

يعَدُ مكافحة الفساد هدفًا رئيسيا ومحوريا لجميع الدول، سواءً كانت متقدمة أو نامية، نظرًا لانتشار الفساد في جميع أنحاء العالم بدرجات متفاوتة. تدرك الدول خطورة الوضع والآثار السلبية التي يترتب عليها الفساد، حيث يؤدي إلى تدمير المجتمعات والشعوب، ويعرقل تقدم الدول ويفقدها إمكاناتها وتطورها. وبناء على ذلك، تم السعي إلى وضع اتفاقيات وتأسيس منظمات وإقرار قوانين ومواثيق، وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الفساد ودعم الجهود الوطنية في كل دولة لتحقيق الهدف المنشود.

وبناء على ذلك، فإن الفساد لم يعد قضية محلية، بل أصبح ظاهرة عابرة للحدود تؤثر على المجتمعات والاقتصاديات، مما يستدعي التعاون الدولي في الجهود المستمرة لمكافحة الفساد ومنعه. وتشتمل هذه الجهود على الاعتقاد القائم بأن جهود دولة واحدة بمفردها في القضاء على الفساد ستكون صعبة ما لم تحظ بالدعم الدولي والتعاون بين الدول من خلال اتفاقيات دولية تهدف إلى تكامل الأدوار في مجال مكافحة الفساد.

ويجب أيضًا أن نشير إلى أنه من الصعب تحديد مدى انتشار الفساد بدقة في منطقة معينة ومقارنتها بمنطقة أخرى، حيث تتم معظم سلوكيات الفساد بشكل سري ونادرًا ما يتم الكشف عنها. لذا، يجب علينا التركيز على العوامل والأسباب التي تساهم في انتشار الفساد قبل التحدث عن صورته، بهدف تعزيز جهود مكافحته والحد من انتشاره. وينبغي أيضًا دراسة جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

إن مكافحة الفساد هي تحدي رئيسي يواجه جميع الدول، وتتطلب تعاونًا دوليًا قويًا ومستمرًا للقضاء على هذه الظاهرة المدمرة والحد من انتشارها. ومن خلال التكامل في أدوار مكافحة الفساد ووضع سياسات واستراتيجيات قوية، يمكن للدول أن تحقق التقدم والتطور.

أهمية البحث:

يعد الموضوع محل الدراسة موضوعا مهما ومستمر على الرغم من قدمه إلا انه يدفع للمبادرة بدراسته وتحليله وتبيان الأحكام القانونية التي تحكمه والجهود التي تبذلها الدولة في إطار سياستها في محاربة أشكال الفساد وهذا ما يترجم الأهمية التي يحتلها هذا الموضوع والتي تشجع الباحث على التعمق فيه أكثر وذلك من عدة جوانب كالآتي:

أ – الجانب النظري:

ان حجم الفساد ازداد في المعاملات اليومية، فقد تشابكت حلقاته وتنامى إلى دوائر كثيرة في الحياة والإدارة ، إلى درجة لم يسبق لها مثيل مما يهدد مستقبل المجتمعات في الصميم ويدعو إلى القلق، لذا فخطورة الفساد في تزايد بعد ما أصبح ينال من إمكانيات الأمم والشعوب بشكل يؤثر مباشرة في التنمية والاستثمار.

لذا، ينبغي أن تكون آليات فعالة وشاملة ومحكمة لمكافحة الفساد وضمان تجديد فكرة دولة القانون، وحماية المصلحة العامة. وعن طريق تقليل فرص الفساد، تستطيع الدولة بناء بيئة اقتصادية قوية تعتمد على النزاهة والشفافية في جميع القطاعات.

ب – الجانب العملي:

يتمحور دور مكافحة الفساد في تطبيق الأحكام والآليات المنصوص عليها في القوانين والمراسيم، وفي إظهار طبيعة الجرائم وتوقيع العقاب على مرتكبيها. يشمل ذلك دراسة الآليات القانونية والتشريعية المعتمدة لمكافحة الفساد والحد من انتشاره، وتبسيط الإجراءات وشرحها لتسهيل عمل القضاء.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب دور مكافحة الفساد التعرف على العقبات والمعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد في الجزائر، واستعراض أسباب فشل استراتيجية مكافحة الفساد من خلال دراسة مستفيضة في هذا المجال. باختصار، دور مكافحة الفساد يتمثل في:

- تطبيق الأحكام والآليات القانونية
- إظهار طبيعة الجرائم وتوقيع العقاب
- تبسيط الإجراءات للقضاء
- وتحديد العقبات والمعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

ان الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع والتي أثارت فينا الفضول لدراسته والتعمق فيه تتمثل فيما يلي:

1- الأسباب الذاتية:

اخترنا هذا الموضوع لعدة أسباب ودوافع رئيسية. أولاً وقبل كل شيء، تأتي رغبتنا القوية في إثراء المكتبة القانونية، خاصة في ظل النقص الحاد الحاصل في مجال الدراسات المتخصصة المتعلقة بالفساد. على الرغم من تاريخ هذا الموضوع القديم، إلا أنه لم يحظ

بالاهتمام والرعاية المستحقة من قبل الباحثين، مما أدى إلى ندرة الدراسات وانتشار ظاهرة الفساد التي اجتاحت المجتمعات وتركت آثارًا كارثية في مختلف المجالات الاجتماعية، بما في ذلك الشعور بالظلم والحرمان نتيجة عدم تكافؤ الفرص وانعدام القيم. وانعكس هذا بشكل خاص على تفشي ظاهرة الجريمة بشكل عام وزيادة معدلات البطالة. ولا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية التي يتسبب فيها الفساد، مثل استنزاف الخزينة العامة للدولة نتيجة انتشار الاختلاسات والرشاوى، وارتفاع أسعار السلع بسبب تضمين مبالغ غير قانونية مثل العمولات والرشاوى. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الأثار السياسية عدم ثقة المواطن في الدولة وتراجع مشاركته في الحياة السياسية، مما يؤدي إلى إضعاف قيم الديمقراطية.
بالإضافة إلى الأسباب المذكورة، يأتي دورنا في توفير المعارف القانونية الحديثة وتطوير ملكة قانونية قوية للباحثين والمحققين والقضاة، حيث يتعين عليهم أن يكونوا على دراية بالمسائل القانونية المتعلقة بالعالم المعاصر لتحقيق التطور والتجديد في هذا المجال. ندرك أهمية القضايا المتعلقة بالفساد ونسعى لتزويد هؤلاء الأشخاص بالمعارف والأدوات اللازمة للتعامل معها والبحث عن حلول فعالة.

الأسباب الموضوعية:

أولاً، نرغب في تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للفساد وفهم صوره المختلفة وكافة أشكاله ، يهدف ذلك إلى زيادة الوعي والفهم العام حول هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على المجتمعات.
ثانيًا، نهدف إلى دراسة قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والتحقق من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والدولي لمواجهة هذه المشكلة حيث يعتبر هذا القانون امتدادًا للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.
سنركز على تقييم الجهود المبذولة على مستوى الدولة والمجتمع الدولي في مكافحة الفساد. وسندرس السياسات والإجراءات التي تم تنفيذها، بما في ذلك التشريعات الوطنية والآليات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة ظاهرة الفساد والبحث في طياتها للتعرف على العوامل الدافعة إليها ودراستها لإيجاد حلول لمكافحتها والحد منها، باعتماد مختلف الاستراتيجيات والاتفاقيات وكافة الجهود الدولية والوطنية الرامية لهذا الهدف، وذلك لمواجهة الإجرام المعاصر، لذا فهدفنا هو نفسه الهدف الذي تصبو إليه مختلف القوانين والمتمثل في دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته عن طريق تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية في سير القطاعين العام والخاص، كما تهدف أيضا إلى تسهيل التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، مما جعل مسألة دراسته والتعمق في ذلك أمرا ضروريا.

الدراسات السابقة:

على الرغم من أن مجال الفساد يعتبر أرضًا خصبة للبحث وقد تم تناوله من قبل العديد من الأقلام ، إلا أنها ركزت بشكل رئيسي على الجوانب الموضوعية ولم تتناول القواعد

الإجرائية بالتفصيل والتحليل ، كما هو الحال مع موضوعنا الذي حاولنا جمع فيه كلتا الجوانب ، ومن بين هذه الدراسات :

- **الدراسة الاولى :** معنونه بـ " جرائم الفساد المالي و آليات مكافحتها في التشريع الجزائري" وهي رسالة دكتوراه من إعداد الباحث 'حماس عمر' جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2016-2017 .

ملخص الدراسة :

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن الآليات القانونية التي رصدها المشرع لمكافحة الفساد المالي، و هذا من خلال معرفة السياسة الجنائية التي انتهجها هذا الأخير في قانون الوقاية من الفساد و مكافحته و كذا قانون الإجراءات الجزائية، إضافة لتناول دور الأجهزة الرقابية و القضائية في هذا المجال.

حيث تطرق الباحث من خلال هذه الرسالة إلى باب أول جاء تحت عنوان جرائم الفساد المالي في التشريع الجزائري، واعتمد فيه على إبراز صور الفساد التقليدية و المستحدثة في التشريع الجزائري، أما الباب الثاني جاء تحت عنوان آليات مكافحة الفساد المالي في التشريع الجزائري وتطرق فيه إلى الوقاية من الفساد المالي في القطاعين العام والخاص وإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وفي الأخير تناول دور أجهزة الرقابة المالية والهيئات القضائية في مكافحة الفساد المالي .

نتائج الدراسة:

لخصت الدراسة المنجزة من طرف الباحث جملة من النتائج تمثلت في:

جرائم الفساد المالي غالبا ما ترتكب من قبل شخص نوعي هو الموظف العام والذي يعمل كل ما في وسعه لمحو آثار الجريمة والقضاء عليها.

ان صدور الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية أتى من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان وحقوق المتهم بصفة خاصة، كما نص على جملة من التدابير التي تعمل على حماية الشهود والخبراء والضحايا في جرائم الفساد المالي.

عالج قانون الوقاية من الفساد ومكافحته مسألة الشروع بحيث جعل الشروع بمثابة الفعل التام وذلك استجابة للقاعدة العامة بأن الشروع في الجنح لا يكون إلا بنص خاص حتى لا يفتح المجال إلي تأويل بعدم النص على الشروع.

- أوجه التشابه والاختلاف :

تتشابه الدراستين في الإشارة إلى جرائم الفساد سواء التقليدية أو المستحدثة بالإضافة إلى التطرق إلى هيئات مكافحة الفساد والمتمثلة في الهيئة الوطنية والديوان المركزي، مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية والتطرق إلى الجوانب الإجرائية في مرحلة البحث والتحري، أما عن أوجه الاختلاف فتكمن في كون دراستي احتوت على فصلا كامل تطرقت

فيه لتحديد مفهوم ظاهرة الفساد وأسبابها ، أنواعها والآثار المترتبة عليها، وفصلا تطرقت فيه إلى سبل المكافحة المتمثل في كلا من الجهود والهيئات على التوالي، أما النقطة الثانية فتتمثل في الجانب الإجرائي حيث اقتصرت الدراسة إلى مرحلة البحث والتحري لتشمل دراستي بالإضافة إلى مرحلة البحث والتحري مرحلة المحاكمة والتطرق إلى إجراءات المتابعة أمام المحاكم العادية و المتخصصة.

- **الدراسة الثانية** : معنونة بـ " جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري" وهي رسالة دكتوراه من إعداد الباحث 'الحاج علي بدر الدين ' جامعة أبو بكر بالقايد ، تلمسان 2016-2017.

ملخص الدراسة :

حيث قام بتقسيم موضوع دراسته إلى بابين سبقهما فصل تمهيدي عنون بـ الإطار النظري لجرائم الفساد والذي تطرق فيه الباحث إلى إبراز تعريف الفساد، أنواعه، أسبابه والآثار المترتبة عليه.

تطرق الباحث في بابه الأول إلى الأحكام الموضوعية لجرائم الفساد المتمثلة في صور الانحرافات السلوكية في جرائم الفساد وصور الانحرافات المالية و المتابعة الجزائية في جرائم الفساد، أما في الباب الثاني قد جاء تحت عنوان آليات مكافحة الفساد حيث تطرق فيه إلى النظام المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائي والإصلاح ضد الفساد.

نتائج الدراسة:

- ان الفساد ظاهرة وطنية ودولية في نفس الوقت ومكافحتها تتطلب تظافر جهود جميع الدول للقضاء عليها
- انتشار الفساد في القطاع العام والقطاع الخاص خاصة في مجال الصفقات العمومية
- يهدد الفساد السلم والأمن الدوليين ويؤثر على استقرار المجتمع الدولي
- ان الفساد تفاقم في المجتمعات و أخذ يشغل حيزا مهما في أولويات الإصلاح نظرا لانتشاره في كافة نواحي الحياة.

ـ أوجه التشابه والاختلاف :

تتشابه الدراستين في الإطار النظري لظاهرة الفساد حيث تناولنا تقريبا نفس العناوين المتمثلة في تعريف الفساد في كل الجوانب والتطرق إلى أنواعه وأسباب انتشاره، كما تشابهت الدراستين في الإشارة إلى الجرائم المتعلقة بظاهرة الفساد والأحكام الإجرائية لمكافحة الظاهرة . أما بالنسبة لأوجه الاختلاف تمثلت في تقسيم الفصول والأبواب حيث توسع الكاتب في الاطار النظري و الجرائم و كذا الأحكام الإجرائية.

- **الدراسة الثالثة :** معنونه بـ " آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائري والمقارن" وهي رسالة دكتوراه من إعداد الباحثة ' سلطاني سارة ' جامعة محمد بن أحمد، وهران 2018 - 2019.

ملخص الدراسة :

تضمنت الدراسة فصلا تمهيديا تم التطرق فيه إلى طبيعة الفساد، أسبابه وآثاره. كما قسمت الباحثة الرسالة إلى بابين بعنوان الآليات الوقائية والموضوعية المكرسة للوقاية من الفساد

ومكافحته، والآليات القانونية والإجرائية المكرسة للوقاية من الفساد ومكافحته على التوالي، أين قسمت الباب الأول إلى فصلين الأول بعنوان الآليات الوقائية المبذولة لمنع الفساد والقضاء عليه والثاني بعنوان الآليات الموضوعية للتجريم والعقاب، كذلك الباب الثاني قسمته الباحثة إلى فصلين حيث تطرقت في الفصل الأول إلى آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، فيما تعرضت في الفصل الثاني إلى آليات المتابعة الإجرائية لجرائم الفساد.

ـ نتائج الدراسة:

ختم البحث الذي أجرته الباحثة سلطاني سارة بعدة نتائج من أهمها:

لا يمكن اختزال مفهوم الفساد بسبب تطور المجتمع، بالإضافة إلى خطورة آثاره على كل المجالات في الدولة .

اصدر المشرع الجزائري قانون مستقل لمكافحة الفساد دليل على إرادته في القضاء على هاته الجرائم .

مواكبة المشرع الجزائري للتطور الذي تعرفه جرائم الفساد سواء من حيث التجريم أو الأحكام الإجرائية.

دعم المشرع سياسة مكافحة جرائم الفساد من خلال الآليات المؤسساتية وآلية استرداد الموجودات.

ـ أوجه التشابه والاختلاف :

تتداخل دراستنا مع دراسة الباحثة سلطاني سارة في عديد من الجوانب لاسيما فيما يخص الأحكام التجريمية الإجرائية، إلا أنها تختلف في بعض الجوانب الأخرى خاصة في ناحية عدم الإشارة من طرف الباحثة للتطرق لأهم جرائم الفساد التقليدية والتي نص عليها المشرع في المادة 29 من القانون 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته تحت عنوان اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، وكذلك جرائم الفساد المستحدثة مثل جريمة الاختلاس في القطاع الخاص وجريمة

التمويل الخفي للأحزاب السياسية، إلى جانب الجرائم الأخرى المتعلقة بسير إجراءات المتابعة الجزائية كجريمة إعاقة السير الحسن للعدالة وجريمة المساس بالشهود والخبراء والمبلغين والضحايا، كما أن الباحثة أهملت التعرض بالدراسة إلى بعض التدابير الوقائية كالتدابير الخاصة بالتوظيف وتدبير مدونات السلوك والتدابير الوقائية الموجهة لحماية القطاع الخاص في مقابل التوسع في تناول عنصر الصفقات العمومية.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع إجراءات الغلق والحجر التي شهدتها الجزائر وكل دول العالم جراء انتشار جائحة فيروس كوفيد 19 والتي يتبعها بطبيعة الحال غلق كل الجامعات والمكتبات العامة والخاصة تشمل بعض هذه الصعوبات:

قلة المشاركة المباشرة: كان من الصعب علينا إجراء المقابلات الشخصية وإجراء الأبحاث الميدانية أثناء فترة الحجر الصحي. وتعذر علينا التفاعل المباشر مع الأشخاص ذوي

الخبرات والمعرفة المباشرة بمكافحة الفساد، مما يقيد الفرصة للحصول على معلومات قيمة وتجارب عملية.

ضيق الاتصال والتعاون: صعب علينا التواصل والتعاون مع الآخرين أثناء فترة الحجر الصحي، وذلك بسبب قيود الحركة والتباعد الاجتماعي. وكان من الصعب تنسيق الجهود مع فريق بحثي أو الإستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال.

قيود التوصل إلى المصادر الإلكترونية: كانت هناك قيود على الوصول إلى بعض المصادر الإلكترونية المتعلقة بمكافحة الفساد، مثل التقارير الرسمية والدراسات الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية.

تتطلب بعض المصادر اشتراكًا أو وصولًا محدودًا، مما صعب علينا الاستفادة الكاملة من المراجع المتاحة.

العزلة والتأثر النفسي: يمكن أن يؤثر العمل الفردي والعزلة المفروضة خلال فترة الحجر الصحي على الحالة النفسية للباحثين.

قيود الوصول إلى البيانات المحدودة: كانت هناك تحديات في الوصول إلى البيانات والمعلومات الجديدة التي تم جمعها أثناء فترة الحجر الصحي. مما جعل وجود تأخير في نشر التقارير الرسمية والبيانات الحديثة التي نحتاج إليها لتحديث أبحاثنا.

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتنا بعد فترة الحجر تمثلت في:

تحديث المعرفة: موضوع الفساد يشهد تطورًا مستمرًا، وقد تتغير القوانين والتشريعات المتعلقة به بصورة مستمرة أيضًا، واجهنا صعوبة في متابعة التطورات القانونية الجديدة والاطلاع على الإصدارات الجديدة والتغيرات في القوانين ذات الصلة.

التأثير على المنهجية: إذا تغيرت القوانين أو تم تحديثها في وقت لاحق من بدء البحث، قد نضطر إلى إعادة تقييم المنهجية والإطار القانوني الذي تم استخدامه في البحث، واجهنا صعوبة في تكييف الأطروحة مع التغيرات الجديدة.

قلة المراجع الأكاديمية: في بعض الأحيان، قد يكون من الصعب العثور على مراجع أكاديمية متخصصة تتناول القوانين الجديدة أو التحديثات الأخيرة في مجال مكافحة الفساد.

لذا تطلب علينا البحث عن مصادر بديلة أو استشارة خبراء في المجال للحصول على المعلومات الحديثة.

التحليل القانوني: في حالة تغير القوانين، كان من الصعب تحليل تأثير هذه التغييرات على موضوع البحث والنتائج المستخلصة.

الإشكالية:

يكاد يجمع خبراء العالم والمتخصصون في مكافحة جرائم الفساد على أن هذه النوعية من الجرائم تمثل احدى الإشكاليات العالمية المتشابكة التي وقف الكثير من الأجهزة المعنية أمامها موقف الحائر بل العاجز عن ملاحقة تناميها وتصاعدها بشكل متسارع، ولعل هذا الوضع الذي وصلت إليه جرائم الفساد هو الذي جعل الكثير من الدول تتعامل مع هذه الجرائم باعتبارها عقبة رئيسية أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار الصحيح، لذا حاولنا تسليط الضوء على بعض الإشكاليات الخاصة بالفساد أملا في إيجاد حلول لها والمتمثلة فيما يلي:

ما مدى مواءمة التشريع الجزائري لمختلف القوانين والاتفاقيات التي تصدت للفساد، وما مدى قدرة السلطة الوطنية وأيضا الدولية على اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق أحكام هذه القوانين والاتفاقيات للوقاية من الفساد ومكافحته؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية إلى جملة من الإشكاليات الفرعية والمتمثلة في:

- ما مدى نجاعة السبل التي اعتمدها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ان لم نقل الحد من الظاهرة بل التقليل منها؟
- هل ان الأحكام الموضوعية التي أقرها المشرع الجزائري في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته كفيلة بمكافحة جرائم الفساد؟
- هل اهتم المشرع الجزائري في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بسن إجراءات خاصة تتلاءم وطبيعة وحجم ظاهرة الفساد؟
- هل ان إنشاء كل من الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والديوان الوطني لقمع الفساد والتصديق على مختلف الاتفاقيات الدولية له أثره في الحد من الفساد؟

المنهج المتبع:

قد اعتمدنا في دراسة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف الظواهر والسلوكيات الإجرامية المختلفة وتحليلها من حيث النوع والأسلوب، المكان، العوامل، الآثار والنتائج، وأيضا استعراض التحليل العلمي لهذه الأبعاد لمعرفة الإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء عليها، فباعتبار قضايا الفساد قضايا مهمه تثير الانتباه وتستوجب البحث والدراسة والنقاش العلمي، فإننا قمنا بدراسة تحليلية لبعض الاتفاقيات والقوانين والمراسيم حيث أن دراسة الجوانب التشريعية والقانونية المتعلقة بهذه القضايا أمر في غاية الأهمية، فمن خلال قضايا واقعية نظرتها المحاكم يمكن معرفة أوجه القصور والخلل في التطبيق، وفي التشريعات التي لم تحل دون حدوث مثل هذه الجرائم الخطيرة، وكذلك وضع السبل الكفيلة لمنعها والحد منها، بما في ذلك معالجة الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة التي تساهم في مكافحة الفساد.

البـــــــاب الأول:

التـأصـــيل النظـــري للفســـــاد

الباب الأول: التأصيل النظري للفساد

لقد أمسى الفساد أحد أبرز الظواهر التي تعيشها المجتمعات الحالية دون استثناء، حيث شمل الفساد جميع جوانب الحياة، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الدينية منها، وهي من الظواهر التي تنخر أواصر المجتمعات وتمنعها من الرقي والتقدم على مختلف الأصعدة، فضلا عن ذلك تعتبر ظاهرة الفساد وباء يلتهم الثروات ويشوه العلاقات بين المجتمعات، بل ذهب الفقهاء ورواد القانون لأبعد من ذلك إلى أن ظاهرة الفساد تهدد أمن واستقرار قوانين الدولة وتمرد الأفراد على قواعدها الآمرة التي من دونها لا يمكن بحال من الأحوال أن تنعم الأمم بالأمن والطمأنينة وسلامة الأفراد والممتلكات[1].

كما لا ننسى بالذكر أن شريعتنا قد حرصت على مكافحة الفساد بشتى ألوانه وأشكاله، باعتبار هذا الأخير مخالفا لتعاليم ديننا الحنيف وتحقيق مصالح الناس، ولعل الجدير بالذكر أن نستشهد بقوله سبحانه وتعالى "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"[2]. إن الجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى عن ظاهرة الفساد، لاسيما في السنوات الأخيرة أين عرفت انتشارا واسع النطاق، حيث صرح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 " أن الجزائر دولة مريضة، مريضة بالفساد..." كما نشير في ذات السياق إلى أنه وتبعا للتقارير التي نشرت من طرف منظمة الشفافية الدولية بتاريخ: الثالث من شهر ديسمبر 2014 فإن الجزائر مصنفة في المرتبة 100 عالميا[3]، كما صنفت في سنتي 2021و2022 بالمرتبة 116 و117 على التوالي، حيث أصبح الفساد ظاهرة تدخل في تسيير جميع هياكل الدولة من القمة إلى القاعدة، الأمر الذي تسبب وبشكل خطير في هشاشة البنية التحتية للدولة ومنعها من الرقي.

والمضي قدما نحو تطلعات في المستوى الذي يرمى إليه المجتمع الجزائري، كل تلك الأسباب دفعت بالمشرع الجزائري إلى إعادة النظر وبعمق في إيجاد آليات قانونية وعملية لمكافحة ظاهرة الفساد والحد من انتشارها.

---

[1] دون مؤلف، مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، مجموعة من الخطب الشرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، مجلة مكافحة الفساد في الشريعة الاسلامية، العدد 05، 2018، ص 13.

[2] سورة الروم، الآية 41.

[3] http://www.transparency.org/

الفصل الاول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد

ازداد الحديث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة الفساد، حيث أصبح هذا الأخير محور اهتمام رجال السياسة والقانون على وجه الخصوص، والفساد بدوره ليس مرتبطا بفترة زمنية معينة أو برقعة جغرافية محددة، بل يأخذ أشكالا متعددة وألوانا متنوعة كما أنه يختلف بحسب اختلاف تركيبة كل مجتمع ومدى وعيه ودرجة رقيه الفكري[1]، ولا شك أن الفساد أو ظاهرة الفساد بالأحرى تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية والغربية على حد سواء، الأمر الذي أثر سلبا على تقدم تلك المجتمعات وحال دون تحقيق تطلعات أفرادها[2].

إن دراسة كيفية معالجة مشكلة الفساد يرتكز بالأساس على قوة التشخيص للظاهرة ومدى وكيفية انتشارها والوسائل المساعدة على ذلك، بالإضافة إلى تشخيص الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة في كل المجالات (السياسية، الإدارية، المالية، الاجتماعية...)، لذا ستتمحور دراستنا في هذه الأطروحة على دراسة كل جوانب ظاهرة الفساد، انطلاقا من تاريخ بداية ظهور هذه الظاهرة، مرورا بمختلف مراحل نموها وانتشارها وكذا الأطر المناسبة لمعالجة الظاهرة.

إن الحديث عن الفساد يقتضي منا وجوبا التعريج على تحديد مفهوم الإصلاح، باعتبار الفساد والإصلاح مصطلحان متضادان، ذكر أحدهما يقتضي التذكير بالآخر،

الإصلاح لغة: يقال صلح حال الرجل أي زال عنه الفساد، فالإصلاح هو تغيير نحو الاستقامة، ويطلق على ما هو مادي ومعنوي، فالمقصود به في اللغة التغيير والانتقال من حال إلى حال أحسن أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواء[3]، كما يشير مصطلح الإصلاح إلى الرتق والسند ما هو موجود فعلا بغية تعميقه ويمتثل على ذلك إقامة دعائم لمنع انهيار المبنى المتداعي، فالإصلاح تعديل جذري لتلافي كل نواحي النقص والخلل[4].

أما اصطلاحا: بالرجوع لقاموس أكسفورد الإنجليزي نجد أن مفهوم الإصلاح يتجلى في التعديل أو التبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات

---

[1] عبد القوي بن لطف الله علي جميل، أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية، 2013، ص 14.

[2] أبو سويلم أحمد محمود نهار، مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 09.

[3] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داوي علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد، الأردن، دار حامد، 2012، ص 28.

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، دار مجدلاوي، 2004، ص 62.

والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة لإزالة بعض التعسف أو الخطأ، فالإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي على فكرة التغيير نحو الأفضل، خاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية، كما عرفه صامويل هنتغتون على أنه " تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة وعقلنة الحياة العامة وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة "[1]

المبحث الأول: ماهية الفساد

الفساد آفة مجتمعية، عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، فقد تعمقت جذوره، وانتشر كانتشار النار في الهشيم، مما أدى إلى تعطيل مصالح الناس وألحق بأصحاب الحقوق الضرر ظلمًا وضيمًا، قال تعالى: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي النَّاس لِيذيقهم بعض الَّذي عملوا لعَّلهم يرجعون"، سورة الروم الآية 41، وعليه في هذا المبحث نتعرف على مفهوم هذه الآفة ونعرف كيف ظهرت ومتى؟

كما نتطرق إلى أنواعها وأسبابها وما ينجم عنها من آثار، وقوله تعالى: " قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء" [2]، كما ذكر في قوله صلى الله عليه وسلم " إن سوء الخلق يفسد العمل كما يفسد الخل العسل"، ولعل أول قصة رواها التاريخ عن الفساد، قصة هابيل وقابيل، ومع تعاقب الحقب الزمنية ساعدت الظروف على ترسيخ مفهوم سعي من لا يمتلك أن يمتلك بشتى الطرق سواء الشرعية منها أو غير الشرعية[3]

المطلب الأول: التطور(التأصيل) التاريخي للفساد والنظريات السوسيولوجية المفسرة له.

لقد مر الفساد عن التاريخ بمراحل متعددة، وارتبط ارتباطا وثيقا بنشأة الإنسان وعلاقته بمجتمعه والبيئة المحيطة به، فالفساد ليس وليد حقبة زمنية معينة، و لم ينحصر مجاله يوما على رقعة جغرافية محددة، بل ظل دائما مترامي الأطراف، ذو صلة وثيقة بشتى مجالات الحياة، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المالية، الإدارية... وغيرها، وقد تباينت السياسات التي انتهجتها الدول في مواجهة ظاهرة الفساد والحد من انتشارها كل بحسب زاوية نظره، حيث سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول ينحصر حول دراسة التطور التاريخي لظاهرة الفساد، والفرع الثاني النظريات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة الفساد.

الفرع الأوّل: التطور التاريخي للفساد

تنتشر ظاهرة الفساد في الدول الغنية والفقيرة، القديمة والحديثة، القوية والضعيفة، المتطورة والمتخلفة، فهي ليست وليدة اليوم، وليست مرتبطة بمكان أو زمان معينين، بل هي

---

[1] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، المرجع السابق، ص: 16-23.

[2] سورة البقرة، الآية 30.

[3] هاشم الشمري وايتار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 61.

موجودة على امتداد المكان والزمان[1]، لم تعرف الإنسانية تاريخا محددا لنشوء ظاهرة الفساد على وجه البسيطة بل قد يكون الفساد ظاهرة نشأت مع بداية الخليقة على الأرض حيث نرى في الأثر قصة ولدي آدم عليه السلام (هابيل وقابيل) التي تدل على نشوئه منذ ذلك الزمن السحيق[2]، ولإثراء البعد التاريخي لابد أن نستذكر شواهده وكيف تمت الإشارة لهذه الظاهرة التي تعد آفة تعاني منها البشرية بأجمعها.

بادئ ذي بدء لابد من الإشارة إلى أن الأقوام التي استوطنت أرض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات في العالم، قد عرفت ظاهرة الفساد، لذلك نرى إشارات إلى جرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (أوروك) و(أورنمو) في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (ارك)[3]، حسب آراء (السيركريمر)[4]، كما أن الوثائق التي عثر عليها وتعود بتاريخها الألف الثلث (ق م) تبين أن (المحكمة الملكية) آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد، مثل(استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة وإنكار العدالة) حتى أن قرارات الحكم في جرائم مثل هذه كانت تصل إلى حد الإعدام[5].

ويلاحظ أن(حمورابي) ملك بابل الذي وسع المملكة، وصاحب التشريعات المهمة في التاريخ (شريعة حمورابي)، قد أشار في المادة السادسة من شريعته إلى جريمة الرشوة، حيث شدد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه وتوليه أمر اجتثاثه، مما يدل على اهتمامه الكبير بمكافحة آفة الفساد، وكذلك فإن الشريعة المذكورة كانت قد نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وبانتقالنا من وادي الرافدين إلى وادي النيل نلاحظ أن لمصر الفرعونية إشارات ووصايا وتنبؤات في تنظيم الإدارة والعلاقات السليمة في الحكم والدولة، كما جاء في تشريع (حور. محب) على سبيل المثال[6]، كذلك لم يغفل الإغريق اهتمامهم بمشكلة الفساد فقد حدد (صولون) في تشريعاته التي أطلق عليها قانون (اتيكا)[7] قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري وسعى لإدخال المثل الأعلى للمساواة الاجتماعية في بلاد مزقتها نزاعات الأغنياء والفقراء وقد سن تشريعاته إيمانا منه بتكريس سيادة القانون للحد من مظاهر الفساد التي بدت في ترف الأغنياء وبذخهم المثير للأحقاد، أما على صعيد كتابة (القوانين) فنراه يحارب الفساد في جميع صوره فهو يحارب الفساد الديني ويحث على الوحدة الأخلاقية لحاضرته المؤلفة من (خمسة آلاف وأربعين مواطنا) ونراه أيضا يحاول الحد من الفساد الاقتصادي والإداري بحيث لم يسمح للملاك بزيادة أموالهم إلا ضمن حد معين، وعزل

---

[1] ناصر عبيد، ظاهرة الفساد، مقاربة سوسيولوجية اقتصادية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق سوريا،2002، ص71.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري ماهيته – أسبابه -مظاهره الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، سنة 2015 ص 24.

[3] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والاصلاح "دراسة مقارنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 09، وعباس العبودي، شريعة حمورابي، دراسة مقارنة في التشريعات القديمة والحديثة، إصدار العالمية ودار الثقافة، عمان، 2001، ص84.

[4] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص35.

[5] ابراهيم عبد الكريم الغازي، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية، مطبعة الازهر، بغداد، 1973، ص100.

[6] فاروق سعد، تراث الفكر السياسي، قبل الأمير وبعده، مطبعة الانتصار، بغداد ،1988، ص210

[7] حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 32.

الحاضرة عن البحر لتفادي تعاطي التجارة. وإقرار إنشاء هيئة موظفين واجبها مراقبة تصرفات المواطن.

وبانتقاله من أفكار (أفلاطون) إلى أفكار (أرسطو) نرى أنه شخَّص الفساد السياسي من خلال تصنيفه للدساتير، حيث درس مع تلامذته (مائة وثمانية وخمسين) دستورا لمدن وحضارات مختلفة فقد درس (الحق العرفي) لدى البرابرة وقوانين (سولون)، ومطالب الحضارات الإغريقية، ولذلك ضمن كتابه (الأخلاقيات) (اتيك انيكوماك) التأكيد على دراسة الدساتير ليلاحظ العناصر التي تحافظ على الحضارات، فضلا عن العوامل التي تدمرها، فهو من خلال معالجاته يصنف المدينة التي يغويها هدف فاسد بأنها مدينة فاسدة، بل قد تفشل في أن تكون دولة على الإطلاق، في حين يرى أن الدولة الصالحة هي التي تكتفي بطلب الخير لها فحسب بل تطلب الخير العام، ويحدد ذلك بأن الحكم السليم لا يقوم على مجرد طلب الخير ما لم يكن الخير عاما ومشتركا بين جميع المواطنين[1].

يذكر أيضا تجلي ظاهرة الفساد في العصور العباسية الأخيرة بشكل واضح ومنتشر عند الخاطبين للمناصب الذين كانوا يسعون في الوساطات لدى القادة الأتراك ونساء القصور للوصول إلى مناصب الوزارة أو أية مناصب أخرى، ويبدو أن الفساد في هذا الأمر أثر على المراكز الوظيفية وأدى إلى حدوث موجة من الاضطراب الإداري الذي ينتهي بالخلل إلى جميع أركان الدولة حيث كان كل شخص يتولى منصبه الجديد (الخاطب له كما أشرنا) يسارع لإحاطة نفسه بحاشية موالية وحين يُعزل تُعزل حاشيته كلها[2] وهو أمر يزيد حالة الدولة سوءا فيطغى الفساد وتتفشى الرشوة وتزداد المظالم، وجدير بالذكر أن أفلاطون في كتابه (الجمهورية) (والذي جاء بعد سولون وكونفوشيوس بفترة لاحقة) تطرق لظاهرة الفساد من خلال مناقشته لمشكلة (العدالة) الفردية والجماعية حيث أشار إلى ان اللجوء إلى العدالة يستبعد مسألة المنفعة أو المصلحة والتي هي الأساس في ظهور الفساد واستفحاله، كما تطرق في ذات الكتاب لدراسة ماهية الفكر المثالي و ما يقتضيه من مفاهيم أخلاقية يجب توافرها في الدولة وفق نظام الحكم[3]

كما أنه ومن خلال معالجته للسيرورة السياسية للحكومات والتي هي في نظره سيرورة حتمية ودقيقة يرى فيها أن الحكومة تنتقل من (الأرستقراطية) الى (التيموقراطية) ثم (الأوليغارشية)[4] (فالديمقراطية) لكي تنتهي (بالاستبدادية) يحدد ويتهم (التيموقراطية) بأنها تستغل الفرصة لتتقاسم الثروات واضطهاد من كلفوا بحمايتها وفي ذلك تشخيص ضمني لمظهر من مظاهر الفساد في ذلك الوقت، حيث إنه يفلسف الحب المتزايد للثروة التي منشؤها السلطة والبحث ان المجد والمطامع ويعده سببا من أسباب انتقال السلطة بين صور سيرورتها، وفي رأيه أن صاحب الثروة هو السيد المطاع والفقير هو الحقير المرتذل[5].

---

[1] عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة،
دار النضال، بيروت، 1989، ص37

[2] قصي الحسين، الفساد والسلطة، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1997، ص 146

[3] مفتاح سليمان محمد أبو شحمة، أخلاق الدولة عند أفلاطون بين مثالية محاورة الجمهورية وواقعية محاورة القوانين، مجلة كلية الآداب، العدد الأول، جامعة مصراته، دون سنة، ص 305.

[4] http:/political-encyclopedia.org/dictionary/

[5] جان توشار، ترجمة علي مقلد، تاريخ الفكر السياسي، العالمية للطباعة، بيروت، 1981، ص31

ومن جهة فقد عثر فريق الآثار الهولندي عام 1997 م في موقع (دكا) في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعا إداريا بدرجة (أرشيف دائرة الرقابة حاليا) يكشف عن قضايا خاصة بالفساد الإداري وقبول الرشاوى من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأشوري قبل آلاف السنين.

كما أن الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (أرك) وكذلك مصر الفرعونية والإغريق، والصين القديمة في تعاليم (كونفوشيوس)[1]، قد ورد فيها الدعوة إلى تكريس سيادة القانون للحد من ظاهرة الفساد الإداري ووضع قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم. وثمة لوح محفوظ عن الحضارة الهندية (حوالي 300 ق.م) كتب عليه العبارة الآتية: "يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلا أو سما امتد إليه لسانه، وعليه فإنه يستحيل أيضا على من يدير أموال الحكومة آلا يذوق من ثمرة الملك ولو نزرا قليلا[2]، من ناحية أخرى فقد استشرى الفساد في إنجلترا وأمريكا، ففي إنجلترا، إبان حكم ملوك (آل ستيوارت) عام (1660) للميلاد ظهر استخدام آلية الفساد للتأثير على أعضاء البرلمان من قبل الملك او المعارضة ليحقق كل طرف غايته المنشودة وتحقيق مكاسبه بضم أصوات أولئك الأعضاء لجانبه، حتى أن البعض يذكر استمرار هذا الأسلوب لمراحل متأخرة من القرن التاسع عشر[3].

فضلا عن ذلك فإن العديد من المصادر تشير إلى أن الفساد كان منتشرا في إنجلترا وإيرلندا بحيث أن مظهر شراء المناصب أصبح معروفا في تلك البلاد وخصوصا في القرن الثامن عشر لتولي وظائف في البحرية والجيش وأشغال أغلب مقاعد البرلمان من قبل أصحاب الأراضي المتنفذين، مما أثار حفيظة العديد من رجال المجتمع الإنكليزي التي نجم عنه مهاجمتهم لهذه الأساليب الفاسدة عام 1782، و قد نشر مؤخرا أحد التقرير يفيد باستمرار حكومة بريطانيا في تقاعسها عن الحد من انتشار جرائم غسل الأموال والتي تفوق قيمتها أكثر من 200 مليار دولار[4].

وبانتقالها من الأنموذج الإنجليزي وصعيده إلى صعيد الأنموذج الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية حصرا) نلاحظ مساهمة عوامل كثيرة في ازدياد الفساد في هذا البلد، فللنمو السريع والمجتمع المتحرك الذي يركز على الفردية والنجاح المادي أثر في ذلك. وتتحدث المصادر على أنه خلال عهد الرئيس (كرانت Grant) كانت مظاهر للفساد تعاني منها الحكومة الوطنية، فهنالك فضائح الجمارك، والعوائد المالية، وحيل الاستيلاء على الأراضي، وبروز فئة من الصناعيين ومهندسي السكك الجديد تستخدم الفساد لتمرير مصالحها، فضلا عن تمرير أعضاء الكونغرس لمصالحهم الخاصة عن طريق المنفذ التشريعي، (التي هي مؤشرات لمدى استفحال الظاهرة آنذاك).

---

[1] تعاليم كونفشيوس، بتاريخ: 2021/04/24، على الموقع الالكتروني: http://m.marefa.org/

[2] فارس علي أحمد، حل الأزمات (الفساد الإداري نموذجا)، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، 2008، ص1.

[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص39

[4] بريطانيا...بؤرة الفساد العالمي، بتاريخ: 2021/04/24، على الموقع الإلكتروني:
http://www.google.com/amp/s/amp.annabaa.org/arabic/goodgovernance/

إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية اللاحق يحدثنا عن الكثير من فضائح الفساد[1]، فهنالك الفضائح الخاصة بالمساهمات المالية في الحملات الانتخابية التي ازدادت إلى الحد الذي جعل الحكومة تحدد الحدود القصوى لتلك المساهمات عام 1925، ثم لتتبعه عام1972 بقانون يتطلب أن يكشف فيه المرشحون الفيدراليون بصورة كاملة عن عوائد حملاتهم ومصاريفهم في خطوة منها للحد من هذا السبيل الذي يفضي لازدياد الفساد في ذلك البلد،[2]من الجدير بالذكر أن القانون المذكور تزامن مع فضيحة (وترغيت) التي أجبرت آثارها الرئيس (نيكسون Nixon) عام 1974[3] على التخلي عن منصبه كرئيس الإدارة الأمريكية بعد كشف النقاب عن قيامه بتجسس سياسي ضد معارضيه وقيامه بإخفاء مساهمات ضخمة وغير شرعية قادمة من شركات وجمعيات عدة كان من المفروض عليه الإفصاح عنها.

يضاف لهذا أيضا وفي نطاق فساد القمة في الولايات المتحدة أن (سبيرو اكتيو) (نائب نيكسون) بعيدا عن فضيحة (وترجيت) استقال عام 1973 بعد التماس تقدم به بعدم إخضاعه للشهادة بسبب تهمة تهربه من ضريبة الدخل، و بالتالي فإن الفساد كان شائعا حتى في كبرى الدول و لم يقتصر يوما على دولة بحد ذاتها، وفي عام 1980 وجهت التهم إلى معظم كبار الإداريين العاملين بالبيت الأبيض من مساعدي الرئيس ريجان بارتكابهم جرائم التلاعب بأموال الحكومة الفيدرالية الأمريكية واستغلال النفوذ، كما أنه وفي عام 1995 بلغ عدد الموظفين الحكوميين في الإدارة الأمريكية ممن أدينوا بتهم الفساد الإداري 1712 موظفا، كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين حركة إصلاحية مؤسساتية على الصعيدين المحلي والفدرالي[4]

وفي عام 1998 ارتكب الرئيس كلينتون جريمته النكراء في حق ثقة شعبه به وخيانته لبعض بنود الدستور الأمريكي والخروج على القيم والآداب ومعلنا جريمته –القضية المشهورة بفضيحة مونكا لونسكي[5]، وذلك باستغلال النفوذ والخروج على القيم والآداب، وفي الفترة الأخيرة ما مر به الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من فضائح أينرون واختلاسات وإفلاس في الشركات الكبيرة والتي قد تهز الاقتصاد الأمريكي[6]، وفي إيطاليا أبرز تحقيق قام به الاتحاد الإيطالي للتجارة أن من كل ثلاثة تجار يخرج منهما اثنان يدفعان الرشوة لموظف الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بطبيعة عملهم، و قد أشارت دراسات حديثة إلى أن الفساد على وجه الخصوص في إيطاليا يقوض النمو الاقتصادي على المدى البعيد، فانخفاضه يؤدي إلى زيادة النمو بحوالي: 0.3 في المائة[7]

---

[1] حسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، فإن الفساد يبقى متباينا في مفاهيمه ومعانيه، ويخضع في معالجته لخصوصية كل منظومة تشريعية، خير الله داوود، " الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، بيروت، نوفمبر 2004، ص 67.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 40

[3] http://www.google.com/amp/s/amp.france24.com/ar/20180905

[4] بيير لاكوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2003، ص40.

[5] الرئيس الأمريكي بل كلينتون، بتاريخ: 2021/05/01 على العنوان الإلكتروني: htpp://m.marefa.org

[6] طلال بن مسلط الشريف، ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 18، ع2، 2004، ص37

[7] زيادة عربية بن علي، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة 10، العدد 01، 2002، ص 274، وعبد الله بلوناس، " رؤية اقتصادية للفساد: أسبابه ونتائجه وطرق معالجته" النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 293.

وفي الصين دعا المدعي العام ورئيس المحكمة العليا بالعمل بجدية أكبر في عام 2001 لاقتلاع الفساد الذي يخشى من أن يؤدي إلى تقويض الحكم وأشار إلى أن جريمة الرشوة تقون صفوف الأجهزة الإدارية وتفسد المجتمع وتقضي على تكافؤ الفرص ويجب معاقبة مرتكبيها، وأضاف أن عدد قضايا الرشوة قفز بنسبة 28% بينما قفزت جرائم فساد المسؤولين الذين يتغاضون عن التزوير والتهريب والتهرب الضريبي بنسبة 45%، وفي الدول شبه المتقدمة بلغ الفساد ذروته حيث طال رئيس جمهورية كوريا الجنوبية الذي حوكم هو وأقرباؤه عن جرائم الفساد عام 1997، كما وقد نشر موقع عربية sky news مقالا بتاريخ: 14 يناير 2021 بعنوان السجن 20 عاما لرئيسة كوريا الجنوبية السابقة بسبب الفساد[1].

وفي الدول النامية فهذه إندونيسيا يحاكم رئيس وزرائها وأقاربه بسبب الاستلاء على خزينة الدولة لسنوات عديدة، وفي هذه الفلبين تطرد رئيسها من سدة الحكم لضلوعه في الفساد، وتبعتها باكستان في قيامها بانقلاب عسكري على الضالعين بالفساد الإداري.

واذا نظرنا إلى الدول العربية نجد أنها لم تكن أحسن حالا على الرغم من تبني السياسات وسن اللوائح والأنظمة المحاربة للفساد، وتردد بأن من يتجاوز حدوده في الفساد فسوف يلقى جزاؤه، وقد لا تتوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها في معظم الدول العربية لتقدير حجم الفساد والرشوة التي تدفع للحصول على مقابل أو لإنجاز معاملة أو غير ذلك في القاعات الخدمية غالبا لأن معظمها يتم بشكل غير مباشر أو يتم محاطا بالسرية والكتمان، وعلى الرغم من ذلك فقد سجل التاريخ بعض الحالات المعلن عنها فمثلا دولة الإمارات العربية المتحدة أعلنت عن ضبط شبكة من الموظفين الفاسدين الذين استغلوا وظائفهم لخدمة أغراضهم الشخصية غير المشروعة[2].

وفي اليمن بدأت الدولة باتخاذ إجراءات تستهدف رموز الفساد المالي وقد تجاوز ذلك ما يقارب 155 قضية فساد في الأجهزة الإدارية، كما تجدر الإشارة إلى أنه " **في اليمن الشمالية انخفضت الأجور بالأسعار الحقيقية بمعدل يصل إلى 56 في المائة في الفترة ما بين 1971 و1986، وكانت الحكومة تقبل فيما يبدو أن يكون الفساد بديلا لإصلاح الأجور: فقد كانت إيرادات الضرائب هزيلة وتطبيق القانون ضعيفا**"[3]

وفي لبنان أشار رئيس وزرائها إلى تفشي الفساد بسبب ضعف أجهزة المراقبة والتداخلات السياسية والطائفية، كما أن مصر على الرغم من المحاولات المتكررة في محاربة الفساد، إلا أنها مازالت تعاني من انتشاره بسبب قدم وترهل النظام الإداري وتضخمه، وقد احتلت جرائم الفساد الإداري نصيب الأسد مما حدا بقضايا صغار موظفي الدولة أن تتوارى نسبيا في ظل فساد بعض كبار الموظفين القابعين على رأس المجتمع، كما تعتبر ظاهر ظاهرة غسل الأموال إحدى أبرز صور الجرائم الاقتصادية المنظمة في مصر[4].

---

[1] http://www.google.com/amp/s/www.skynewsarabia.com/amp/world/

[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص42

[3] الفساد والحكم الراشد، ورقة مناقشة رقم 3، شعبة التطوير الاداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، تموز/يوليه 1997، ص 66

[4] عبد العظيم حمدي، غسيل الأموال في مصر والعالم (الجريمة البيضاء، أبعادها، آثارها، وكيفية مكافحتها)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص 225 وما بعدها.

فقد أكدت بيانات هيئة النيابة الإدارية أن هناك 178 قضية فساد إداري يوميا، كما أكدت دراسة للمركز القومي للبحوث الجنائية أنه تم الكشف عن 2121 قضية اختلاس، وأكدت دراسة أخرى أن حجم أموال قضايا الرشاوى والعمولات بلغت 400 مليون جنيه. مما تقدم نخلص إلى ان أثر الفساد قديم قدم التاريخ حيث عرفه الإنسان منذ بداية الخليقة، ولا زال يكشف في كل يوم شكل جديد ونوع جديد منه، ساهمت تعقيدات الحياة في زيادته وتعدد صوره التي تلقي بظلالها السيئة على المجتمعات.

الفرع الثاني: النظريات السوسيولوجية المفسرة للفساد

تشتمل النظريات الاجتماعية والاقتصادية الآتية على جملة من الآراء ووجهات النظر لعدد من العلماء والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين تبلورت لديهم هذه النظريات حين اهتموا بتفسير ظاهرة الانحراف الاجتماعي والجريمة والتسيب والرشوة[1] من زوايا متعددة، وذلك عند بحثهم عن العامل أو العوامل التي تتداخل في إحداث هذه الظاهرة، ومن خلال البحث في مجال التراث النظري لعلم الاجتماع لم يتسن للباحث الحصول على نظرية اجتماعية ركزت على تفسير ظاهرة الفساد الإداري بوجه التحديد، وتصب كل اهتمامها على هذه الظاهرة فأغلب الاجتماعيين الذين درسوا هذه الظاهرة نظروا إليها على أنها ظاهرة اجتماعية غير سوية، أو أنها تمثل انحرافا، ومن هنا فقد اعتمدوا على نظريات تفسير الانحراف الاجتماعي والجريمة بحثا عن مدخل تفسيري لهذه الظاهرة، على غرار ذلك اعتمد الباحث على بعض تلك النظريات للوقوف على تفسير اجتماعي لهذه الظاهرة بوصفها سلوكا اجتماعيا منحرفا أو غير ممتد للمعايير والقيم الاجتماعية.

والملاحظ أن الاعتماد على نظرية بعينها قد لا يسوغ للباحث الوصول إلى رؤية اجتماعية دقيقة وعميقة، لذا رأينا أهمية الوقوف على أكثر من نظرية فتعدد النظريات من الأمور المفيدة في فهم وتفسير الفساد[2]، وذلك بهدف تجنب مواطن الضعف في كل نظرية من تلك النظريات وتحقيقا للمدخل التكاملي في فهم الظواهر الاجتماعية، حيث يسهم تنوع المداخل في بلورة فهم أعمق لهذه الظاهرة. وعليه سنعرض في هذا الجزء بعض النظريات التي ساهمت في إرساء قواعد مكافحة الفساد في العديد من المنظومات التشريعية على المستوى العالمي، والتي سنستعرض أبرزها فيما يأتي بيانه:

أولا: النظرية اللامعيارية:

1/ اللامعيارية عند دوركايم:

مؤسس هذا النظرية هو عالم الاجتماع إميل دوركايم[3] Emile Durkheim (1858-1917) حيث يعتبر أول من استخدم اللامعيارية في علم الاجتماع حين طرح نظريته عن

---

[1] عبد الله المصراتي، الفساد الاداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي (دراسة ميدانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2011، ص 03.

[2] دون مؤلف: تحليل سوسيولوجي لأسباب انتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة، دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (180، الجزء الثاني) أكتوبر لسنة 2018، ص 718.

[3] أنظر تفسير الجريمة في ضوء النظرية اللامعيارية لدوركايم على موقع المكتبة المركزية للجامعة الإسلامية بغزة، على العنوان الإلكتروني: www://library.iugaza.edu.ps/

الانتحار، وتقسيم العمل، فاستخدمه للإشارة إلى حالة التفكك المناقضة للتضامن والتآزر التي تسود المجتمع، أي تلك الحالة التي تشير إلى التخبط وانعدام الأمن واضطراب التوازن الاجتماعي وانتشار القلق بين الأفراد[1]، ينطلق "دوركايم" من افتراض أن كل ظاهرة اجتماعية تؤدي وظيفة معينة وعلى عالم الاجتماع أن يبحث عن تلك الوظيفة، ويضيف أن على الباحث في علم الاجتماع أن يتقصى أثر العوامل الكامنة وراء تطور تلك الظواهر وانتشارها، وهو يعتقد أن وظيفة الظواهر الاجتماعية تشير إلى ذلك الترابط الذي يحدث بين الظاهرة والواقع الاجتماعي الذي يعبر عن الحاجات العامة للأفراد، ومن هنا أُعتبر إميل دوركايم واحدا من أبرز الوظيفيين الذين يرون أن للظواهر الاجتماعية وظائف تؤديها بالمجتمع، كما سيأتي ذكر ذلك فيما يلى من حديث عن النظرية الوظيفية، عموما تقوم نظرية "إميل دوركايم" حول اللامعيارية على مجموعة قضايا نظرية أساسية هي كما يأتي:

- تؤدي الأزمات الاقتصادية الشديدة والتغيرات السريعة المفاجئة في المجتمع سواء كانت أزمات إفلاس أو ثراء (طفرة) إلى حدوث حالة من اضطراب المجتمع.

- هذه الاضطرابات تحدث حالة من انهيار التصنيف في المكانة الاجتماعية للأفراد واختلاف المعايير وفقدان الانتظام وانهيار القواعد الأساسية التي تحكم السلوك وتوجهه، وقد نعبر عنها بعبارات أخرى بقولنا أنه يحصل تناقض بين متطلبات الفرد وواجباته مما يجعله متوترا و مضطربا و يحبذ الانزواء وحيدا[2]

- هذه الحالة (اللامعيارية) تؤدي إلى رفع القيود عن الطموحات الفردية، هذا ما يساعد على ارتفاع مستواها.

- زيادة الطموحات لدى الناس تجعل من الصعب على الوعي الجمعي أن يتحكم بها ونتاج ذلك تسيطر الشهوات، وتصل بذلك اللامعيارية إلى أقصى مدى لها،

- هذه الحالة من التهيج في الطموحات مع عدم القدرة على تحقيقها وتوفر الإمكانات تقود إلى التنافس والصراع الشديدين مما يقود بالأفراد إلى فقدان الرغبة في الحياة. وضعف الرغبة في الحياة يقود بدوره إلى الانتحار[3].

ويجدر الإشارة إلى انه يقصد بالتغيرات الاجتماعية المفاجئة تلك الحالة من التغير التي تشمل التحضر، وزيادة الكثافة السكانية الناتجة بدورها عن انتشار التصنيع، وتشكل المدن الكبرى والتطورات الهائلة التي لحقت بوسائل الاتصال والمواصلات جراء تلك الدفعة القوية التي أحدثتها مشاريع التنمية الاجتماعية، هذه الموجة القوية من التغيرات ينتج عنها ما اصطلح عليه دوركايم تقسيم العمل الذي يؤثر بدوره في نوعية التضامن الاجتماعي الذي يسود المجتمع فيتحول من تضامن آلي إلى تضامن عضوي يكون فيه التكامل بين الأعضاء رغم التباين بينها، مثله في ذلك مثل الجسد الإنساني.

هذه الاضطرابات تقود إلى ما أسماه " بالانهيار في التصنيف" والذي يشير إلى التبدل الذي يحدث على مكانة بعض الأفراد بالمجتمع، ونظرا لتلك التغيرات يصبح المجتمع عاجزا

---

[1] سامية محمد جابر، حسن محمد حسن، علم اجتماع القانون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001، ص 347.

[2] علم الإجرام، دراسة وبحث حول هذا العلم المهم، بتاريخ: 2021/05/01، على الموقع الالكتروني:
http://criminologie-master-alg.blogspot.com/2016/12/blog-post.html?=1

[3] مصلح الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص، 33-34.

عن إعادة تكيف أولئك الأفراد الذين فقدوا إثر تلك التغيرات مكانتهم الاجتماعية، وهذا ما يدعو إلى اغترابهم وانفصالهم عن الواقع الأمر الذي يدعو إلى انحرافهم ووقوعهم في جريمة مثل الانتحار[1]، كما نشير في هذا السياق إلى أن "موس" عمل بالقرب من "دوركايم" حيث دافع موس عن رأيه المشترك مع دوركايم حول التصنيف، اذ يصنف الناس الى وحدات في البناء الاجتماعي مثل العشيرة يؤدي غرضه من حيث كونه نظيرا للتصنيف في مجال الطبيعة[2]

عموما، يرى دوركايم أن نمو المجتمعات الصناعية الحديثة يصاحبه نمو ظواهر سلبية تسهم في تفاقم معدلات الجريمة منها مثلا ظاهرة الأنانية، وهي حالة تشير إلى عدم الامتثال للقانون وعدم المحافظة على التضامن والاندماج مع المجتمع، وتعني اعتلاء المصالح الفردية عما عداها من مصالح، وحالة اللامعيارية[3] التي يقصدها دوركايم" تشير إلى حالة الاختلال في التوازن الاجتماعي بالمجتمع وضعف الضبط الاجتماعي حيث تسود حالة من الانهيار في توقعات الأفراد للسلوك الجيد والمقبول اجتماعيا، إضافة إلى اختلال الثقة في صور السلوك المطلوب في ظل الظروف المتغيرة، وهذا بدوره يسهم في انتشار الجريمة والسلوك المنحرف بوجه عام حيث يضعف بشكل واضح الضبط الاجتماعي وتزيد رغبة الأفراد في تجاوز المعتاد بل وخرق القانون إذا ما كان عائقا أمام تحقيق طموحاتهم.

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت إلى إميل دوركايم حول اللامعيارية وتفسيره للانتحار الذي اعتبرها ظاهرة اجتماعية اعتيادية[4] والتي من أهمها أنه أهمل جميع العوامل مقابل تركيزه على العوامل الاجتماعية، إلا أنها لا تزال فاتحة للكثير من الدراسات والبحوث من بعدها، ومدخلا اجتماعيا لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية، بل يذهب بعض الباحثين الاجتماعيين للقول: ان هذه النظرية يمكن تعميميها وإجراء دراسات مقارنة على مستوى عالمي بالاستناد إليها[5].

2/ اللامعيارية عند ميرتون:

بالرغم من أن دوركايم قد وظف فكرة اللامعيارية لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، غير أن العلماء من بعده طوروا هذه الفكرة لاستخدامها في تفسير السلوكيات الانحرافية بوجه عام، ومن أمثال هؤلاء " كلووارد وميرتون".

فقد قام روبرت ميرتون" Merton. R" بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية، ولكنه لم يقف عند المستوى الذي وقف عنده "دوركايم"، فلقد افترض في مقاله الموسوم ب "البناء الاجتماعي واللامعيارية" 1938 أن هنالك بعض البنى الاجتماعية تكون فيها مخالفة القواعد

---

[1] مصلح الصالح، نفس المرجع السابق، ص 35-37.

[2] عبد الله عبد الرحمن يتيم، المدرسة الانثروبولوجية الفرنسية، مارسيل موس نموذجا، بتاريخ: 2021/04/27 على العنوان الالكتروني: http://www.folkculturebh.org/ar

[3] كما يقصد بحالة اللامعيارية (anomie) حالة اجتماعية شديدة الاختلاف، حيث تمثل المفهوم المحوري في وصف ايميل دوركايم لتبعات انهيار التنظيم الثقافي والبنية المؤسسية، أنظر مها الرومي، اللامعيارية، بتاريخ: 2021/03/25، على العنوان الالكتروني: http://m.marefa.org

[4] سمير يونس، الإسهامات السوسيو، نظرية في ميدان دراسة الانحراف والعود إلى الانحراف، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 183.

[5] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص46.

الاجتماعية (القيم والمعايير) حالة سوية. حيث يرى أن تلك البنى الاجتماعية تمارس ضغوطا على أشخاص معينين يفضلون إثر ذلك السلوك غير السوي على السلوك السوي أو الممتثل[1].

فهو يرى أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، وتوجد بها أيضا مجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد بإتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف، ومنها ما هو غير مشروع ولا تبيحه ثقافة المجتمع ولا قوانينه وتستهجنها، ولأن المجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكاناتهم، لذا فإن الأفراد متباينين في بلوغ تلك السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة فمنهم من يستطيع أن يحقق أهدافه بتلك السبل المشروعة ومنهم من يعجز عن وصولها، وهؤلاء عرضة للانحراف وللعمل بالسبل غير المشروعة[2].

وفي اعتقاده، عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة يظهر ما أطلق عليه الانحراف الابتكاري[3]، الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة لتحقيق الأهداف ذات الإجبار الثقافي، هذا النوع من الانحراف عند "ميرتون" هو واحد من خمسة أنواع انتهى إليها من دراساته هي: "الانحراف الانتمائي" ويشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته الأولى. و"الانحراف الانسحابي" الذي يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدي به إلى التكيف السلبي عن طريق تعاطي المخدرات والخمور وما في حكمها، و" الانحراف الثوري" الذي يؤدي بالفرد إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف، وأخيرا " الانحراف الطقوسي" الذي يمثل حالة من حالات الانحراف غير المعيب، وهو يتمثل في تمسك الأفراد بالإجراءات الروتينية والطقوس الإدارية بشكل مفرط فيه لدرجة الانحراف عن المعتاد[4].

إن الانحراف وفقا لنظرية "ميرتون" نوعان: أولهما معيب، وهو يمثل فعل فيه من خرق القواعد الأخلاقية والخطورة الإجرامية ما يدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله (أي جريمة)، أما النوع الثاني من الانحراف فهو غير المعيب، وهو الذي لا يمثل إلا خروجا عن العادات والتقاليد الاجتماعية لا الاخلاقية والدينية، أي أنه سلوك يتنافى مع القواعد الأخلاقية غير انه غير عادي أو مألوف بين أفراد المجتمع، ومن هنا يفرق ميرتون" بين نوعين من المنحرفين هما: (المنحرف المنشق، والمنحرف الضال) ففي الوقت الذي يجاهر فيه الأول (المنشق) بخروجه عن المعايير يحاول الثاني كتمان ذلك وإنكاره ومثال ذلك المنشقون السياسيون (الانفصاليون عن السلطة).

---

1 مصلح الصالح، مرجع سابق، ص52.

[2] نبيل رمزي، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة، دار الفكر الجامعي، 1999، ص 354-355.

[3] حيث أشارت في علم النفس، إلى أن الانحراف الابتكاري يكمن عندما يلتزم الأفراد التزاما صارما بالأهداف الاجتماعية والثقافية والدينية، ولكن في الوقت نفسه يرفضون الأساليب التي حددها المجتمع لتحقيقها. يمكن للأشخاص الذين يستخدمون هذا النوع من الاستجابة الاتجار في المخدرات والغش والسرقة والانخراط في الدعارة والابتزاز، أنظر المقال بعنوان: الانحراف، بتاريخ: 2021/04/03، على العنوان الالكتروني:

http://ar.housepsych.com/deviatsiya_default.htm

[4] نبيل رمزي، المرجع السابق، ص346.

كذلك فإن المنشق لا يعترف بسلطة وشرعية المعايير، عكس الضال الذي يعترف بهذه الشرعية و بعبارة أخرى يمكن القول أن المنحرف الضال هو "**الذي يحاول كتمان خروجه عن المعايير**[1]"، أيضا فإن المنشق غالبا يمثل شخصية ثورية أي أنه يرمي إلى تغيير المعايير الاجتماعية وليس إلى إصلاحها، وهو لا يهدف من هذا تحقيق فوائد ذاتية أو شخصية إنما يهدف لخدمة المصالحة العامة عكس الضال الذي يهدف للإفلات من ضغوط قوى الضبط الاجتماعي لتحقيق أهدافه الخاصة[2]، لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات، من بينها أن "ميرتون" قد أهمل دور عامل البناء الطبقي لا سيما في المجتمع الذي قام بدراسته، واستقراء نظريته في الانحراف من واقعه (المجتمع الأمريكي)، فرغم طابعها الاجتماعي (السوسيولوجي) إلا أنها تصور الأفراد الأنومين وكأنهم مفصولون عن الواقع الاجتماعي، كما ولو كانوا في صناديق وليسوا في مجتمع فيه من التفاعل الاجتماعي والمؤسسات والجماعات ما قد يخفف ويلات هذه الظاهرة التي تعول عليها النظرية في تفسير الانحراف الاجتماعي.

من جهة أخرى، تنتقد هذه النظرية في أنها لم تحدد بدقة الحالة الزمنية والمكانية أو الأوضاع الاجتماعية التي تدعو إلى حالة الانومي في المجتمع، فدوركايم مثلا، يرى أن للانحراف علاقة طردية بسرعة التغير الذي يحدث في المجتمع، أما "ميرتون" فهو يرى أن الانحراف مرتبط طرديا بدرجة التجاذب الحادث بين السبل والأهداف الثقافية في المجتمع، وفي الوقت ذاته يرى "ميرتون" أن هذه الحالة من التجاذب دائمة في أي مجتمع من المجتمعات وليست عارضة. هذا ناهيك عن أن هذه النظرية تحاول تعميم ما تستقرئه من المجتمع الأمريكي ذي التركيبة الخاصة على سائر المجتمعات الإنسانية[3].

وإن كان "اميل دوركايم" قد حاول البحث دون جدوى عن حلول لهذه المشكلة حيث اقترح تفعيل دور الروابط المهنية لتكون وسيطا بين الفرد والمجتمع، كما أكد على دور التربية والتعليم والمعلمين في التخفيف على الأقل، من ويلات هذه الظاهرة، نجد في المقابل أن "ميرتون" لم يخض في هذا المجال ووقف موقف الواصف لظاهرة اللامعيارية ولم يحاول وضع حلول لها كما فعل دوركايم[4].

3/ اللامعيارية عند كلوارد، وأوهلن:

من زاوية أخرى قدما كلوارد ووهلن 1960 نظريتهما في الانومي معتمدين على متغيري الطبقة الاجتماعية وبناء الفرصة في المجتمع الأمريكي، فذهب كلوارد إلى أن الثقافات الفردية الجانحة تنشأ عندما تغلق الطرق المؤدية للوصول إلى الأهداف الفردية

---

[1] طرافي صادق، نظريات علم الجريمة، بتاريخ: 2021/03/03، على العنوان الالكتروني:
http://shs.univ-bouira.dz/wp-content/uploads/2020/04/%D8%A3.%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9.pdf

2 نبيل رمزي، المرجع السابق، ص352.

[3] عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، الطبعة 1، دار الشروق، 2004 ، ص 156.

[4] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص 37.

المتوخاة بالطرق المشروعة[1]، وعموما فإن كلا الفقيهين يفترضان أن عملية اغتراب الأفراد عن المعايير وتبنيهم سلوكا غير اجتماعي تأخذ الخطوات الآتية:

- التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية نظرا لفقدانهم الإيمان بشرعيتها.
- الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلا من الاعتماد على أنفسهم.
- التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب جريمة والتدرب عليها لتحريرهم من الخوف.
- اجتناب وقوع العقوبة عليهم، وهم بذلك يسعون للنجاح عند إتباع سبل غير مشروعة.

ولقد أرجع العالمان هذه الحالة من الاغتراب عن المعايير الاجتماعية إلى حالات الفشل أو توقعه من قبل الأفراد في تحقيق أهدافهم، وهم غالبا ما يحملون التنظيم الاجتماعي مسؤولية هذا الفشل إن فعلا منيوا به في مسيرتهم نحو تحقيق أهدافهم، وذلك لما يرونه في التنظيم من قصور وعدم توافر عدالة اجتماعية فيه، مما يحملهم على تكوين اتجاهات سلبية من أهمها شعورهم بالحرمان، مثل هذا الشعور في رأي العالمين يقود إلى ضعف شعور الولاء والانتماء والإيمان بشرعية التنظيم الاجتماعي والقواعد والقوانين والضوابط الاجتماعية، الأمر الذي يدفعهم إلى تبني سلوك إجرامي لتحقيق غاياتهم، ويضيفان قولهما: بأن الفرص غير المشروعة هي كالفرص المشروعة من حيث توافرها أمام الأفراد، فالأفراد غير متكافئين في إتباعها، فهذه الأخيرة (الفرص غير المشروعة) ليست متاحة أمام جميع الأفراد، فالسارق لن يسرق ما لم تتح له فرصة السرقة، ولا تتاح هذه الفرصة دائما أمام جميع الأفراد، هذا ناهيك عن أن الفرد لن يحظ بقبول المحترفين ما لم يتقن هذا الفعل؛ بكلمات أخرى إن لجماعات الانحراف ثقافة خاصة بهم ذات معايير وقيم تتمايز عن الثقافة العامة للمجتمع[2]. وعليه يمكن القول أن الفكر المنحرف لا يعترف بمبادئ الرأي الواضح المستقيم، ولا بالأعراف والعادات والتقاليد والقوانين والأنظمة والتوجيهات التي وضعتها الحكومات والدول[3]، ولا نبالغ إن قلنا أن المجتمعات المدمنة على وجه الخصوص حاليا أضحت طائفة كبيرة منها تخالف الأنظمة و المناهج الصحيحة المعمول بها داخل رقعها الجغرافية بحجة التحرر و بناء فكر لا تقيده الضوابط مهما كان مصدرها أو الغاية من وراء سنها.

*** الأفكار المستفادة من النظرية اللامعيارية:**

الملاحظ من نظرية اللامعيارية أن الأهداف (الطموحات) خاصة المادية تؤدي دورا بارزا في تفسير الجريمة والانحراف عن معايير المجتمع، فعندما يصاب البناء الاجتماعي بموجة سريعة وعميقة من التغير تتأثر سلبا وسائل الضبط الاجتماعي والتي منها الرأي العام والمعايير الاجتماعية والقيم والقانون...إلخ، ففي نظر أنصار هذه النظرية أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل الثقافية المشروعة، إما لعدم القدرة المادية أو الجسمية على

[1] أحمد المجالي، تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم، دراسة ميدانية على مركز إصلاح وتأهيل الموقر ومركز إصلاح وتأهيل أم اللولو، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، بتاريخ 2016، ص 52.

[2] نبيل رمزي، المرجع السابق، ص 356.

[3] محمد الحوسني، الانحراف الفكري...والحرية المسؤولة، بتاريخ: 2021/02/13، على العنوان الإلكتروني: https://www.alroeya.com/

ذلك التحقيق، أو لاستعجال الأفراد في تحقيق تلك الطموحات، ينجم عنه إصابتهم بدرجة من الشعور بالاغتراب عن واقعهم وفقدان درجة عالية من الولاء الاجتماعي واحترامهم للقوانين والأعراف السائدة في المجتمع، وهذا ما يحفزهم على تبني القيم والأفكار التي تدفعهم للتحرر من الضوابط الاجتماعية بهدف تحقيق الطموحات التي عادة ما تكون مشروعة، وهذا بدوره ما يحفزهم لارتكاب سلوك إجرامي، بكلمات أخرى. فإن المنتمين لهذه النظرية يريدون القول: بأن الأفراد يجرمون عنوة أي جراء الصراع الحادث بين طموح الفرد وأهدافه الثقافية المشروعة[1]، وبين وسائل الضبط الاجتماعي، فهم يحملون النظام الاجتماعي جزءا كبيرا من المسؤولية عن ارتكاب الأفراد سلوكيات إجرامية ومنحرفة[2].

من هنا يمكن النظر إلى الفساد الإداري على أنه سلوك يصدر جراء حالة من فقدان المعايير الاجتماعية لدى الأفراد إثر تعرضهم لموجات من التغير الاجتماعي، فالأفراد إثر تلك التغيرات تكونت لديهم درجة عالية من الطموحات المادية (الاقتصادية) في ظل عدم توفر فرص وإمكانيات لتحقيق تلك الطموحات، إضافة إلى الضعف الذي اعترى النظم الاجتماعية وبخاصة نظام الضبط الاجتماعي، مما قاد بعضهم إلى ارتكاب تلك السلوكيات المنحرفة اجتماعيا في مجال الإدارة تحقيقا لأهداف شخصية، و خير مثالا نسوقه على ذلك موجه الفساد الإداري التي عرفتها الجزائر خلال الحقبة الرئاسية المنصرمة والتي تعكف الدولة حاليا على مكافحتها والتصدي لها بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة[3]

ولا بد من الوضع في الاعتبار أنه بالرغم مما قدمته هذه النظرية من إيضاح وتفسير اجتماعي للسلوك المنحرف والجريمة فإنها قد تكون عاجزة عن تفسير كل جوانب ظاهرة الفساد الإداري، فالفساد لا يشير في جميع حالاته إلى الجانب المادي (الاقتصادي) وتحديدا الجانب المالي، لأنه يشمل أكثر من البحث عن المال، فقد يكون الفساد عبارة عن سلوك مبعثه المجاملة أو يستهدف مزيدا من القوة السياسية أو الإدارية، فمثلا: الوساطة والمحسوبية وتعيين الأقارب والتجاوز في القوانين من أجل الأصدقاء والأقارب في ترقيتهم أو مكافأتهم أو إيفادهم في مهام داخلية أو خارجية، فقد يكون كل ذلك مبعثه أو دافعه علاقات تبادل المنافع أو الحصول على تسهيلات إدارية أو اكتساب الأصوات الانتخابية...إلخ، المهم أن مبعث مرتكبي ذلك الفساد عامل آخر غير المادي كأن يكون الولاء المفرط فيه للقبيلة أو الضغوط المفرطة لجماعة المصلحة أو البحث عن مزيد من المزايا الإدارية أو المكانة

---

[1] إن الحق في حرية التعبير منصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تبين بالمعنى الواسع للعبارة الحقوق الإنسانية التي يتمتع بها كل منا. وفي وقت لاحق تمت حماية هذه الحقوق قانونياً بمجموعة من المعاهدات الدولية والإقليمية كانت الجزائر من بين الدول الرائدة للمصادقة على تلك المعاهدات و إدراجها ضمن منظومتها التشريعية - مع الإشارة إلى أن نص المادة 154 من المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 سبتمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، جريدة رسمية العدد 82، تنص على أن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية تسمو على القانون، غير أن الجدير بالذكر أن ممارسة الأفراد لحرياتهم الشخصية لاسيما حرية التعبير لابد أن تخضع أولا وأخيرا لجملة من الضوابط، منها ما هو معروف بقواعد الضبط الإداري و منها ما هو معروف بقواعد الضبط الجزائي.

[2] مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 45.

[3] العديد من قضايا الفساد الإداري والمالي تم نشرها على الصحف الجزائرية كما تناولتها الصحافة العالمية لاسيما موقع: ميدل ايست أونلان، على العنوان الإلكتروني:
https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1#off-canvas

الاجتماعية أو الوصول إلى مناصب سياسية، أو غير ذلك من الأهداف المعنوية الكامنة وراء تلك السلوكيات المنحرفة[1].

ثانيا: النظرية الوظيفية:

لقد قامت النظرية البنائية الوظيفية المعاصرة على قاعدة عريضة من الجهود العلمية لعدد من علماء علم الاجتماع والتي أسهمت كثيرا في بلورة هذه النظرية في الوقت الراهن ومكنتها من تناول القضايا والمشكلات الاجتماعية بشكل مميز على الصعيدين النظري والمنهجي، من هذه الجهود مثلا، النظرية العضوية عند "كونت" وعند سبنسر" ونظرية التضامن الاجتماعي عند دوركايم"، ونظرية العقد الاجتماعي عند فيبر" ونظرية التفاعل الرمزي عند "جورج سميل"، ونظرية التوازن الاجتماعي عند باريتو "، كل هذه النظريات الوظيفية ساهمت إلى حد كبير في تبلور البناء المنطقي لهذه النظرية ويعتمد أنصار هذه النظرية على مفاهيم أساسية في دراساتهم الاجتماعية للظواهر منها على سبيل المثال لا الحصر: النسق الاجتماعي، الوظيفة، الاختلال والمحافظة على النمط وإدارة التوتر[2].

وأنصار هذه النظرية يرون أن حالات التغير الاجتماعي المفاجئة ستؤدي إلى خلق درجة من اختلال التوازن في النسق، بافتراض أن أي مجتمع يمثل نسقا تتكامل أجزاؤه بعضها مع البعض الآخر من أجل المحافظة على استمرار ذلك النسق واستمراره. فكل نسق يؤدي وظيفة محددة داخل ذلك الكل الأكبر فإذا ما اختل أو انحرف ذلك النسق الفرعي في أدائه لتلك الوظيفة فإنه يؤثر في توازن النسق العام وسلامته، مما يتسبب في بروز عدد من المشكلات الاجتماعية بواقع ذلك المجتمع، وربما على رأسها انتشار السلوك المنحرف والجريمة[3].

وبهذا فإن النظرية البنائية الوظيفية ترجع المشكلات والظواهر الاجتماعية غير السوية أو المرضية إلى حالة الارتباك وعدم التوازن التي تنجم عن حالة الاختلال الوظيفي للأنساق الفرعية، وهذه الاخيرة ناتجة عن حالات التغير الفجائية الأنية إما من الداخل أو من خارج حدود المجتمع، هكذا فإن السلوك المنحرف وعلى رأسه الفساد يمكن أن يفسر من خلال هذه النظرية بمتغير اختلال الوظائف في النظام الاجتماعي لبعض الأنساق الفرعية، مثل نسق التعليم والتنشئة الاجتماعية، أو نسق الأسرة، أو نسق الأمن والضبط الاجتماعي...الخ[4].

حيث يعجز نسق من أنساق المجتمع عن تأديته للوظيفة المناط بها، ذلك نتيجة حدوث موجة من التغير السريع، الأمر الذي ينعكس سلبا على طبيعة أي خلل في تأدية أحد العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك. فعندما يحدث أي خلل في تأدية أحد هذه الأنساق لوظيفته فإن باقي الأنساق تتأثر سلبا في تأديتها لوظائفها، والمشكلة تتفاقم أكثر فأكثر ويزداد التوتر والتفكك الاجتماعي، وهنا يبدأ النسق العام في البحث عن سبل إعادة التوازن وتحقيق

---

[1] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص39-40.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع (النظرية السوسيولوجية المعاصرة) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2007، ص 12-13.

[3] وفي هذا السياق نسوق حديث النعمان بن بشير -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ : مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"

[4] عبد السلام بشير الدويبي، الأبعاد السببية لظاهرة الفساد، مجلة دراسات، العدد 21، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2005، ص 30.

الاستقرار، وذلك بالبحث عن حلول للمشكلات الاجتماعية التي كانت سببا في ذلك الإرباك وفقدان التوازن الاجتماعي بين الأنساق الفرعية بالنسق العام.

إن "تالكوت بارسونز "Parsons Talcoot[1] يفترض أن المجتمع مكون من أربعة أجزاء أو أنساق كل منها يؤدي وظيفة معينة تسهم في الحفاظ على توازن النسق العام وهذه الأنساق هي: النسق العضوي (التكيف)، ونسق الشخصية (تحقيق الأهداف)، ونسق الثقافة (المحافظة على النمط)، والنسق الاجتماعي (التكامل)، أما الأنساق الفرعية فهي النسق الاقتصادي والنسق السياسي، ونسق التنشئة الاجتماعية، والروابط المجتمعية التي تشمل مجموعة النظم التي تعمل على إقامة علاقات بين أفراد المجتمع وتحافظ على استمرارها[2].

فللمجتمع من وجهة نظر بارسونز أسبقية في الوجود عن مجموع الأفراد الذين يشكلونه، فهو في الصورة المثالية متجانس ومستقر وأنساقه متكاملة ومتساندة وظيفيا، كما يسعى دائما نحو تحقيق أكبر قدر من التوازن لأنه يمتلك القدرة على التطور المتوافق مع الظروف المستحدثة والمتغيرة[3].

عموما فإن أنصار الاتجاه الوظيفي يرون أن لظواهر الانحراف والجريمة، والفساد الإداري ضرب منها، وظيفة تؤديها داخل النسق العام تتمثل في زيادة التضامن والتماسك الاجتماعي في المجتمع مما يدعم التكامل الوظيفي بين الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية، وذلك عندما يسود الشعور بأهمية مواجهة هذه المشكلة والتصدي لها على أصعدة عدة. إن الجريمة والانحراف، من وجهة نظر أنصار هذه النظرية، يخففان من قوة التوتر والاضطرابات والصراع، خاصة في مجتمعات العالم النامي، كما أن هذه الظواهر تدفع أعضاء المجتمع ليعيدوا النظر فيما يسود في واقعهم لتحقيق درجة أعلى من التوازن والتكامل إضافة إلى أنها تمثل مصدرا للحركة والتجديد في المجتمع[4].

وربما من هذا المنطلق نجد بعض الباحثين في مجال الفساد الإداري يركزون على الوظائف أو الآثار الحميدة لظاهرة الفساد الإداري في المجتمعات وبالتحديد النامية منها، حيث يرونه يقوم بوظائف من أهمها تخفيف صرامة البيروقراطـية[5] ورتابتها والتي تعرقل

---

[1] يعتبر برسن تالكوت Parsons Talcoot أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصر بجامعة هارفود الأمريكية، تأثر نهجه العلمي في البداية بعمل الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال، الذي كان مدينًا لـه بـالفكرة الأساسية القائلـة بـأن العمل الاجتماعي لا يمكـن تحليلـه دون الرجـوع إلـى القـيم، أنظـر فـي ذلـك موسـوعة يونفارسـاليس الإلكترونيـة، علـى العنـوان الإلكترونـي: https://www.universalis.fr/encyclopedie/talcott-parsons/

[2] جي روشيه، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، علم الاجتماع الأمريكي، دار المعارف، القاهرة،1981، ص116-117.

[3] جراهام كينلوتش، ترجمة محمد سعيد فرح، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص220.

[4] جي روشيه، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، المرجع السابق، ص 118.

5 للإشارة في البيروقراطية مصطلح يختلف باختلاف الأنظمة السياسية وأنظم الحكم بصورة عامة، فالبيروقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم إيجابي، حيث يقصد بها نوع معين من التنظيم، إذ يتم تقسيم المهام بين المتخصصين التقنيين الذين تكرس قدراتهم العملية الكاملة للمنظمة والتي يتم تنسيق أنشطتها بواسطة قواعد عقلانية، التسلسل الهرمي ووثائق مكتوبة، أنظر

Heather A. Haveman, bureacracy, Palgrave Publishers Ltd, January 2016, p 01

كما تم تعريف البيروقراطية أيضا على أنها منظمة معقدة ذات أنظمة وعمليات متعددة الطبقات، تم تصميم تلك الأنظمة والإجراءات للحفاظ على التوحيد والسيطرة داخل المنظمة. تصف البيروقراطية الأساليب المتبعة في المنظمات أو الحكومات الكبيرة. على سبيل المثال، قد تنشئ شركة نفط بيروقراطية ما لإجبار موظفيها على إكمال فحوصات السلامة عند العمل على منصة النفط، فمفهوم البيقروقراطية مخالف تماما لما هو معمول به في دول العالم الثالث، أنظر في ذلك المقال منشور من طرف:

إلى حد ما نجاح مشاريع التنمية وتبطئ تحقيق التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي المستهدف، ولكن تبقى هذه النظرة ممدودة وضيقة الأفق حيث تركز على الجانب الإيجابي من هذه الظاهرة خاصة النظر عن كل الآثار السلبية لها والتي قد تكون أكبر وأعظم مضرة وخطورة على تماسك المجتمع وازدهاره[1].

وعليه فإن موجات التغير السريعة والقوية تحدث إرباكا كبيرا في المجتمع حيث تؤثر في تساند الأنظمة داخل النسق الكلي مما يسبب ارتباكا في تأدية بعض تلك الأنظمة لوظائفها، وهذا ما ينعكس بدوره على السلوك أو الفعل الاجتماعي بالمجتمع حيث تطفو أنماط من السلوك مستهجنة وغير مقبولة اجتماعية وتتعارض مع قيم ومعايير المجتمع، ولأنها كذلك تجد المجتمع يسعى إلى ابتداع سبل للحد من انتشار تلك الأنماط من السلوك بحثا منه عن مزيد من التوازن الاجتماعي.

بكلمات أخرى يحاول أنصار هذه النظرية القول بأن: موجات التغير الاجتماعي هي المسؤولة عن الكثير من المشاكل الاجتماعية بالمجتمع، بالرغم من اعتقادهم بأن تلك المشاكل الاجتماعية خاصة الجريمة (الفساد) تؤدي وظيفة اجتماعية تتمثل في دفع المجتمع إلى التوازن ومعالجة ما يحدث من اضطرابات في شبكة التكامل الاجتماعي بين الأنساق، ومن هنا نلاحظ أن أنصار هذه النظرية يحملون النسق الاجتماعي جزءا من المسؤولية عن انحراف أفراده واندفاعهم إلى ارتكاب سلوكيات غير مقبولة اجتماعيا نظرا لحالة الارتباك والاختلال الوظيفي التي يصاب بها النسق الاجتماعي (المجتمع).

هكذا فإن الانحراف بما فيه الانحراف في مجال الإدارة (الفساد) هو نتاج ذلك الخلل الوظيفي الذي ينتج جراء تعرض المجتمع إلى موجات سريعة وجذرية من التغير والتبدل الاجتماعي غير المدروس والمخطط له، حيث يصاب البناء الاجتماعي للمجتمع بحالة من الارتباك في تأدية نظمه الفرعية لوظائفها على أكمل وجه، وفي ظل هذه الظروف تجد أن الضبط الاجتماعي قد ضعف حيث تفقد المعايير الاجتماعية[2] سيطرتها على السلوك وبذا دعم القدرة على توجيهه للوجهة التي تقبلها الثقافة السائدة بالمجتمع[3].

ثالثا: النظرية الاقتصادية:

تتدخل الدولة لترسم وبدقة النشاط الاقتصادي الذي يجب على الأفراد السير على خطاه واتباعه، فتحدد الحقوق العينية والشخصية وتوفر الحماية عن طريق منظوماتها التشريعية[4]. العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي أولاها العديد من العلماء اهتماما بارزا في تحليلاتهم الاجتماعية التي قدموها لتفسير ما يعتري المجتمع من تغير وتبدل في أوضاعه المختلفة، وبروز العديد من الظواهر الاجتماعية، ومن هذه العوامل توزيع العمالة، والدخل،

Caroline Baton, reviewed by Toby Walters, on: 05/09/2020, on the website: https://www.investopedia.com/terms/b/bureaucracy.asp

[1] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص 43.

[2] إن المجتمع الذي تتفشى فيه الأمية والجهل والفقر، وكذا غياب الوعي الثقافي والوازع الديني والقومي ... وغيرها من العوامل من شأنها أن تؤدي به إلى غياهب الظلمات والتدني نزولا إلى أسفل درجات الرقي والحضارة، راجع في ذلك بلال أمين زين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن "مقارنة بالشريعة الإسلامية" دار الفكر الجامعي، 2009، ص 120 وما بعدها

[3] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص 44-45.

4 عصام عباد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 269.

ونوع المهنة، وسنوات الخبرة، ومدى توافر السلع الاستهلاكية، والأزمات الاقتصادية .... إلخ.

ومن هؤلاء العلماء مثلا، "بونجر" الذي وسع تحليله عندما قدم طرحه في كتابه "الإجرام والأوضاع الاقتصادية " حيث أكد أن الإنسان يولد وهو مزود بغرائز اجتماعية غيرية تتأثر بما يعترض الفرد من ظروف، فإن كانت ملائمة زادت قوة الغرائز في ضبط السلوك، وإن كانت العكس ضعفت الأمر الذي يدفعه إلى الإجرام بعد أن تسيطر عليه الأنانية، وتحكم سلوكه، هذا الشعور تزرعه في نفوس الأفراد الظروف الاقتصادية السائدة في النظام الرأسمالي. بمعنى آخر، إن محصلة العيش في ظل النظام الرأسمالي هي تلاشي الوازع الاجتماعي وروح الجماعة جراء النكبات الاقتصادية، وهذا ما قد يؤدي إلى إضعاف الولاء الاجتماعي مما ينعكس سلبا على الانصياع لأوامر وسائل الضبط الاجتماعية وبذا يقعون في الجريمة، وهم على دراية تامة بأنهم يبدون سلوكا مجرما قانونيا[1].

ولقد انتهى "ولتر ملر" من دراسته لقبول الفرض الذي ينص على ارتباط جنوح الأحداث بالفقر أو (العوز الاقتصادي) ، كما استطاع "ركلس" أن يطرح تفسيرا للقضية التي مفادها: لماذا أكثر المجرمين من الفقراء؟، تضاف إلى ما تقدم به "سذرلاند" حول إجرام ذوي الياقات البيضاء، فلقد طرح "ركلس" نظريته عن المجازفة الطبقية مؤكدا أن عملية المجازفة هذه تقوم على عوامل عدة منها العمر والسلالة والعرق... إلخ، كما بين أن الفرص أمام الأفراد في ظل النظام الرأسمالي ليست متساوية، فنجد أن الفقراء[2] أو أبناء الطبقة الدنيا هم أقل حظا مما يجعلهم أكثر مجازفة ومغامرة من أبناء الطبقة الوسطى الذين هم أكثر مجازفة من أبناء الطبقة العليا، فهم يعتقدون أنهم إن لم يكسبوا شيئا من هذه المغامرة فانهم لن يخسروا شيئا، عكس أبناء الطبقة العليا الذين سيخسرون الكثير إن فشلوا في مغامراتهم والتي قد لا تعود عليهم إن نجحوا فيها، بمنافع تضاهي خسارتهم إذ فشلوا، ونظرا لأن الفقراء لا يحظون بمكانة مرموقة في المجتمع مثل تلك التي يحظى بها الأغنياء فإنهم يقعون بسهولة في قبضة السلطات ويودعون في السجون، هذا ناهيك عن عجز الغالبية عن توفير محامي دفاع على درجة من الحنكة القانونية كما يحدث مع الأغنياء[3].

إن فكرة إرجاع الجريمة للعامل الاقتصادي كعامل أساسي هي قديمة، وبدأت تتضح في القرون الوسطى ثم قويت وتجلت في القرنين الثامن والتاسع عشر، ولقد تعددت الدراسات واختلفت وجهات النظر حتى تأثرت بالصراع الفكري الدائر بين المذاهب السياسية والاقتصادية في العالم (الصراع هنا مقصود به الصراع بين الرأسمالية والماركسية)، ولقد قدم عدنان الدوري تلخيصا لهذه الدراسات تمثل في حصرها بخمس مجموعات أساسية منها مثلا تلك المجموعة التي تركز على عوامل اقتصادية مثل المواسم والتقلبات في الأسعار، وأيضا الدراسات التي ركزت على درجة عجز الفرد عن إشباع احتياجاته ودور ذلك في ارتكابه سلوكا إجراميا، بينما اهتمت مجموعة أخرى بمتغيرات مثل المهنة والدخل، ومن مثل هذه الدراسات تلك التي قدمها "بونجيه" في إيطاليا، وانتهى منها للقول: بأن الجريمة

---

[1] فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام، الطبعة 5، الناشر غير محدد، 1985، ص 58.

[2] يرى أحد الكتاب أن الفقراء والمحتاجين هم الفئة الأكثر استسلاما للفساد، بحيث يتبعون من يلبي حاجاتهم المشروعة وغير المشروعة، أنظر، محمد عبد الغني حسن هلال، "مهارات مقاومة ومواجهة الفساد" دور الشفافية والمساءلة والمحاسبة في محاربة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، 2009، ص 12 وما بعدها.

[3] مصطفى عمر التير، السجون كمؤسسة اجتماعية، معهد الانماء العربي، بيروت، دون تاريخ، ص 21-22.

تصل ذروتها في المهن التجارية وتنخفض كلما اتجهنا نحو المهن المرتبطة بالزراعة، أما المجموعة الأخرى من هذه الدراسات فقد اهتمت بمتغيرات أهمها البطالة وأثرها في معدلات الجريمة[1],

هذا ولقد نحى المنتمون إلى نظرية الصرع المحدثة (الراديكاليون)[2] منحى معارضا ومنتقدا للنظام الرأسمالي وتوجهاته وأفكاره المتعلقة بالجريمة والقانون الجنائي محملين هذا النظام مسؤولية إجرام الأفراد، فهذا النظام في رأي الراديكاليين يحتوي على بذرة الإجرام المتمثلة في صراع الطبقات، فهم يرون ان عدم توافر العدالة الاجتماعية في توزيع وسائل الإنتاج بالمجتمع يؤثر في مردود الإنتاج فيزيد من قوة الطبقة البرجوازية ويضعف أكثر فأكثر من شأن العمال الكادحين (البوليتاريا)، ومن حق هؤلاء الآخرين أن يحققوا لأنفسهم المكانة اللائقة ويكفوا عن أنفسهم هذا الاضطهاد، وذلك بالثورة على النظام الرأسمالي، ولأن البرجوازية تعرف هذا الأمر فهي تسعى دوما إلى الحد من قوة هذه الفئة بسن القوانين وتشريع القرارات وفرض الضرائب عليهم، ووفقا لهذا التصور يكون المجرم عبارة عن ثائر على التعسف الرأسمالي ولا يمكن النظر إليه على أنه شخص خارج عن النظام الأخلاقي المعمول به في المجتمع[3].

وعليه يمكن القول من خلال القراءة المعمقة لما ورد عن النظرية الاقتصادية بأن متغيرات مثل مستوى الدخل ومدى كفايته وسنوات الخبرة ونوع العمل، والأزمات الاقتصادية والدرجة الوظيفية، وانتشار البطالة في المجتمع، كل هذه متغيرات اقتصادية على درجة من الأهمية في تفسير الفساد.

من جهة ثانية، فإن بعض المشكلات الاقتصادية والأزمات وطبيعة النظام الاقتصادي السائد قد تتسبب في ظهور بعض الظواهر الاجتماعية النفسية المرضية مثل الأنانية والفردية والتحررية، هذه الظواهر قد تسهم في تفسير جزء من اتجاهات الأفراد نحو السلوك الفاسد والتعامل به ودفع بعض الأفراد إلى تعاطيه[4]. من بين الحالات التي تتسبب الازمات الاقتصادية في انتشار الفساد مثلا حالة الرشوة كمكافأة تحفيزية، نظرا لتدني جدول الأجور الرسمية، وحالة الرشوة كعامل لتخفيض تكاليف إدارة الأعمال، فالجهات المطلوب منها استيفاء الاجراءات القانونية تسعى دائما وأبدا للالتفاف على القواعد التقليدية[5]

---

[1] عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، الكتاب الأول، أصول الاجرام، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دون سنة، ص 101.

[2] تعرف الراديكالية على أنها "**إحدى الاتجاهات السياسيّة التي تسعى إلى الإصلاح الجذريّ والتام في المجتمع، ويقوم هذا الإصلاح على أساس إطلاق الحريات العامّة، سواء في الاقتصاد أم الحرية الفكرية، وتعود كلمة راديكالية إلى أصول يونانية، واصطلاحًا تعني: نهج تتبعه الحركات السياسية والأحزاب لإحداث تغيير جذريّ وشامل، وحديثًا أصبحت ترتبط بالجماعات المتطرفة، والمتشددة في مبادئها**" مقال منشور بتاريخ: 04 فبراير 2021، على الموقع الإلكتروني: /https://sotor.com

كما تمت التفرقة بين الراديكالية والتطرف من طرف العديد من الكتاب والفقهاء، أنظر في ذلك: عزمي بشارة، فيما يسمى التطرف، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة العامة، العدد 14، أيار/مايو 2010، ص 08

[3] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص47.

[4] عبد الله أحمد المصراتي، نفس المرجع السابق، ص48

[5] راضية بوزيان، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009، ص 8.

ولعل ما ذهب إليه الراديكاليون يفسر إلى حد كبير تجرد الأفراد من مبادئ الالتزام بالقوانين والإجراءات المعمول بها إذ يرونها وضعت لتحقيق مصلحة فئة أو طبقة معينة، وهذا ما يدفعهم إلى عدم احترامها وتجاوزها يكون بذلك أمرا اعتياديا أي غير منحرف من وجهة نظر أفراد المجتمع، بل تشجع ثقافتهم عليه وتعتبره عملا ذكيا وشجاعا نظرا لتبنيهم لتلك الأفكار والاعتقادات حيال القانون، وبالرغم من الأهمية الكبيرة للجانب الاقتصادي في تفسير السلوك الإنساني بوجه عام والفعل الاجتماعي بوجه الخصوص، فإنه لا يمكن الاعتماد على هذا الجانب وحده لأن جوانب الحياة الاجتماعية مترابطة بعضها بالبعض الآخر ومتداخلة بشكل يجعل من الصعب الاعتماد على جانب واحد من جوانب متعددة في تفسير هذه الظاهرة أو تلك. فظاهرة الفساد مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها من خلال الركون للجانب الاقتصادي وإهمال الجوانب الأخرى مثل الاجتماعي والثقافي والسياسي والنفسي... الخ[1].

رابعا: المنظور الديني في تفسير الفساد:

لقد ذهب البعض إلى افتراض وجود علاقة بين ضعف الوازع الديني والجريمة، حيث يرى هذا الفريق أن ضعف الوازع الديني يجعل الفرد كمخلوق أجوف خال من وسائل الضبط والكبح، الأمر الذي يفتح الباب أمام غرائزه وميوله ورغباته لتجنح ويكون بهذا عاجزا عن كبح نفسه وتهذيبها، وهذا بدوره ما يدفعه إلى الانفصال بوعي عن تعاليم وقيم ومعايير مجتمعه[2]. وبالرغم من الإشكاليات المنهجية التي قد تعوق قياس هذا المتغير بالشاكلة التي هو عليها في الواقع، إلا أن علماء أمثال دوركايم مثلا أكدوا على وجود علاقة بين طبيعة القيم الدينية وارتكاب الأفراد بعض السلوكيات الإجرامية مثل الانتحار والشروع فيه، كما تجد طرحا دينيا إسلاميا آخر لتفسير الجريمة أساسه، أن الجريمة سلوك حدد له في الدين الإسلامي عقاب مادي دنيوي تعزيرا كان أو حدا، وإنها تفسر من خلال " غياب الوازع أو الضابط الديني" فهذا المتغير في اعتقاده هو المفسر الحقيقي لهذه الظاهرة وارتفاع معدلاتها بالمجتمع، لأن الإنسان ليس مجبرا، خاصة على ارتكاب الجريمة[3]. هذا ويذهب "حيدر البصري" للقول: بأن في القرآن الكريم تفسيرا عميقا للظاهرة الإجرامية، وهو يعتقد أن هذا التفسير يرتكز على جانبين أساسيين هما: الجانب الذاتي في الإجرام والجانب الموضوعي أو الخارجي، ويدلل بالقرآن الكريم والسنة[4] على هذا، ومن المهم عدم إغفال كون العوامل الذاتية والموضوعية في الظاهرة الإجرامية متداخلة ومترابطة في النفس البشرية، فتجزئتها

---

[1] عبد الله أحمد المصراتي، مرجع سابق، ص48

[2] سالم الساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات (دراسة تحليلية) مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، يونيو 1983 ص 63.

[3] عبد الله عبد الغني غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994، ص 111

4 كمثال عن منع الرشوة في ديننا الحنيف، منع هدايا الموظفين وتحريمها، حيث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال " **استَعمَلَ رجُلًا مِن قَبيلةِ الأسْدِ، وهذا الرجُلُ يُدْعَى ابنَ اللُّتْبِيَّةِ، واسْمُه عبدُ اللهِ، وكان مِن بَني لُتْبٍ؛ حَيٍّ مِن الأزْدِ، وقيل: اللُّتْبِيَّةُ أُمُّه. وقد استَعمَله النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ على جمْعِ الزَّكاةِ مِن بني سُلَيمٍ، فلمَّا جَمَعها وجاءَ إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، حاسَبَه، فوجَدَ معه مِن جِنسِ مالِ الصَّدقةِ وادَّعى أنَّه أُهدِيَ إليه، فشدَّدَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ على ذلك ونهَى عنه؛ ففي رِوايةِ الصَّحيحَينِ: فقال له النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «أفَلَا قَعَدْتَ في بَيتِ أَبِيكَ وأُمِّكَ، فنَظَرْتَ أَيُهْدَى لك أم لا»**".

والتركيز على واحد منها قد يُذهب الباحث عن مبتغاه الأساسي وهو تفسير الظاهرة الإجرامية والانحراف[1].

***الأفكار المستفادة من المنظور الديني:**

إن الفكرة الجوهرية التي ترتكز عليها هذه النظرية هي ضعف الوازع الديني لدى الفرد مما يجعله يتبنى أفكار واتجاهات واعتقادات تدفعه للتحرر من وسائل الضبط الاجتماعي بالمجتمع الأمر الذي يفتح الباب أمام رغباته وطموحاته والسعي في تحقيقها ولو كان ذلك على حساب المبادئ الأخلاقية والقواعد القانونية السائدة بالمجتمع والمنظمة للسلوك والعلاقات الاجتماعية بداخله، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تولي كامل الاهتمام لمتغير واحد على قدر كبير من الأهمية في تفسير الجريمة (ضعف الوازع الديني)، فإن الاهتمام بهذا المتغير وحده قد لا يسوغ تفسير سائر أنماط السلوك الفاسد والتطور الكمي والكيفي الحادث على هذه الظاهرة بالمجتمع، هذا ناهيك عن أن قبول هذا الطرح يدعونا أولا للبحث عن نظرية اجتماعية تفسر ظاهرة ضعف الوازع الديني ليتسنى لنا من بعدها معرفة علاقة هذا الأخير بالسلوك الإجرامي خاصة الفساد، كما قد تواجهنا العديد من المشكلات عند قياسه إجرائيا[2].

خامسا: المنظور الأخلاقي في تفسير الفساد:

يعتمد بعض الباحثين على الاختلال في منظومة الأخلاق عند تفسيرهم لانتشار وتطور ظواهر الانحراف والفساد، فهم يعتقدون أن السلوك المنحرف بوجه عام عبارة عن فعل يمثل خروج عن القيم والمعايير الأخلاقية نتيجة لطمع الفرد وجشعه، حيث ترقى المصلحة الفردية عنده على أي مصلحة أخرى وبخاصة العامة، فيصبح شخصا ضارا أكثر منه نافعا للجماعة والمجتمع الذي ينتمي اليه ذلك الفرد[3].

ويؤكد "عبد الرحمن بن خلدون" في نظريته حول انحطاط الدولة وانهيارها ونشوء العمران أن التحول من البداوة إلى الحضرية[4] يصاحبه كثير الانحلال في منظومة الأخلاق التي كان يمتاز بها المجتمع البدوي إضافة إلى اندثار بعض الخصائص الأخرى وعلى رأسها العصبية.

المهم في الأمر أن "ابن خلدون" يرى أن هذا التحول إلى الحضرية (التغير الاجتماعي) يتبعه بروز العديد من صور الترف والبذخ والعالة على المجتمع أو الدولة وضياع الحشمة وكثرة صور الفسق وتحرر الأفراد من الضوابط الاجتماعية بغية تحقيق غاياتهم وأهدافهم التي تحمل في ثناياها السعي نحو تحقيق أعلى مستوى من الترف والبذخ والتنعم في سبل العيش، فيقول في ذلك: "فطرة الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل الملك تبعه الرفاهية واتساع الأحوال والحضارة إنما هي تفنن في الترف والفرش والأبنية وسائر عوائد

---

[1] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص 25.

[2] عبد الله أحمد المصراتي، نفس المرجع السابق، ص 26.

[3] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص27.

[4] في بيانه للعلاقة النمطية بين البداوة والحضارة، يبين ابن خلدون أن عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار، وكلمة ناقص في هذا السياق تعني محتاج أو معوز أو أقل استقلالية، ولعل نقطة التحول بين المفهومين من شأنها أن تصاحب بالعديد من التغيرات السلبية داخل المجتمع، أنظر علي عبد الحفيظ مرسي، أنماط العيش الاجتماعية وتحولاتها الحضارية في الفكر الإسلامي، (قراءة في مقدمة ابن خلدون)، مقال، جامعة أسيوط، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ص07.

المنزل وأحواله ... والتأنق فيه ويتلو بعضها بعضا وتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملذات والتنعم بأحوال الترف... "[1].

***التعليق على النظريات:**

إنه ومن خلال استعراض ما سبق من نظريات حول الانحراف والجريمة بوجه عام تبين أنه بالإمكان توظيف هذه النظريات في استجلاء الغموض عن كثير من جوانب ظاهرة الفساد حيث يعد الأخير ضربا من الانحراف عما يسود في الثقافة، وأحيانا يمثل انحرافا عن القانون المعمول به في المجتمع، وبالتالي فهو جريمة، ومن هنا فإن هذه النظريات تسهم كثيرا في تفسير هذه الظاهرة.

ومن خلال تحليل تلك النظريات يتضح أن هنالك مجموعة من العوامل المتنوعة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ودينيا يمكن أن تشكل إطارا مرجعيا في تفسير ظاهرة الفساد، ومن تلك العوامل مثلا: التغير الاجتماعي، والتحضر والحضرية، وضعف الضبط الاجتماعي، عدم الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية، واغتراب الفرد عن واقعه الاجتماعي، والهوة بين الإمكانات والطموحات لدى الأفراد، وانخفاض مستوى الدخل، وعدم كفايته لسد الحاجات الأساسية، ونوع المهنة وخبرة الشخص ودرايته واطلاعه على القوانين واللوائح التنظيمية، والاتجاه نحو القانون والعمل به، وضعف الوازع الديني، وعدم مقاومة جموح النفس البشرية وضعف الضبط الذاتي، ودرجة الاقتناع بشخص المدير ومدى قدرته على إدارة القطاع أو المؤسسة، ومدى وجود معايير ثابتة للتعامل مع أعضاء الإدارة في شؤونهم الداخلية، والاستقرار... الخ.

هذا ولا تفوتنا الإشارة إلى أن أغلب النظريات التي طرحت تهتم بعامل بعينه وتنظر إلى ظاهرة الانحراف والجريمة (الفساد) من منظور أحادي الجانب، وهذا ما قد يسهم كثيرا في عدم القدرة على الاعتماد على واحدة منها، من جهة ثانية، فإن هذه النظريات تفسر ظاهرة الانحراف الاجتماعي بوجه عام ولا تركز على ظاهرة الفساد في حد ذاته، وهذا يستدعي البحث عن مزيد من الإسهامات العلمية التي بحثت عن تفسيرات علمية اجتماعية لظاهرة الفساد بهدف الوقوف على أبرز الأبعاد الاجتماعية بما فيها من أثار وعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وإدارية[2].

المطلب الثاني: مفهوم الفساد

الفساد شأن معياري إلى حد بعيد ويمكن أن يكون موضع جدل حاد بالفعل في العديد من البلدان، فتقرير معنى الفساد يعتبر حقيقة مركزية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كذلك، لذلك كان ايجاد تعريف الفساد موضع جدل كبير، وعليه رأينا أن نحاول تحديد بعض معاني هذه الظاهرة[3]، كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المنظومات التشريعية تباينت في أخذها بمفهوم الفساد و تعريفه و تحديد نطاقه، لذا ستتركز

[1] عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ص 172.
[2] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص49 - 50
[3] مايكل جونستون ترجمة نايف الياسن – متلازمات الفساد -السلطة الديمقراطية، الطبعة 1، العبيكان للنشر، الرياض، 2008 ص 33

دراستنا على تعريف الفساد في التشريع الجزائري و بيان نطاقه، ثم محاولة إعطاء تعريفات أخرى لمفهوم الفساد في بعض التشريعات المقارنة، حرصا منا على ضبط هذا المصطلح و حتى يتسنى لنا في الباب الثاني من هذه الأطروحة تقديم السبل المثلى للحد من انتشاره إن لم نقل القضاء عليه، حيث يقسم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول نتطرق فيه الى تعريف الفساد اما الفرع الثاني نذكر فيه خصائص الفساد.

الفرع الأول: تعريف الفساد

لا يكاد مجتمع يخلو من الفساد بما فيها المجتمعات الإسلامية، وعليه فإن الحديث عن الفساد لا يقتصر على دراسة دولة ما أو مجتمع ما، بل هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، تشكل خطرا على أمنها الاجتماعي، نموها الاقتصادي وأدائها الإداري، كما نشير في هذا الصدد أن الفساد يتضمن معاني عديدة في طياته وهو متواجد في جميع القطاعات الحكومية منها والخاصة[1].

أولا: التعريف اللغوي للفساد

الفساد في اللغة العربية من فسد فهو فاسد والمفسدة خلاف المصلحة، وهو مأخوذ من الفعل يفسد إذا ذهب صلاح الشيء عن الاعتدال، سواء كان الخروج قليلا أو كثيرا، يقال فسد الشيء بمعنى أنه لم يعد صالحا، وفسدت الأمور اضطربت، وفسد العقد بطل واضمحلّ[2]. وتفاسد القوم اي تدابروا وقطعوا الأرحام، واستفسد السلطان قائده إذ أساء إليه حتى استعصى عليه[3].

ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه، فقد يستعمل مع النفس أو البدن أو الأشياء الخارجة عن الاستقامة، وعليه سنذكر بعضا من هذه المعاني فيما يلي:

التعريف العام لمفهوم الفساد عربيا بأنه اللهو واللعب وأخذ المال ظلما من دون وجه حق، مما يجعل تلك التعابير المتعددة عن مفهوم الفساد، توجه المصطلح نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد، فهو ضد الجد القائم على فعل الائتمان، وهو تحت اليد (القدرة والتصرف).

وجاء في موسوعة العلوم الاجتماعية تعريف الفساد بانه استخدام النفوذ العام لتحقيق أرياح أو منافع خاصة ويشمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بينهم في القطاع الخاص. ويعرف معجم أوكسفورد الإنكليزي الفساد بأنه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة".

وقد يعني أيضا التلف إذا ارتبط بسلعة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة وعندما يرتبط بالإنسان يعني انعدام الضمير وضعف الوازع الديني عند الشخص مما يجعل من نفسه بيئة صالحة لنمو الفساد. وبالرجوع الى الآراء الحديثة فأن معجم ويستر في

---

[1] محمد العبادي، اسماعيل البديري، الفساد الإداري والاقتصادي (تقصيد الوظائف العامة) أسبابه وآثاره وعلاجه -بحث مقدم إلى المؤتمر القانوني في كلية جامعة كربلاء في: 2008/05/10، ص: 4-60.

[2] سليمان بن محمد الجريش، الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية، دون طبعة، مكتبة الفهد الوطنية، سنة 2003، ص110

[3] عادل عبد العال خراشي، آليات مكافحة جرائم الفساد، الطبعة 1، شركة باش للطباعة، القاهرة، 2015، ص 9.

اللغة عرف الفساد بأنه "اقناع شخص مسؤول عن وسائل طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلا بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه"[1].

كما يقصد بالفساد في اللغة العربية أيضا "التلف والعطب والاضطراب والحاق الضرر بالآخرين" ويعني في اللغة الإنجليزية "تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق"، ويمكن تعريفه بشكل عام بأنه "الأفعال التي يقدم على ممارستها شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات الوطنية"، ويبدو لنا من تلك التعريفات أن الفساد مفهوم مركب ومطاط، وذلك لأنه يختلف من عصر لآخر حيث تختلف النظرة إلى السلوك الذي تنطبق عليه خاصية الفساد طبقا لدلالته، ومن أمثلة الممارسات الفاسدة الرشوة والاحتيال والتهرب من الضرائب وغسل الأموال وسوء تقدير السلع التجارية، فهي جرائم متنوعة إلى حد عدم إمكانية سردها على سبيل الحصر[2].

كذلك الفساد هو التلف أو إلحاق الضرر بالغير، كما يعني تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق[3]، وقرر الراغب الأصفهاني في المفردات بأن الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج أو كثيرا ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن. وقال الفيروز آبادي في "القاموس المحيط": فسد كعصر، والفساد: أخذ المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة، وتفاسد القوم يعني تقاطعوا الأرحام، وعليه فالفساد جاء في اللّغة العربية مقابلا للصلاح، وأنه يفيد الخروج عن الاعتدال، وأن المفسدة ضدّ المصلحة، وأن الاستفساد ضدّ الاستصلاح، وعليه يمكن أن نخلص إلى أن الأشياء لها وظائفها التّي تؤيدها بتسخير وقدرة من الله تعالى الذّي أعدّها لتقوم بأدوار متوقعة منها، وهذا هو صلاحها، وعند وجود نقص أو طرأ خلل في أداء الأشياء لمهامها يمكن أن نعبر عن ذلك الخلل أو النقص بالفساد[4].

ثانيا: تعريف الفساد اصطلاحا

ويعرف "اوسترفيلد" Osterfeld الفساد كما يلي:

- الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي وتعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه لكي يسمح لهم بالتهرب من القوانين والقرارات ذلك لتمكينهم من تحقيق مكاسب شخصية مباشرة.

- الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم أو لعائلاتهم، وذلك من خلال الطلب المباشر أو غير المباشر لهذه الفوائد لاستحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تحقق لهم الهدف فعوامل الفساد على هذا النحو، إما أن تأتي من خارج الإدارة، أو أن تأتي من داخلها، والملاحظ أنه في الحالتين يقوم به الموظف العام، أو بالأحرى يقع في شراكه ومغرياته.

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق ص12-13.

[2] عبد العال الديربي ومحمد صادق اسماعيل، جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية والدولية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية عابدين، سنة 2012، ص11

[3] ابراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط. الجزء الثاني، مجمع اللغة العربية سنة 1973، ص 688.

[4] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 12 = 13.

- كما قال **الراغب**: الفساد خروج الشّيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عليه أو كثيرا، ويستعمل في النّفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة.

- قال **المناويّ**: الفساد: هو انتقاض صورة الشّيء، وفساد البيوع عند الفقهاء ما كان مشروعا بأصله غير مشروع بوصفه، وهو يرادف البطلان عند الشّافعيّة، وضدّه الصّحّة، ويشكّل قسما قائما برأسه عند الأحناف فالشّيء عندهم إمّا صحيح، وإمّا باطل، وإمّا فاسد[1].

ثالثا: تعريف الفساد في الشريعة الإسلامية

يطلق جمهور الفقهاء لفظ الفساد في باب المعاملات بمعنى البطلان، فالمعاملة الفاسدة عندهم هي تلك التي اشتملت على مخالفة للشرع في ركن من أركانها أو شرط من شروطها، وينبني على هذا الحكم عدم ترتب أيً من الآثار الشرعية على المعاملة التي وصفت لأنها فاسدة. أما الحنفية فيقصدون بالفساد في باب المعاملات كون الفعل مشروعا بأصله أي صحيح الأركان، وغير مشروع بوصفه أي بشروطه، وعليه فهم يعدون الفساد منزلة وسطى بين الصحة والبطلان[2]، فيرتبون بعض الآثار الشرعية على المعاملات الفاسدة دون الباطلة[3]، كما يتفق علماء الأصول على ثبوت الترادف بين الفاسد والباطل في باب العبادات فيراد بها نقيض الصحة.

إلا انهم يختلفون في مدلول الفساد في باب المعاملات، فيذهب الجمهور إلى القول بالترادف فالباطل والفاسد بمعنى واحد في العقود وهو مقيض الصحة، فالعقد إما صحيح أو باطل وكل باطل فاسد، وذهب الحنفية إلى منع الترادف بينهما، فالفاسد من العقود ما كان مشروعا بأصله دون وصفه، والباطل ما لم يكون مشروعا بأصله ووصفه، وقاعدتهم في ذلك: أنه لا يلزم من كون الشيء ممنوعا بوصفه أن يكون ممنوعا بأصله، فكان الفساد متوسطا بين الصحيح والباطل، فالفساد في نظرهم منعقد لإفادة الحكم وهو ترتب ثمرته المقصودة منه، فهو المشروع بأصله فلما كانت فائت المعنى من جهة أنه يلزم فسخه شرعا كان غير مشروع بوصفه[4].

ويطلق علماء المنطق والفلسفة لفظ الفساد على **"انتقاض صورة الشيء، وخروجه عن الاعتدال قليلا كان الخروج أو كثيرا، ويضاده الصلاح، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة"**[5].

---

[1] كتاب نظرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، المكتبة الشاملة الحديثة، بتاريخ: 2021/03/03، على العنوان الإلكتروني:
https://al-maktaba.org/book/22798/5976

[2] مع الإشارة إلى أن فقهاء الحنفية يقسمون الفساد إلى شقين، أولهما مرتبط بالعقد، فالعقد غير الصحيح ينقسم إلى باطل وفاسد، وهذا في جانب المعاملات، وأما في جانب العبادات فلا فرق بين باطل وفاسد في حين يذهب جمهور الفقهاء إلى عدم التفريق بين باطل وفاسد في عبادة أو معاملة، أنظر الموسوعة العربية على العنوان الإلكتروني:
http://arab-ency.com.sy/law/detail/164455

3 عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق ص29

[4] رشاد حسن خليل، الفساد في النشاط الاقتصادي، صوره وآثاره وعلاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، سنة 2003، ص12.

[5] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق ص: 30-31.

وعليه فحكم الفساد في الشريعة الإسلامية من كبائر المعاصي أو الذنوب، وهو حرام بإجماع العلماء، للأدلة الكثيرة الناهية عنه وعن إيذاء المسلمين والمسلمات وغيرهم في القرآن الكريم والسّنة النبوية، ويختلف الحكم الشرعي على الفساد باختلاف خطورة الجريمة وآثارها الضّارة[1]، تتقاطع جميع أشكال الفساد، بأنها ضرر يلحق الفرد والمجتمع، وقد حرم النبي صلى الله عليه وسلم الضرر والإضرار عموما، فقال: «**لا ضرر ولا ضرار**»، كما حرم النبي صلى الله عليه وسلم أكل أموال الناس بالباطل، بأي شكل من الأشكال، فعن أبي هريرة رضي الله عنه فال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «**كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه**»[2].

وقال أيضا: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم**».

ومن ذلك تحرم الرشوة بكل صورها، فعن عبد الله بن عسري رضى الله عنه قال: «**لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي**»[3]، وحرم الاختلاس والغلول، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الغلول فعظمه وعظم أمره، قال: **(لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء، على رقبته فرس له حمحمة، يقول يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك، وعلى رقبته بعير له رغاء، يقول: يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك، وعلى رقبته صامت، فيقول: يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك، أو على رقبته رقاع تخفق، فيقول: يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك)**، وحرم الغش والغرر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: اصابته السماء يا رسول الله، قال: «**افلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني**». وقال: «**لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه عيب إلا بينه له**»، كما نهى رسول الله عن الغرر في البيوع. وحرم أخذ مال الغير بدون طيب نفس منه، فعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله خطب الناس في حجة الوداع، فذكر الحديث، وفيه: «**لا يحل لأمرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه من طيب نفس**».

أما أولئك الذين يتصرفون في أموال المسلمين بالباطل فمستحقون لوعيد رسول الله لهم بالنار يوم القيامة، حيث قال: «**إن رجالا يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة**»[4]، ورد الفساد في القرآن الكريم في أكثر من خمسين موضعا، بدلالات متعددة، وسياقات مختلفة، فبعضها جاء في وصف جملة من الأفعال والتصرفات كقوله تعالى: "**الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون**". وبعضها ورد في وصف بعض الأفكار والمعتقدات أو

---

[1] وهبة مصطفى الزحيلي، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة دمشق، كلية الشريعة، 2003، ص 5.

[2] كما قال تعالى في محكم تنزيله: " وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ" سورة الحجرات: الآية 12، وقوله تعالى"ًلا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً" سورة النساء: الآية 148.

[3] طه فارس، أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية، شبكة الألوكة، www.alukah.net.

[4] طه فارس، المرجع السابق، ص10.

وصف معتنقيها، كقوله تعالى: **"ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى فرعون وملئه فظلموا بها فانظر كيف كانت عاقبة المفسدين"**.

وأيا كان الأمر فقد اشتركت كل هذه المواطن في التحذير من الفساد ومن المفسدين وفي إنكار سلوكياتهم وأفكارهم على تنوع في أساليب الدلالة على ذلك، لكن الذي يلاحظ من هذه المواضع المتعددة آيات كريمة لها صلة مباشرة بموضوع هذا البحث وهي:

1 - قوله تعالى **"وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، إلّا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون"**[1]،

2 - قوله تعالى **"ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين، ولا تفسدون في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا ان رحمة الله قريب من المحسنين"**[2]

3 - قوله تعالى **"وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض ان الله لا يحب المفسدين"**[3]،

4 - قوله تعالى **"فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم"**[4]

رابعا: التعريف القانوني للفساد

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه بين فقهاء القانون حول تعريف الفساد، الا أن البعض قد عرف الفساد من الناحية القانونية بأنه سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية، أو ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال، والاختلاس والرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية، واستغلال المال العام، بيد أن منظمة الشفافية العالمية عرفته بأنه: استغلال المنصب العام من أجل تحقيق مكاسب ومصالح خاصة، أو هو إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها لمكاسب شخصية[5]، أما منظمة الوحدة الإفريقية والفساد فتعتبر منظمة الوحدة الإفريقية من أوائل المنظمات السباقة في مجال مكافحة الفساد، إذا قامت بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 11 جويلية 2003، غير ان هذه الاتفاقية لم تعرف الفساد، بل اكتفت بالإشارة الى صوره ومظاهره فقط، حيث نصت المادة الأولي منها على أنه يقصد بالفساد: **"الأعمال أو الممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها الاتفاقية، والمشار إليها في المادة 40 من الاتفاقية"**[6].

وهناك تعريف آخر للفساد بأنه: مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين، والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها، بهدف الاستفادة المادية المباشرة، أو الانتفاع غير المباشر[7]، وكذلك يعرف الفساد بأنه سوء استخدام السلطة العامة من اجل مكسب خاص، يتحقق حينما يقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها،

---

[1] سورة البقرة، الآيتان 11 و12.
[2] سورة الأعراف، الآية 55.
[3] سورة القصص، الآية 77.
[4] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص30 و31.
[5] محمد صلاح الدين حسن، موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي، الكتاب الأوّل، جرائم الفساد، دار الكتاب الحديث، ص226.
[6] سامي الطوخي، الإدارة بالشفافية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 164.
[7] سليمان بن محمد الجريش، المرجع السابق، ص113.

وقد يكون ذلك مقترنا بسوء استخدام للسلطة، حينما يقدم رجال الأعمال من القطاع الخاص الرشاوي بقصد التحايل على السياسات العامة والقوانين أو اللوائح، للحصول على ميزة تنافسية، أو ربح، أو مزايا شخصية، ويمكن أن يحدث سوء استغلال السلطة العامة أيضا من اجل مغنم شخصي حتى لو لم يحدث تقديم رشوة، وذل بمحاباة الأقارب أو التوصية بهم، أو سرقة موارد وأملاك الدولة أو تبديدها[1].

عرفه برنامج الأمم المتحدة الائتماني بأنه استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أم الابتزاز أم استغلال النفوذ أم المحسوبية أم الغش أم تقديم إكراميات لتفعيل الخدمات أم عن طريق الاختلاس، وهو إساءة استعمال السلطة المخولة لتحقيق كسب خاص[2].

كما أن البعض اعتبر بالفساد من المنظور البرلماني (هو كل إساءة لاستخدام المنصب العام أو للسلطات الرسمية أو موارد المجتمع لتحقيق منافع خاصة للذات أو للغير)، فاذا كانت هذه التصرفات منحازة إلى مصالح خاصة اعتبرها الناس مظهرا للفساد، حتى ولو كانت إجراءاتها الإدارية والشكلية مطابقة للقانون، ولا شك أن هذا الوضع يترك اثره السلبي على نظرة الناس إلى هؤلاء النواب الذين تورطوا في الانحراف بالتشريع، أو لا يقومون بما ينتظره الناس لمكافحة استغلال القانون، بعبارة أخرى فالرأي العام وخصوصا العربي لأنه دائم الشكوى ولا يرض بسهولة ربما يكون قاسيا مع النواب في هذه المسألة فيحملهم مسؤولية استمرار الفساد.

وتأتي أهمية البرلمان لمكافحة الفساد لانهم أقرب إلى المواطنين - أي البرلمان - يشكل حلقة وسط ما بين الحكومة والمجتمع، ويلعب دورا هاما في إخضاع الحكومة لمساءلة جمهور الناخبين بهدف تطبيق مبادئ النزاهة، والمساءلة والشفافية في الحكم إسهاما في مكافحة الفساد[3]- وعليهم يقع العبء الأكبر في مكافحة الفساد في السلطة التنفيذية باعتبار أن البرلمان هو المؤسسة الوحيدة التي تستطيع أن تراقب أداء الحكومات، أما البنك الدولي فقد ذهب وعرف الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب عن منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما قد يتحقق الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو الأصدقاء المقربين دون كفاءة علمية أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

وهناك تعريف آخر للفساد من الناحية القانونية على أنه خروج عن القوانين والأنظمة أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو شخصية. ويرى آخرون أن جريمة الفساد هي جريمة ناتجة عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في استخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحيته الوظيفية من أجل تحقيق مصالح ذاتية وبشكل

---

[1] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص14.

[2] محمد علي سويلم، السياسة الجنائية لمكافحة الفساد دراسة مقارنة، الطبعة 1، المصرية للنشر والتوزيع، 2015، ص 25.

3 نوال طارق إبراهيم، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، 2019، ص 2.

غير مشروع ومخالف للقوانين[1]، أما الإنتربول الدولي فقد عرف الفساد طبقا للمعايير العالمية لمكافحة الفساد في الأجهزة الشرطية الصادرة عنه في جويلية 2002 وعليه فمفهوم الفساد يتضمن ما يلي:

1- الوعد أو الطلب، أو القبول أو محاولة الحصول بطريق مباشر أو غير مباشر، على نقود أو أشياء ذات قيمة، أو هدايا أو خدمات أو مكافآت، أو منفعة للعاملين في الشرطة من عسكريين ومدنيين، سواء لأنفسهم أو لأشخاص آخرين أو جمعيات أو تجمعات، مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يتعلق بالقيام بواجباتهم.

2- عرض أو تقديم نقود أو أشياء ذات قيمة أو هدايا، أو خدمات أو مكافآت، أو منفعة للعاملين في الشرطة من عسكريين ومدنيين، سواء لأنفسهم أو لأشخاص آخرين، وسواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يتعلق بالقيام بواجباتهم.

3- القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يتعلق بالقيام بواجبات العاملين، من الشرطة من عسكريين أو مدنيين، يترتب عليه تعريض شخص إلى الاتهام أو الحكم عليه بجريمة، أو مساعدة شخص لتجنيبه التعرض للمساءلة بصورة غير قانونية.

4 - الإدلاء بمعلومات شرطية ذات طابع سري أو محظور مقابل مكافأة أو أي منفعة مهما كان نوعها.

5 - القيام بعمل أو الامتناع عن عمل منصوص عليه على أنه فساد بموجب قوانين الدول الأعضاء في الإنتربول.

6 - المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو المبادرة أو أن يستخدم كوسيلة أو أداة قبل أو بعد القيام بعمل، يؤدي إلى الحصول على عمولات أو محاولة الحصول على عمولات، أو التآمر على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة في جميع النقاط السابقة[2]

فضلا على ما تم ذكره آنفا وحسب ما أفاد به مركز الأمن العام الكندي، في ورقة بحث مختصرة تحت رقم: 48، فإن مفهوم الفساد قد اتسع ليشمل الداخل والخارج ومختلف التشريعات، المجتمع المدني، والمؤسسات المالية العالمية، فمن بين التعريفات التي أعطيت للفساد، أنه عبارة عن ظاهرة تبرز للوجود حين تقوم الحكومات الرسمية، بطريقة غير شرعية بتجميع والحصول على مزايا لاستعمالاتهم الشخصية[3] وهذا ما اصطلح عليه بالفساد الاتفاقي، كما أن هناك الفساد غير الاتفاقي، حيث يظهر هذا الأخير حال قيام أحد أشخاص القانون العام، أو أحد أعضاء الحكومة بالتصرف بطريقة لا تولي اعتبارا للمصلحة العامة، والهدف من وراء ذلك الحصول على منفعة عامة [4]، كما فرق المركز الكندي المذكور آنفا

---

[1] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص15

[2] حاحة عبد العال، المرجع السابق، ص 23.

[3] النص الأصلي باللغة بالإنجليزية كما يلي:

"…occurs when government officials…illegimately receive or accumulate an undue advantage for their own personal use" see definitions of corruption building a safe and resilient Canada Research brief no.48, page 01

[4] النص الأصلي باللغة الإنجليزية كما يلي:

بين أنواع الفساد التي سبق ذكرها وبين الفساد السياسي، حيث يكمن الفساد السياسي في قيام الساسة وأعضاء الحكومة غير الممتثلين للقوانين والفاسدين في أنفسهم باستغلال مناصبهم لأغراض شخصية، كما يظهر في الطبقات العليا من الحكومة[1].

من بين أبز التعريفات التي قيلت كذلك بشأن الفساد، ما ذهب اليه الفقيه فيتو تانزي (VITO TANZI) بقوله إن الفساد نية مبيتة تهدف للحصول على مزية للنفس أو لصالح شخص آخر، وهذا التعريف يتوافق وما ذهب اليه المشرع الجزائري على ضوء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، كما يشترط في الفساد وجوبا أن يكون هناك بعض الفائدة بالنسبة للشخص والا فلا يعتبر فسادا[2].

لقد ذهب تانزي في مفهومه للحصول على مزية، إلى اعتباره إلى أن المزية لا يشترط أن تكون مجرد الحصول على مقابل نقدي بل يتسع مفهومها لأكثر من ذلك، فقد تكون الحصول على جواهر للزوجة أو للشخص الذي خرق القواعد القانونية المعمول بها، وعليه فإن المفهوم الذي جاء به المشرع الجزائري على ضوء قانون الفساد محل الدراسة يشوبه نوع من القصور، اذ كان لابد من أن يتوسع المشرع في ضبطه لمفهوم المزية، حتى يتم التحكم في مكافحة الفساد بطريقة أكثر دقة و إحكاما، و لعل الجدير بالذكر أن مفهوم الفساد في ظل قانون العقوبات سابقا كان أكثر دقة و اتساعا، فقد شمل الهدايا والعطايا و كل ما من شأنه أن يستدل به على أخذ الشخص لشيء لا يستحقه.

كما توسع اكيور (Ekiyor) أيضا في تعريفه للفساد، فذهب على حد تعبيره إلى أن الفساد استعمال غير مشروع للسلطة العامة أو تأثر عضو من أعضاء الحكومة سواء لإثراء نفسه أو شخص آخر في مقابل قيامه بعمل من أعمال مهنته[3].

الفرع الثاني: خصائص الفساد

سنحاول أن نوضح فيما يأتي بيانه أهم خصائص الفساد.

باعتبار الفساد ظاهرة عامة أو ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها البعض بطرق مختلفة، ومن خلال التعاريف التّي تطرقنا اليها في العنصر السابق سنستخلص بعض الخصائص التّي يتميز بها الفساد، وهي كالآتي:

- يعد الفساد في مراحله الأولى مجرد ظاهرة مرضية أو مرضا عضويا ينتقل عبر ميكروبات غير مرئية، من المصابين إلى الأصحاء، لكنه سرعان ما يتحول إلى وباء ينتشر

"Unconventional corruption exists when a public or a government acts without consideration for the public interest", the same source, page 01.

[1] النص الأصلي باللغة الإنجليزية كما يلي:

«political corruption …exists where politicians and government agents who are entrusted with enforcing laws are themselves corrupt, it occurs at the top levels of government" , the same source, page 01.

[2] النص الأصلي باللغة الإنجليزية كما يلي:

Boris Begovic, corruption: concepts, types, causes and consequences, article published by university of Belgrade, school of law, January 2005, page: 02.

[3]

Iyanda David O, corruption: definitions, theories and concepts, arabian journal of busniss and management review (OMAN Chapter) Vol.2, No.4, Nov.2012, page: 38

ويتفشى في الوسط الإداري في المجتمع، والقول بأن ميكروبات الفساد غير مرئية يستمد من السرية التي تتكتم بها عناصره وأدواته.

- تتباين الوسائل والأساليب التي يستمر الفساد بها تبعا للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالبا ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه بالاعتبارات السيادية وتغلق ملفاته بالتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليا يتعذر الكشف عنها، أما القاعدة فإنها تلجأ إلى التزوير والتدليس والتغرير وتنفذ من الثغرات وتتحين الفرص أو تنتهز الظروف الاستثنائية التي تسمح بتمرير فسادها بعيدا عن أنظار العاملين والمتعاملين الآخرين.

- يتفاعل الفساد مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة لنموه وترعرعه، فالتسيب، وعدم الانضباط في العمل، والتأخير عن مواعيد الحضور وضعف الإنتاجية وإهدار الوقت وغيرها من مشاكل إدارية تعد بيئة ملائمة للفساد لكونها تحفز أصحاب المعاملات الضائعة والمتأخرة للبحث عمن يساعدهم ولو بطرق غير مشروعة[1].

- تختلف أنماط الفساد وأدواته باختلاف الجهات التي تتعامل به والمجالات التي يمارس فيها، فالفساد الذي يشيع في منظمة صحية يختلف في شكله وأسلوبه يختلف عن ذلك الذي يشيع في المنظمة الجامعية أو المنظمة الإنتاجية. وهذا ما يُعقد صيغ المواجهة المركزية والشاملة للفساد فمحاربته تستوجب وضع سيغ نوعية وقطاعية تنهض بها المنظمات المعنية لكونها الأقدر على تشخيص ممارسات فسادها أكثر من غيرها.

- إن أخطر ممارسات الفساد تتم عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف أحدهما الآخر أو على الأقل دون أن يتقابلا وجها لوجه[2].

- إن ممارسات الفساد يتم التخطيط لها من قبل متمرسين محترفين، ولها وسائل وأساليب وشبكات مُحكمة لتنفيذ خططها بتوقيت وتدبير يجعل كشفها أو إثباتها غاية في الصعوبة.

- إن الفساد ظاهرة دولية سهلة الانتقال عبر الحدود وينتشر في كافة المجتمعات متقدمة أو نامية إن كانت المجتمعات الفقيرة أو النامية لا تقوى على تحمله ومقاومته ودفع تكاليفه.

- إن الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية تعد ظروفا مشجعة لانتشار الفساد[3].

- رفع الشعارات الإدارية الجوفاء التي تشير إلى الأرباح الكبيرة والإنجازات المتواصلة والعديد من الوعود التي تهدف إلى تخدير الأعصاب والتستر على تفشي ظاهرة الفساد.

---

[1] إبراهيم توهامي، فريد كورتل، الفساد الإداري والمالي... المشكلة وسبل العلاج، مجمع أبحاث الملتقى الدولي العلمي السابع، طبع الكتاب بمساهمة الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي بالجزائر، سكيكدة، ماي 2012، ص 8 - 9

[2] بعثة الاتحاد الأوروبي لمساعدة الحدود في رفح، التحسين من طرف مكافحة الفساد العابر للحدود، بتاريخ: 2021/02-05، على الموقع الإلكتروني:
https://www.eubam-rafah.eu/ar/node/5358

[3] إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص 8 - 9

- فتح أبواب التوظيف أمام الجميع دون وجود معايير دقيقة وواضحة للاختيار، ومن ثم تصبح الوظيفة مرتعا لكل متقاعس وفاقد الضمير، ومصدرا للأجور دون إنتاج حقيقي، فأصبح الطريق ممهدا للمتاجرة بالوظيفة دون وجود ضمير أو رادع.

- تحويل المنظمات إلى حلبة للصراعات الشخصية، تناح فيها للبعض المغانم والامتيازات والبعض الآخر الفتات والجمود الوظيفي[1].

- ظاهرة سيئة إلى إساءة استعمال السلطة الرسمية مخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية.

- ظاهرة تؤثر على أهداف المصلحة العامة نتيجة لتأثيرها السلبي في النظام الإداري.

- ظاهرة نتجت عن انحرافات سلبية وبالتالي فهي ستولد إفرازات سلبية على النظام الإداري قد يتحمل أعباءها الموظفون والجمهور.

- ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي.

- ظاهرة تهدف إلى إحداث انحراف في المسار الصحيح للنظام الإداري لتحقيق أغراض غير مشروعة[2].

- ظاهرة سلبية قد تحقق عوائد غير شرعية للشخص الذي يمارسها وليس بالضرورة ان تكون هذه العوائد مالية[3].

- الفساد في مراحله الأولى ظاهرة مرضية غير مرئية ولكن سرعان ما يتفشى وينتشر إلى باقي الأجهزة الأخرى على الرغم من عامل السرية.

- تباين واختلاف الوسائل والأساليب التي يتستر خلفها الفساد، حسب موقع الوظيفة في الهرم الوظيفي وحسب الجهة التي تمارسه.

- للفساد أنماط وأساليب مختلفة باختلاف الجهة التي تمارسه والجهات التي تتعامل معه[4].

- أخطر ممارسات الفساد تلك التي تتم عبر وكلاء أو وسطاء التي يتمثل دورهم في التوفيق بين أطراف الفساد دون معرفة كل منهم للآخر.

- يتميز أطراف جرائم الفساد بالخبرة والحنكة ما يجعلهم غالبا خارج دائرة الاتهام والقدرة على الإفلات من يد العدالة.

---

[1] الشيخلي عبد القادر، أخلاقيات الوظيفة العامة، مكتبة مجد اللاوي عمان،1999، ص75.

[2] وهو نفس الاتجاه الذي اعتمده المشرع الهندي في تعريفه لمفهوم الفساد، والذي يرمي في النهاية إلى الحصول على مكسب غير مشروع أو خدمة نفعية، راجع في ذلك، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب، وثائق الدورة السادسة لمجلس الوزراء الداخلية العرب، مكافحة الفساد الإداري، تونس من 1-1987/12/3، ص 04.

[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص28

[4] سلام مكي، أنماط الفساد، جريدة الصباح العراقية، بتاريخ: 21 كانون الأول 2020، على العنوان الإكتروني:
https://alsabaah.iq/37557/%D8%A3%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF

- إذا كانت ممارسات الفساد الإداري في المجتمعات المتخلفة إداريا وحضاريا أكثر شيوعا منها في المجتمعات المتقدمة والمتطورة، فإن المجتمعات المتقدمة تعد بحق بيئة منتجة ومصدرة للفساد عبر حدودها.

- تعد الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية ظروفا مشجعة ومواتية لتفشي الفساد وانتعاشه نتيجة لتدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار ومن ثم تضعف المقاومة لذوي الدخل المحدود،

- يتفاعل الفساد مع الظروف والتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة له[1].

بالإضافة الى هذه الخصائص هناك بعض النقاط التي يجب الإشارة إليها والتي تميز الفساد بصفة عامة وهي كالآتي:

1/ **السرية:** تتصف أعمال الفساد الإداري بالسرية بشكل عام وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو الاثنين معا إذ تتباين الوسائل والأساليب التي يستتر الفساد الإداري بها تبعا للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالبا ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه باعتبارات أمنية، والتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليا يتعذر الكشف عنها. وإنما غايتها التزوير والتدليس[2] والتغرير وانتهاز الفرص والظروف الاستثنائية لتمرير فسادها بعيدا عن أنظار العاملين الصالحين. وعند محاولة الكشف عن حالات الفساد فإنه لا يتم عادة إلا إذا كشف عن جزء من الحقيقة التي يجب تعلمها أو معرفتها، ولكي تطمس معالمها وتستبعد عناصرها فإن جدلا واختلافا يثار حولها وقد ينتهي الأمر إلى اتهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليهم أو يتظاهر الجناة بالدفاع عنهم وتبرئة ساحتهم[3].

2/ الالتزام المتبادل: بمعنى أن يكون هناك مصلحة مشتركة بين أطراف الفساد.

3/ التمويه: نظرا لأن هناك علاقة وثيقة بين الفساد والاحتلال فإن الفساد ينطوي على التمويه والإخفاء والتعتيم على الأنشطة التي يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد وسلوكياته.

4/ خيانة الثقة: إذ ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يجب أن تتوفر في صاحب السلطة العامة.

5/ التناقض: ويقصد بذلك حدوث تناقض بين الأدوار في الحياة العامة والأدوار في الحياة الخاصة.

6/ الخديعة والتحايل: كاصطناع الأوراق والمستندات غير الحقيقية.

7/ الشمول: حيث يشمل الفساد أولئك الباحثين عن مصالح أو موافقات أو قرارات محددة.

---

[1] الكبيسي عامر، الفساد والعولمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005، ص45.

[2] التدليس والتزوير مصطلحان مختلفان، أشار لهما المشرع الجزائري في منظمتنا التشريعية، الأول في الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، في المادة 86 وما بعدها، والثاني نظر المشرع الجزائري أحكامه بموجب المادة 214 وما بعدها من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم

[3] محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، الطبعة 1، دار الثقافة، عمان، 2011، ص101.

8/ سلوك منحرف: يحدث لمخالفة القوانين واللوائح والضوابط والأخلاق.

9/ الإخلال بالواجبات والمسؤوليات، واستغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة.

10/ تحقق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة[1].

11/ سرعة الانتشار: يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار وخاصة عندما يكون ناتجا عن المسؤولين، فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير على خطاهم طوعا أو كرها.

كما أن خاصية انتشار الفساد لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة، بل إن الفساد قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصا في ظل العولمة والسوق المفتوحة، فلم تعد جرائم الفساد قاصرة على الشأن المحلي وإنما أصبحت من الجرائم عبر الوطنية.

وقد بين لنا القرآن الكريم أن الفساد سريع الانتشار بين الناس، وذلك حينما تحدث عن خبر امرأة العزيز مع يوسف عليه السلام، إذ أخبرنا الله تعالى ان خبر يوسف وامرأة العزيز قد شاع في المدينة ولم يكتم حتى تحدث به الناس[2].

12/ تعدد الأطراف وتعدد المظاهر: قد يقع الفساد الإداري من شخص واحد، ولكن عادة ما يشترك في السلوك أكثر من شخص، وذلك بسبب أطراف العملية، إذ ان الفساد تعبير عن اتفاق إرادة صانع القرار والمؤثر بتكيفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولا وأخيرا[3].

إن ممارسة الفساد تتم غالبا عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف أحدهما الآخر أو دون أن يتقابلا وجها لوجه، ومع تقادم الزمن يصبح للفساد الإداري وكلاء محترفون يتوزعون على المناطق الجغرافية والقطاعات الإدارية، ليخدم بعضها البعض بالطرق المباشرة أو من خلال الوسطاء[4].

الفرع الثالث: أهداف مكافحة الفساد

الحفاظ على حقوق المواطنين وهذا يأتي انسجاما مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وانسجاما مع التشريع الداخلي، حيث ان طرق مكافحة الفساد في كل من الاتفاقية والتشريع تهدف إلى إحقاق الحق وإبطال الباطل وهذا يحقق مصلحة المواطن ومصلحة الجماعات، الحفاظ على نعمة الأمن والاستقرار بشتى أنواعه: يأتي تحقيق الأمن الداخلي في المجتمع من أولويات الواجبات الملقاة على السلطة العامة، فاذا انتشرت وتفشت جرائم الفساد في المجتمع أو في الدولة سيؤدي حتما إلى عدم تحقق الأمن وعدم الاستقرار سواء الاقتصادي أو السياسي ...الخ.

الحفاظ على هيبة وقيمة العمل الوظيفي: فالكشف عن جرائم الفساد في الدوائر الرسمية وغير الرسمية وإحالة مرتكبيها إلى السلطات المختصة يؤدي إلى الحفاظ على استمرارية وديمومة الوظيفة سواء العامة أو الخاصة.

---

[1] إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص 260.
[2] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص102.
[3] هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحوكمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 1994، ص52.
[4] عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص43.

توفير البيئة السليمة والمناسبة للاستثمار: وهذا يؤدي إلى الاستثمار داخل الدولة نظرا لتحقق البيئة السليمة ما يدفع القطاع العام أو القطاع الخاص إلى الاستثمار، لا بل سيؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي داخل الدولة مما يتحقق النهوض الاقتصادي وهذا ينعكس على المواطنين في الدولة.

تطوير التشريعات القانونية: ان الكشف عن مواقع الفساد أو أسبابها يؤدي إلى معرفة النقص أو الخلل في بعض النصوص القانونية، فهناك جرائم ترتكب عن طريق الإنترنت حيث تتم يوميا معاملات البيع والشراء والعقود وغيرها إلا ان بعض القوانين لم تعالج ذلك، لذا لا بد من إيجاد أو تعديل نصوص قانونية تتناسب وتتلاءم مع التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الملحوظ[1].

الحفاظ على هيبة القانون: ان الكشف عن الفساد وإحالة مرتكبيه إلى القضاء بغض النظر عن مرتكبيه يأتي انسجاما مع النص الدستوري الذي ينص على ان جميع المواطنين أمام القانون متساوين وان اختلفوا في الدين أو اللغة أو العرق[2].

إصلاح المؤسسات القضائية وتعزيز استقلاليتها ونزاهتها وهيبتها: وهذا يتمثل بأن يكون للسلطة القضائية موازنة خاصة فيها، حيث في كثير من الأحيان هناك أمور إدارية وتنظيمية يصدر بها قرار من رئيس المجلس القضائي لتنفيذها، إلا انه لا يستطيع تنفيذها إلا بعد الموافقة من وزير العدل على تنفيذها والموافقة على صرف الموازنة لتحقيقها[3].

المبحث الثاني: أنواع الفساد وأسبابه.

تعتبر دراسة ظاهرة الفساد من أبرز الظواهر التي تعنى باهتمام الباحثين ودارسي القانون على وجه الخصوص، إذ أضحى الفساد ينخر البنى التحتية للدول كما يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة[4]، ويقضي على اقتصادياتها، بحيث تسيطر فئة قليلة على مدخرات باقي المجتمع، وبذلك تسود الطبقية وتنتشر الآفات الاجتماعية، لذلك كان لازما دراسة هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها ما ظهر منها وما بطن، قصد إيجاد الآليات المناسبة للحد من انتشارها، وسنتناول في هذا المبحث أنواع الفساد وأسبابه والأثار الناجمة عنه.

المطلب الأوّل: أنواع الفساد

إن عدم التوصل إلى تعريف شامل ومتفق عليه للفساد كما سبق من المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال، وذلك راجع لعدة أسباب، ولعل في مقدمة ذلك وجود صور وأنواع مختلفة للفساد، هذه الصور تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد واختلاف المتورطين بها، إضافة إلى ما للأديان السماوية والقيم الأخلاقية والنصوص

---

[1] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص93.

[2] أنظر المادة 37 من المرسوم الرئاسي رقم: 442-20 المؤرخ في 2020/12/30 والمتضمن التعديل الدستوري.

[3] أحمد محمود نهار أبو سويلم، مرجع سابق، ص93.

[4] ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع الإشارة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ الإلكترونية، 14 كانون الثاني 2006، على العنوان الإلكتروني:
https://annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm

القانونية من تأثير كبير في تقرير ما يعد فسادا، مع ملاحظة أن أنواع الفساد متغيرة ومتطورة باستمرار لتواكب ما يحدث في العالم من تغيير وتطور في جميع المجالات[1]، وعليه تشير الدراسات والبحوث الفقهية والأكاديمية إلى وجود عدة انواع للفساد، سنذكر أهمها فيما يلي، بحيث يقسم إلى ستة فروع، الفرع الأول بعنوان: الفساد حسب درجة التنظيم، و الفرع الثاني: الفساد من حيث الحجم، الفرع الثالث: الفساد من حيث الانتشار(المدى والنطاق الجغرافي)، الفرع الرابع: الفساد من حيث مجال نشاطه، الفرع الخامس: الفساد حسب القطاع، الفرع السادس: الفساد حسب السلطة والمشاركة في الحكم

الفرع الأول: الفساد حسب درجة التنظيم.

ينقسم هذا الفرع إلى ثلاثة أقسام كالآتي:

أولا: الفساد الشامل:

وهو النهب الواسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية، أو تسديد أثمان سلع وهمية، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة الوطنية، الرشاوى والعمولات، النهب والاستحواذ على نطاق واسع عن طريق المناقصات العامة، ومنح الامتيازات الاقتصادية الخاصة وتقديم الهبات والرشاوى السياسية الكبيرة لتحقيق أغراض سياسية[2].

ثانيا: الفساد العرضي:

وهو التعبير الذي صكه البنك الدولي، فهو يشير إلى كافة أشكال الفساد الصغيرة والعرضية التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالمنظمة. مثال ذلك الاختلاس والاستحواذ على نطاق صغير بما في ذلك تلقي الرشاوى، والمحسوبية، وسرقة الأدوات المكتبية أو بعض المبالغ الصغيرة[3]، أو المبالغة في تقدير أثمان الأنشطة أو الجهود الميدانية من خلال الادعاء باستخدام عمالة أكثر مما تم الاستعانة به بالفعل بهدف الحصول على المكافآت والرواتب الخاصة بهم[4].

ثالثا: الفساد المنظم:

وهو ذلك النوع الذي ينتشر في الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة[5]، وهو أيضا الذي يحدث حين تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فساد. بمعنى أخر أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على آخر، مثال ذلك

1 عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص23.
2 عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص322.
3 إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص192.
4 عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص321.
5 عطا الله خليل، "مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي"، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص342.

الفساد الذي يحدث نتيجة شبكة من الفساد تضم رئيس الدائرة ومدير المشروعات والمسؤولين عن الشؤون المالية[1].

الفرع الثاني: الفساد من حيث الحجم

حيث يقسم هذا النوع بدوره إلى قسمين: الفساد الكبير والفساد الصغير

أولا: الفساد الكبير:

وهو فساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة، يمارسه كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية كبيرة[2]، حيث يقومون بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص وكذلك اختلاس الأموال وتلقي الرشاوى، وإبرام العقود والصفقات التي يكون رأسمالها من مقدرات الدولة مقابل تحويل مبالغ إلى جيوب هؤلاء المسؤولين[3].

وهو أخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة. وهذا النوع من الفساد والذي يتشكل من رأس المال والسلطة أطلق عليه الفقه الغربي تسمية "جرائم الصفوة"، و"جرائم ذوي اللياقات البيضاء"، لأنها ترتكب من أفراد يحتلون مكانة اجتماعية عالية، حيث يستغلون سلطتهم لخرق القوانين والتنظيمات[4].

ثانيا: الفساد الصغير:

وهو يتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها، وعادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا، ويرتكب من قبل صغار الموظفين، كما أن المقابل المالي فيه بسيط إلى حد ما[5].

فهو يعتبر من أشكال الفساد العرضية التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالمنظمة. مثال ذلك الاختلاس والاستحواذ على نطاق صغير بما في ذلك تلقي الرشاوى، والمحسوبية، وسرقة الأدوات المكتبية أو بعض المبالغ الصغيرة.... الخ[6].

الفرع الثالث: الفساد من حيث الانتشار (المدى والنطاق الجغرافي):

ينقسم هذا الفرع إلى ثلاثة أقسام: أولا: الفساد الدولي، ثانيا: الفساد المحلي، ثالثا: الفساد الإقليمي.

أولا: الفساد الدولي:

وهو الذي يشمل الفساد على مستوى دول العالم قاطبة، وهو ما يعرف بالفساد العابر للحدود[7]، حيث يأخذ مدى واسعا وعالميا يتجاوز بذلك الحدود الإقليمية للدولة، وهذا النوع من الفساد هو ما يطلق عليها بالعولمة فهو يفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة

1 عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص322.
2 عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص24.
3 إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص55.
4 كريمة كمال، فساد الكبار، الرشاوي -العمولات -نهب المال العام، مطابع روز يوسف الجديدة، القاهرة، 1996، ص 42.
5 عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 25.
6 إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص192.
7 عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص55.

ونظام الاقتصاد الحر، ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطيا يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعا[1]، وأدوات هذا النوع من الفساد متعددة منها: الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي....

وفي هذا الإطار يذكر تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2005 أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تستغل الفساد في الدول النامية للحصول على المشاريع، تليها الشركات الفرنسية، ثم الصينية، ثم الألمانية، كما يضيف ذات التقرير أن عددا كبيرا من الموظفين السامين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة (رشاوي) مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات[2].

ثانيا: الفساد المحلي:

هو الفساد الذي لا يخرج عن حدود المجتمع أو المحافظة الواحدة ويتعلق بحدود محلية لمحافظة أو مدينة أو ولاية معينة[3]، فهو ينتشر داخل الدولة ولا يتجاوز حدودها الإقليمية، ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم وجرائمهم بشركات أجنبية[4].

ثالثا: الفساد الإقليمي:

وهو الفساد الذي يشمل أكثر من منطقة فهو على مستوى أقاليم متعددة[5].

الفرع الرابع: الفساد من حيث مجال نشاطه

يقسم هذا النوع من الفساد إلى اثني عشر قسما، الشق الأول: الفساد السياسي، الشق الثاني: الفساد الاقتصادي، الشق الثالث: الفساد الاجتماعي، الشق الرابع: الفساد الإداري، الشق الخامس: الفساد الأخلاقي، الشق السادس: الفساد الثقافي، الشق السابع: الفساد المالي، الشق الثامن: الفساد التعليمي، الشق التاسع: الفساد البيئي، الشق العاشر: الفساد الصحي، الشق الحادي عشر: الفساد الإعلامي، الشق الثاني عشر: الفساد الفني أو الإعلامي.

أولا: الفساد السياسي:

يعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى فيها الفساد ويستشري، وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد، وذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا، فالإعلام بتوجيه منه، والمناهج والقوانين والاقتصاد والإدارة التي تحكم المجتمع وتسيره كلها تحت سيطرته.

ويعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة، وهو يعرف بفساد القمة "فساد الحكام والرؤساء" ومن أبرز أشكاله

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص319.
2 عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص25-26.
3 عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص55.
4 عطا الله خليل، المرجع السابق، ص343.
5 عبد الله أحمد المصراتي، مرجع نفسه، ص55.

التمويل السياسي[1] الذي يتراوح بين شراء الأصوات، واستخدام الأموال بشكل غير قانوني، وبيع المناصب والوظائف للآخرين، وحصول كبار المسؤولين على عمولات لقاء العقود والمناقصات والصفقات للمشاريع الكبيرة، كذلك سحب الأموال بشكل قروض وتسهيلات مصرفية من البنوك بدون ضمانات، ووضع اليد على المال[2].

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه: "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال. فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل.

ويتمثل الفساد السياسي في الصور الآتية:

أ/ فساد القمة وهو من أخطر أنواع الفساد، وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة.

ب/ فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية، وهو الفساد الذي يلي فساد القمة من حيث الترتيب في هياكل سلطات الدولة.

ج/ الفساد السياسي ويكون من خلال شراء الأصوات، وتزوير الانتخابات[3]، وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل[4].

ثانيا: الفساد الاقتصادي:

ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي[5].

وهو أيضا الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق

---

1 أنظر مقال للكاتبة، ضريفي نادية، تمويل الأحزاب السياسية في الجزائر، معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم القانونية، السنة الثامنة، العدد 16، جوان 2014، ص 95 وما بعدها. محمد قيس، تمويل الأحزاب السياسية في النظام الجزائري: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، المجلد 31، عدد02، جوان 2020، ص: 167-180.

2 عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 26-27.

3 انتشر في الحقبة الأخيرة في بلادنا موضوع تزوير الانتخابات في عهد الرئيس السابق، وتناولته وسائل الإعلام على اختلافها الداخلية والخارجية، نذكر منها على سبيل المثال: مقال نشرته يومية الشروق الوطنية على موقعها الإلكتروني بتاريخ: 02-03-2014، بعنوان: "التزوير" لعنة تطارد الانتخابات، على العنوان الإلكتروني بتاريخ: 02-03-2014، على العنوان الإلكتروني:

https://www.echoroukonline.com

وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الفساد والتلاعب بالانتخابات، تم استحداث سلطة مستقلة تناط بها مهمة تسيير وتنظيم العملية الانتخابية تم استحداثها بموجب القانون العضوي رقم: 19-07 المؤرخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019 يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، جريدة رسمية عدد 55.

4 محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص80-81.

5 حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص29.

والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهرب الجمركي...إلخ[1].

وعليه فذلك النوع من الفساد الذي يرتبط بالأوضاع والأنشطة الاقتصادية، تعود أسبابه لمشاكل الفقر والبطالة والحرمان، وغيرها مما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم خاصة منها تبييض الأموال والتهرب الضريبي والجمركي وتجارة المخدرات بأنواعها وزراعتها وتصنيعها، والاختلاس والرشوة والتزوير وتزييف العملة، والتعامل في السوق السوداء والغش التجاري بشتى صوره والعمولات والسمسرة غير المشروعة وتخريب المال العام بالإهمال والنهب، كما يتمثل الفساد الاقتصادي حسب رأي بعض المختصين في اختلاس كبار الموظفين للأموال والموارد العامة للدولة ومؤسساتها وهيئاتها، وهذا طبعا يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع التكلفة الكبيرة التي تنتج سبب هدر المال العام فضلا عن أنه يحول دون قيام بيئة تنافسية حرة تعد شرطا أساسيا في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية وهو ما يؤدي إلى إضعاف فرص العمل وتوسيع ظاهرتي البطالة والفقر[2].

ثالثا: الفساد الاجتماعي:

هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة، أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية[3]، هذا الفساد يشمل العاملين بالمؤسسات الاجتماعية من دور رعاية ومؤسسات ضمان ومؤسسات إصلاح وتأهيل[4].

ومن صور الفساد الاجتماعي، التفكك الأسري، وانتشار المسكرات والمخدرات، والإخلال بالأمن، وقطع الطريق، والقتل. وعليه فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم[5].

رابعا: الفساد الإداري:

ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته. وهو الفساد الذي ينشا بسبب تغليب المصالح الفردية على حساب المصلحة العامة، وهو النوع الغالب حدوثه، والذي يلقي الاهتمام من وجهة القوانين والاتفاقيات الدولية[6]، حيث يتضمن هذا الفساد الممارسات أو الأنشطة التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي والتي تؤدي فعلا إلى انحراف الجهاز عن

---

[1] محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص48.

[2] نجار لويزة، اشراف عبد الحفيظ عاشور، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2014/2013، ص34.

[3] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص82.

[4] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص55.

5 محمود محمد معابرة، المرجع نفسه، ص82.

6 عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص27.

أهدافه الأساسية المتمثلة في تحقيق المصلحة العامة وهذا الانحراف قد يكون بشكل فردي أو منتظم[1].

كما يمكن تمييز حالتين من الفساد، الأولى عندما يتم تنفيذ وتقديم الخدمات المشروعة، أي عندما يقوم الموظف بقبض رشوة من أجل القيام بمهامه العادية المكلف بأدائها. أما الحالة الأخرى، فهي عند قيام الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون، كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة[2]، حيث سيتم التفصيل في مسألة التسريب والوقوف على مختلف أبعادها كآلية لمكافحة ظاهرة انتشار الفساد على ضوء الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

كما يجدر الإشارة أيضا إلى بعض المظاهر التي تمثل فسادا إداريا والمتمثلة في عدم إتباع منظومة التشريعات والقوانين والضوابط - بقصد بالضوابط في هذا السياق، القواعد الضبطية على اختلافها، سواء في المجال الإداري، المجال الجزائي، المجال البيئي...- ومنظومة القيم الفردية والاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار، وتتمثل أيضا في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة[3].

خامسا: الفساد الأخلاقي:

هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يُحكّم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للآداب[4].

وعليه فهذا الفساد يتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن ادارته، أو استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة أو ممارسة المحسوبية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة[5].

سادسا: الفساد الثقافي:

هو كل ما يخرج بالأمة عن ثوبتها، ويعمل على تفكيك هويتها، ويمس قيمتها، وهو أيضا استغلال ما أمكن من الوسائل للعبث بفكر الأمة وصرفها عن وجهتها الأصيلة، يتمتع

1 إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص192.
2 إبراهيم توهامي، فريد كورتل، نفس المرجع نفسه، ص92.
3 إبراهيم توهامي، فريد كورتل، نفس المرجع نفسه، ص55.
4 مجاشع محمد علي، التلفزيون والفساد، دور التلفزيون في مكافحة الفساد، الطبعة 1، العربي للنشر والتوزيع، دون بلد، 2016، ص28.
5 إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص55.

الفساد الثقافي بحصانة ما يسمى بحرية الرأي تارة وما يسمى بحرية الإبداع تارة أخرى رغم أن هذه الحرية لا تمارس إلا لمساس الثوابت العامة، والقيم الاجتماعية التي بنتها الأجيال لا تحتاج إلى هدمها بالضرورة إلى أجيال[1].

وهذا النوع من الفساد هو عكس الأنواع الأخرى حيث يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع، فيتغلغل إلى إفساد الهوية والموروثات، ويحدث في الأغلب تحت مظلة حرية الرأي تارة، والإبداع تارة أخرى، ومن خلال وسائل الإعلام أو مناهج التعليم تارة ثالثة، مما حاد بالبعض إلى القول بصعوبة الإجماع على سن تشريعات تجرمه، وهذا النوع من الفساد قد ألقى بظلاله على مجال المعاملات التجارية أو تعاملات المؤسسات المصرفية بالتأثير على هويتها والانحراف المقصود بها إلى أسس وقيم أخرى[2].

سابعا: الفساد المالي:

هو سلوك غير قانوني يتسبب في هدر المال العام وتحقيق منافع شخصية من وراء ذلك، كما انه يتمثل في جملة من الانحرافات المالية التي تخالف القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام الخاصة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

وتتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية وإعادة تحويل المعونات الأجنبية للحسابات الخاصة وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات وعمولات عقود البنية التحتية والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب وظاهرة الإسراف في استخدام المال العام[3].

ولعل أهم مظاهر الفساد المالي الرشوة التي مست جميع مستويات الفساد كبيرا كان أو صغيرا، وأن أخطر ما يميزها (الرشوة) كونها حازت في العقود الأخيرة على مشروعية شبه رسمية، وحتى في الثقافة الشعبية حازت على قدرا معتبرا من القبول العام، أيضا التهرب الجبائي يمثل وجها آخر من وجوه الفساد المالي ونعني به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح أو التصريح الكاذب، هذا إلى جانب التهرب الجمركي الذي يكون إبطاله من كبار المسؤولين في الجمارك وبعض أعوانهم، ويرى البنك العالمي أن مؤسسات الجمارك وإدارات الضرائب على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات سلبية على مداخيل الدولة[4].

ثامنا: الفساد التعليمي:

---

[1] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص83.
[2] مجاشع محمد علي، المرجع السابق، ص29.
[3] إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص92.
[4] دهان موسى، النظام القانوني لمكافحة الفساد، منشورات ANEP، الجزائر، 2009، ص33.

هو الفساد الذي يتم في العملية التعليمية من قبل المعلمين والموجهين ومدراء المدارس إضافة إلى أساتذة الجامعات وعمدائها وموظفيها المكتبيين[1].

تاسعا: الفساد البيئي:

هو ما يلحق البيئة من عطل بحيث تفقد وظيفتها الإيجابية للبشرية، فالبيئة هي المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، ولقد خلقها الله سبحانه وتعالى في تناسق تام في كافة عناصرها بما يناسب الإنسان بحيث يحيى فيها حياة طيبة، وصحة خالية من الأمراض والأوبئة.

لذا حث الإسلام على الحفاظ عليها، ونهى عن كل ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بها من قتل أو إتلاف. فالفساد البيئي يشكل كل تخريب ألحق ضررا بالتربة أو المياه أو النبات أو الهواء[2]، قال الله تعالى: {كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين}[3].

عاشرا: الفساد الصحي:

هو الفساد الذي يقوم به العاملون بالقطاع الصحي بمختلف مستوياتهم من متخصصين أو موظفين إداريين أو فنيين أو مساعدين أو صيادلة[4].

الحادي عشر: الفساد الرياضي:

هو الفساد المتعلق بالنوادي والاتحادات الرياضية والمدربين واللاعبين[5].

الثاني عشر: الفساد الفني والإعلامي:

ويشمل أعمال المخرجين والممثلين والمطربين والمسرحيين والمذيعين والصحفيين[6]، إن الفساد الإعلامي بات يشكل أخطر أنواع الفساد حاليا فهو على اتصال مباشر بعقول الأفراد على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية والثقافية، خصوصا من خلال استحداث برامج لا تخضع للرقابة الكاملة للسلطة المخولة بالرقابة على السمعي البصري.

الفرع الخامس: الفساد حسب القطاع

ويشمل هذا الفرع عنصرين: أولا الفساد في القطاع العام، وثانيا: الفساد في القطاع الخاص.

أولا: الفساد في القطاع العام:

وهو الفساد المستشري في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، وهو أكبر معوقات التنمية وفيه يتم استغلال المنصب العام لأجل الأغراض والمصالح

---

[1] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص54.
[2] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص84.
[3] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 60.
[4] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص55.
[5] عامر الكبيسي، الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد1، سنة2000، ص79.
[6] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص55.

الشخصية[1]، يشمل الفساد هنا فساد موظفي القطاع العام التابعين للدولة أي الذين يتقاضون منها مرتباتهم ويكلفون من قبلها بأداء تلك الأدوار[2].

ثانيا: الفساد في القطاع الخاص:

ويعنى استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة والحصول على إعانة[3]، وهذا الفساد يشمل العاملين بمشاريع ومؤسسات خاصة ترجع ملكيتها وإدارتها للأفراد[4].

الفرع السادس: الفساد حسب السلطة والمشاركة في الحكم

يقسم الفساد بهذا النموذج بناء على نوع السلطة حيث يشمل أولا: فساد أعضاء السلطة القضائية، ثانيا: الفساد الناتج عن الطبقة الحاكمة، ثالثا: فساد أعضاء السلطة التشريعية، رابعا: فساد أعضاء السلطة الدينية، خامسا: فساد أعضاء السلطة المحلية.

أولا: فساد أعضاء السلطة القضائية:

يعد أخطر أنواع الفساد، إذ يترتب عليه انعدام ضعف المساءلة وضياع الحقوق، وغياب العدل وتفشي الظلم. هذا الفساد يشمل القضاة وهيئات الادعاء والمحلفين والمحامين... إلخ[5]، وقد انتشر في الجهاز على وجه الخصوص هذا النوع من الفساد في الحقبة التي تلت الحراك الشعبي وأطاحت بوزراء ورئيس الحكومة وكبار المسؤولين

ثانيا: الفساد الناتج عن الطبقة الحاكمة:

هذا الفساد يشمل الرؤساء والوزراء والقادة السياسيين ورؤساء الأحزاب... إلخ.

ثالثا: فساد أعضاء السلطة التشريعية:

هذا الفساد يشمل أعضاء البرلمانات ومجالس الشعب والأمة والشورى... الخ[6].

رابعا: فساد أعضاء السلطة الدينية:

ويشمل فساد المفتين والأئمة ورؤساء الكنائس والباباوات والقساوسة... إلخ[7].

خامسا: فساد أعضاء السلطة المحلية:

يشمل فساد الولاة والمحافظين وكبار العمال والإداريين[1].

---

[1] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص24.
[2] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع نفسه، ص 55.
[3] عادل عبد العال خراشي، المرجع نفسه، ص24.
[4] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع نفسه، ص 56.
[5] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص27.
[6] بعد اندلاع الحراك الشعبي المبارك، طالبت وزارة العدل بما يخولها القانون من البرلمان رفع الحصانة على عدد من النواب نتيجة تورطهم في أعمال فساد، وقد نشرت في هذا الصدد العديد من المقالات على الصحف اليومية كما تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي على أوسع نطاق، من ذلك مقال للكاتب: عطاف قدادرة، هكذا صار رجال الأعمال المتهمون بالفساد...في البرلمان الجزائري، بتاريخ: 2019/09/02، على موقع صحيفة: عربية INDEPENDENT، على الموقع الإلكتروني:
https://www.independentarabia.com/node/53131
[7] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص 54.

المطلب الثاني: أسباب الفساد وآثاره

الفساد يأتي على رأس قائمة الأسباب لإعاقة نمو الاقتصاد ومسيرة التنمية وقصور الخدمات التي تقدم للمواطنين وزيادة نسبة الفقراء وتأثر رفاههم وانعدام التوازن في مستوى دخول الأفراد، ما ينتج عنهم عدم ملائمة حاجتهم، أضف إلى ذلك تضخم الجهاز الحكومي من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ومصالح وما اعتراها من جوانب الترهل والقصور في الأداء وسوء تنظيمها الإداري والمالي جعلها تصبح محلا لاستغلال الخلل الذي ينخر في عروقها، فاستغل الكثيرون هذا التقهقر الإداري وعبروه إلى فساد في ظل تدابير عادية عفا عليها الزمن وأصبحت في دهاليز المتاحف.

فلابد من استراتيجيات مدروسة بدقة وشفافية تطبق المفهوم الحقيقي للرقابات المالية والإدارية والقضائية على من يعتدون على المال العام ويمثلون بؤرة الفساد والرشوة، ومن هنا كانت الحاجة إلى تسليط الضوء على أسباب الفساد المباشرة وغير المباشرة وكذلك عن الآثار الناجمة عنها، وهو ما سيتم دراسته.

الفرع الأول: أسباب الفساد

يبدو من الصعب اختزال ظاهرة الفساد في عامل يعينه أو حتى في مجموعة عوامل بعينهما، ومع ذلك يمكن القول أن ثمة عوامل ينبغي أخذها بعين الاعتبار وقد تكون هذه العوامر مباشرة أي أسباب اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية وقد تكون غير مباشرة مثل غياب دور الإعلام وضخامة المشاريع وعدم شفافية القوانين المتعلقة بالإدارات العامة مما يسهل عملية الفساد، هذا الفرع بدوره يقسم إلى أربعة عناصر:

الأول: الأسباب السياسية للفساد،

الثاني: الأسباب الاجتماعية للفساد،

الثالث: الأسباب الاقتصادية للفساد،

الرابع: الأسباب القانونية والإدارية للفساد

أولا: الأسباب السياسية للفساد

يقصد بالأسباب السياسية غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والرقابة. ويرى البعض إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية، كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بـروز الفساد، وقد تواجه بعض الدول وخصوصا الدول النامية تغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديمقراطية إلى ديكتاتورية والعكس. الأمر الذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد[2].

---

[1] عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص79.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص265.

ويقرر البعض أنه يمكن القول أن مظاهر مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتباين في شدتها طرديا مع تنامي ظاهرة الفساد، منها عدم وجود نظام سياسي مستقر وفعال يستند إلى دستور ديمقراطي دائم يكرس مبدأ فصل السلطات، بعبارة أخرى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، وفي هذه الحالة يغيب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد بسبب غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون[1] وشيوع ظاهرة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإفصاح الوظيفي.

وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في إدارة شؤون الحياة العامة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد، ذلك ان شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من الدول يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة[2].

ويتحقق أيضا هذا العامل نتيجة لغياب قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون، وهي قيم ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية كثقافة مجتمع. وهو ما أشارت إليه ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث أشارت في فقرتها الأولى على أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر. كما تشير الفقرة الثالثة من الديباجة ايضا إلى أن: حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات يمكن ان تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول والتي تهدد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لتلك الدول.

ومما هو جدير بالذكر أن الفساد ظاهرة لا تخلو منها أحيانا أعرق المجتمعات ونظم الحكم الديمقراطية لكنه يظل في هذه الحالة ظاهرة استثنائية، كما انه يواجه كلما ظهر عن طريق خلق المؤسسات الكفيلة بالحد منه وتحجيم نطاقه ومداه.

وذهبت المنظمة العربية لمكافحة الفساد وأشارت إلى أن الفساد السياسي هو الفساد الذي يتعلق بالاختلال والانحراف في توزيع السلطة، والمسألة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة، والمسألة التي يخضع لها نظام الحكم أمام الجماهير والمواطنين، وحريات المشاركة والتعبير والتنظيم والرقابة التي تتمتع بها وتمارسها هذه الجماهير. ويترتب على اختلال منظومة السلطة والمسالة السياسية إمكانية تحقيق النخب السياسية المتمسكة بسلطات الحكم على منافع شخصية بعيدا عن المسألة العامة، أو الجماهير لممارستها[3].

كما يمكن لظاهرة الفساد الإداري أن تنتشر بشكل كبير في ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته وهو أمر مرتبط أيضا بمبدأ الفصل بين السلطات[4]، إذ يلاحظ في

---

[1] وليد الحداد، دولة المؤسسات، جريدة الأنباء، كويتية سياسية شاملة، بتاريخ: 2021/02/05، على العنوان الإلكتروني:
https://www.alanba.com.kw/kottab/walid-alhaddad/264936/05-02-2012-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA/

[2] عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجتها، المركز العراقي للأبحاث،2006، ص8.

[3] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص18.

[4] مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ تكلم عنه "شارل مونتسكيو" حيث كان يراد به منع تركيز السلطة واحتكارها من طرف جهة واحدة وذلك لأجل إقامة العدل والمساواة وضمان الحقوق والحريات، أنظر عبد الرزاق بحري، مبدأ الفصل بين

معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. فاستقلالية القضاء مبدأ في غاية الأهمية ويستمد أهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز. وهنا فإن السلطة الرادعة هذه تعتبر من أهم مقومات عمل السلطة القضائية لتأخذ دورها في إشاعة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع[1].

يعمل العاملون ضمن بيئة سياسية ووفق إطار رسمي، فهم يخضعون لرقابة قضائية وتشريعية. لذا فإن غياب هذه الرقابة أو ضعف الجهاز القضائي وفساد السياسيين وافتقار الدولة لمعايير الحساب كلها تسهل الانحراف في سلوك العاملين وتزيد الخرق للقوانين وتسهل عملية التخلص من العقاب فيستشري الفساد ويختفي الولاء لأهداف الجهاز، وقد تساعد الدولة نفسها في انتشار الفساد في أجهزتها ما دامت هي ذاتها مصدر الفساد. وقد يجر ذلك إلى أن يتبنى الجمهور قواعد سلوكية ملتوية تلائم ذلك السلوك المتردي لجهاز الدولة، فتفقد إيمانها بعدالة الدولة وتشكل ضغطا على العاملين وبكل الوسائل للانحراف. وقد يخاف العاملون بطش السياسيين فيلبون رغباتهم وينفذون العطاءات المقدمة من أجل الفوز بالعقد اعتمادا على وساطاتهم ليحافظوا على وظائفهم[2]، وهناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري ويتمثل في ضعف الوعي السياسي والجهل بالآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلال ممارسة السلطة وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة[3].

كما ترجع أسباب الفساد عند الكثير من علماء السياسة إلى الهيكل السياسي السائد، أي تركيبة القوى السياسية في المجتمع، حيث تزيد فرص الفساد كلما تركزت هذه القوى في يد فرد واحد أو ثلّة واحدة من الأفراد وتنخفض كلما اتسعت الممارسات الديمقراطية، وهم يقرون أن الفساد موجود في المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية لكنهم يؤكدون أن النظام الديمقراطي بما يحتوي عليه من ضوابط ومن فصل بين السلطات العامة المختلفة ورقابة متبادلة فيما بينها، من شأنه أن يقلل من فرص الفساد ويزيد من فرص الكشف عنه والمحاسبة عليه. وينبه علماء السياسة إلى إمكانية التواطؤ[4] بين كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية وبين أعضاء السلطة التشريعية لارتكاب الفساد على مستوى عال وواسع، مما يقتضي وعيا كبيرا لدى الجمهور ويقظة ونشاطا مستمرا من جانب مؤسسات المجتمع المدني، ويتكلم بعضهم عن الفساد المستحكم أو المستتب الذي يتسم إلى جانب انتظامه بالشيوع في المجتمع، والاحتكار من جانب قلة ذات تأثير سواء في الحكم أو خارجه، كما حدث في المدن الأمريكية الكبرى خلال القرن الماضي، وكما يحدث الآن في الدول النامية.

السلطات كضمانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية -دراسة تحليلية على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الدراسات القانونية، مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة، المجلد: 06، العدد: 01، جانفي 2020، جامعة يحي فارس، المدية، ص 155. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ قد تم تكريسه عبر مختلف دساتير الجزائر، على رأسها التعديل الدستوري الأخير في ديباجته، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 442-20 السابق ذكره.

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص266.

[2] فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم الآثار وسبل المعالجة، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2013، ص250.

[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص266.

[4] دون مؤلف، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الطبعة الرابعة 2016، ص 237.

وقد لاحظ بعضهم أن الفساد المستتب، كثيرا ما يشمل الأجهزة السياسية والبيروقراطية في آن واحد حيث يدعم الفساد في كل جانب، وقال بعضهم الآخر أن الفساد المستتب يصل إلى حالة من التوازن والاستقرار، يساعد على استمرارها وعلى ضعف المنافسة السياسية وبطء النمو الاقتصادي، وعدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها، بل إن منهم من يضع اللوم على الرأي العام الذي يتقبل الفساد وقد يتعاطف معه، وعلى الصفوة من المثقفين والأثرياء الذين لا بل يستمرئون الانخراط فيه. نضيف إلى ذلك وجود الحكومات الضعيفة التي تؤدي إلى تنمية الفساد، ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي:

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية،
- مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف،
- مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة[1].

حيث يؤثر ضعف المؤسسات الذي تعاني منه غالبية البلدان النامية بطغيان العامل الشخصي في الحياة السياسية أو ضعف التنظيمات الوسيطة من أحزاب وجماعات ومصالح في تفشي ظاهرة الفساد واستمرارها. ويؤثر عدم التكامل والاندماج بين فئات المجتمع بسبب التفاوت الاجتماعي بينهم إلى ضعف مشاعر الانتماء وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة[2].

كما أنه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقياتهم، ودخلت بدلا منها المحاباة والمجاملات وزادت معدلات الفساد، وانخفضت من ناحية أخرى الرقابة المؤسسية وينخفض سببها احتمال الوقوع في قبضة العدالة في ظل وجود حكومات ضعيفة، إن وجود رقابة فعالة يعكس في الحقيقة أهمية محاربة الفساد في نظر القيادة السياسية، تلك الرقابة تعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد، ويتطلب ذلك توفر العناصر التالية:

- المشرفون الأكفاء والأمناء،
- قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي،
- مكاتب مراجعة جيدة،
- إجراءات جيدة وواضحة لممارسة الرقابة.

وبما أن الحكومات الضعيفة لا يتوفر فيها مثل هذه العناصر، فإن اكتشاف الفساد يتم غالبا بواسطة المصادفة أو من خلال التقارير من خارج المؤسسة ومنها وسائل الإعلام. وفي تلك الحكومات الضعيفة نجد أن التقارير الرقابية ترسل عادة بصورة سرية إلى الرؤساء المباشرين بدلا من إرسالها بصورة علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية، وفي حالات أخرى ليس لهذه الهيئات القوة لفرض العقوبات كما لا تتم المتابعة المستمرة لمثل هذه التقارير. والفساد سوف يستمر في الانتشار عندما لا تهتم القيادة السياسية بمحاربته لأنها في هذه الحال تعطي الأسوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة، وتزداد الطامة عندما يشترك القادة

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص251-252.
[2] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص115.

أنفسهم في أعمال الفساد، أو عندما يتغاضون عنها لأقاربهم أو أصدقائهم وبالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤساؤهم[1].

ثانيا: الأسباب الاجتماعية للفساد

يمكن لظاهرة الفساد أن تتفشى وتتزايد بسبب العوامل الاجتماعية الضارة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية والقيم السائدة فيهن كما يؤدي أيضا **"إلى انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص[2]"**. تؤدي العادات والتقاليد والأعراف دورا مهما في نمو هذه الظاهرة أو اقتلاعها من جذورها وهذه القيم مرتبطة أيضا بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع. فالأصل أن الفساد هو أحد الأعراض التي تشير إلى وقوع خلل في النسق العام (المجتمع)، وبالتالي حدوث خلل في منظومة السلوك والتصرفات التي تنتج عن تراجع قواعد الأخلاق والقيم لدى الفاسدين. والأسباب الاجتماعية هي جميع الأسباب التي تنشا نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية، وبمعنى آخر فالعامل الاجتماعي مجموعة من المؤثرات والظروف تحيط بالجاني تجعله يتخذ سلوكا مضادا للمجتمع، فهذا الأخير الذي تسود فيه الأمية والجهل، والفقر وانعدام الوعي القومي، والوازع الديني والخلقي والضمير المهني، وكذا انتشار ظاهرة الفوارق الطبقية، فإنه لا محالة سوف يعرف الرشوة بشكل حاد وكبير حتى تصبح شيئا معتادا وأمرا لازما لقضاء الحاجات[3].

ومن جهة أخرى البيئة الاجتماعية بما تملكه من مجموعة كبيرة من الوسائل التي تمثل آليات الضغط الاجتماعي من عقيدة أو دين، لها أثرها الكبير في التأثير على الفرد، فالفرد يشكل جزءا من النظام الاجتماعي، كما أن كل نظام اجتماعي له قيمته الموروثة والمنقولة إليه، والتي تبرز على شكل ضوابط سلوكية يخضع لها الفرد خشية تعارض رغباته وحاجاته مع الآخرين، وخشية تصدع بناء النظام الاجتماعي وحتى الخوف من عذاب الضمير. لذلك يعتبر علماء الاجتماع أن الفساد علاقة اجتماعية تتمثل في الخروج على القواعد المستقرة في المجتمع والمتعلقة بواجبات الفرد إزاء الآخرين، وبما يعتبره المجتمع سلوكا بصفة عامة، كما يتحدث بعضهم عن الفساد في إطار العلاقة بين من يؤدي عملا معينا أو خدمة معينة ومن تضطرهم لظروف إلى التعامل معه. ويرون أن احتمالات انتشار الفساد تزيد في المجتمعات الصغيرة التي تتميز فيها العلاقات بين الأفراد بطابع شخصي واضح، وتبرز فيها أهمية ما يسمى الرصيد الاجتماعي للفرد أي قدرته على التأثير على الآخرين في حين يعتبر البعض الآخر أن الفساد دليل على خلل اجتماعي يعود عادة إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج في التنازع بين الجماعات المختلفة والقيم المختلفة في المجتمع الواحد[4].

---

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص253-254.

2 آثار الفساد ومخاطره، الهيئة العامة الكويتية لمكافحة الفساد، بتاريخ: 2021/02/05، على الموقع الإلكتروني:
https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx

[3] بلال أمين زين الدين، المرجع السابق، ص120.

[4] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 254-255.

وتبعا لذلك فإن الفساد عندهم ينمو ويترعرع كلما زاد الصراع بين القيم المتضاربة في المجتمع. كما أن الدراسات الحديثة بينت العديد من الأسباب الاجتماعية للفساد نذكر أهمها فيما يلي:

1/ ضعف الوازع الديني والأخلاقي:

حيث يعتبر الوازع الديني هو الرادع الأقوى والأجدى من جميع العقوبات الوضعية، فهو يمثل رقابة ذاتية على سلوك الأفراد ويوجهه نحو الخلق الحسن والسلوك القويم[1]، وعليه فخلخلة القيم الأخلاقية مما يؤدي إلى انتشار الإحباط وانتشار قيم سلبية مثل اللامبالاة والسلبية تجاه المجتمع ومؤسساته ونظمه وأفراده، إضافة إلى النفعية والفردية والتعصب والتطرف، والعنف، هذا ناهيك عن ضعف الضبط الاجتماعي الناتج عن عدم اكتراث الأفراد بما لا يعنيهم وكنتيجة عن ضعف الولاء والانتماء للمجتمع أو بالأحرى للحكومة، إضافة إلى انتشار الجريمة وأشكال الانحرافات السلوكية المختلفة، إضافة إلى ذلك فإن الفساد خاصة الرشوة يسهم كثيرا في ضعف الوظيفة الاجتماعية للقيم بوصفها رادعا وموجها للسلوك، الأمر الذي يضعف منظومة الضبط الاجتماعي بالمجتمع مما يسهم في انتشار مزيد من صور الفساد والانحرافات السلوكية الأخرى، بما فيها الجريمة[2].

2/ ضعف الوعي الاجتماعي:

فكثيرا ما نجد أن الانتماءات العشائرية والقبلية والولاءات الطبقية وعلاقات القربى والدم سبب رئيسي في هذه الانحرافات الإدارية، بحيث يتم تغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة[3]، فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقربائهم وأصدقائهم ومجاملتهم، فيؤدي هذا إلى ظهور الفساد في المجتمع حيث تعطى مثلا لأقارب المسؤولين الكبار الوظائف المهمة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة، وعلى العكس من ذلك يلعب تزايد وعي أفراد المجتمع حول مشكلة الفساد ونتائجها المالية دورا مهما في محاربة الفساد[4]، من ناحية أخرى نجد كثيرا من مجتمعات الدول النامية تضم أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة وليس لها حظوة فيما يتعلق بمجالات الإدارة العامة المختلفة، وربما تلجأ إلى أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات من أجهزة الإدارة العامة[5].

3/ العوائق القانونية والسياسية والإدارية، التطبيق الكامل أو العاجل للعقوبات:

حيث يكون الفساد منتشرا تكون التكلفة الاجتماعية للمراقبين والقضاة تكون وتتمثل في فقد الأصدقاء واكتساب كراهية الناس، بل انه في المجتمعات التي تتفشى فيها هذه

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 283.
[2] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص 69.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع نفسه، ص 283.
[4] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص254-255.
[5] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص283.

الظاهرة يصبح القضاة أنفسهم عرضة للفساد خصوصا إذا كانت لهم توجهات سياسية، وفي هذه الحال فإن نظام العقوبات يطبق بصورة انتقائية[1]، بمعني آخر أن الغاية من تطبيق القانون لا تتحقق أبدا، إذ من واجب جهاز العدالة تطبيق القانون على قدم المساواة بين أفراد المجتمع دون مراعاة لأصولهم أو مراكزهم الاجتماعية أو الوظيفية.

4/ **الآثار الصحية الناتجة عن انتشار الفساد في قطاع الصحة** مثل ندرة الأدوية للأمراض المزمنة والسارية، والمتاجرة فيها، وإتلاف المعدات الطبية، والأخطاء الطبية الوخيمة وتلوث الأغذية والمياه، وغيرها من أنماط سلوكية تكون في الغالب نتاجا لانتشار هذه الظاهرة في قطاع الصحة العامة[2].

5/ تدنى المستوى التعليمي والثقافي للأفراد:

حيث أن شريحة كبيرة من أفراد المجتمع تفتقر إلى الثقافة العامة، ناهيك عن الثقافة القانونية، فجهل المواطن بالإجراءات الإدارية، وجهله بالقانون يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الذي يحاول دائما تعقيد الإجراءات للحصول على الرشوة، فالمواطن البسيط يجد نفسه مضطرا لدفع الرشوة في سبيل إنجاز معاملته بالسرعة المطلوبة[3].

6/ تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها:

في هذه الحالة تقبل تلك القوانين التأويل، وهذا ما يتيح لمفتشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية وتحديد تلك الضريبة، وهكذا تشير التقارير إلى شغف العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك والضرائب على الرغم من انخفاض مستويات الأجور فيها. كما أن وجود حسابات خارج الموازنة يزيد أيضا في نمو الفساد لأن تلك الحسابات لا تكون خاضعة للرقابة البرلمانية، مقارنة بحسابات الموازنة العامة[4].

7/ ضعف إحساس الجمهور بمدى منافاة الرشوة لنظم المجتمع:

فبعد ان كان المرتشي يعد في نظر المجتمع مرتكبا للخطيئة، أصبح الأفراد يشعرون بأن دفع مقابل لإنجاز بعض أعمالهم لا يعتبر رشوة، بل يجتهدون لإسباغها بنوع من المشروعية، فالبعض يسميها إكرامية أو حلوان أو ثمن فنجان قهوة أو أتعاب... الخ، وبمعنى أخر الجهل بخطورة تعاطي الرشوة، مع ما فيها من أكل أموال الناس بالباطل، والذي يجب ان يكون معلوما من الدين بالضرورة يعد سببا من أهم أسباب تفشيها في المجتمع[5].

ثالثا: الأسباب الاقتصادية للفساد

يلعب الجانب الاقتصادي للفرد والمجتمع على حد سواء المتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار أو عدم ارتباطها دورا مهما في انتشار الفساد، كما تلعب المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دورا بارزا في السيطرة على

---

[1] فاديا قاسم بيضون، مرجع السابق، ص257.
[2] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص69-70.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص283.
[4] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص256.
[5] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع السابق، ص283.

الدول النامية كي تسير في فلكها حيث إن غالبية المساعدات والمعونات المقدمة إن لم تكن جميعها ترد في النهاية لخدمة الدول المانحة لتلك المساعدات، مما يؤثر سلبا على القرار السيادي للدولة الممنوحة للمساعدة، كما يلعب ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها (المقنعة وغير المقنعة) واستمراريتها، والفساد الاقتصادي وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية، وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة القومية، وتشكيل التعددية الطبقية، دورا مهما في انتشار الفساد، إذ أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والدخل القومي وتوفير مستوى متقدم من الرفاه المعيشي لأفرادها[1]، وعليه سنذكر أهم الأسباب الاقتصادية في النقاط الآتية:

1/ يساعد الفقر والغنى في انتشار الفساد، فالفقر عامل يصعب أحيانا إنكار صلته بالفساد على الأقل في بعض صوره، لا سيما في رشوة صغار الموظفين من ذوي الدخل المتواضع، أو إقدامهم على اختلاس المال العام، أما الغنى فقد يبدو بدوره عاملا مشجعا على صورة معينة للفساد، ويتجلى ذلك في جرائم الاختلاس الكبيرة، وتقاضي العمولات، وغسل الأموال، كما أن النموذج الاقتصادي المطبق قد يتيح أحيانا ويزيد فرص الفساد لا سيما في المجتمعات التي تمر بمراحل تحول اقتصادي حيث تصبح قيم وآليات الليبرالية الاقتصادية التي لم تترسخ بعد بما فيه الكفاية ستارا يخفي العديد من جرائم الفساد ووسيلة يمتطيها البعض لارتكاب هذه الجرائم، مستغلين ما تتيحه هذه القيم والآليات الليبرالية من فرص وإغراءات[2].

ويرى البعض أن الفقراء ومحدودي الدخل يتحملون الجانب الأكبر في سداد فاتورة الفساد، حيث إنهم غالبا ما يستسلمون للأمر الواقع بل يسعون بأنفسهم إلى من يلبي لهم احتياجاتهم المشروعة وغير المشروعة ويبدون استعدادهم لسداد الثمن المطلوب أو المتفق عليه[3].

2/ تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية: هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد، ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوي للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة -حالة الرشوة المدفوعة لتخطي قواعد القانون[4]-، كما يخفق المسؤولون أحيانا في رفض تلك الرشاوي[5].

3/ تركز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي وامتلاكها هامشا تقديريا واسعا في القرارات التي تتخذها، مع ضعف الرقابة عليها، سواء كانت هذه الكيانات مملوكة للدولة أو هيئات اقتصادية أو مملوكة للقطاع الخاص، ففي الحالة الأولى تكون المشروعات والهيئات الاقتصادية العامة عرضة للفساد يبدد مواردها وإمكانياتها (المملوكة أصلا للمجتمع) وتحولها إلى ثروات خاصة لمن يريدها، وفي الحالة الثانية يكون الاقتصاد بأكمله أو قطاعات منه عرضة للسيطرة الاقتصادية التي

---

[1] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص116.
[2] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص19.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص273.
[4] شايير شيماء، الفساد والحكم الراشد، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك تموز/ يوليه 1997، ص12.
[5] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص246.

يكون ضحيتها المواطنين (المستهلكين) الذين يشكلون جانب الطلب على ما تنتجه المنشآت الخاصة المحتكرة[1].

4/ انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، حينئذ يقبل الموظفون تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص، وخصوصا عندما يكون احتمال الوقوع في قبضة العدالة منخفضا. ولذا يرى من يعتنق هذا الفكر أن علاج الفساد يتم برفع مستويات الأجور في القطاعين الحكومي والعام[2]، فسوء توزيع الدخل القومي يجعل الأموال تتمركز لدى حفنة من الأشخاص، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة حد الانقسام الطبقي، حيث تصبح الطبقة الغنية أكثر غنى والطبقة الفقيرة أكثر فقرا، لذلك سوف يتولد لدى الموظف شعور الحقد والحسد والبغض، ويعبر عن هذا الشعور من خلال أخذ الرشاوي من أصحاب رؤوس الأموال[3].

فالفساد يؤدي إلى تقليل فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة، لعدم حصولهم على الدعم المعروف المصدر، وفي هذا يقول بيتر آيغن" Eigen Peter" إن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبا، أو يحول دون حلها على الأقل، ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية[4].

ويرى أنصار التفسير الاقتصادي بأن الفساد ما هو إلا نتيجة لعدم توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل، وما تحمله البيئة لعدم توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل، أضف الى ذلك ما تحمله البيئة الاقتصادية من سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة في منح الرواتب والأجور مما يؤدي بالتالي إلى ظهور فئتين، فئة كثيرة الثراء مقابل فئات أخرى محرومة في المجتمع، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى إضعاف الولاء للأهداف العامة المشتركة للمجتمع، ومن ثم بروز سلوكيات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة. من الجدير بالملاحظة هنا بأن ما يؤخذ على هذا التغير هو إغفاله لوجود فئة أو فئات متعددة تقع في الوسط بين الفئتين السابقتين، وربما تميل هذه الفئة الوسطى الغالبية من أبناء المجتمع، وفي مثل هذه الحالة ستعمل فئات الوسط على تقليل التناقض في المجتمع كما تعمل على استمرارية النظام الاجتماعي وربما تطوره ضمن إطار معين[5].

5/ وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين بممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة، من هنا نجد بأن هناك علاقة وثيقة بين تمتع الدولة بالموارد الطبيعية ودرجة انتشار الفساد فيها بمعنى أن الثروة العامة المتوافرة والتي يسهل الحصول عليها دون

[1] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص19-20.
[2] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص248.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص273.
[4] سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، الطبعة 1، دار الساقي، بيروت لبنان، 2009، ص29.
[5] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص273.

مجهود كبير تتيح فرصا أكبر للفساد وتؤدي بالتالي إلى شيوع السلوكيات الانتفاعية في المجتمعات[1].

6/ ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة حيث أن معظم العمليات الاقتصادية تتم عن طريق صفقات تجارية مشبوهة يحتل الفساد الإداري والمالي حيزا واسعا، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، إذ ستضر هذه العمليات بمسيرة عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الإنتاج[2].

7/ ويجدر الإشارة أيضا إلى الفساد الذي يصيب المعاملات الاقتصادية في البيع والشراء والمبادلة في الأسواق، حيث يسود الغش والتلاعب وعدم الوفاء بالعهود والإخلال بالاتفاقات والعقود، فهذا النوع من الفساد لا يرتبط فقط بالسلطة الاحتكارية، وإنما بانهيار منظومة الثقة والضوابط والقواعد المتعارف عليها الحاكمة لمصداقية المعاملات والمبادلات[3].

8/ هناك بعض الأسباب تعود إلى طبيعة الإدارات الجمركية ذاتها إذ تقوم بالعديد من الاختصاصات والمهام تكون الفرصة مهيأة فيها لارتكاب جرائم الفساد أو واحدة منها على الأقل، ففيما يتعلق باختصاص الإدارة الجمركية[4] بإدارة عملية التجارة الدولية بجميع عناصرها سواء كانت صادرات أو واردات، وما تتطلبه هذه العناصر من مستندات ووثائق وتحصيل رسوم وضرائب، ولا شك أن تعدد هذه المراحل وعدم تنظيم تدرجها يفتح المجال واسعا أمام انتشار الفساد، وتشير الخبرة الدولية إلى أن مراحل العمل الجمركي الأكثر عرضة للفساد هي خمس مراحل أساسية تتمثل فيما يلي:

أ- الانتهاء من الوثائق الخاصة بالبضائع، حيث يتم دفع الرشاوي من أجل الإسراع بإعداد الوثائق المطلوبة والتغاضي عن عدم وجود بعض البضائع بالوثائق، أو تقديم شهادة جمركية تصنف الشحنات والبضائع تصنيفا غير مطابقا لطبيعتها[5].

ب- التقييم وتحديد بلد المنشأ وتصنيف البضائع جمركيا، مثل تصنيف البضائع وفق التصنيف ذي الفئة الجمركية الأدنى، أو تغيير بلد المنشأ بغرض الحصول على معاملة جمركية أفضل خاصة في حالة وجود اتفاقيات دولية تقرر هذه المعاملة كاتفاقيات التجارة الحرة.

ج- الفحص العيني والإفراج عن الشحنات، حيث يتم الاتفاق مع موظف بعينه من أجل تخطي مرحلة الفحص أو الإسراع بها، وقد يتم الاتفاق على نتيجة الفحص مقدما.

---

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص249.

[2] عمار طارق عبد العزيز، المرجع السابق، ص6.

[3] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص20.

[4] أنظر منى مسغوني، محمد الأخضر كرام، دور الاجراءات القانونية والوظيفية في مكافحة الفساد بالجزائر، دراسة تطبيقية لعينة من مسؤولي قطاع الجمارك بورقلة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018، ص526-546.

[5] حيث عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة رواجا واسع النطاق لهذه الظاهرة من طرف مجموعة من البارونات التي تهدف إلى السيطرة على اقتصاديات ومدخرات الوطن وعرقلة عجلة التنمية، من ذلك ما نشرته الصحف، فنجد على سبيل المثال المقال التالي: الجمارك الجزائرية تحجز 05 حاويات بميناء بجاية بسبب التصريح الكاذب، آخر ساعة، جريدة يومية وطنية جزائرية، بتاريخ:17 فيفري 2021، على العنوان الإلكتروني:
/https://www.akhersaa-dz.com/2021/02/17

د- الإفراج الجمركي، ويشمل ذلك إجراءات الإفراج والإعفاء الجمركي وسياسة السماح المؤقت، ويأخذ الفساد فيها إحدى صور إدخال البضائع بنظام السماح المؤقت ليتم استخدامها للاستهلاك المحلي، أو تغيير فئة التعريفة الجمركية وفق الاستخدام، بتصنيف البضائع ووفق استخدام غير التي تم استيرادها من أجله عند تعدد الفئات الجمركية وفق الاستخدام المخصص للسلعة.

ه- إجراءات المراجعة ما بعد الإفراج، وتستخدم الرشاوى لتسهيلات إجراءات المراجعة بعد الإفراج عن الشحنات المختلفة للبضائع[1].

9/ كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة: يرجع ذلك إلى طبيعة السرية المتوقعة في إبرام العقود المرتبطة في توريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تنتشر ولا تناقش مثل هذه العقود في المجالس التشريعية، ومن ناحية أخرى لما كانت مشروعات الدفاع تتسم بكونها مكثفة لعنصر رأس المال فإن المشروعات الخاصة، تحارب من أجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات أو بناء القواعد وإنشاء المباني، ومن أجل ذلك تحاول دفع الرشاوي مقابل الحصول على معلومات[2].

رابعا: الأسباب القانونية والإدارية للفساد

سيادة القانون هي من الأصول الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في أي دولة، ويمكن تحديد ماهية سيادة القانون على أنها المعايير الأساسية لتطبيق النظام ثم القضاء والغاية منها توفير الحماية للحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو العرق، والقانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض من جهة وتنظم علاقتهم بسلطة الدولة من جهة أخرى ويهدف القانون إلى حماية حقوق الأفراد وتمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية وتحقيق مفهوم المساواة وتخضع جميع سلطات الدولة والأفراد للقانون، وعلى الدولة ألا تتعسف في استخدام سلطاتها من أجل الحد من حقوق وحريات الأفراد، بل لابد أن تعمل على تنميتها وأن تضمن الحماية لها وأن سيادة القانون تعلو على سلطة الحكومات، أما اذا كان الامر غير ذلك فهذا يؤدي إلى انعدام هيبة القانون، حيث يسود الاعتقاد بأن القانون ليس هو السبيل لتحصيل الحقوق أو حماية الناس، بل ان الحماية وتحصيل الحقوق يأتي من مصدر القوة، ولا شك ان شيوع مثل ذلك الاعتقاد يتحقق لدى الكبار (الشخصيات المسؤولة الكبيرة) الذين يضربون عرض الحائط بالقانون[3].

كما يجدر الإشارة أيضا إلى أن العامل القانوني يكشف عن تواضع مردود سياسة مكافحة الفساد، على الرغم مما تزخر به التشريعات الجنائية من ترسانة عقابية مدججة بكل صور التجريم والعقاب، ويفسر ذلك بأن الفساد لا سيما في العصر الحالي، يتسم بالتنظيم والمراوغة والدهاء، وكل إجرام جديد وذكي ينبغي مواجهته بآليات تشريعية جديدة تتسم بذات ما يتم به، والملاحظ مثلا أن التشريعات العربية تخلو في معظمها من قواعد لتفادي تضارب المصالح بين مقتضيات الوظيفة العامة واعتبارات العمل في القطاع الخاص، فلا

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص273-274.
[2] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص250.
[3] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص22.

يوجد حظر فعال ودقيق لمن تبوأ منصبا عموميا كبيرا أن يشتغل عقب تركه المنصب أو الوظيفة في خدمة قطاع خاص له صلة مباشرة بالمنصب أو الوظيفة السابقة[1].

وقد واجهت ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فنصت في الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة 2 من المادة 12 على **"منع تضارب المصالح بفرض قيود، حسب الاقتضاء ولفترة زمنية معقولة، عل ممارسة الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم عندما تكون لتلك الأنشطة أو ذلك العمل صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون العموميون أو أشرفوا عليها أثناء خدمتهم"**[2].

بالإضافة إلى ما ذكر نشير إلى بعض الأسباب الأخرى والمتمثلة فيما يلي:

1/ سوء صياغة القوانين واللوائح: قد يرجع الفساد إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

2/ ضعف المساءلة في الأجهزة القانونية وعدم وجود الشفافية: حيث يكون لدى معظم العاملين بالأجهزة الإدارية في الدول النامية خاصة علاقة شخصية قوية بالعاملين بالأجهزة المحاسبية والقانونية، ومن هذا المنطلق لا يكترثون بما سوف تقوم به الأجهزة المعنية بمحاربة الفساد، بل إن البعض منهم يعرف مقدما تحركات الجهات المحاسبية ولجان التفتيش ويتم إعلامه بتلك التحركات حتى لا يتم ضبطه متلبسا[3].

3/ عدم تطبيق العقوبات على المفسدين، أو قدرتهم على الإفلات منها لوجود ثغرات قانونية أو انتشار الفساد بقطاع القضاء والعدل.

4/ خضوع المحامين والقضاة[4] للأعراف والعادات والتقاليد والثقافة العامة السائدة بالمجتمع، وأيضا تفشي بعض الظواهر الهدامة في مجال العمل القضائي والمحاماة.

5/ عدم خضوع التشريعات الجديدة للدراسة الميدانية المتعمقة من قبل المشرعين.

6/ ضعف أنظمة الرقابة والمتابعة والمحاسبة وعدم مسايرتها للتغيرات في عالم الفساد والجريمة المنظمة[5].

7/ عدم وجود آليات اجتماعية داخلية تطبق إدارة جودة الخدمات.

---

[1] عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد (تعريفه – صوره -علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى)، الطبعة 1، الجزء1، دار نهضة مصر للنشر، الجيزة، 2014، ص54.

[2] المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقعة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003.

[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص300-301.

[4] إن القضاة هم الدعامة الأساسية لقيام مجتمعات صالحة، قوامها دولة الحق والقانون، لذا حرص المشرع الجزائري على حماية القضاء والقضاء عموما بجملة من المبادئ الدستورية الوارد في المواد: 163-182 من المرسوم الرئاسي: 20-442 السابق ذكره، و كذا بموجب القانونين:

- القانون العضوي رقم: 04-11 مؤرخ في 21 رجب عام 1425 الموافق 6 سبتمبر سنة 2004 يتضمن القانون الأساسي للقضاء، جريدة رسمية عدد 57.

- القانون العضوي رقم: 04-12 مؤرخ في 21 رجب عام 1425 الموافق 06 سبتمبر سنة 2004، يتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

[5] عبد الله أحمد مصراتي، المرجع السابق، ص61.

8/ تزايد التعقيدات الإجرائية في جميع مستويات الأداء الحكومي.

9/ سوء استخدام السلطة التقديرية، وعدم الوثوق في سلامة تفسير وتطبيق الأنظمة والقوانين في نطاق القطاع العام.

10/ عدم توفر نظم الرقابة الداخلية التي تكفل الشفافية والتحكم والمساءلة في رسم والسياسات العامة.

11/ ضعف آليات المشاركة الشعبية، ورقابة المجتمع الرامية إلى مكافحة الفساد الجسيم، وضعف وسائل الإعلام، وانشغالها بالأمور الهامشية التي لا تمس المصالح الحقيقية، وخاصة في الدول النامية.

12/ ضعف تحفيز موظفي القطاع العام على مكافحة الفساد، وعدم وجود فرص لمشاركة الموظفين العموميين في صناعة القرارات التي تنفرد بها القيادات الإدارية العليا.

13/ عدم فاعلية أجهزة العدالة الجنائية كالشرطة، والنيابة العامة، والقضاء في مكافحة جرائم الفساد، وعدم توفر المعلومات الخاصة بمشاريع التنمية ومصادر تمويلها والجهات المكلفة بالإشراف عليها[1].

14/ سوء استخدام الميزانيات الحكومية: وجود حسابات خارج الموازنات العامة كالإنفاق العسكري وزيادته خاصة وأن ميزانيات الدفاع هي من الأسرار القومية التي لا ينبغي مناقشتها علنية، والحديث عن تفصيلاتها حتى مع الأجهزة الرقابية والمحاسبية، فهذا الوضع قد ينشئ بعض الفرص لبعض المسؤولين للحصول على الرشاوي من موردي الأسلحة، ويحدث هذا الأمر بشكل صارخ إذا كان الموردون عبارة عن شركات خاصة أو وسطاء وليسوا حكومات، الأمر الذي يوطد الفساد ويزيد من استفحاله في الدول النامية.

15/ سوء التنظيم الإداري وبيروقراطية القيادة الإدارية المتمثلة في تعدد القادة الإداريين وتضارب اختصاصاتهم، وتضخم الجهاز الوظيفي ونقص المهارات السلوكية والإنسانية لدى القادة.

16/ عدم تفصيل مبدأ العقاب: تطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين العمل لمصالحهم الشخصية وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليها[2].

الفرع الثاني: أثار الفساد

يمكن الإشارة إلى الفساد بأنه سلوك ذاتي ينعكس على الآخرين وما قد يجنيه من ذلك السلوك من تحقيق أرباح ماديه طائلة إلا أنها تكون على حساب المجتمع المحيط به وما قد يلحق ذلك من آثار سلبيه في المجتمع والتي تتجسد في ازدياد صور الانحراف وامتدادها عبر شبكات تتاجر وتقامر باقتصاد ومقومات البلد من خلال إضعافه داخليا للانتقال إلى المتاجرة بمقدراته خارجيا إضافة إلى غرس صفات الابتزاز والجشع والاحتلال والنصب نتيجة لوجود نفوس ضعيفة تمارس الفساد بأوجهه المختلفة وعليه يمكن النظر إلى الفساد بمثابة الداء المعدي الذي يبدا من الفرد أو بعض الأفراد ليعم ضرره على الجميع كافة.

[1] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص56.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص301.

وعليه في هذا المطلب سنتطرق الى مؤثرات الفساد التي تنخر في جسم المجتمع والتي سنحددها حسب تأثيرها فيه، فمساوئ الفساد لا تقتصر على جانب معين وإنما تكاد تطول جميع جوانب المجتمع الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية والسياسية، لذا سوف نسلط الضوء على هذه الجوانب من خلال العناصر التالية:

الأول بعنوان: الآثار السياسية لظاهرة الفساد،

والثاني بعنوان: الآثار الاجتماعية لظاهرة الفساد،

والثالث: الأثار الاقتصادية لظاهرة الفساد،

والرابع: الآثار القانونية والإدارية.

أولا: الآثار السياسية للفساد

إن خطورة الفساد من زاوية النتائج السياسية، أنه نتاج حكومة ضعيفة لكنه بذات الوقت يؤدي إلى إضعاف الحكومة، فالعلاقة هنا تبادلية جدلية، وخطورة الفساد السياسية قد تؤدي ليس إلى إضعاف الحكومة تجاه الداخل، وإنما إلى إضعافها تجاه الخارج[1]، ففي الداخل نجد عزوفا من أصحاب الكفاءات الشرفاء، وتهافتا من الطامحين على المناصب من أجل تحقيق المنافع. وقد انعكس هذا الأمر على مستوى الأداء الحكومي، وإلى تراجع الإنتاجية وهدا متوقع من الناحية الاقتصادية والخدمية، لكنه أدى سياسيا إلى انكماش المشاركة الشعبية، وغياب الشفافية، وضعف الرقابة[2].

إن مواجهة الضغوط الخارجية يرتبط على نحو مباشر بتصليب الوضع الداخلي، هذا الوضع الذي يستند على توسيع قاعدة المشاركة فيتحمل المسؤولية من جهة وتحسين الأداء الحكومي الذي يأتي في مقدمته مكافحة الفساد. بينما رموز الفساد والمستفيدون من المناخ الفاسد، يهمهم استمرار ضعف الحكومة تجاه هيمنة الفاسدين وسيادة مناخ الفساد[3]، وعليه فالفساد يترك آثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، فهو يضعف الضوابط والمعايير المؤسسية للحكومات مما يعطي انطباعا لدى المواطنين بأن الحكومة مطروحة للبيع لأعلى المزايدين، ويهز هيبة الدولة ويضعف الإيمان بمبدأ سيادة القانون[4] فإضعاف شرعية نظام الحكم تجعل الدول العربية التي تحتل أدنى الدرجات على مقياس الشفافية تحفل بمظاهر المقاومة المسلحة المحدودة ضد الحكام وصولا إلى الحرب الأهلية[5].

ومن ناحية أخرى الفساد يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي للدولة، حيث تصبح كل جماعة أشبه بالكيان المنعزل عن غيره ويكون لكل جماعة معاييرها الخاصة التي قد تتناقض مع القوانين المعمول بها داخل الدولة، وتعطى هذه الجماعة الأولوية لمصلحتها الخاصة على حساب مصلحة الدولة، وقد يؤدي انتشار الفساد إلى تنامي ظواهر العنف والعنف المضاد من قبل الجماعات التي تشعر بالقهر والحرمان داخل المجتمع وقد يؤدي

---

[1] منير الحمش، الاقتصاد السياسي، الفساد والإصلاح والتنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص26.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص349.
[3] منير الحمش، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص27.
[4] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص120.
[5] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص288-289.

كذلك إلى ظهور جماعات متطرفة في أفكارها لتحول فكرها إلى سلوك مدمر بعد رفضها للواقع المعاش[1]، كما أن افتقاد عقلانية القرارات السياسية تؤثر في المصير الوطني في ظل احتقار آليات التشاور وتقديرات المواقف المؤسساتية، يجدر الإشارة أيضا الى أن العلاقة معقدة بين الفساد السياسي والنمو الاقتصادي، لكن يمكن القول إن إتباع سياسة اقتصادية كلية سليمة يمكن أن يخفف من أثر الفساد السياسي في النمو الاقتصادي على المدى القريب ولكنه يظهر على المديين المتوسط والطويل، كما أن الانكشاف أمام القوى الخارجية يؤدي إلى أزمة الشرعية والاستقرار السياسي واللاعقلانية في القرارات السياسية، فيضعف ذلك من موقف الدول أمام القوى الخارجية ويقلل من قدرتها التساومية مع الشركات الدولية لصالح رشوة نخبها، وهو ما تشتد خطورته في الدول العربية التي يتم استثمار تردي أوضاعها وانتشار الفساد فيها[2].

أما من ناحية سمعته فهو يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية وإلى إساءة سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادتها لمنح مساعداتها، كما أن للفساد تأثيرا على وسائل الإعلام المختلفة وتكيفها ضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين مما يجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد[3].

ثانيا: الآثار الاجتماعية للفساد

إن انتشار الفساد في المجتمع له بالغ الأثر على الحياة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى خلل في القيم الأخلاقية ومنظومة المبادئ السامية العليا في المجتمع وأخلاقيات العمل فيؤدي إلى تقليص القيم الإيجابية (قيم المصلحة العامة، قيم المشاركة، قيم الانتماء) وتنشأ بدلا منها قيم وعادات وأعراف جديدة، تتحكم بها وتديرها عقلية السوق والمنافع الخاصة الخاضعة لمعيار الكسب والجشع والطمع[4]، فمتى انطبقت القيم الأخلاقية التي تنصح الموظف أن يعمل ويراعي أخلاقه التي يجب أن تتميز بالسيرة الحسنة والأخلاق الحميدة، سيؤدي ذلك إلى انعدام الفساد لأن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد التي تعيش مع بعضها البعض وفقا لقيم ومبادئ معينة، فإذا كانت هذه القيم إيجابية نما المجتمع وتطور وسار أفراده نحو الرفاهية والحياة الرغيدة، وبالتالي فإن الفساد يؤدي إلى إضعاف جودة البنى الأساسية والخدمات العامة، مما يدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي وراء الربح غير المشروع عن طريق الرشاوي بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية[5]، وعليه فالأضرار الاجتماعية للفساد تنسحب على القضاء وعلى هيبة وسيادة القانون وذلك يؤدي بدوره إلى انهيار البيئة الاجتماعية والثقافية وانحراف أساليب التعامل والحياة بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي تسود فيه المظالم وانعدام السلوكيات القويمة والتفاوت الكبير في توزيع الدخول الناجم عن تفاوت طبقي كبير (كما في الوقت الحاضر حيث التفاوت في الرواتب لموظفي الدولة) وذلك الفساد يؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسية إلى جانب تعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر

[1] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص120.
[2] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص288.
[3] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص121.
[4] محمود محمد معابرة، نفس المرجع نفسه، ص122.
[5] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص277.

وأخطر ما في الأمر هو تركيز الثروة في أيدي حفنة قليلة لتستغلها في غير مصالح المجتمع والدولة[1].

يرسخ الفساد نزعة الأنانية لدى الفرد، ويعمق مفهوم الحرية الفردية في السلوك الاجتماعي والتمرد على النظم والأحكام الشرعية وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الرذائل والتحلل الخلقي وخدش الحياء والكرامة، والفطرة الإنسانية، ان ثقافة الفساد ثقافة مادية، لا مجال فيها للروحانيات أو العواطف النبيلة أو المشاعر الإنسانية إنها تهمل العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف والتكافل والاهتمام بمصالح الآخرين وحقوقهم ومشاعرهم، فهي تشكل عالما يجعل من الشح والبخل فضيلة، ويشجع على الجشع والانتهازية والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة دون أدنى التفات إلى القيم الشريفة السائدة في المجتمع[2].

وبهذا فالفساد يغير من سلوك الفرد الذي يمارسه ويقلل من رحمته الإنسانية والأخلاقية، مما يجبره للتعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية دون مراعاة لقيم المجتمع التي تتطلب من الفرد النظر للمصلحة العامة حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق أضرار بالغة بالفرد والمجتمع، ومن ثم يصبح لدى الأفراد تقبل نفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام خاصة في ظل غياب المراقبة والمساءلة تقبلا اجتماعيا عند ذلك تسود القيم الجديدة (قيم الفساد) [3]، ويتحول الفساد إلى سلوك مستقر ومتعارف عليه في الدوائر الحكومية وإقطاع الأعمال العام وبدلا من أن يقاومه الضمير العام فإنه يتغاضى عنه بل يعمل على مجاراته وفي هذه الحال سوف يتغير دليل السلوك الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الموظفين إلى دليل للسلوك اللاأخلاقي الذي يحكم هذه التصرفات، فيستغنى عن نصوص القوانين والتشريعات ويلجأ إلى اجتهادات في تفسيرها لإيجاد المبرر للنفع الشخصي وخدمة مصالح المفسدين ولن يقف الفساد عند حد الدائرة أو المؤسسة بل سوف ينتشر بين جميع أفراد المجتمع مما يعرض النظام الاجتماعي للخطر حيث تنتشر الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص[4].

وبمعنى آخر يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب، كما يأخذ الفساد شكل اختلالات في البنية الاجتماعية عن طريق ظهور حركات اقتصادية واجتماعية وسياسية خارج الاستحقاق الواقعي لمؤهلات الأفراد[5].

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص347.

[2] بن عودة حورية، الفساد وآليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2016، ص156.

[3] الشيخ داوود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، دون طبعة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003 ، ص189.

[4] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص122-123.

[5] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص348.

ويجدر الإشارة أيضا إلى أننا نجد في بعض المجتمعات العربية فجوة كبيرة بين الأجر[1] أو المرتب وتكلفة المعيشة مما يجبر الموظف العام إما القيام بعمل آخر ويكون ذلك على حساب عمله أو القيام بعمل غير شريف، وبالتالي لا بد من إصلاح هيكل الأجور والرواتب لتحصين الموظف العام ضد الفساد، ومما يكرس التفاوت الاجتماعي وجود بيئة حاضنة للفساد مما يزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي ويعرض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر، وهذه البيئة تترك العنان للفساد كي يستشري دون أن تمارس دورها في كبح جماحه فتهيئ له كل الفرص للنمو والازدهار، وإما أن يسود مناخ يحث على الفساد ويدفع إلى ممارسته بشكل منظم ليصبح مؤسسة تحدد أهداف ومعالم الفساد، حيث يصبح المجتمع حقلا خصبا تعم فيه الرشاوى والسرقات[2].

إضافة إلى النفعية والفردية والتعصب والتطرف، والعنف، هذا ناهيك عن ضعف الضبط الاجتماعي الناتج عن عدم اكتراث الأفراد بما لا يعنيهم وكنتيجة عن ضعف الولاء والانتماء للمجتمع أو بالأحرى للحكومة، إضافة إلى انتشار الجريمة وأشكال الانحرافات السلوكية المختلفة[3].

ثالثا: الأثار الاقتصادية للفساد

إن للتنمية أهمية بالغة في بناء وارتقاء المجتمعات والأمم، والعامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الاقتصادي، والفساد يشكل أخطر معيق لعملية التنمية إذ يؤدي إلى استنفاذ الموارد واختلالات البنى الأساسية التي ترتكز عليها التنمية ويضاف إلى ذلك أن الفساد في كثير من الأحيان يؤدي إلى نمو هش لبعض القطاعات الخدمية، فعندما يتحكم الفساد من يتولى تقديم الاستثمار الرأسمالي أو السلع والخدمات فإن تكلفة الرشاوى أو العمولات عادة ما تضاف إلى أسعار السلع الموردة أو الخدمات المتقدمة[4].

لقد اعتبر البعض عند التحدث عن العلاقة بين الحكومة والفساد في مجال الأداء الاقتصادي أنّ أبعاده الرئيسية تتمثل في النمو المستدام، والاستقرار في الاقتصاد الكلي، والعدالة الاجتماعية والحد من الفقر، وجودة المؤسسات وفعالية السياسات والعمليات الحكومية، حيث أن ضعف الحكومة أو تدني فعالية مؤسسات الدولة في المنطقة العربية تسببت بكوارث سياسية وعسكرية تمثلت في استشراء فساد السلطة والقمع السياسي واندلاع الحروب الأهلية والإقليمية إضافة إلى الاختراق الأجنبي للمنطقة، وفقدان السيادة وشدة معاناة الشعوب[5].

---

[1] صدر مؤخرا مرسوم رئاسي تحت رقم: 21-137 مؤرخ في 24 شعبان عام 1442 الموافق 07 أفريل 2021 يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون، جريدة رسمية العدد 28، حيث ذكر في مادته الأولى، أن الأجر الوطني الأدنى المضمون يقدر بـ: 20000 دج، في حين نشرت دراسة جديدة عن القدرة الشرائية في الجزائر، للكاتب: عبد السلام سكية، بعنوان: " 07 ملايين شهريا لا تكفي لمعيشة عائلة من 05 أفراد" ، بتاريخ: 2018/11/22، جريدة الشروق اليومية، على العنوان الإلكتروني:

https://www.echoroukonline.com/

[2] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص279.

[3] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص69.

[4] شيخ داوود، المرجع السابق، ص151.

[5] الحقباني مفرح سعد، الآثار الاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد رقم 17، العدد 34، سنة 1423ه، ص101.

وقد أثر ذلك في الأداء الاقتصادي حيث بينت النتائج النهائية للدراسات أن الإصلاح في نوعية مؤسسات الحكم وحجم القطاع العام وطبيعة الاستثمار غير المجدي، والتمييز ضد المرأة، وتباطؤ الإصلاح المالي أي فيما يندرج تحت عنوان الحوكمة يمكن أن يقترن بارتفاع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالإضافة إلى المكاسب الاجتماعية والسياسية يندرج تحت عنوان الحوكمة يمكن أن يقترن بارتفاع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالإضافة إلى المكاسب الاجتماعية والسياسية والثقافية. يشكل الفساد هنا عنصرا مضرا بالأداء الاقتصادي، إذ يسهم بزيادة تفاوت الدخول ويضعف من شرعية مؤسسات الدولة ونزاهتها، ومن فاعلية السياسات العامة، فيرتبط بضعف البنى التحتية العامة وعدم كفاءة الاستثمار، وتراجع الاستثمار الخارجي وزيادة الإنفاق العسكري، وتخفيض الإنفاق على التعليم وتدني إنتاجية الضرائب وتراجع مؤشرات التنمية البشرية. كما أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي حيث يؤثر على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار فيزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الاجتماعي الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار. وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار كما يزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون المرتشون سينفذون دورهم في الصفقة أم لا، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون، بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع من التكلفة الإجمالية للمشروع ويخفض العائد على الاستثمار، كما أن الفساد يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي سوف يؤدي هذا الأثر إلى ما يلي[1]:

1/ يؤدي الفساد إلى تدهور أسواق الأوراق المالية واحتمالات انهيارها وضياع المدخرات لصغار المتعاملين فيها والتي بدورها تؤدي إلى فقدان الثقة في البورصة وعدم فعاليتها في جذب المدخرات وتنمية الاستثمار المباشر وغير المباشر[2].

2/ يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها الحقيقية[3].

3/ انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة خاصة الضرائب التي يؤدي الفساد إلى التهرب من دفعها ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المديونية المحلية وإلى زيادة معدل التضخم في الأسعار المحلية ومن ثم انخفاض الدخول الحقيقية للمواطنين.

4/ يؤثر الفساد سلبيا على البنوك الوطنية عندما يقصدها عصابات غسل الأموال وتنهار إدارتها الأمر الذي يهددها بالتعثر المالي وبالإفلاس[4].

---

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص273.
[2] إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص 252.
[3] عمار طارق عبد العزيز، المرجع السابق، ص8.
[4] إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص 252 – 253.

5/ التأثر السلبي على معدل نمو الدخل القومي الذي هو عبارة عن مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. لذلك فإن تهريب الأموال إلى الخارج نتيجة التجارة غير المشروعة (مخدرات -فساد إداري -سياسي) يؤدي إلى إضعاف الدخل القومي سنويا. ومن تم زيادة القيمة المضافة إلى هذا الدخل[1].

6/ يساهم الفساد في زيادة معدل التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف أداء الأعمال لتعويض ما يدفع من الرشاوى للفاسدين ونتيجة ارتفاع معدلات انفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيرها.

7/ تنعكس الآثار السابقة سلبيا على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الدولية مما يؤدي إلى زيادة الواردات مقومة بالعملة الوطنية وانخفاض معدل زيادة الصادرات بعد ارتفاع تكلفتها نتيجة لما سبق خاصة في ظل ضعف مرونة الصادرات في الدول النامية وضعف قدراتها التنافسية. ويترتب على انخفاض قيمة العملة كذلك ضعف قدرتها الشرائية ومن ثم زيادة معدل تضخم وغلاء الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للمواطنين بصفة عامة والدخول المحدودة بصفة خاصة.

كما يؤدي الفساد إلى تحجيم الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى الدول النامية بالأخص إلى تشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية لما لها من أهمية في توفير الموارد المالية وفرص العمل ونقل المهارات والخبرات والتكنولوجيا فان الفساد الإداري يقلل من حجم هذه الاستثمارات ويضعف دورها في بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني[2].

للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة. بل إنه قد يقود إلى جعلها عبئا كبيرا على موارد الدولة، بالإضافة إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار بسبب تخوفه من إضرار الفساد باستثماره[3].

8/ خروج الأموال من الدولة إلى الخارج سواء بدفع ثمن المخدرات أو السلع المهربة أو هروب أموال البنوك إلى الخارج أو سداد مقابل استيراد سلع فاسدة أو غير ذلك مما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم حدوث زيادة في المديونية الخارجية[4].

9/ يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر

---

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص274.
[2] إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص 252 – 253.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص339.
[4] إبراهيم توهامي، فريد كورتل، المرجع السابق، ص 252 – 253.

من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع[1].

10/ يؤدي الفساد إلى التقليل من كفاءة الاقتصاد ويضعف من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يقوم بزيادة مديونية الدولة[2].

رابعا: الآثار القانونية والإدارية

من نتائج انتشار جرائم الفساد في التنظيمات الرسمية (دوائر حكومية، شركات تجارية وصناعية، مؤسسات دعائية، بنوك وبيوت مال ووكالات سفر...) هي عدم الالتزام بتطبيق اللوائح القانونية والأنظمة الداخلية داخل الهياكل البيروقراطية بشكل موضوعي ومحايد، وحدوث خلل وظيفي في النسق البنائي ونجم من السلوك الفاسد الذي يستهدف إفساد أحد مقومات النسق (النظامية - القانونية) لذا يمكننا تسمية ذلك باحتيال المفسدين على الرغم من إشغالهم مناصب مهمة تجعلهم موثوقا بهم، أي إخضاعه إلى العلاقات الشخصية أو القرابية أو الفئوية أو تحكم مدير التنظيم بمصالح ومصير العاملين في التنظيم دون قيود وضوابط تنظيمية أو وجود تباين شديد بين مستوى العيش ودخول الموظفين. كأن تكون رواتب الموظفين أدنى بكثير من متطلبات العيش الكريم، أو وجود ثغرات قانونية تسمح بالمرور منها دون رقيب أو محاسب[3].

من ناحية أخرى، فإن للفساد تأثيرا كبيرا في سيادة الديمقراطية ونجاحها مما ينعكس على ولاء الأفراد وثقتهم في الحكومة، كما أنه يؤثر سلبيا في سيادة مبادئ حقوق الإنسان حيث يعجز الفقراء والعجزة عن دفع الرشاوي وبهذا فهم غير قادرين على بلوغ العديد من الخدمات التي يحتكرها الموظفون أو يرجون عليها مقابلا ماديا، وهنا تنعدم العدالة ويصبح الفقراء غير متساوين مع الأغنياء حيث تضيع أهم حقوقهم والمتمثلة في المساواة والعدالة، وتتجلى هذه الصورة أيضا من خلال انتشار الفساد في قطاع الأمن والعدل خاصة في مجال القضاء والمحاماة حيث لا يطبق القانون إلا على من لا يملك ولا يستطيع أن يدفع الرشاوى للمحاميين والقضاة والشرطة[4].

وهناك أيضا آثار وخيمة أخرى للفساد على كل من المنظومة القانونية والقضائية للدولة نذكر أهمها فيما يلي:

1/ ظهور تشريعات جديدة لا تحقق الردع الكافي، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب، وذلك لكثرة ما بها من ثغرات قانونية.

2/ عدم جدوى وفاعلية تطبيق القوانين نتيجة فساد القائمين على تنفيذها من العاملين بالأجهزة الأمنية والرقابية والقضائية.

3/ ظهور جرائم غسيل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء متحصلات جرائم من أعين الأجهزة الأمنية.

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص340.
[2] عمار طارق عبد العزيز، المرجع السابق، ص9 .
[3] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص282.
[4] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص68.

4/ بطء إجراءات المحاكمة، حيث يلجأ المفسدون إلى عرقلة إجراءات العدالة والمحاكمة، حتى تفقد القضية، الردع العام المقصود منها، باستخدام أساليب ملتوية للتهرب من المسؤولية القانونية.

5/ هروب وفرار المتهمين لخارج البلاد مع ذويهم، صحبة ما قاموا بجمعه من أموال ناتجة عن نشاط الفساد[1].

6/ غياب المخطط الهيكلي العام، وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة، ينتج عنهما ازدواجية وتضاربا بين المسؤوليات مما يؤدي إلى تكبيل الجهاز الإداري.

7/ تضخم الجهاز الإداري يجعل حجم القطاع العام في كثير من الدول العربية يفوق احتياجاته ومن شأن هذا أن يعقد من الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه هدرا لموارد الدولة.

8/ التغيير المستمر في اللوائح والنظم المنظمة لشؤون العاملين مما يؤدي إلى خلق ثغرات ينفذ منها سيئ السلوك لتحقيق أهدافه عن طريق بعض الأساليب المرضية غير السوية[2].

[1] حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص106-107.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص303.

ملخص الفصل الأول:

يعتبر الفساد ظاهره عالميه شديده الانتشار ذات جذور عميقه تأخذ ابعدا واسعه تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها وتختلف درجه شموليتها من مجتمع إلى آخر لذا أضحت محل إجماع بين الفقهاء في كونه ظاهره معقده توجد في كثير من الأحيان نتيجة مشكلات متجذره بسبب انحراف السياسة والحوافز المؤسسية والحكم
ومع استفحال هذه ظاهرة في شتى صورها، حاولت الأنظمة الحاكمة خاصة الدينية وضع تعاليم دينية و توجيهات أخلاقية للحد منها، غير أن الفساد استمر مع استمرار ضعف النفس البشرية و طغيان حب المال والسلطة، فانتشر بذلك الفساد وبالتبعية الفقر والتخلف وغناء بعض الفئات على حساب الآخرين رغم نداءات الحرب على الفساد من المفسدين أنفسهم، خاصة في دول العالم الثالث المتخلف.
ولعل وجود توصيفات عديده لها لا ترجع فحسب إلى تغير الزوايا التي ينظر منها إلى الظاهرة بل هو راجع كذلك إلى مسائل أخرى من بينها وعلى الأخص كثرة أساليبها تنوع سبلها التي تغلغلت في المجتمعات والدول على السواء.

ان ما شغل المجتمع الدولي بصفه عامه والجزائري منه بصفه خاصه ليس القدر القائم من الفساد في المعاملات اليومية فحسب بل حجم الفساد وارتفاع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجه لم يسبق لها مثيل من قبل مما يهدد مسيره التنمية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: جرائم الفساد على ضوء التشريع الجزائري

تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات قاطبة دون استثناء، حيث عرفت هذه الأخيرة انتشارا واسع النطاق في السنوات الأخيرة، لعل السبب وراء ذلك السعي وراء اكتساب الأموال والنفوذ بغض النظر عن الطريقة الموصلة لذلك، لذا كان لزاما على المشرع الجزائري صياغة منظومة ردعية تحدد جرائم الفساد والعقوبات المقررة لها لذا سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين معنونين بالجرائم الكلاسيكية والجرائم المستحدثة (المستجدة).

المبحث الأول: الجرائم الكلاسيكية

يحتم الواجب على الموظف العمومي ان يكون له سلوك عام أثناء تأدية وظيفته، حيث يكون هذا السلوك ملائم للمهام المخولة له، وأن يسلك مسلكا يتفق مع مركزه الوظيفي، وأن يكون مثالا وقدوة لباقي الموظفين في الجهاز الإداري[1]، وأي انحراف في هذا السلوك يعد مساسا بنزاهة الوظيفة

المطلب الأول: جريمة الرشوة

جريمة الرشوة من الجرائم الخطيرة، إذ أنها تشكل اعتداء على المصلحة العامة واعتداء على الإدارة العامة للدولة على حد سواء، ومن هنا تدخل المشرع لكي يضفي الحماية الجزائية عليها من خلال فرض العقوبات على كل من تسوّل له نفسه العبث بمقتضيات وظيفته.

[1] علي خطار شطناوي، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص526.

كما تعتبر هذه الأخيرة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات كافة، وهي من أهم القضايا التي لا تزال تثير الجدل العالمي، فالحقيقة لا تكمن في المجتمعات التي تجتاحها الرشوة، بل تكمن هذه الحقيقة في الوتيرة المتزايدة لانتشار وتنوع واتساع رقعة هذه الجريمة، الأمر الذي يؤثر سلبا على تلك المجتمعات، ويخلق فجوة كبرى بين الحاكم والمحكومين فيما يخص مسألة الثقة في عدالة هذه الأداة الحاكمة، وترفعها عن كل مظهر من مظاهر الظلم وعدم المساواة التي تعد جريمة الرشوة أعظم تجسيد لهما.

وقد عرفت في الآونة الأخيرة انتشارا مهولا كانت له آثاره السلبية، فلقد اقتحمت الرشوة الكثير من المجتمعات المختلفة حتى لم يكاد ان يسلم منها مجتمع، ولا سيما فيما يسمى دول العالم الثالث...فباتت من السلوكيات المنحرفة التي سادت المجتمع وانتشرت فيه انتشار النار في الهشيم فهي تعد من بين الجرائم الاقتصادية ومن أخطر الجرائم الواقعة على الوظيفة والإدارة العامة، والمضرة بالمصلحة العامة والتي تمس أمن الدولة الخارجي والداخلي.

الفرع الأول: الرشوة في القطاع العام

تعتبر جريمة الرشوة أحد أخطر الجرائم التي تنخر مجتمعنا وتحول دون المضي قدما نحو آفاق جديدة لبناء دولة المؤسسات، حيث لا يكاد قطاع يخلو منها، ولقد عكفت العديد من الدراسات الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية والقانونية لدراسة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة وكيفية الحد من انتشارها، في هذا الفرع سنتطرق بالتفصيل لدراسة هذه الجريمة والعقوبات المقررة لها على ضوء التشريع الجزائري، لكن قبل ذلك سنتطرق أولا لمفهوم الموظف العمومي.

قد ذهب المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات إلى تعريف الموظف العام في عدد من التشريعات مع ملاحظة وجوب اختلاف بينها فبالرجوع إلى الأمر 06-03 المتعلق بالوظيفة العمومية[1] في مادته الرابعة نجد المشرع قد عرف الموظف العام على انه كل شخص عُين ورُسم في رتبة السلم الإداري فباستقراء نص المادة السالفة الذكر نلمس جليا بان مصطلح الموظف يشترط شرطان أولهما التعيين وثانيهما الترسيم هذا من الناحية الإدارية غير أن المشرع الجزائري ذهب أبعد من ذلك غلى ضوء التشريع الجزائري فنراه قد وسع من تعريف الموظف ليشمل طوائف عدة ولعل الهدف من ذلك هو الحد من ظاهرة انتشار الفساد أيا كان مصدرها وعلى أوسع نطاق ممكن.

فبالرجوع إلى نص المادة 2 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[2] نجد التعريف التالي:

"كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا أو في أحد المجالس الشعبية المنتخبة، سواء كان معينا أو منتخبا، دائما أو مؤقتا، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته

[1] انظر الامر 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427الموافق 15 يوليو 2006 , يتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية .

[2] القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 10-05 مؤرخ في 26 أوت 2010 وكذا بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 02 أوت 2011

كل شخص آخر يتولى ولو مؤقتا[1] وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر، ويساهم بهذه الصفة في خدمة هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية أو أي مؤسسة أخرى تملك الدولة كل أو بعض رأسمالها، أو أية مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية

كل شخص آخر معرف بانه موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما"

بالرجوع للنص المذكور أعلاه نلاحظ أنه قد جاء خاليا من الدقة ويتعارض في كثير من الأحيان مع تشريعات أخرى مما قد يعيق عملية تطبيقه فمثلا كيف يمكن اعتبار عضو المجلس الشعبي الوطني موظفا وكيف يمكنه اكتساب هذه الصفة؟ وعليه فبالرغم من أن المشرع أراد الإحاطة بمفهوم الفساد عن طريق توسيع في نطاق تعريف الموظف العمومي إلا أن ذلك قد أصبح عائقا أمام تطبيقه عمليا، وما يلاحظ على التعريف الذي جاء به المشرع الجزائري في قانون مكافحة الفساد أنه مستلهم من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في: 31 أكتوبر 2003[2]

كما يلاحظ على نص المادة 2 من القانون السالف الذكر أنها أتت بمصطلحين جديدين في الفقرة ج حددت مفهوم الموظف العمومي الأجنبي كالآتي:**" كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا لدى بلد أجنبي، سواء كان معينا أو منتخبا، وكل شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح بلد أجنبي، بما في ذلك هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية"** فضلا عن ذلك فإننا نلاحظ على هذه الفقرة التكرار وعدم الدقة وضبط المصطلح ولعلى المرجح في ذلك أخطاء الترجمة التي قد ترتكب أثناء الانتقال بالنص من لغة أجنبية إلى اللغة العربية.

أما من في حكم الموظف التي سبق لنا الإشارة إليها فيقصد به المستخدمين والعسكريين والمدنيين للدفاع الوطني والضباط العموميون والتي حدد نظامهم القانوني بموجب الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتضمن القانون الأساسي، كما يشمل أيضا الموثقين[3] والمحضرين القضائيين[4] والخبراء والمترجمين.

أولا: أركان الرشوة:

لقد تغيرت أحكام جريمة الرشوة في التشريع الجزائري بين ما أتى به قانون العقوبات سابقا وما جاء به المشرع الجزائري على ضوء القانون 06-01 فبالرجوع إلى قانون العقوبات السابق نجد أن المشرع قد خص لكل صورة من صور الرشوة نصا تشريعيا مستقلا فتضمنت المادة 126 أحكام الرشوة السلبية في حين تضمنت المادة 129 أحكام الرشوة الإيجابية[5] أما في ظل القانون 06-01 فقد أفرد المشرع الجزائري للرشوة نصا واحدا بفقرتين نفصلها كالآتي:

1: أركان الرشوة السلبية: خصصت لها الفقرة الأولى من المادة 25 من القانون المذكور آنفا **"كل من وعد موظفا عموميا بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحها**

---

[1] ويقصد به أعمال الإدارات العمومية كالأعوان المتعاقدين

[2] أنظر الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الطبعة الثانية المنقحة، 2012، الأمم المتحدة، نيويورك 2012.

[3] انظر القانون 06-02 المؤرخ في 2006 الجريدة الرسمية رقم 14

[4] انظر القانون 06-03 المؤرخ سنة 2006 الجريدة الرسمية رقم 14

[5] احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الطبعة السابعة عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 93.

إياه، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كان ذلك لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر ليقوم بعمل أو بالامتناع عن عمل من واجباته"

يمكن تلخيص أركان هذه الجريمة فيما يأتي بيانه:

أ- الركن الشرعي:

بناء على الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، وطبقا للمادة الأولى التي تنص على: **"لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"**،[1] تتحقق الجريمة بالفعل الصادر عن الإنسان فيتخذ صورة مادية معينة، كما تختلف الأفعال المادية باختلاف نشاطات الإنسان وهذا ما يجعل المشرع يتدخل لتحديد فئة من الأفعال الضارة أو الخطرة على سلامة أفراد المجتمع فينهى عنها بموجب نص قانوني جزائي يجرم هذه الأفعال ويحدد عقوبة من يأتني على ارتكابها، وماعدا ذلك يبقى الإنسان حرا في تصرفه شرط ألا يلحق الضرر بالغير، فالنص القانوني هو إذا مصدر التجريم وهو المعيار الفاصل بين ما هو مباح و ما هو منهي عنه تحت طائلة الجزاء، وتبعا لذلك فلا جريمة ولا عقوبة بدون نص شرعي .[2]

ويقصد بمبدأ الشرعية في مجال القانون الجزائي أن لهذا القانون مصدرا واحدا وهو القانون المكتوب وهو بذلك يختلف عن فروع القانون الأخرى التي تضيف إلى نص القانون مصادر أخرى كالعرف والشريعة الإسلامية، نشأ هذا المبدأ في القرن الثامن عشر كردة فعل على تحكيم القضاة وتم التنصيص عنه لأول مرة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في المادتين 5 و8 منه تحديدا.

كما يستند هذا الركن إلى سندين أساسيين، أحدهما منطقي والآخر سياسي:

السند المنطقي: يرجع الفضل إلى المحامي الإيطالي "بيكاريا" في وضع اللبنة الأولى لمبدأ الشرعية وكانت فكرته الأساسية أن إصلاح القضاء يقتضي حرمانه من سلطته المطلقة ولن يتأت ذلك إلا بتقييد القاضي بنص مكتوب يحدد الجريمة وعقوبتها بحيث يكون من حق الفرد أن يقوم بأي عمل أو امتناع لا تتضمنه قائمة الجرائم والعقوبات دون خشية من العقاب[3] ، وانتهى هذا الفقيه إلى النداء بحرمان القاضي من تفسير هذه النصوص ووجب تطبيقها

---

[1] المادة الأولى من قانون العقوبات الطبعة الخامسة عشر، يتعرض للنقض القرار الذي صرح بعقوبة تفوق الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة (الغرفة الجنائية 26 مارس 1968: نشرة القضاة 1968 العدد 2، ص74)، يخالف نص المادة الاولى من قانون العقوبات المجلس الذي قضى على المتهم في غير الحالات المرخص بها قانونا، بعقوبة الحبس لمدة تفوق الحد الأقصى المقرر قانونا للجنح (غ، ج، 26 مارس 1968: نشرة القضاة 1968/2، ص74) ومن هذا القبيل:

- المجلس الذي أدان المتهم بالجنحة المنصوص عليها في المادة 228 ق. ع وقضى عليه بالحبس ثلاث سنوات في حين، في حين ان عقوبة الحبس المقررة قانونا للجنحة المذكورة هي الحبس من ستة أشهر الى سنتين (غ، ج، 4 فيفري 1969: مجموعة قرارات الغرفة الجنائية بالمجلس الاعلى، ص 427).

- وكذا المجلس الذي أدان المتهم بجنحة الفعل العلني المخل بالحياء المنصوص عليها في المادة 333 ق. ع قضى عليه بثلاث سنوات حبسا، في حين أن عقوبة الحبس المقررة قانونا للجنحة المذكورة هي الحبس من شهرين إلى سنتين (غ، ج، 26 جوان 1984: المجلة القضائية 1990/1ص284).

-

[2] ويخالف المادة الاولى أيضا المجلس الذي قضى على المتهم بغرامة تفوق الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة التي أدين بها (غ، ج، م، قرار29_05_1994 ملف رقم 469.112. المجلة القضائية 1994/3، ص 289)، يجب أن تتضمن الأحكام والقرارات عند الإدانة النصوص القانونية المطبقة وإلا وقعت تحت طائلة البطلان (غ، ج 31 ديسمبر1989، ملف 363.67، المجلة القضائية 1989/4 ص .303).

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق ص49- 50.

حرفيا كما اعتبره ما هو إلا مجرد بوق ينزل على المتهم حكم القانون، فلا يملك تشديده أو التخفيف منه .

السند السياسي: حسب هذه النظرية، فإن للفرد حرية العمل أو الامتناع لكنه يتنازل عن قسط من حريته لصالح المجتمع، والجريمة خطيئة يترتب عليها إخلال بنظام المجتمع، كما من حق الفرد على الجماعة أن تكون هذه المسائل مبنية، والقاضي كعضو في المجتمع لا يجوز له أن يوقع عقوبة عن فعل أو امتناع لم يجرمه القانون كما لا يجوز له أيضا أن يتجاوز العقوبة المقررة أو يضيف عليها عقوبات أخرى [1]، كما عرف مبدأ الشرعية انتقادات منذ أواخر القرن 19 ومن أهمها أن هذا المبدأ يعتبر قاعدة رجعية إزاء النظم الحديثة في العقاب كونها تحدد العقوبة على أساس الجريمة دون النظر إلى الشخص الجاني.

وقد نادى المنتقدون وهم ينتمون إلى المدرسة الوضعية، بتقسيم المجرمين بدلا من الجرائم، فليس الأهم في نظرهم هو الفعل المجرم وإنما المتهم الذي يجب أن يكون محور الدعوى الجزائية، وإن كانت هذه الانتقادات لا تخلو من الصواب فإنها لا تتعارض مع مبدأ الشرعية وإنما هي مكملة له، كما أنها ساعدت من جهة أخرى على التلطيف من جمود مبدأ الشرعية بجعل العقوبة مناسبة لظروف الجاني تحقيقا للعدالة، كما ترى طائفة أخرى أن هذا المبدأ قد جاء حماية لمصالح الطبقة البورجوازية[2]

أما الانتقادات الأخرى الموجهة نحو هذا المبدأ تتمثل في كون هذه القاعدة تجافي في كثير من الأحوال المبادئ الأخلاقية بحيث تجعل القاضي عاجزا عن مجازاة العابثين بالأمن والنظام بحجة عدم وجود نص يتناول سلوكهم، ومن هذا القبيل العلاقات الجنسية الرضائية بين بالغين لا تربطهما علاقة زواج و الأكل أو الشرب في شهر رمضان بدون مبرر شرعي و تحويل ما الغير اذا سلم بناء على عقد من العقود غير الواردة في نص المادة 376 ق ع كما هو حال من استلم شيئا على سبيل التبادل أو البيع أو القرض من أجل الاستهلاك ...إلخ، وخلاصة القول أن الانتقادات التي وجهت إلى مبدأ الشرعية لم تنل منه و ظل صامدا[3].

تطبيق مبدأ الشرعية على تعريف الجرائم:

عملا بمبدأ الشرعية ليس كل الأعمال المخالفة للنظام العام مهما بلغت خطورتها تعرض مرتكبيها للعقاب بصفة تلقائية، وإنما يتعرض منها للعقاب ما هو مجرم بنص فحسب، ومن ثم لا تشكل جريمة تستجوب العقاب إلا الأعمال المنصوص والمعاقب عليها بنص سواء صيغ في شكل قانون (بالنسبة للجنايات و الجنح) أو في شكل لائحة تنظيمية (بالنسبة للمخالفات)، يخص مبدأ الشرعية الجريمة بالدرجة الأولى كما يعني أيضا الحالات الخطيرة، كما يقتضي هذا الأخير أن تكون الجريمة محددة وأن يكون التجريم واضحا[4].

ب- الركن المادي: يتشكل من:

النشاط الإجرامي: يتحقق بطلب الجاني أو قبوله مزية غير مستحقة وهذا مقابل قيامه أو عدم قيامه بعمل من أعمال وظيفته وذهب الفقه إلى أن الطلب يستوي أن يكون

---

[1] احسن بوسقيعة، المرجع نفسه ص 51.

[2] مزايا مبدأ الشرعية الجنائية وعيوبها، بتاريخ: 2021/02/12، على العنوان الإلكتروني:
/https://maraje3.com/2012/03/principle-legality-criminal-advantages-disadvantages

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 52.

[4] احسن بوسقيعة، المرجع نفسه، ص 76.

شفويا أو كتابيا كما يستوي أن يكون صريحا أو ضمنيا، فضلا عن ذلك فقد أقر المشرع أن الجريمة تقوم إذا ما تم طلب المزية للجاني نفسه أو لغيره.

✍ **محل الارتشاء:** يقصد بها بمدلول نص المادة محل التحليل المزية غير المستحقة وقد كان المشرع يعبر عنها سابقا في قانون العقوبات بقوله: **"عطية أو وعد أو هبة أو أي منفعة أخرى يستفيد منها المرتشي"** وما يلاحظ على صياغة نص المادة الحالي أنه جاء فضفاضا ولم يحدد ماذا يقصد بالمزية لذا كان لزاما علينا الرجوع للكتابات الأكاديمية قصد الوقوف على مفهوم واضح لمصطلح المزية. المزية يمكن تعريفها بطريقة غير مباشرة عن طريق إبراز بعض من صورها فقد تكون مزية مادية أو معنوية الأولى كإعطاء مصوغ من الذهب أو ساعة أو سيارة أو ملبس أو أثاث[1] أما المزية المعنوية فعلى سبيل المثال وعد الموظف المرتشي بترقية في القريب العاجل، كما قد تكون المزية صريحة أو ضمنية فالصريحة هي أن تقدم يدا بيد أما الضمنية كأن يقوم الراشي باستئجار مسكن للموظف المرتشي دون أدائه لمقابل الإيجار أو كأن يقوم الراشي بإصلاح سيارة الموظف المرتشي دون أن يقبض مقابل ذلك.

✍ **لحظة الارتشاء:** بمفهوم نص المادة المتصلة بجريمة الرشوة في التشريع الجزائري فإن لحظة الارتشاء لابد أن تكون مصاحبة لزمن وقوع الجريمة، بمعنى ألا تكون قد حدثت قبلها وألا تكون بعدية، أما إذا كان طلب المزية أو قبولها بعد أداء العمل أو الامتناع عنه فلا مكان للرشوة في هذه الحالة[2].

ج- الركن المعنوي:

لا تقوم الجريمة بدون توافر الركنين المادي والمعنوي علاوة على الركن الشرعي والذي يتمثل في نية داخلية يضمرها الجاني في نفسه وقد يتمثل أحيانا في الخطأ أو الإهمال وعدم الاحتياط، ومن ثم يتخذ الركن المعنوي للجريمة صورتين أساسيتين:

- صورة الخطأ العمد، أي القصد الجنائي
- وصورة الخطأ غير العمد، أي الإهمال وعدم الاحتياط[3].

❖ القصد الجنائي أو العمد[4]:

لم يعرف المشرع الجزائري القصد الجنائي على غرار غالبية التشريعات واكتفى بالنص في الجرائم على العمد، فيتضح معناه ومفهومه من خلال التعريف اللغوي بالإضافة إلى المفهوم الاصطلاحي لدى الفقهاء والقانونيين، أن مصطلح القصد الجنائي لفظ مركب من كلمتين، قصد وجنائي.

يعني القصد الجنائي في الاصطلاح، الإرادة المقترنة بالفعل، وهو حالة لابد منها لإيجاد الفعل، وهو وصف للقلب يكتنفه، أمر ان علم وعمل، العلم يقدمه لأنه أصله وركنه، والعمل يتبعه لأنه ثمرته وفرعه[5].

1احسن بوسقيعة المرجع السابق ص 96.

[2]عادل المستاري، مجلة الاجتهاد، جريمة الرشوة السلبية في القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، العدد الخامس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص: 171

[3]احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 142.

[4]العمد هو لفظ مرادف للقصد ولقد اعتاد الفقهاء القانونيون في القانون الجنائي، استعمال لفظ" قصد" أكثر من "عمد" لأسباب غير معروفة، بالرغم من أن لفظ العمد له قوة في الدلالة وأبلغ على معنى العدوان.

[5] الغزالي أبو حامد محمد بن أحمد (505هـ)، إحياء علوم الدين، الجزء 4، دار المعرفة، بيروت، ص 558.

- **رأي الفقه:** انقسم الفقه فريقين:

✍ **المذهب التقليدي:** ويمثله كل من نورمان normand وقارو Garraud وقارصون Garçon: اختلف الفقهاء في تعريفه حيث عرفه " نورمان" بأن علم الجاني يقوم مختارا بارتكاب الفعل الموصوف جريمة في القانون و علمه أنه بذلك يخالف أوامره و نواهيه، وعرفه "قارو" بأنه إرادة الخروج عن القانون بعمل أو امتناع و هو إرادة الإضرار بمصلحة يحميها القانون الذي يفترض العلم به عند الفاعل.

✍ كما عرفه "قارسون" على أنه يتمثل في علم الجاني بأنه يقوم بعمل غير شرعي وحسب تعريف الفقهاء نستخلص أن القصد الجنائي كما عرفته المدرسة التقليدية وهو انصراف أرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون[1]وهو أيضا إرادة الفاعل الموجهة لإتيان نشاط إجرامي سواء كان هذا النشاط إيجابيا أو سلبيا، وإرادة تحقيق النتيجة المرتبة عليه.

✍ **المذهب الواقعي:**

حسب رأي "فيري" التابع لرواد المدرسة الوضعية، أن النية ليست إرادة مجردة وإنما هي إرادة محددة بسبب أو بباعث، ومن ثم يتعين تحليل الباعث والبحث عما إذا كان اجتماعيا أم لا، أخذ قانون العقوبات السويسري لسنة 1937 (المادة 63) وقانون العقوبات الإيطالي (المادة 133) بهذا المذهب على ألا يكون الفعل معاقبا إلا إذا كانت الغاية منه مخالفة النظام الاجتماعي[2].

- **موقف القانون الجزائري من المذهبين:**

بين المذهبين المشار إليهما أعلاه أخذ المشرع الجزائري بالمذهب التقليدي، حيث يأخذ بالنية بصرف النظر عن الباعث سواء فيما يتعلق بقيام الجريمة أو بقمعها، باستثناء حالات واردة على سبيل الحصر أخذ فيها المشرع بالباعث في قيام الجريمة[3]

- **تعريف القصد الجنائي في الشريعة الإسلامية:**

القصد الجنائي اصطلاح حديث، لم يوجد في كتب الفقهاء الأقدمين اصطلاحا بهذا اللفظ، وإنما كتبوا في" قصد العصيان "وعن" العصيان[4] حيث ورد التعبير عن القصد الجنائي في الشريعة الإسلامية بلفظ العصيان وقد عرفه الفقهاء بأنه **"تعمد إتيان الفعل المحرم أو ترك الفعل الواجب مع العلم بأن الشارع يحرم الفعل أو يوجبه"**[5] ، وقال

---

[1] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 143.

[2] احسن بوسقيعة، نفس المرجع السابق، ص 146.

[3] من ذلك جرائم أمن الدولة والجرائم الإرهابية موضوع المادة 87 مكرر وما بعدها من قانون العقوبات الجزائري، القذف الموجه إلى مجموعة عرقية أو مذهبية أو دينية إذا كان الغرض هو التحريض على الكراهية بين المواطنين أو السكان موضوع المادة 298 مكرر من القانون سالف الذكر، الأفعال والأقوال والكتابات العلنية التي يكون الغرض منها التقليل من شأن الأحكام القضائية موضوع المادة 147 من ذات القانون.

[4] الشاطبي أبو إسحاق ابراهيم بن موسى(790هـ) الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق أبو عبيدة، مشهور بن حسن آل سليمان، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار عفان، 1417، ص256.

[5] عبد القادر عودة، قانون العقوبات الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الجزء 01، ص409.

الغزالي:" **العصيان عبارة عن ارتكاب منهي قد نهي عنه، فإن لم يكن نهي عنه فلا عصيان**"[1].

فأصل المسؤولية الجنائية مخالفة أمر الشارع، فالوجود الشرعي للمسؤولية الجنائية متوقف على وجود العصيان، كما أن انعدام المسؤولية الجنائية تابع لانعدام العصيان، فلا مسؤولية جنائية بدون عصيان[2]، والقصد في المسائل الجنائية هو اتجاه الإرادة للفعل أو الترك المعاقب عليه مع العلم به [3]، وقال الإمام الغزالي رحمه الله:" **النية عبارة عن الصفة المتوسطة وهي الإرادة وانبعاث النفس بحكم الرغبة والميل إلى ما هو موافق للغرض إما في الحال وإما في المال**[4]".

وذكر أيضا أن القصد والنية والإرادة عبارات متواردة على معنى واحد، وهي حالة وصف للقلب يكتنفها أمران علم وعمل[5].

يقول الإمام السيوطي: في فصل خاص بعنوان "**إذا جرى سبب وقدر المقصود على دفعه وفيه مسائل "ومنها":غرقه في ماء، فان أمسكه فيه حتى مات، أو تركه وفيه حياة، ولكن تألم به وبقي متألما حتى مات فعليه القصاص**[6]"، كما ان هذا واضح في كتاب الأم عند الإمام الشافعي يقول: " **وان خنقه فتابع عليه الخنق حتى يقتله، ففيه القود** "[7].

❖ عناصر القصد الجنائي:

بما أن القصد الإجرامي هو علم بعناصر الجريمة مع اتجاه الإرادة إلى تحقيقها أو قبولها فهذا يبين أن للقصد الجنائي عنصران أساسيان، إن لم نقل أنهما أساسه، ذلك بالرغم من ترجيح بعض فقهاء القانون الجنائي لأحدهما الآخر، كما أن فقهاء الجريمة الإسلامية و في تعريفهم للقصد أشاروا إلى تعمد الفعل من قبل الفرد إراديا باختياره دون إكراه مع علمه بحرمته وبأنها أي جريمة معصية يؤثم عليها، ونظرا لذلك وجب علينا أن نتعرض لكل عنصر منهما فقها وقانونا مع التفصيل، حتى نصل إلى الدور الذي يلعبه كل منهما في تحديد الجريمة العمرية كركن معنوي لها، وبالتالي تحديد المسؤولية الجنائية.

▪ العلم في القصد الجنائي:

العلم هو حالة ذهنية أو قدر من الوعي يسبق تحقيق الإرادة، و يعمل على إدراك الأمور على نحو صحيح مطابق للواقع ومن هنا يتبين أن العلم يظهر للإرادة اتجاهها ويعين حدوثها في تحقيق الواقعة، كما يجب أن يحيط بجميع العناصر الأساسية اللازمة لقيام الجريمة، و هذه العناصر تسمى عناصر الواقعة الإجرامية التي يلزم العلم بها لقيام القصد الجنائي و هي كل ما يتطلب المشرع لإعطاء الواقعة وصفها القانوني وتمييزها عن غيرها

---

[1] الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، (505هـ) المستصفى من علم الأصول، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 177.

[2] عبد القادر عودة، المرجع السابق، الجزء الاول، ص403.

[3] أحمد فتحي بهنسي، المسؤولية الجنائية في الفقه، الطبعة الرابعة، دار الشروق، القاهرة، 1988، ص 71.

[4] أبو حامد الغزالي، الإحياء، المرجع السابق، الجزء الثالث، ص 365.

[5] أبو حامد الغزالي، المستصفى، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 365.

[6] الإمام أبي زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي، ومعه المنهاج السوي في ترجمة الإمام، النووي ومنتقى الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، روضة الطالبين، الطبعة الثالثة، الجزء السابع، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص 13.

[7] الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، اخرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرجي، الأم، الجزء السادس، دار الكتب العلمية، بيروت، ص12.

من الوقائع المشروعة، و إلى جانب الإرادة يتعين أن يحيط الجاني علما بجميع أركان الجريمة كما حددها القانون.

أما العلم بالوقائع فهو أن يحيط علم الجاني بكل الوقائع التي يتطلبها القانون لقيام الجريمة فلا يقتصر الأمر عن العناصر السابقة على السلوك وإنما يعتمد ليشمل العناصر اللاحقة والمعاصرة للفعل، طالما كانت ضرورية لتكوين القانون للواقعة[1]، يشترط أن يكون الجاني على علم بحرمة فعله المجرم الذي نتج عنه جريمة مخالفة للشرع والقانون حتى يمكن مساءلته[2].

▪ العلـم كعنصر للقصد الجنائي في الشريـــعة الإسلامية:

فالشريعة الإسلامية قد نصت على مبدأ عام وهو شريعة العقوبة، فالقاضي الذي يوقع العقوبة ليس حرا مختارا فيما يفعل، وإنما هو مقيد بما فرضه الشرع من الجزاء على الجريمة[3]، فليس للقاضي أن ينشئ عقوبة خاصة، وليس له أن يتعدى على المقدار المحدد، ولو أن سلطة القاضي في القوانين الوضعية أضيق بكثير من سلطة القاضي في الشريعة[4] فلا جريمة إلا بعد بيان ولا عقوبة إلا بعد إنذار، وأنه سبحانه وتعالى لا يأخذ الناس بالعقاب إلا بعد إنذارهم لأن المذنب لا يعاقب إلا بمقتضى النص الذي يكون ساريا وقت ارتكابه الجريمة[5].

وجاء في قوله عز وجل **" ورسل مبشرين و منذرين لئـلا يكون للنـاس على الله حجة بعد الرسـل و كـان الله عزيزا حكيما"** سورة النساء 165، فنفهم من هذا أن قاعدة شرعية العقوبة في الإسلام تقتضي أن يكون المكلف على علم بما يجب عليه الامتثال به، لذلك فإنه لا يسأل عن فعل محرم أتاه إلا إذا كان عالما بما قررت الشريعة لهذا الفعل من إباحته أو حظره، حيث إن الأحكام التكليفية الدائرة بين أمر ونهي وإباحة لا تكون كذلك إلا إذا نص عليها وعلم بذلك المكلفون، لذلك فإن هذا المبدأ يستدعي النص على الجريمة مسبقا حتى يكون الأفراد المكلفون على علم بذلك، كي يتسنى لهم اجتنابها والاحتياط من الوقوع في المحظور.

ومنه فإننا نجد أن الشريعة الإسلامية حال تقريرها لمبدأ الشرعية في العقوبة كانت بذلك قد أكدت على عنصر العلم في نية الفرد المكلف ولو كان ذلك ضمنيا غير مصرح به بشكل واضح، فمن هذا المنطلق يمكن لها بعد ذلك محاسبة المكلفين على أفعالهم6كما أنه حتى يعاقب المكلف يجب أن يكون على علم بحكم تصرفه غير مكره وكامل الأهلية غير مجنون ولا معتوه ولا صغير لا يعرف التصرف، وكذلك أن يكون متعمدا، فالأمر يختلف

---

[1] عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم العام للجريمة) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1998، ص 231.

[2] سمير عالية، شرح قانون العقوبات القسم العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1998، ص241.

[3] أحمد فتحي بهنسي، العقوبة في الفقه الإسلامي، دار الشروق، بيروت 1983، ص 31.

[4] عبد القادر عودة، المرجع السابق، ص 142.

[5] أحمد فتحي بهنسي، المرجع السابق، ص 69.

[6] محمد عقلة، نظام الإسلام، العبادة والعقوبة، الطبعة الاولى، مكتبة الرسالة، الأردن، 1986، ص 104.

حال الخطأ، لأن إقامة الحد من باب العبادة، والعبادة لا تجب إلا على المكلف، قال صلى الله عليه وسلم **"إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان واستكرهوا عليه"**[1]

- **العلم كعنصر للقصد الجنائي في الفقه والقانون الجنائي:**

إذا جئنا إلى القانون الوضعي نجد أن الأمر يكاد يتقارب في بعض الجزئيات وخاصة العلم بالوقائع[2] حيث أن العلم في القانون يعني علم الجاني بتوافر أركان الجريمة، والعلم المطلوب هو العلم بالوقائع وليس العلم بالقانون، فالجاني لا يعتذر بجهل القانون[3] ولكنه يعذر بجهل عناصر الواقعة الإجرامية، كما أن الدفع بحالة الجهل الواقع أو الغلط مقبول إثباته بأية طريقة، وكل جريمة كما نعلم لا تقوم إلا على وقائع معينة، فالقانون لا يجرم الجاني إلا إذا كان عالما بها، هذا على غرار بعض الوقائع التي لا يتطلب العلم بها[4].

1/ الوقائع التي يتطلب القانون العلم بها:

أ- العلم بموضوع الحق المعتدى عليه: يشترط القانون أن يكون الجاني علم بأنه يعتدي على حق معين ويدرك موضوعه، وهذا الشرط ضروري لتوافر القصد الجنائي، فإن جهل ذلك انتفى القصد لديه، فلا يتوافر القصد في القتل إلا إذا علم مرتكبه أن فعله فالقتل مثلا هو اعتداء على حياة إنسان بمعنى توافر اليقين لديه على أنه بصدد القضاء على حياة إنسان، وكذلك في جريمة السرقة أن يعاد بأنه يعتدي على مال مملوك للغير[5]، وكذلك الطبيب الذي يشرح الجثة معتقدا وفاة صاحبها لكنه حي كانت وفاته بسبب الإغماء [6].

ب- العلم بخطورة الفعل: إذا كان القصد الجنائي هو إرادة الاعتداء على الحق، فان هذه الإرادة تتطلب العلم بأن من شأن الفعل إحداث هذا الاعتداء، ويقتضي ذلك علماً بالوقائع التي تقترن بالفعل وتحدد خطورته، فان جهل الجاني بعض هذه الوقائع فأتى الفعل معتقداً ألا خطر منه على الحق فلا ينسب إليه القصد، فإذا أتهم شخص بضرب أو جرح يتعين إثبات علمه أن من شأن فعله المساس بسلامة جسم المجني عليه، فإذا جهل ذلك انتفى القصد لديه [7].

ج- العلم بمكان وزمان ارتكاب الفعل: القاعدة أن المشرع يجرم الفعل دون اعتبار لمكان ارتكابه، ولكنه قد يخرج على هذه القاعدة، فلا يقرر للفعل صفة إجرامية إلا إذا اقترف في مكان معين وعلى ذلك تقديره أن الفعل لا يكون خطراً على الحق إلا إذا ارتكب من هذا المكان وحين يقرر للفعل صفته الإجرامية فهو لا يعتد بالزمن الذي ارتكب فيه ولكنه قد يخرج على هذه القاعدة أيضا، فيتطلب العقاب على بعض الجرائم بثبوت ارتكاب الفعل

---

[1] أخرجه ابن ماجه، في سننه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم الحديث 2043. المرجع السابق، الجزء03، ص 353.

[2] عرفه الأستاذ رؤوف عبيد" العلم هو: إدراك الأمور على نحو صحيح مطابق للواقع فيلزم أن يعلم الجاني بتوافر أركان الواقعة الاجرامية وان كان القانون يعاقب عليها "وعليه يكون أساس العلم بالوقائع هو اليقين .رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ،1966 ص30.

[3] يرى عبد القادر عودة، أن الجهل بالقانون له أثر في رفع المسؤولية الجنائية سواء في الشريعة الإسلامية أو في القوانين الوضعية، وأنه بالنسبة لهذه الأخيرة يوجد ما يسمى بالخطأ في فهم وتفسير القانون، وليس الجهل به على غرار الشريعة الإسلامية، فهما يتفقان تمام الاتفاق، غير أن القوانين الوضعية ترى ما يسمى بالظروف المستحيلة كعذر لجهل القانون ومثال ذلك كمن كان محاصرا داخل قلعة عبد القادر عودة، المرجع السابق الجزء الاول، ص374.

[4] رضا فرج، شرح قانون العقوبات الجزائري، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 414.

[5] عبد الله سليمان، المرجع السابق، ج1، ص252.

[6] فتوح عبد الله الشاذلي، قانون العقوبات (القسم العام)، الطبعة الاولى ، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1998، ص440.

[7] محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الثامنة، النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة، 2018، ص 585.

في زمن معين [1]، و الأصل في القانون أنه يجرم الأفعال دون اعتبار المكان المقامة فيه ولا الزمان على أساس أن الفعل يشكل خطرا على مصلحة الأشخاص أي كان المكان والزمان غير أنه يشترط في بعض الجرائم علم الجاني بزمان ومكان ارتكاب الجريمة [2]. ومثال ذلك جريمة التجمهر فهي لا تتم إلا في مكان عام بحسب نص المادة 97 من قانون العقوبات، وكذلك ترك الأطفال لا تتم إلا في مكان خالي، المادة 314، وما تعلق بالزمان نذكر على سبيل المثال جريمة الخيانة الزوجية المادة 62، وكذلك الجرائم التي ترتكب زمن الحرب اضرار بالدفاع الوطني، المادة 73، كما أنه قد يجتمع الشرطان معا كل من الزمان والمكان وهذا ما نجده في جريمة الاعتداء على المسكن ليلا في المادة 353 من قانون العقوبات[3].

ويمكن أن نقول هنا أن المشرع الجزائري قد أشار إلى دور عنصر العلم في تكوين القصد في عدة نصوص، حسب كل واقعة إجرامية، حيث أن عنصر العلم مرتبط بطبيعة الواقعة، فهاته الأخيرة هي في حد ذاتها تفترض طرح عنصر العلم بالوقائع حتى يتحقق القصد الجنائي.

العلم ببعض الصفات في الجاني أو المجني عليه: كما نعلم أن الأصل في النصوص القانونية أنها تطبق على كل شخص يرتكب فعلا إجراميا، إلا أنه واستنادا توجد طائفة من الأشخاص يقومون ببعض الجرائم، فلا يتوافر القصد الجنائي لديهم إذا كانوا يتصفون بحالة قانونية معينة، ومثال ذلك جريمة الرشوة، واختلاس وتبديد الأموال العامة، فلا يرتكب هذه الجريمة إلا موظف عام حسب نص المادة 119 مكرر من قانون العقوبات التي تنص على " يعاقب بالحبس من ستة 6 اشهر الى 3 ثلاث سنوات وبغرامة من 50.000 دج الى 200.000 دج ، كل قاض أو موظف أو ضابط عمومي في مفهوم المادة 2 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، تسبب بإهماله الواضح في سرقة أو اختلاس أو تلف أو ضياع أموال عمومية أو خاصة أو أشياء تقوم مقامها وثائق أو سندات أو عقود أو أموال منقولة وضعت تحت يده سواء بحكم وظيفته أو بسببها[4]".

حيث أن علم الجاني هنا الذي هو موظف عام يتوافر القصد الجنائي لديه، وتقوم المسؤولية الجنائية في حقه[5]، وتتحقق صفة الموظف عند اكتشاف الجريمة، وتظل قائمة ولو بعد التوقف عن الوظيفة متى سهلت للجريمة [6]، وكذلك الأمر بالنسبة للرشوة في مجال الصفقات العمومية بحسب قانون مكافحة الفساد حيث تعتبر جريمة بمجرد قبض أو محاولة قبض مباشر أو غير مباشر لأجرة أو منفعة من طرف الموظف العمومي[7].

د- العلم بالظروف المشددة التي تغير من وصف الجريمة: إذا تميز الظرف المشدد بطبيعة شخصية خالصة، فلم يكن من شأنه التغيير من وصف الجريمة، ولم يمس

---

[1] محمود نجيب حسني، نفس المرجع السابق، ص586.

[2] عبد الله سليمان، المرجع السابق، الجزء الاول، ص252.

[3] انظر المواد 97 – 214 – 62 -73-353 من قانون العقوبات.

[4] أحسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الثاني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الخامسة عشر، 2015/2014 ، ص 31.

[5] محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الخاص، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 19.

[6] إبراهيم الشباسي، شرح قانون العقوبات الجزائري، الطبعة الاولى، دار الكتاب، بيروت، 1981، ص315.

[7] راجع المادة 27 من القانون 06-01، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. انظر المواد 339-322 من قانون العقوبات.

بالتعديل أحد أركانها، وإنما اقتصر على مجرد شديد العقاب فإن هذا الظرف ينتج أثره دون اشتراط أن يشمل علم الجاني الوقائع التي يقوم عليها التشديد، وعلة التشديد على الرغم من بقاء كل أركان الجريمة على حالها الأول، أن مثل هذه الظروف تثبت ازدياد الخطورة الكامنة في شخصية الجاني، وتعني بالتالي أن العقوبة العادية للجريمة غير كافية لردعه، وكذلك يستوجب الأمر أن يكون الجاني على علم بالعناصر التابعة لأحد عناصر المكونة للجريمة، حيث تضفي عليها وصفا ويرتب عليها ظرفا مشددا، فتصير الجريمة أكثر جسامة والعقوبة أشد، وهذه الظروف المشددة يوجب القانون أن يكون الجاني على علم بها، مثل جريمة الضرب والاعتداء على الأصول، فهي تختلف عن الاعتداء على شخص غريب[1] وذلك ما نصت عليه المادة 2/267 من قانون العقوبات.

2/ الوقائع التي لا يتطلب القانون العلم بها ولا تدخل في تكوين الجريمة:

تقدم أن مبدأ شمول العلم للوقائع التي يقوم عليها الجريمة ليس مبدأ مطلقاً، فبعض هذه الوقائع يسأل الجاني عنه دون أن يتطلب القانون علمه به، لأنها لا تدخل في تكوين الجريمة:

أ_ عناصر الأهلية الجنائية[2]: تعد الأهلية الجنائية من الأمور الموضوعية في قيام المسؤولية الجنائية، وهي تقوم على الإدراك والتمييز، وهي من الأمور التي يحددها القانون، فهي تنتج أثرها بغض النظر عن علم الجاني بها من عدمه، فمن يرتكب جريمة وهو يعتقد أنه لن يسأل جنائيا لأن دون السن القانونية المعتبرة في تحمل المسؤولية الجنائية، فإنه يسأل دون مراعاة عدم علمه بانتفاء القصد الجنائي، إذا ما اتضح للقاضي أنه قد بلغ السن القانونية فعلا لأن جهل الجاني بذلك لا يؤثر في توافر القصد[3].

ب_ صفة تتعلق بمحل الجريمة: ومثال ذلك من سرق ساعة يظن أنها من الذهب الخالص، وكذلك من يطلق عيارا ناريا بقصد قتل عدوه، واذ به يصيب شخصا عابرا فهذا لا ينفي القصد الجنائي لدية، لأنه الغلط هنا تعلق بصفة جوهرية في الشي محل الجريمة وهو لا يدخل في تكوين عناصر الجريمة، وعليه فالغلط في شخصية المجني عليه لا ينفي القصد الجنائي[4]

ج_ مكان سريان قانون العقوبات: كذلك من الشروط الموضوعية للعقاب مكان سريان القانون، فالجزائري الذي يرتكب جريمة خارج إقليم الجمهورية الجزائرية وهو لا يعلم أنه معاقب عليها في القانون الجزائري، فإنه سوف يتابع جزائيا ويحاكم في الجزائر إذا ارتكب جناية خارج إقليم الجمهورية، إذا عاد إلى الجزائر ولم يثبت محاكمته في الخارج[5].

واعتمادا على ما رأيناه نجد أن قانون العقوبات إنما حدد بعض الوقائع التي تدخل في قيام الجريمة لا بد للجاني معرفتها، ولو أنها أكبر حيزا من تلك الوقائع التي لا يلزم بمعرفتها، حيث نجد أنه قد بين كثيرا منها قبل أن يسأل الجاني عن توافر القصد الجنائي لديه

---

[1] عبد الله سليمان، المرجع السابق، الجزء الاول، ص 254. ابراهيم الشباسي، المرجع السابق، ص 355.

[2] الأهلية الجنائية تتطلب أن يكون الشخص متمتعا بملكات ذهنية طبيعية، بالغا سنا معينة وقد ارتكب الجريمة حتى بلاحق جنائيا، فلا بد أن يكون سليما من الناحية العقلية والنفسية حتى يتمكن من إبداء دفاعه وقت رفع الدعوى .أحمد مهدي، التحقيق الجنائي الابتدائي وضمانات المتهم وحمايتها، مصر، دار الكتب القانونية 2006 ص56.

[3] عبد الله سليمان، المرجع السابق، الجزء الاول ص55

[4] عادل قورة، محاضرات في قانون العقوبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 158.

[5] انظر المادة 528، من القانون 19-10 المتضمن تتميم وتعديل قانون الاجراءات الجزائية، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخ في 18 ديسمبر 2019.

من عدمه، حتى أنه خصص وقائع معينة لجرائم معينة في حق أشخاص معينين مثل جريمة الزنا والاختلاس، وهذا خلاف للشريعة الإسلامية التي تدين الفرد بمجرد علمه بجوهر الشيء، على اعتبار أنه مطالب بأن يكون عالما بما هو معلوم من الدين بالضرورة غير أن الشريعة الإسلامية إنما تحاسب الفرد على أفعاله، وتعتبره عالما بالأفعال المحرمة، ما دام في دار الإسلام[1]، على خلاف القانون الذي يرى لا يوجب على الفرد بأن يكون عالما بالنصوص المجرمة، حتى وان كان قام بفعل مخالفا لها خارج إقليم الجمهورية.

وبالإضافة إلى هذه الوقائع التي يتطلب معرفتها حتى يتوافر القصد الجنائي كذلك لا بد من أن يكون الجاني على علم بالقانون، حتى يمكن أن تقوم المسؤولية الجنائية، في حقه والعلم بالقانون كما نعلم أن القاعدة العامة تنص على عدم الاحتجاج بجهل القانون، حين أن العلم به مفترض في الجميع، وهذا تسترك فيه القوانين الوضعية مع الشريعة الإسلامية، حيث أنه لا يجوز لأحد بأية حالة الاعتذار بجهله القانون، لكن الاعتذار بالجهل بالقوانين الأخرى خارج قانون العقوبات فهو مقبول وهو بذلك إنما ينفي القصد الجنائي، وهذه القاعدة قد نص عليها القانون، وهذا ما أقره دستور الجمهورية الجزائرية طبقا لنص المادة 74 على أنه" لا يعذر أحد بجهل القانون"[2]، وهذه القاعدة هي قرينة قاطعة في وجه الجميع بأنهم كلهم على علم بها [3] ، في الغالب تجد أن الجاني يدرك أن القانون يجرم فعله، كما أن النصوص القانونية أيضا تأتي موافقة للنظام العام والأخلاق، ولكن هذا ليس على العموم إذ أن المشرع قد يجرم بعض الأفعال والتصرفات ولو أنها لا تتعارض مع الأخلاق مثل الجرائم الجمركية و جرائم الضرائب، وهنا يكثر ويغلب جهل الجاني بالقانون، وهذا ما أدى إلى وجود عديد النظريات منها نظرية افتراض العلم بالقانون[4].

ولعل المشرع الجزائري الذي أخذ بهذه النظرية، حين رفض الاعتذار بجهل القانون إنما وقع في تناقض بين التنظيم القضائي والدستور، حيث أن درجات المحاكم القضائية التي وضعها القانون، كان أساس احتمالات الجهل أو الغلط بالقانون، أما تفصيل الأحكام فهو راجع للاجتهادات القضائية، لذلك كان ربما إعادة النظر في هذه المسألة، وذلك للحد من المغالاة في مبدأ افتراض العلم بالقانون[5].

➲ أثر الجهل أو الغلط على توافر القصد الجنائي[6]:

إن المشرع الجزائري لم يتعرض إلى معنى العلم أو دوره في تكوين القصد الجنائي، كما أنه لم يشمل أي نص يبين حكم الجهل أو الغلط [7]، وكما نعلم أن العلم بعناصر الجريمة شرط جوهري لقيام القصد الجنائي، فإذا تخلف انتفى القصد حيث أن انعدام العام بهذه العناصر يؤدي إلى الجهل بها، أو العلم بها على نحو غير حقيقي وهذا هو الغلط، وكلاهما

---

[1] "دار الإسلام تشمل البلاد التي تظهر فيها أحكام الإسلام، أو يستطيع سكانها المسلمون أن يظهروا فيها أحكام الإسلام، فيدخل في بلد الإسلام لكل بلد سكانه كلهم أو أغلبهم مسلمون، وكل بلد يتسلط عليه المسلمون ويحكمونه ولو كانت غالبية السكان من غير المسلمين." عبد القادر عودة، المرجع السابق، الجزء الاول ص240.

[2] المادة 73 من دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996 المعدل والمتمم.

[3] عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص257

[4] نجيب محمود حسني، النظرية العامة في القصد الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص116.

[5] أحمد مجحودة، أزمة الوضوح في الإثم الجنائي في القانون الجزائري والقانون المقارن، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،2000، ص 665.

[6] الجهل بأمر هو عدم الإحاطة به أصلا، أما الغلط فهو فهم على صورة مغايرة للواقع، والجهل بالواقع يستوي مع الغلط من ناحية أثره في القضاء الجنائي ... أشار الى ذلك رضا فرج، المرجع السابق، ص284.

[7] أحمد محجودة، المرجع السابق، ص 630.

ينفي القصد الجنائي لدى الجاني 1 وعليه فالجهل أو الغلط إما أن يكون بالقانون أو بالوقائع لأنه وكما سبق عرفنا أن عنصر العلم في القصد الجنائي إنما قوامه العلم بالوقائع، وكذا العلم بالقانون، فما أثر جهل الجاني لأحدهما أو كلاهما.

الجهل أو الغلط في القانون:

لا يشترط لتوافر القصد الجنائي أن يعلم الجاني علماً حقيقيا بنص قانون العقوبات الذي ينشئ الجريمة المنسوبة إليه، وكل خطأ في فهم هذا القانون لا يؤثر في توافر هذا القصد غير أن بعض الوقائع قد تتحدد من خلال نظرة القانون إليها ووصفه إياها فلا يكتمل معناها إلا إذا اكتسبت التكييف القانوني الذي يحدده القانون[2]، تثير قاعدة عدم العذر بالجهل بالقانون الكثير من الإشكالات القانونية نظرا لتقاطعها مع بعض الأفكار الأخرى التي تستدعي الوقوف عندها كفكرة الغلط و العلم و القصد بالتوقع خاصة ان هذه القاعدة ما هي إلا محض افتراضي قانوني إلا انه افتراض واقعي فرضته متطلبات دولة القانون و العدل و النظام، مما يستوجب على المشرع الجزائري إعادة النظر في بعض جوانب هذه القاعدة لأجل المحافظة على التنافس في فكرة الحماية التي يضفيها المشرع على مصالح الاجتماعية.

كما رأينا أن القاعدة العامة تقضي بعدم جواز الاحتجاج بجهل القانون وهذا ما أقره الدستور الجزائري، حيث أن العلم بالقانون أمر وجودي فلا يعتد الدفع بالجهل أو الغلط كعذر لنفي القصد الجنائي، غير أنه يجب أن نفرق بين الجهل أو الغلط بأحكام قانون العقوبات والقوانين العقابية المكملة له، والقوانين الأخرى غير الجزائية حيث أن هذه التفرقة من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون رقابة عليها.

1-الجهل أو الغلط في قانون العقوبات:

كمبدأ عام في جميع التشريعات الجنائية يعتبر العلم بمختلف القوانين العقابية أمر مفروض على كل فرد، فلا يقبل الاحتجاج بالجهل أو الغلط فيها، واعتباره عذرا في نفي القصد الجنائي، مما يعني أنه من ارتكب جريمة يوصف الجناية أو الجنحة او المخالفة أن يجنح بجهله لهذا القانون أو تفسيره القانوني تفسيرات يشوبه الغلط، وذلك سواء في قانون العقوبات أو القوانين المكملة له فلا يجوز الدفع أمام القضاء بهذا[3].

2-الجهل أو الغلط في القوانين غير الجزئية:

يقصد بالقوانين غير الجزئية هي سائر القوانين عدا قانون العقوبات كالقانون المدني والإداري والتجاري والأحوال الشخصية .وهذا لا يعني أنه لا توجد علاقة بين هذه القوانين وقانون العقوبات، حيث تظاهر هذه الصلة كلما دعت الحاجة إلى تدعيم قواعدها بالجزاء لحمايتها[4]، إن جهل الجاني أحكام هذه القوانين، أو وقع الغلط فيها، فإن القصد الجنائي ينتفي لديه ذلك أن المشرع يتطلب العلم ببعض التشريعات كالقانون المدني، حيث يجب لقيام جريمة السرقة مثلا أن يكون المال المسروق مملوكا للغير، فإذا جهل الجاني هذه القواعد أو أساء فهمها ينتفي القصد لديه، حيث يلزم القانون معرفة القانون المدني، وهذا لمعرفة الملكية لجريمة السرقة ، لأنه وفي كثير من الحالات نجد أن عددا من الجرائم ينص عليها قانون

---

[1] كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن،2009، ص 295.

[2] أحمد أبو الروس، القصد الجنائي والمساهمة والمسؤولية الجنائية والشروع والدفاع الشرعي وعلاقة السببية، الموسوعة الجنائية الحديثة، الكتاب الأول، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص39-40.

[3] نظام توفيق المجالي، دراسة تحليلية في النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجزائية، الطبعة الأولى، القسم العام، دار الثقافة 2009، ص339

[4] علي حسين الخلف وعبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد ص 08.

العقوبات لكن نحتاج لتكامل أركانها تكييف قانوني مصدره قانون آخر، وهنا يمكن أن يقع الجهل أو الغلط [1].

الجهل أو الغلط في الوقائع:

الجاني إما أن ينعدم علمه بواقعة معينة فيجهلها، أو يقع في غلط يخالف الحقيقة حول الوقائع المكونة لعناصر الجريمة، فيكون الجهل أو الغلط في النتيجة الإجرامية، مما ينفي القصد الجنائي حيث تحقق غير الذي أرداه الجاني، غير أن الجهل أو الغلط في موضوع النتيجة لا ينفي القصد الجنائي، ومثال ذلك من أراد قتل إنسان فأخطأ في شخصيته وقتل شخص آخر، فهو قصد ولكن دفع الغلط في شخص المجني عليه فهو يسأل عن القتل العمد لأنه أراد إزهاق روح إنسان عمدا وقد تم ذلك فعلا [2] ونجد أن القضاء لم يتردد في اعتبار هذا الفعل مشكلا لجريمة القتل العمد بل اعتبر البعض أن في مثل هذه الحالة يكون فعل الجاني جريمتين: الشروع في قتل الشخص المقصود أو قتل تام بالنسبة للشخص الآخر[3]، كذلك الأمر بالنسبة للغلط في العلاقة السببية، حيث يشترط القانون علاقة لسببية بين النشاط الإجرامي والنتيجة.

2- أركان الرشوة الإيجابية

على عكس جريمة الرشوة السلبية التي سبق لنا بيانها، فإن الرشوة الإيجابية موضوع المادة 25 الفقرة الأولى من القانون 06-01 التي تقتضي أن يتاجر الموظف العمومي بمفهوم نص المادة 02 من قانون الفساد بوظيفته، فإن الرشوة الإيجابية تتعلق أساسا بشخص الراشي الذي يعرض على الموظف العمومي مزية غير مستحقة نظير حصوله على منفعة ما.

أ-**الركن الشرعي:** فإن الرشوة السلبية والإيجابية يتفقان من حيث وجود نص تجريمي يعاقب كليهما، وهو نص المادة 25 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته

ب- **الركن المفترض:** لا تشترط هذه الجريمة أن يتم القيام بها من طرف موظف عام

ج- **الركن المادي:** يتحقق بوعد الموظف العمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحها إياه مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفيته أو الامتناع عنه.

د- **الركن المعنوي:** وهو نفس القصد الجنائي الذي تتطلبه جريمة الرشوة السلبية[4].

---

[1] أحمد حسني أحمد طه، شرح قانون العقوبات، (القسم العام)، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، مصر، ص474.

[2] أكرم نشأت إبراهيم، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص273.

[3] أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، المرجع السابق، ص25.

[4] كما نص المشرع الجزائري على جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية بموجب نص المادة 28 من القانون 06-01، وهي أيضا جريمة مقسمة إلى شقين: رشوة سلبية ورشوة إيجابية، أما عن أركان هذه الجريمة فيمكن تلخيصها فيما يلي:

ثانيا: قمع جريمة الرشوة على ضوء التشريع الجزائري

1- العقوبات المقررة للشخص الطبيعي:

بالرجوع لنصي المادتين 25 و28 من القانون 06-01 نجد أن المشرع الجزائري قد حدد عقوبة ارتكاب هذه الجريمة من: سنتين إلى 10 سنوات حبس، والغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000دج.

2- العقوبات المقررة للشخص المعنوي:

طبقا لنص المادة 53 من القانون 06-01 فإن الشخص المعنوي يكون مسؤولا عن ارتكاب جريمة الرشوة وفقا للأحكام المقررة بموجب قانون العقوبات[1]، وبالرجوع إلى هذا الأخير، نجد أن نص المادة 18 مكرر قد حددت العقوبات المقررة لهذه الجريمة والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

- الغرامة التي تساوي من (1) مرة إلى 05 خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي
- واحدة أو أكثر من العقوبات التكميلية والتي تتمثل في: حل الشخص المعنوي، غلق المؤسسة أو فرع من فروعها لمدة لا تتجاوز 05 سنوات، الإقصاء من الصفقات العمومية لمدة لا تتجاوز 05 سنوات، المنع من مزاولة نشاط أو عدة أنشطة مهنية أو اجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر، نهائيا لمدة لا تتجاوز 05 سنوات، مصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها، نشر أو تعليق حكم الإدانة، الوضع تحت الحراسة القضائية لمدة لا تتجاوز 05 سنوات.

3- تشديد العقوبة:

نظرا لما تشكله هذه الجريمة من خطورة على المجتمع ومؤسساته، فقد خصها المشرع بأحكام مشددة في حال تم ارتكابها من طرف فئات معينة، فبالرجوع لنص المادة 48 من القانون 06-01 نجد عقوبة الجريمة تصبح أشد إذا ارتكبت من طرف قاضي، أو موظف في وظيفة عليا في الدولة أو ضابط عمومي، أو عضو في الهيئة، أو ضابط أو عون شرطة قضائية، أو من يمارس بعض صلاحيات الشرطة القضائية، أو موظف أمانة الضبط بحيث تصبح العقوبة هي الحبس من: 10 إلى عشرين سنة وبنفس الغرامة المشار إليها سابقا[2].

- الركن المفترض: أن يكون للجاني صفة الموظف العمومي الأجنبي، أو صفة الموظف في المنظمات الدولية العمومية بمفهوم المادة 02 من القانون السالف ذكره
- الركن المادي: بالنسبة لصورتي الجريمة فإنها تتفقان مع رشوة الموظفين العموميين التي سبق لنا الحديث عنها وإذا كان من الجائز أن تختلف عنها من حيث الغرض باعتبار ان واجبات الموظف العمومي الوطني تختلف عن واجبات الموظف العمومي الأجنبي.

[1] انظر المادة 53 من القانون 06-01

[2] مع الإشارة إلى أن جريمة الرشوة تطبق عليها نفس العقوبات التكميلية المنصوص عليها بموجب قانون العقوبات الجزائري و المتمثلة في: الحجر القانوني، الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية و المدنية و العائلية، تحديد الإقامة، المنع من الإقامة، المصادرة الجزئية للأموال، المنع المؤقت من ممارسة مهنة أو نشاط، إغلاق المؤسسة، الإقصاء من الصفقات العمومية، الحظر من إصدار الشيكات أو استعمال بطاقات الدفع، تعليق أو سحب رخصة السياقة أو إلغائها مع المع من استصدار رخصة جديدة، سحب جواز السفر، نشر أو تعليق حكم أو قرار الإدانة

4- الإعفاء من العقوبة:

بالرجوع لنص المادة 49 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، فإن الجاني يستفيد من الأعذار المعفية إذا ارتكب أحد جريمة الرشوة أو شارك في ارتكابها، وقام قبل مباشرة إجراءات المتابعة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية أو الجهات المعنية عن الجريمة وساعد على معرفة مرتكبها، كما أشارت الفقرة الثانية من ذات المادة إلى أن العقوبة تخفض للنصف بالنسبة لكل شخص ارتكب أو شارك في جريمة الرشوة بعد مباشرة إجراءات المتابعة وقام بالمساعدة في القبض على شخص أو أكثر من الأشخاص الضالعين في ارتكابها.

5- التقادم بالنسبة لجريمة الرشوة:

بالرجوع لنصي المادتين 08 مكرر و612 مكرر من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، نجد أنه لا تنقضي الدعوى العمومية ولا العقوبة بالتقادم بالنسبة لجريمة الرشوة، كما أشار المشرع الجزائري أيضا إلى أنه لا يشمل التقادم (بشقيه: في الدعوى العمومية والعقوبة) هذه الجريمة إذا تم تحويل عائدات الجريمة إلى خارج الوطن[1].

6- المساهمة الجنائية في جريمة الرشوة:

أحال قانون مكافحة الفساد في مادته 52 أحكام المساهمة الجنائية إلى تطبيق قواعد قانون العقوبات، و بالرجوع إلى هذا الأخير نجد أنه يعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة أو حرض على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي، كما يعتبر شريكا من لم يشترك اشتراكا مباشرا، ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك، ويعاقب الشريك في جناية أو جنحة بالعقوبة المقررة للجناية أو الجنحة[2].

7- الشروع في جريمة الرشوة:

تطبق على الشروع في جنحة الرشوة كجريمة من جرائم الفساد، نفس الأحكام المطبقة على الشروع في باقي جرائم القانون العام، والمحددة بموجب المادة 30 وما بعدها من قانون العقوبات، فلا شروع في جنحة إلا بنص، وعليه يعاقب على الشروع في جريمة الرشوة بنفس العقوبة المقررة للجريمة التامة.

8- مصادرة العائدات وإبطال العقود والصفقات:

تصادر العائدات والأموال غير المشروعة الناتجة عن ارتكاب جريمة الرشوة في مختلف صورها مع مراعاة استرجاع الأرصدة وحقوق الغير حسن النية، كما يمكن تجميد أو

---

[1] أنظر المادة 54 من القانون 06-01.

[2] من بين الاجتهادات القضائية المرتبطة بمسألة المساهمة الجنائية، نجد القرار الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ: 1967/05/23، نشرة القضاة 1967/8، ص 78، القاضي بأنه تستند إدانة الشريك أساسا إلى إدانة الفاعل الأصلي، ومن ثم فما دام الفاعل الأصلي قد استفاد بالبراءة بموجب القرار الصادر في: 1966/10/14 فإن القرار الصادر بتاريخ: 1966/05/16 القاضي بإدانة الشريك بعامين حبس قد أحدث وضعية متناقضة.

حجز العائدات والأموال غير المشروعة الناتجة عن ارتكاب جريمة الرشوة بقرار قضائي أو بأمر من السلطة المختصة طبقا لنص المادة 51 من القانون 06-01، كما تضمنت المادة 55 من ذات القانون إمكانية التصريح ببطلان كل عقد أو صفقة أو براءة أو امتياز أو ترخيص متحصل عليه نتيجة ارتكاب جريمة الرشوة محل الدراسة.

الفرع الثاني: الرشوة في القطاع الخاص

لم يقتصر قانون مكافحة الفساد على تجريم الرشوة في القطاع العام، بل جرمها أيضا في القطاع الخاص لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد[1]، ووضع أركانا خاصة بها، نفصلها فيما يأتي بيانه:

أولا: أركان الرشوة:

1- الرشوة السلبية:

أ- **صفة الجاني:** تقتضي هذه الجريمة طبقا لنص المادة 40 من القانون المذكور أعلاه أن يكون الجاني شخصا يدير كيانا[2] تابعا للقطاع الخاص أو يعمل لديه تحت أي صفة كانت.

ب- **السلوك المجرم:** ويتمثل في طلب أو قبول بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة لنفسه أو لصالح شخص آخر أو كيان لكي يقوم بأداء عمل أو الامتناع عن أدائه.

ج- **الركن المعنوي:** يتمثل في القصد الجنائي العام لارتكاب جريمة الرشوة (العلم والإرادة) كما سبق الإشارة إليه في جريمة الرشوة السلبية في القطاع العام.

2- الرشوة الإيجابية:

- **صفة الجاني:** لا يشترط في الجاني صفة معينة فالكل معني بالرشوة[3]

- **السلوك المجرم:** يتمثل في الوعد بمزية أو عرضها أو منحها لكي يقوم المستفيد بأداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته، ويشترط أن يكون المستفيد من المزية الموعود بها أو المعروضة أو الممنوحة شخصا يدير كيانا.

- **القصد الجنائي:** لقيام هذه الجريمة لابد أن يكون الجاني عالما بأركانها، كما ولابد أن تتوجه إرادته إلى إتيان فعل يمنعه ويجرمه القانون.

ثانيا: قمع الرشوة في القطاع الخاص

أما عن قمع الجريمة فإن عقوبة الرشوة في القطاع الخاص أخف بكثير من الرشوة في القطاع العام، على اعتبار أن القطاع العام يمثل هبة الدولة وأحد جوانب السيادة، فتنص المادة 40 من القانون 06-01 على أن العقوبة المقرر هي الحبس من 06 أشهر إلى 05 سنوات والغرامة من: 50.000 دج إلى 500.000 دج، كما تخضع الرشوة في القطاع الخاص إلى نفس أحكام الرشوة في القطاع العام والمتعلقة بالمتابعة، تطبيق العقوبة، والتقادم.

---

[1] موسى بودهان، المرجع السابق، ص 87.

[2] الكيان طبقا لنص المادة 02 القانون 06-01 الفقرة هـ: عبارة عن مجموعة من العناصر المادية أو غير المادية أو من الأشخاص الطبعيين أو الاعتباريين المنظمين بغرض بلوغ هدف معين

[3] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 118.

المطلب الثاني: جريمة الاختلاس

مما لا شك فيه أن جرائم العدوان على المال العام لها أثار سلبية وخيمة على الاقتصاد، فضلا من كونها جرائم ذات طبيعة خاصة تختلف عن الجرائم التقليدية سواء من حيث مرتكبيها ومستوى ثقافاتهم أو من حيث الضرر الناجم عنها فغالبا ما يتسم مرتكبي تلك الجرائم بمستوى ثقافي مرتفع وخبرة عالية في مجال عملهم تمكنهم من طمس وإخفاء أثار جرائمهم.

كما أن حجم الضرر الناجم عن تلك الجرائم غالبا ما يكون بالغ الأثر على الاقتصاد القومي مما يتطلب قدرات خاصة وجهد مكثف لمواجهتها.

الفرع الأول: مفهوم جريمة الاختلاس:

استعمل المشرع الجزائري مصطلح "الاختلاس" في مواضع عديدة في قانون العقوبات بصفته تعبيرا عن الركن المادي في بعض جرائم الاعتداء على الأموال خاصة كانت أو عامة، لذلك فلابد من تحديد مفهومه أو معناه خاصة أن المشرع اكتفى بالنص عليه فقط دون تحديد معناه، وترك بذلك مجال تعريفه للفقه والقضاء ويسعى من وراء ذلك إلى تطويره وجعله أكثر مواكبة للتطور الاجتماعي.

أولا: تعريف الاختلاس.

قد تعددت تعريفات الاختلاس سنذكر البعض منها كالآتي:

1 -التعريف اللغوي:

الاختلاس معناه الأخذ في نُهْزَةٍ ومخاتلة، وخلست الشيء واختلسته أي استلبته، والتخالس أي التسالب، وقيل الاختلاس أوحى من الخلس وأخص، وما جاء في قول الرسول صلى الله عليه وسلّم: "ليس في النهبة والخليسة قطع"[1].

وتخالس القوم الشيء أي تسالبوه ورجل مخالف أي رجل شجاع حذر والاختلاس عند فقهاء اللغة هو عبارة عن أخذ الشيء مخاتلة من غير حرز والمخاتلة في اللغة هي مشي الصياد قليلا قليلا في خفية كي لا يسمع الصيد حسه[2].

وجاء في صحاح الجوهري:" خلست الشيء واختلسته وتخلسه إذا استلمه أي التسالب. والاسم الخُلسة بالضم يقال: الفرصة خلسةٌ ".[3]

وذكر في " المعجم الوسيط اللغة: خلس الشيء خلسا استلبه في نهزة ومخاتلة"[4] .

وحاصل ذلك أن الاختلاس في اللغة هو: اخذ الشيء مخادعة على غفلة "[5].

2- التعريف الاصطلاحي:

أ _ **التعريف الفقهي:** عرف بأنه: "استيلاء الموظف بدون وجه حق على أموال عامة أو خاصة وجدت في عهدته بسبب أو بحكم وظيفته "[1].

---

[1] عبد الله العلايلي، لسان العرب المحيط، الطبعة الأولى، دار الجيل ودار العرب، لبنان، 1986، ص877.

[2] أبو الفضل جمال الدين محمد بني مكرم بن منظور لسان العرب المجلد الخامس القاهرة دار المعارف ص85

[3] الجوهري اسماعيل بن حماد الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق احمد عبد الغفور عطار، الطبعة 4، دار العلم للملايين، بيروت، 1990 (181 /1)

[4] ابراهيم مصطفى واخرون، المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، الطبعة 1، دار الدعوة، مصر القاهرة 2006، ص 1/291

[5] دون مؤلف، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الطبعة 2، الكويت، مطابع دار الصفوة، 2006، ص 1/288.

كما عرف أيضا الاختلاس هو: "تحويل الأمين حيازة المال المؤتمن عليه من حيازة وقتية على سبيل الأمانة إلى حيازة نهائية على سبيل التمليك" [2].

نظرا لاختلاف الآراء الفقهية في تعريف جريمة الاختلاس، قمنا بإيجاز هذا التعريف في ثلاث نظريات وهي النظرية التقليدية لجريمة الاختلاس ونظرية التسليم الاضطراري ونظرية جارسون في الاختلاس.

ـ النظرية التقليدية لجريمة الاختلاس:

تقضي هذه النظرية بأن فعل الاختلاس هو نقل الشيء أو أخذه أو نزعه من المجني عليه وإدخاله إلى حيازة الجاني الشخصية، مما يعني أن الاختلاس يتحقق بفعل مادي يتم بانتزاع الشيء من مالكه أو حائزه، ونقله إلى حيازة الجاني بحيث يصبح تحت تصرفه الشخصي ولا يشترط أن الجاني هو الذي يقوم بأخذ الشيء أو نقله بل يكفي أن يهيا الوسيلة لنزعه من حيازة المجني عليه".

وبمجرد تطبيق هذه النظرية أي بمفهوم الحركة المادية بالأخذ أو النقل من حيازة الحائز الشرعي إلى حيازة الجاني ظهرت عيوبها حيث أنها تضيق من مجال تجريم الاختلاس في صورة محددة حصرا مما أدى إلى إفلات العديد من المجرمين[3].

ـ نظرية التسليم الاضطراري:

بسبب عجز النظرية السابقة للتصدي لأفعال الاعتداء على مال الغير والتي يكون فيها المال قد سلم إلى الغير قصد مشاهدته أو فحصه ثم رده أو رد مقابله، اتجه الفقه والقضاء إلى ابتداع فكرة جديدة وهي فكرة التسليم الاضطراري والتي مفادها " إذا كان تسليم الشيء مما تفتضيه ضرورة التعامل والأخذ والعطاء بين الناس على أن يرد الشيء أو مقابله إلى صاحبه في الحال فامتنع المستلم عن رد الشيء واستولى عليه يقوم في حقه الاختلاس " .

وانتقدت هذه النظرية بأنها لا تقوم على أساس قانوني سليم فليس هناك في الواقع ظروف قهرية أو ضرورية بالمعنى القانوني الذي يكره الإنسان أو يضطره إلى تسليم ماله رغم إرادته[4].

ـ النظرية الحديثة لجارسون:

يرى جارسون في تعريفه للاختلاس على أنه حيازة الشيء بعنصريها المادي والمعنوي

دون علم أو رضا مالكه أو حائزه السابق، والملاحظ عليه هو اعتماده في هذا التعريف على أحكام القضاء الفرنسي القديم وذلك لأجل أن تكون أساسا قانونيا للأحكام اللاحقة فيتحدد ما اتجه إليه القضاء، وبالتـالي يتفادى بمقتضاها مفهوم الاختلاس بدقة ويتلاءم مع المصاعب التي قد تواجه الفقهاء والقضاة على حد سواء في تحديد المعنى الدقيق لجريمة الاختلاس[5].

---

[1] بارش سليمان، محاضرات في قانون العقوبات الجزائري، القسم لخاص، د ط، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1985 ص 60.

[2] احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، المرجع السابق، ص 26 .

[3] مراد رشدي، النظرية العامة للاختلاس، في القانون الجنائي، مطبعة الكلياني، القاهرة الصادرة سنة، 1988 ص114.

[4] نصر الدين عاشور، جريمة السرقة في ظل تعديلات قانون العقوبات 06-02، مجلة منتدى القانوني العدد 5 جامعة محمد خيضر بسكرة، ص277.

[5] محمد زكي أبو عامر وعبد القادر علي القهوجي، القانون الجنائي (القسم الخاص)، الدار الجامعية مصر،1985، ص 222.

ب_ التعريف القانوني:

استخدم المشرع مصطلح الاختلاس في مواضع عدة في التشريع الجنائي بصفته تعبيرا عن الركن المادي في بعض جرائم الاعتداء على الأموال "[1]، وكمصطلح يستعمل للدلالة على معنى عام وآخر خاص .

- **المعنى العام لمصطلح الاختلاس:** ينصرف المعنى العام له إلى الحيازة المادية للشيء من يد صاحبه إلى يد الجاني، ويكون الاختلاس بهذا المفهوم الموصوف من طرف المشرع سلوكا إجراميا ومكونا للركن المادي في جريمة السرقة[2].

- **المعنى الخاص لمصطلح الاختلاس:** وينصرف المعنى الخاص له، بوجود حيازة سابقة للجاني ومعاصرة للحظة ارتكاب الفعل الإجرامي، هذه الحيازة تكون ناقصة حيث يكون للحائز العنصر المادي دون العنصر المعنوي، وهذا يعني أن المال تحت يد الجاني إلا أنه ليست لديه أية سلطة عليه إلا ضمن شروط حيازته له، ويتحقق الاختلاس بهذا المعنى بإتيان الجاني لسلوك يضيف به المال موضوع الحيازة إلى سيطرته الكاملة كما لو كان مالك له وذلك باستخفاء، ويتحقق ذلك في كل من جريمتي خيانة الأمانة وجريمة الاختلاس[3].

ثانيا: الجرائم المشابهة لجريمة الاختلاس

في هذا العنصر سنتطرق إلى أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين جريمة الاختلاس وجريمتي السرقة وخيانة الأمانة كالآتي:

1 أوجه التشابه:

أ – جريمة السرقة:

تتشابه جريمة الاختلاس وجريمة السرقة في:

- انهما تقعان على المال المنقول، فكما يقع الاختلاس من قبل الموظف العام أو عامل في المؤسسات المالية الخاصة على المال الذي في حيازته، تقع السرقة على مال منقول أيضا فوجه الشبه هنا يتعلق بمحل الجريمة، ومحل الجريمة هو المال المنقول، وكون المال منقولاً شرط أساسي أما إذا لم يكن المال محل الجريمة منقول فلا تقوم جريمة السرقة ولا الاختلاس، بل تقوم جريمة من نوع آخر، بحسب الحال وقد تكون انتهاك حرمة مالك الغير، وهي جريمة تقوم على دخول الأماكن دون وجه حق أو منع حيازتها بالقوة، كما يتصور قيام جريمة استيلاء الموظف على الأموال العامة 4.

- ان كلاً من الجريمتين يقوم على فعل الاختلاس، أي سيطرة الجاني الفعلية على منقول وتوجيهه إلى غير الغرض المخصص له، بما يحقق الاعتداء على مصلحة قانونية حماها الشرع.

---

[1] استخدم هذا المصطلح عند تعريف السرقة في احكام المادة 350 من قانون العقوبات وفي جريمة خيانة الأمانة في مضمون المادة 357 من نفس القانون، واستعمل من القانون الخاص بالوقاية من الفساد مكافحته في المادتين 29 و41

[2] نوفل عبد الله صفو الدليمي، الحماية الجنائية للمال العام، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 210.

[3] المادة 376 من الأمر 66-156، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

[4] رشدي مراد، المرجع السابق، ص164

فكما أن السارق يستهدف بفعله الاستيلاء على المال موضوع السرقة ونقل حيازته إليه من مالك وحائزه السابق فإن الموظف المختلس يقوم بالفعل نفسه حين يستحوذ لنفسه على المال المعهود بسبب وظيفته، فيحوله من الغرض المخصص له، وغير غرض يخدم مصلحة عامة إلى غرضه الخاص.

- تشترك جريمة اختلاس المال العام مع جريمة السرقة في أنهما لا يكونان إلا عن عمد فلا يمكن تصور أن تكون كلا الجريمتين عن خطأ أو إهمال [1].

ب- جريمة خيانة الأمانة:

تتفق الجريمتان من حيث الجوهر إذ هو تحويل الحيازة الناقصة وتتمثل في حيازة المال باسم الدولة ولحسابها في جريمة الاختلاس وحيازته باسم المجني عليه ولحسابه في خيانة الأمانة إلى حيازة كاملة تتغير فيها نية الحائز لتصبح نية المالك.

كذلك تشترك الجريمتان في العلة التي تقف وراء تجريمهما وهي خيانة الثقة من جهة واستحالة الشروع فيهما باعتبارهما من جرائم النية من جهة أخرى[2] .

2- أوجه الاختلاف:

أ - جريمة السرقة:

تختلف جريمة السرقة وجريمة الاختلاس في:

يعتبر المشرع جريمة اختلاس المال العام ضمن جرائم الفساد ولذلك نص عليها في المادة 29 من قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،

بينما جريمة السرقة فهي ضد الأموال فقط ولذلك نص عليها المشرع ضمنا المادة 350 من قانون العقوبات والتي نصت على ما يلي ":كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا[3]"

رغم ان فعل الاختلاس قائم في الجريمتين إلا أن معناه يختلف في الجريمة الأولى والثانية، ففعل الاختلاس هو الركن المادي لجريمة السرقة ويعني الاستيلاء على حيازة شيء ملك الغير ونقله إلى ذمته الخاصة عن طريق نزعه وبدون علم المجني عليه ورضاه ويشترط لقيام هذا الفعل ألا يكون المال بحوزة الجاني أصلا وألا يسلم إليه وإن سلم إليه فليس من طرف مالكه أو ممن له صفة عليه أو يكون عن طريق الخطأ[4]

---

[1] نائل عبد الرحمن، الاختلاس دراسة تحليلية مقارنة، طبعة1 ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،1992 .

[2] محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 165.

[3] المادة 350 من الأمر رقم 156 - 66 في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم، الصادر بالجريدة الرسمية عدد49 مؤرخة في 11 يونيو 1966

[4] أحسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، المرجع السابق، ص 260.

أما فيما يخص جريمة اختلاس المال العام يقوم فعل الاختلاس على تحويل الأمين حيازة المال المؤتمن عليه من حيازة وقتية على سبيل الأمانة إلى حيازة نهائية على سبيل التمليك.

يطلق على الاختلاس باللغة الفرنسية مصطلح soustraction وهو ما استعمله المشرع الفرنسي أما جريمة الاختلاس كجريمة مستقلة فيطلق عليها المشرع الفرنسي مصطلح Détournement ولكن المشرع الجزائري استعمل مصطلح soustraction في جريمة الاختلاس وأيضا في السرقة، واستعمل مصطلح Détournement للتعبير عن فعل الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة، والحقيقة أن هذا المصطلح هو الأنسب للتعبير عنها، وذلك لأن فعل الاختلاس يقوم على تحويل الأمين المال العام من حيازة وقتية بحكم وظيفته إلى حيازة نهائية بنية التملك،

- فعل الاختلاس في السرقة يكون بالعنف أما في جريمة اختلاس المال العام يكون خلسة وبهدوء[1].

- في جريمة اختلاس الأموال العمومية يشترط في الجاني صفة الموظف العمومي حتى تقوم الجريمة عكس جريمة السرقة التي لا يشترط فيها أي صفة بالنسبة للجاني.

-محل جريمة الاختلاس هو مال الدولة أي المال العام أما السرقة فتكون على المال المنقول المملوك للغير الذي قد يكون أي شخص عادي أو الدولة مثل سرقة الماء أو الكهرباء أو الغاز [2].

وفيما يخص طريقة وصول الجاني لمحل الجريمة، ففي جريمة الاختلاس يكون بسبب وظيفته فيحوز المال بهدف إدارته أو ما شابه ذلك تحت عنوان الثقة وبطريقة قانونية،

-أما السرقة فالمال أصلا لا يكون بحوزة الجاني وإن كان فبطريقة غير قانونية أو خطأ أو هو يسرقه.

إذن هناك عدة اختلافات بين جريمة السرقة والاختلاس ولا يمكن الخلط بينهما، بحيث تتميز كل واحدة منهما بخصائص تميزها عن الأخرى[3].

ب - جريمة خيانة الأمانة:

إن جريمة الاختلاس لا تقع إلا من موظف عام في حين أن جريمة خيانة الأمانة قابلة لأن تقع من أي فرد.

تقع جريمة اختلاس المال العام على الأموال التي يحوزها الموظف بسبب وظيفته، أما في جريمة خيانة الأمانة قد تكون بمقتضى حيازة الجاني عقد من العقود المعدودة في القانون مالا باسم آخر ولحسابه مثلا: عقد الوديعة أو الوكالة أو العارية أو الحراسة [4]، بحيث نصت عليها المادة من 376 ق ع ج " كل من اختلس أو بدد بسوء نية أوراقا تجارية أو نقودا أو بضائعا أو أوراقا مالية أو مخالصات أو أية محررات أخرى تتضمن أو تثبت التزام أو إبراء لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الإجازة أو الوديعة أو الوكالة أو الرهن أو عارية لاستعمال أو لأداء عمل بأجر أو بغير أجر بشرط ردها أو تقديمها لاستعمالها ولاستخدامها

---

[1] أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، جزء2 ، المرجع السابق، ص.26.

[2] على محمد جعفر، قانون العقوبات، القسم الخاص، المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان، 2006 ص273.

[3] القاضي عبد الله محمد، محاضرة اختلاس الأموال العمومية والخاصة، الجزائر، 2010 ص3.

[4] محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص 165.

في عمل معين وذلك إضرارا بمالكي أو واضعي اليد عليها أو حائزيها يعد مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة[1].

-تقع جريمة خيانة الأمانة على المال الخاص أما جريمة اختلاس الأموال العمومية تقع على المال العام.

كما أن جريمة اختلاس الأموال العمومية هي من جرائم الفساد والمشرع جرمها لحماية المصلحة العامة أما خيانة الأمانة لحماية المصلحة الخاصة.

-وهكذا يتبين الفرق بين الجريمتين إذن يمكن القول أن جريمة اختلاس المال العام هو صورة مشددة عن خيانة الأمانة[2].

الفرع الثاني: أنواع الاختلاس.

سنتطرق في هذا الفرع إلى عنصرين كالآتي:

أولا: الاختلاس في القطاع العام

1 أركان الجريمة:

إن جريمة الاختلاس سواء في القطاع العام أو الخاص تقتضي لقيامها توفر ركن مفترض يتمثل في صفة الجاني عند ارتكاب الفعل المجرم، إلا أن هذه الصفة تختلف تماما عما إذا كان الاختلاس في القطاع العام أو في القطاع الخاص، الأمر الذي يستدعي دراسة كل حالة على حدى[3] .

أ ـ الركن المفترض:

لقد اصطلح على صفة الجاني في جريمة الاختلاس في القطاع العام وفق القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بالموظف العمومي agent public [4]

وهو نفس المصطلح الذي اعتمدته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 31 أكتوبر 2003 والمصادق عليها من طرف الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 2004/04/19، وقد عرفت الفقرة (ب) من المادة 2 من القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الموظف العمومي Agent public على النحو الآتي:

"01- كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، وسواء كان معينا أو منتخبا، دائما أو مؤقتا، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته.

---

[1] المادة 376 من الأمر رقم 156 - 66 في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم، الصادر بالجريدة الرسمية عدد49 مؤرخة في 11 يونيو 1966

[2] محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية، 1984 ص 65.

[3] تجدر الإشارة للأمانة العلمية أنه خلال بحثنا ودراستنا حول الركن المفترض في جريمة الاختلاس في القطاع العام والخاص لم نتمكن من الحصول لا على مراجع أو تطبيقات قضائية تعالج هذه النقطة في القانون الجزائري بصورة كافية، باستثناء مؤلف احسن بوسقيعة بعنوان الوجيز في القانون الجزائي الخاص، جرائم الفساد وجرائم المال والأعمال وجرائم التزوير، الجزء الثاني، دار هومه للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، الذي وجدنا فيه دراسة شاملة حول هذا الركن مما جعلنا نستقي منه جل المعلومات.

[4] إن مصطلح Agent public في النسخة الفرنسية في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته يعني عون عمومي و ليس موظف عمومي، وعليه فإن ترجمة المشرع الجزائري لمصطلح موظف عمومي باللغة الأجنبية كانت ترجمة ركيكة.

"02- كل شخص آخر يتولى ولو مؤقتا، وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر، ويساهم بهذه الصفة في خدمة هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية أو أية مؤسسة أخرى تملك الدولة كل أو بعض رأسمالها، أو أية مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية.

وهذا التعريف مستمد من الفقرة (أ) من المادة 2،[1] من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 2003/10/31.

بالرغم من أهمية صفة الموظف العمومي بالنسبة لكافة الجرائم أو معظمها التي تقع ضد المصلحة العمومية إلا أن المشرع عكف عن تعريفها[2] وتجدر الإشارة هنا أن مفهومها وفق القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أكثر دلالة واتساعا من مفهومها وفق القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية[3]، والتي عرفته الفقرة الأولى من المادة 4 منه. ويشمل العمومي مصطلح الموظف كما جاء في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته أربع فئات[4] نخصها كما يلي:

-ذوو المناصب التنفيذية والإدارية والقضائية

-ذو الوكالة النيابية

- من يتولى وظيفة أو وكالة في مرفق عام أو في مؤسسة عمومية أو ذات رأس مال مختلط

ب – الركن المادي: إن الركن المادي لجريمة الاختلاس يتحقق عندما يقوم الجاني بإضافة المال الذي بحوزته بسبب الوظيفة إلى ملكه الخاص وتصرفه فيه تصرف المالك[5]، وقد حصرت المادة 41 من القانون 06 -01" الركن المادي لجريمة الاختلاس في القطاع الخاص في فعل "الاختلاس" فقط، عكس ما هو معروف في جريمة الاختلاس في القطاع العام حيث تنص المادة 9من قانون 06-01 على أن هذا الأخير يأخذ أربعة (4) صور تتمثل في: الاحتجاز، التبديد، الإتلاف، الاحتجاز بدون وجه حق[6] . ولم تشترط المادة 41 سالفة

---

[11] - تنص الفقرة (أ) من المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة للوقاية من الفساد ومكافحته على أن " (أ) يقصد بتعبير "موظف عمومي":

1- أي شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا لدى دولة طرف، سواء أكان معينا أم منتخبا، دائما أم مؤقتا، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص.

2- أي شخص آخر يؤدي وظيفة عمومية، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية، أو يقدم خدمة عمومية حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف وحسب ما هو مطبق في المجال القانوني ذي الصلة لدى تلك الدول الطرف.

أي شخص آخر معرف بأنه "موظف عمومي" في القانون الداخلي للدولة الطرف، بيد أنه لأغراض بعض التدابير المعينة الواردة في الفصل الثاني من هذه الاتفاقية، يجوز أن يقصد بتعبير "موظف عمومي" أي شخص يؤدي وظيفة عمومية أو يقدم خدمة عمومية حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف، وحسب ما هو مطبق في المجال المعني من قانون تلك الدولة الطرف".

[2] بلال امين زين الدين، المرجع السابق، ص 154,

[3] أمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 46 المؤرخة في 16 يوليو 2006.

[4] حسب التقسيم الذي اعتمده احسن بوسقيعة في كتابه الوجيز في القانون الجزائي الخاص، جرائم الفساد و جرائم المال والأعمال و جرائم التزوير، المرجع السابق، ص7.

[5] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 100.

[6] حيث جاء في نص المادة 41 من القانون 01/06": بأي صفة أثناء مزاولة نشاط اقتصادي، أو مالي أو تجاري تعمد اختلاس أية..."، وهو خلافا لما جاء في نص المادة 29 من نفس القانون" كل موظف عمومي يختلس أو يبدد أو يحتجز عمدا."...

الذكر إصابة المال المختلس بضرر لأن تجريم الفعل ليس معلقا على إلحاق الضرر أو استعادته[1].

***السلوك المجرم:**

وينقسم إلى:

-الإتلاف: يكون الإتلاف بهلاك الشيء أي بإعدامه والقضاء عليه، وبالتالي فهو يختلف عن افساد الشيء أو الإضرار به جزئيا، والإتلاف يكون بوسائل وطرق جمة كالحرق والتمزيق الكامل، والتفكيك التام، وهذا الفعل معاقب عليه أيضا بموجب نص المادة 158 من قانون العقوبات إذا تعلق الأمر بالأوراق والسجلات والسندات المحفوظة في المحفوظات أو كتابة الضبط أو المستودعات العمومية.

-التبديد: ويتحقق متى قام الأمين بإخراج المال الذي أوتمن عليه من حيازته باستهلاكه أو التصرف فيه تصرف المالك كأن يبيعه أو يرهنه، أو يقدمه هبة أو هدية للغير، ومثال ذلك: كاتب الضبط المكلف بحفظ وسائل الإثبات فيتصرف فيها بالبيع أو الهبة، كما يتحقق التبديد أيضا بالإسراف والتبذير كمدير بنك الذي يمنح قروضا لأفراد معينين وهو يعلم بعدم جدية مشاريعهم وبعدم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلول الأجل[2].

-الاحتجاز بدون وجه حق: يتمثل في احتجاز الشيء عمدا وبغير وجه حق، وذلك رغبة من المشرع في الحفاظ على الودائع، ومن قبيل الاحتجاز بغير وجه حق: أمين الصندوق في هيئة عمومية الذي يحتفظ لديه بالإيرادات اليومية التي يتوجب عليه إيداعها لدى البنك، وأمين الصندوق الذي يودع أموال الهيئة العمومية في حسابه الخاص، أو الموثق الذي يودع أموال الزبائن في حسابه الخاص بدلا من إيداعها في حساب الزبائن في الخزينة العمومية.

-الاستعمال على نحو غير شرعي: يكون هذا عن طريق استعمال الجاني (الموظف العمومي) للممتلكات بشكل تعسفي، ويستوي في ذلك أن يستعمل الجاني المال لشخصه أو لفائدة غيره[3].

***محل الجريمة:** ينقسم إلى:

-الممتلكات: طبقا لنص المادة 02 الفقرة "و" فإن الممتلكات هي الموجودات بكل أنواعها، سواء كانت مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، ملموسة أو غير ملموسة والمستندات أو المستندات القانونية التي تثبت ملكية تلك الموجودات أو وجود الحقوق المتصلة بها.

-الأموال: ويقصد بها النقود سواء كانت ورقية أو معدنية، كما قد يكون المال محل الجريمة مملوكا للدولة أو من الأموال الخاصة كالمال المودع من قبل الزبائن لدى كتابة الضبط وأموال المتقاضين المودعة بين يدي المحضر القضائي [4] .

---

[1] نائل عبد الرحمن صالح، المرجع السابق، ص33.

[2] قضت المحكمة العليا في قرارها بتاريخ: 2012/06/28، ملف رقم: 654078 بأن جنحة تبديد أموال عمومية قد تتحقق أيضا بالنسبة لمدير الوكالة والمدير الجهوي للبنك اللذان أبديا رأيهما بالموافقة على منح قروض بنكية دون ضمانات.

[3] الاستعمال الشخصي للمال: كاستعمال هاتف المؤسسة أو حاسوبها، أو استعمال سيارة المصلحة خارج أوقات العمل الرسمية ودون إذن، أما استعمال المال لفائدة الغير: كتسليم رئيس مجلس شعبي بلدي لأحد أصدقائه شاحنة البلدية لنقل بضاعة من مكان اقتنائها إلى متجره

[4] أنظر القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي

-**الأوراق المالية:** هي أوراق وصكوك تصدر عن هيئات حكومية ومدنية عامة، تحمل هذه الأوراق صفة التداول، كما تمثل حقا لمالكها لدى الجهة المصدرة1.

-**الأشياء الأخرى ذات قيمة:** يتسع محل الجريمة ليشمل أي شيء آخر غير الممتلكات والأموال والأوراق المالية، والأصل أن تكون لهذه الأشياء قيمة مادية.

* **علاقة الجاني بمحل الجريمة:**

من بين الشروط التي يتطلبها الركن المادي لجريمة الاختلاس محل الدراسة أن يكون المال أو السند محل الجريمة قد سلم للموظف العمومي بحكم وظيفته أو بسببها، فالمال يجب أن يكون قد انتقل من الحيازة الناقصة للموظف إلى سيطرته الفعلية عليه، بحيث تفترض الحيازة الناقصة تسليم الموظف لأنه ليس صاحب المال وإنما يحوزه باسم صاحبه ولحسابه كما أنه ملزم بالمحافظة على المال أو استعماله في حدود ما يسمح به القانون، كما لا تهم الوسيلة التي استلم بها الموظف المال فقد تتم بموجب وصل رسمي، عرفي أو دون وصل، فضلا عن ذلك، يجب أن يتم التسليم بحكم الوظيفة، بمعنى أن تكون وظيفة الجاني سببا في تسلمه المال محل الجريمة، ولولاها لما كان للجاني القدرة على استلام المال، ووظيفة الجاني تقتضي أن يكون العمل ضمن اختصاصاته المحددة بموجب القوانين، اللوائح والتنظيمات، أما بسبب وظيفته فيقصد بها أن يخرج المال من دائرة اختصاص الموظف ولكن الوظيفة التي يشغلها الجاني تمكنه من استلام المال، ككاتب قاضي التحقيق الذي يستلم وثائق أو مالا قدم لقاضي التحقيق كدليل إثبات أو نفي التهمة في إطار تحقيق قضائي.

ج- **الركن المعنوي:**

جريمة الاختلاس سواء في القطاع العام أو الخاص جريمة عمدية يستلزم لقيامها توافر العلم والإرادة، إذ يجب أن يعلم الجاني أن المال موضوع في حيازته الناقصة بسبب وظيفته، وبالتالي فهو غير مملوك له، كما يجب ان يعلم في جريمة الاختلاس في القطاع العام بصفته كموظف عام، وان الفعل الذي قام به يشكل إما اختلاسا أو تبديدا أو إتلافا أو احتجازا بدون وجه حق أو استعمالا على نحو غير شرعي للمال وأن تتجه إرادته إلى القيام به2،

أما في جريمة الاختلاس في القطاع الخاص فيجب أن يعلم الجاني أن الفعل الذي اقترفه يشكل اختلاسا وتتجه إرادته إلى القيام به ومن ثم يجب أن يقوم الجاني بأي فعل يدل دلالة واضحة على نيته في تحويل الحيازة المؤقتة للمال إلى حيازة تامة أين يظهر بمظهر المالك وليس الأمين، أي إثبات اتجاه إرادته عن علم إلى فعل الاختلاس أو التبديد أو الاحتجاز...، لذلك لا يكفي إهمال الموظف مهما كانت درجة خطئه لقيام الركن المعنوي لهذه الجريمة. ونشير إلى أن القصد الجنائي العام يكفي وحده لتحقيق الركن المعنوي في ارتكاب الجاني الفعل عن طريق التبديد واحتجاز المال دون وجه حق والإتلاف وهي الصور المشار إليها في جريمة اختلاس الممتلكات في القطاع العام، إلا أنه يتطلب توفر إلى جانب القصد العام، القصد الجنائي الخاص في صورة الاختلاس المذكورة في جريمة الاختلاس في القطاع العام والخاص، أي اتجاه نية الجاني إلى تملك المال بعد تحويله من حيازة وقتية إلى دائمة3.

---

[1] معاوية صالح، الأوراق المالية، مقال منشور بتاريخ: 12 ماي 2016، على العنوان الالكتروني: https://www.ts3a.com/

[2] نبيل صقر، الوسيط في شرح الجرائم المخلة بالثقة العامة (الفساد، التزوير) دار الهدى، الجزائر، 2015، ص112.

[3] خديجة غرداين، جريمة الاختلاس في القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 03، 2018، ص 607.

2- قمع الجريمة:

طبقا لنص المادة 29 من القانون 06-01 يعاقب على ارتكاب جريمة الاختلاس بالحبس من سنتين إلى 10 سنوات وبالغرامة من 200.000دج إلى 1.000.000دج كما تطبق نفس الأحكام المطبقة على جريمة الرشوة سواء تعلق الأمر بظروف التخفيف، التشديد، العقوبات التكميلية، الشروع والمساهمة الجنائية، مسؤولية الشخص المعنوي، المصادرة والرد، إبطال العقود والصفقات، التقادم فيما إذا تم تحويل العائدات إلى خارج أرض الوطن.

ثانيا: الاختلاس في القطاع الخاص

فضلا عن الركن الشرعي المطلوب في كل الجرائم التي سبق لنا الإشارة إليها، تتطلب جريمة الاختلاس في القطاع الخاص أن تتوافر في الجاني صفة إدارة كيان تابع للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأي صفة كانت، ويستوي أن يكون هذا الكيان اقتصاديا، ماليا أو تجاريا.

أ: أركان الجريمة تتمثل فيما يلي:

1- **الركن المادي:** على عكس القطاع العام، فإن الركن المادي في جريمة الاختلاس المرتبطة بالقطاع الخاص تم حصر السلوك المجرم فيها في " الاختلاس" فقط دون بقية الصور التي سبق لنا ذكرها، ويتحقق الاختلاس بتحويل الأمين حيازة المال المؤتمن عليه من وقتية إلى دائمة، كما يشترط أيضا أن يكون المال محل الجريمة قد سلم للجاني بحكم مهامه، أو بمعنى آخر أن تتوافر السببية بين حيازة الجاني للمال وبين وظيفته، وزيادة على ذلك يجب أن يقع الاختلاس أثناء مزاولة نشاط اقتصادي أو مالي أو تجاري[1].

2 - **الركن المعنوي:** لقيام جريمة الاختلاس في القطاع الخاص، لا بد من توافر عنصري العلم والإدارة كما سبق التفصيل فيه.

ب: قمع الجريمة.

تعاقب المادة 41 على اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص بالحبس من 06 أشهر إلى 05 سنوات و بالغرامة من 50.000دج إلى 500.000دج ، وهي عقوبة ملطفة مقارنة بما هو مقرر للموظف العمومي الذي يأتي نفس الفعل، ومقارنة أيضا بما هو مقرر للسرقة في

قانون العقوبات المعاقب عليها في المادة 350 بالحبس من سنة إلى 5 سنوات، كما تطبق نفس الأحكام المطبقة على جريمة الاختلاس في القطاع العام سواء تعلق الأمر بظروف التخفيف، التشديد، العقوبات التكميلية، الشروع والمساهمة الجنائية، مسؤولية الشخص المعنوي، المصادرة و الرد، إبطال العقود والصفقات، التقادم فيما إذا تم تحويل العائدات إلى

[1] احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، 2018، المرجع السابق ص 79.

خارج أرض الوطن[1].

الجريـــمة	النص القانونـــي	مـــــــــــحتـواه	الجـزاء	التقـــادم
الاختـــلاس و مـــــا في حكـــــمه				
الاختلاس في القطاع العام	المادة 29 من قانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته	كل موظف عمومي يبدد عمدا أو يختلس أو يتلف أو يحتجز و بدون وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح أي شخص أو كيان آخر، أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم وظائفه أو بسببها	من سنتين حبس إلى عشر (10) سنوات وغرامة 200.000د ج إلى مليون دج	تقادم الدعوى العمومية يساوي الحد الأقصى 10 سنوات
الاختلاس في القطاع الخاص	المادة 41 من قانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته	كل شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص أو يعمل فيه بأية صفة أثناء مزاولة نشاط اقتصادي أو مالي أو تجاري ، تعمد اختلاس أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها بحكم مهامه .	الحبس من 6 ستة اشهر إلى 5 خمس سنوات و غرامة قدرها من 50.000 إلى 500.000 دج	لا تتقادم عند تحويل العائدات إلى الخارج

[1] احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، 2018، المرجع السابق ص 79.

المبحث الثاني: الجرائم المستحدثة (المستجدة)

بعدما تم التطرق لدراسة الجرائم التقليدية المتمثلة في الرشوة والاختلاس سنتطرق في هذا المبحث لدراسة الجرائم المستجدة التي لا تقل خطورة عن الجرائم التي سبق الإشارة إليها، وعليه قمنا بتقسيمه إلى مطلبين، في المطلب الأول ستناول جرائم الصفقات العمومية والجرائم الماسة بالوظيفة وفي الثاني سنتطرق إلى التستر على جرائم الفساد.

المطلب الأول: جرائم الصفقات العمومية والجرائم الماسة بالوظيفة.

تعتبر جرائم الصفقات العمومية والجرائم الماسة بالوظيفة من المواضيع الحساسة التي تثير اهتمام الباحثين كما أنها تحتل جانبا هاما من أعمال الدولة وذلك بالنظر إلى مكانتها في تحقيق النفع العام، وعليه سنتطرق لهذه الجرائم في هذا المطلب كالاتي:

الفرع الأول: جرائم الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات العمومية من أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام رواد القانون، الإدارة والاقتصاد على حد سواء، وذلك نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، حيث تصنف ضمن الوسائل القانونية التي تستخدمها الإدارة العامة لتنفيذ البرامج الاقتصادية، كما تعد من أهم أوجه إنفاق الأموال العمومية، باعتبار أن هذا النوع عادة ما يتطلب اعتمادات مالية ضخمة، وانطلاقا من هذا الأساس اتجهت معظم التشريعات ومن بينها القانون الجزائري إلى تحديد شروط وطرق إبرام الصفقات العمومية، إلى جانب وضع قواعد وضوابط كفيلة بحماية المال العام، حيث تكفل الموازنة بين متطلبات توفير الحاجات العامة للجمهور من جهة وضمان الاستعمال الحسن للمال العام من جهة أخرى.

إن الحديث عن الصفقات العمومية يقتضي منا وجوب تعريف العقد الإداري، باعتباره الأساس الذي تقوم عليه الصفقة العمومية. إن العقود الإدارية غير محددة بنص القانون حيث أنها بطبيعتها وبرقابة القضاء الممارسة عليها يتم تكييف المنازعة المتعلقة بها على أن التعاقد إما أن يكون عقدا إداريا أو عقدا مدنيا، فالقانون الإداري قضائي المنشأ، لم يضع المشرع إلا قليل من لمساته على نظريات القانون الإداري[1] حسب ما استقر عليه القضاء الفرنسي، فإن "**العقد الإداري هو كل اتفاق يبرمه أحد الأشخاص المعنوية العامة بغرض تسيير مرفق عام، على أن تظهر في الاتفاق نية الشخص المعنوي العام في الأخذ بوسائل وأحكام القانون العام، إما بتضمين الاتفاق شروطاً غير مألوفة في عقود القانون الخاص، أو بالسماح للمتعاقد معها- وهو أحد أشخاص القانون الخاص – بالاشتراك مباشرة في تسيير المرفق**".

ويعرف الفقيه سليمان الطماوي العقد الإداري بأنه "**ذلك الذي يبرمه شخص معنوي عام بقصد تسيير مرفق عام أو تنظيمه، وتظهر فيه نية الإدارة في الأخذ بأحكام القانون العام، وآية ذلك أن يتضمن العقد شروطاً استثنائية وغير مألوفة في القانون الخاص، أو ان خول المتعاقد مع الإدارة الاشتراك مباشرة**[2]"

---

[1] أحمد محمد البوشي عبد على، مفهوم العقد الإداري، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مجلة علمية محكمة ص 3888.

[2] تعريف العقد الإداري، بتاريخ: 2021/02/02، على العنوان الإلكتروني:
/https://lawscreator.com

إن النظام القانوني للصفقات العمومية في الجزائر لم يعرف استقرارا أبدا[1] فقد اضطرت السلطات العمومية بعد الاستقلال إلى الإبقاء على سريان المرسوم الفرنسي رقم 57-24 المؤرخ في 08 جانفي 1957 والمتعلق بإبرام الصفقات في الجزائر[2] كما استمر به العمل إلى غاية صدور المرسوم رقم: 64-103 المؤرخ في 26 مارس 1964 المتضمن إنشاء اللجنة المركزية للصفقات العمومية التي أنيطت بها صلاحية اتخاذ الأحكام القانونية وإجراءات تنفيذ الصفقات العمومية[3] ثم تم وضع تنظيم متكامل خاص بالعقود التي يتم إبرامها من طرف أشخاص القانون العام بموجب الأمر رقم: 67-90 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، ثم توالت المساعي الإيجابية من طرف المشرع الجزائري إلى غاية وضع مرسوم رئاسي يحمل الرقم: 15-247[4].

لقد عرف قانون الصفقات العمومية الجزائري العديد من التعديلات، سعى من خلالها المشرع الجزائري إلى الضبط الأمثل لطرق إبرام الصفقات العمومية و الحد من تبديد المال العام، حيث صدر التعديل الأخير كما سبق الإشارة إليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 15-247 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام[5]، حيث عرف المشرع الجزائري الصفقات العمومية في المادة 02 منه على أنها عقود مكتوبة تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات، كما يشترط لنفاذ الصفقة أن تتم المصادقة عليها من طرف الجهة المختصة[6].

أما عن مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية فقد حددت بموجب نص المادة 06 من ذات المرسوم كالآتي:

- الدولة
- الجماعات الإقليمية
- المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري

---

[1] لعور بدرة، الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية في التشريع الجزائري"، مداخلة مقدمة في أشغال اليوم الدراسي حول التنظيم الجديد للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، منظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم 17-12-2015، ص 01 وما بعده.

[2] في إطار تطبيق القانون رقم: 62-157 المؤرخ في 31-12-1962 والمتضمن تمديد العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما يتعرض مع السيادة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 02، مؤرخة في: 11-01-1963.

[3] نصيرة بلحاج، " تحديد السعر في الصفقات العمومية وفقا للتشريع الجزائري"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، منظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، يومي 20و21 ماي 2013، ص 02.

[4] ناجي بن الشريف، مفهوم الصفقات العمومية وتصنيفاتها، محاضرات مقدمة لطلبة الماجستير في القانون، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 01.

[5] أنظر الجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في: 20 سبتمبر 2015.

[6] طبقا للمادة 04 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، فإنه لا تصح الصفقات ولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة المتمثلة في: مسؤول الهيئة العمومية، الوزير، الوالي، رئيس المجلس الشعبي البلدي، المدير العام أو مدير المؤسسة العمومية، كما يمكن لكل سلطة من السلطات التي سبق الإشارة إليها أن تفوض صلاحياتها إلى مسؤولين مكلفين في هذا المجال

- المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كليا أو جزئيا بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات الإقليمية[1].

فضلا عن ذلك فإنه لا تخضع للمرسوم 15-247 العقود المحددة بموجب نص المادة 07 والمتمثلة في:

- العقود المبرمة من طرف الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري فيما بينها.
- العقود المبرمة مع المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري عندما تزاول نشاطا لا يكون خاضعا للمنافسة.
- العقود المتعلقة بالإشراف المنتدب على المشاريع.
- العقود المتعلقة بالاقتناء أو تأجير أراضي أو عقارات.
- العقود المبرمة مع بنك الجزائر.
- العقود المبرمة بموجب إجراءات المنظمات والهيئات الدولية.
- العقود المتعلقة بخدمات الصلح والتحكيم.
- العقود المبرمة مع هيئة مركزية للشراء تتصرف لحساب المصالح المتعاقدة.

بالرجوع إلى القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، نجد أن المشرع الجزائري قد نص على جرائم الصفقات العمومية في المادة 26 وما بعدها، نفصلها كالتالي:

أولا: جنحة المحاباة

إن جريمة المحاباة ليست وليدة قانون مكافحة الفساد محل الدراسة، بل عرفها المشرع الجزائري في قانون العقوبات سابقا، حيث نصت المادة 423 من الأمر 75-47 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل و المتمم على ما يلي: **"كل من يعمل لصالح الدولة أو إحدى المؤسسات... الاشتراكية أو المؤسسات ذات الاقتصاد المختلط، و يقوم لأغراض شخصية بإبرام عقد أو صفقة يعلم أنهها مخالفة للمصالح الاقتصادية الأساسية للدولة"**[2]، ثم عرفت هذه المادة تعديلا بموجب الأمر رقم: 82-04 المؤرخ في 1982/02/13 المعدل والمتمم لقانون العقوبات حيث شدد المشرع على خطورة هذه الجريمة ووسع من مجال محاربتها، فأصبح يكتفى بمجرد العلم بأن العقد أو الصفقة مخالفة للمصالح الاقتصادية الأساسية للدولة وأضحت بذلك هذه الجريمة جناية يعاقب عليها بالسجن من 05 إلى 10 سنوات، زيادة على ما تم ذكره، فقد عرفت ذات المادة تعديلا آخر صدر بموجب القانون رقم: 88-26 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، حيث عرف هذا التعديل شرطا جديدا تمثل في وجوب أن يتم إبرام العقد مخالفة للتشريع المعمول به حتى تقوم الجريمة[3].

1: أركان الجريمة.

---

[1] الجديد الذي جاء به المشرع الجزائري بموجب المرسوم 15-247 هو أن الشركات التجارية إذا كانت ممولة كليا أو جزئيا من طرف الدولة، فإن الصفقات التي تبرمها تخضع لأحكام القضاء الإداري والعقود الإدارية وهذا لبسط حماية أوسع على المال العام.

[2] يعاقب على ارتكاب جريمة المحاباة في ظل قانون العقوبات السابق بالحبس من سنة إلى 05 سنوات، والغرامة من 10.000دج إلى 50.000دج

[3] أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص ص: 162-163.

بعد ذلك صدر قانون مكافحة الفساد ليعيد هيكلة أحكام جريمة المحاباة، حيث تقوم هذه الجريمة بتوافر أركان ثلاث نوردها فيما يلي:

أ- الركن الشرعي: كغيرها من الجرائم التي سبق لنا الإشارة إليها، لابد من وجود نص يعاقب على ارتكاب هذا الفعل، وهو ما تضمنته المادة 26 من القانون 06-01.

ب- الركن المفترض: أشارت الفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر إلى وجوب توفر صفة الموظف العام بمفهوم المادة 02 من القانون 06-01 كما سبق ذكرها.

ج- الركن المادي: يتمثل هذا الركن في قيام الموظف العمومي بإبرام عقد أو التأشير عليه أو مراجعة عقد أو اتفاقية أو صفقة أو ملحقا بحيث يخالف الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مثل هذا الشأن بهدف إعطاء امتيازات غير مبررة، وعليه فإن الركن المادة لهذه الجريمة ينقسم إلى ما يلي:

1- منح امتياز غير مبرر: يتحقق هذا العنصر عندما يستفيد أحد المتعاملين المترشحين بمفهوم المرسوم الرئاسي رقم: 15-247 السابق ذكره بالاستفادة من صفقة دون المرور بإجراء الوضع في المنافسة حيث يخالف بذلك الأحكام التشريعية المعمول بها[1].

2- المستفيد من الامتياز غير المبرر: يشترط القانون 06-01 إلى أن يكون المستفيد في هاته الجريمة الغير مبررة وليس الجاني على اعتبار أنه لو كان الجاني هو المستفيد من الامتياز غير المبرر لأخذ الجرم في هذه الحالة وصف جنحة أخذ فوائد بصفة غير قانونية.

3- مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها: ينصرف قصد المشرع في هذا السياق إلى مخالفة الجاني للأحكام المنصوص عليها بموجب المرسوم الرئاسي: 15-247، حيث يتم الرجوع في هذا السياق إلى المادة 39 وما بعدها من المرسوم السالف ذكره، حيث تبرم الصفقات العمومية كأصل عام وفقا لإجراء طلب العروض كأصل عام[2]، كما يمكن إبرام صفقات عمومية عن طريق اللجوء إلى التراضي البسيط أو التراضي بعد الاستشارة كاستثناء عن القاعدة العامة، بالإضافة إلى أن يتوجب احترام باقي الأحكام في وجوب نشر طلب العروض في الجرائد الوطنية اليومية، واحترام مبدأ المساواة بين المترشحين وتعليل الإدارة المتعاقدة لاختيارها عند كل رقابة تمارسها سلطة مختصة في ذلك، كما يوجب قانون الصفقات العمومية أيضا وجوب احترام مبدأ الشفافية أثناء إبرام أية صفقة

---

[1] للإشارة فإن إجرائي إبرام الصفقات العمومية عن طريق التراضي البسيط والتراضي بعد الاستشارة موضوع المادتين 50 و51 من المرسوم الرئاسي رقم: 15-247 لا يعد خرقا للأحكام التشريعية المعمول بها، ولا يترتب عليه قيام أية جريمة على اعتبار أن منح صفقة ما بهذا الشكل دون المرور بإجراءات طلب العروض، منظم بموجب أحكام خاصة وله أيضا مواضع خاصة لا يتم اللجوء إليها إلا عند الحاجة ووفقا لما تمليه المصلحة العامة

[2] طبقا للمادة 42 من المرسوم الرئاسي: 15-247 فإن طلب العروض يمكن أن يكون وطنيا أو دوليا ويأخذ أحد الأشكال التالية:

- طلب العروض المفتوح،
- طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا،
- طلب العروض المحدود،
- المسابقة

وهو أحد أبرز المبادئ التي يقوم على الحكم الراشد ومكافحة الفساد، كما تضمنه أيضا الدستور الجزائري وأكد على أهميته المشرع في العديد من التعديلات[1].

د- الركن المعنوي:

يشترط لقيام هذه الجريمة القصد الجنائي العام المتمثل في العلم والإرادة كما سبق بيانه.

أما الفقرة الثانية من المادة 26 السابقة الذكر فقد خصها المشرع بشخص غير الموظف، حيث يعد مرتكبا لجريمة منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية كل تجار أو صناعي أو حرفي أو مقاول من القطاع الخاص أو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بصفة عرضية بإبرام عقد أو صفقة مع شخص من أشخاص القانون العام، أو إحدى المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري بحيث يستفيد من سلطة أو تأثير أعوان هذه الهيئات من أجل الزيادة في الأسعار التي يطبقونها عادة أو من أجل التعديل لصالحهم في نوعية المواد أو الخدمات أو آجال التسليم أو التموين.

2: قمع الجريمة.

يعاقب على ارتكاب جريمة منح امتيازات غير مبررة بالحبس من سنتين إلى 10 سنوات وبالغرامة من 200.000دج إلى 1.000.000دج كما تطبق نفس الأحكام المطبقة على جريمة الاختلاس في القطاع العام سواء تعلق الأمر بظروف التخفيف، التشديد، العقوبات التكميلية، الشروع والمساهمة الجنائية، مسؤولية الشخص المعنوي، المصادرة والرد، إبطال العقود والصفقات، التقادم فيما إذا تم تحويل العائدات إلى خارج أرض الوطن.

وتطبق على الشخص المعنوي غرامة من 1.000.000 إلى 5.000.000 دج، وذلك طبقا للمادة 53 من قانون مكافحة الفساد والمادة 18 مكرر1 من قانون العقوبات[2].

كما تطبق على هذه الجنحة كافة الأحكام المطبقة على رشوة الموظف العمومي بشأن الظروف المشددة والإعفاء من العقوبة والعقوبات التكميلية والمصادرة والرد والمشاركة والشروع ومسؤولية الشخص المعنوي وإبطال العقود والصفقات[3].

***التقادم:**

أ- تقادم الدعوى العمومية:

تطبق على هذه الجريمة فيما يتعلق بالتقادم ما هو مقرر في الفقرتين الأولى والثانية من المادة 54 من قانون مكافحه الفساد واحد تقادم الدعوة العمومية تنصف الفقرة الأولى من المادة 54 على عدم تقادم الدعوة العمومية في جرائم الفساد بوجه عام في حاله ما إذا تم تحويل عائدات الجريمة إلى الخارج وتنص الفقرة الثانية على تطبيق أحكام قانون الإجراءات الجزائية في غير ذلك من الحالات أي تقادم الدعوة العمومية بمرور ثلاث سنوات من يوم اقتراف الجريمة المادة 8من قانون الإجراءات الجزائية.

---

[1] يستخلص من المادة 60 من المرسوم الرئاسي رقم: 15-247 إلى أن المشرع عادة حق إبرام صفقات عمومية كلما دعت الضرورة لذلك ووفقا لقواعد تنظيمية إجرائية لا يجب الخروج عنها أو مخالفتها، وحرضا منه على مكافحة الفساد الذي يمكن أن يطال إبرام أية صفقة فقد أخضع المشرع الجزائري الإدارة المانحة للصفقة للرقابة البعدية من طرف السلطات المختصة.

[2] انظر للمادة 53 من قانون مكافحة الفساد والمادة 18 مكرر1 من قانون العقوبات.

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 194.

ويثور التساؤل بخصوص بدء سريان مده تقادم جنحه المحاباة اعتبارا إلى كونه تتحقق غالبا بصفه خفيه وهو الأمر الذي دفع القضاء الفرنسي إلى التمييز بين الحالة التي يتم فيها إخفاء الأعمال المكونة للجريمة وبين الحالات الأخرى فيكون بدء السريان مده التقادم في الحالة الأولى من يوم ظهور الجريمة أي من يوم اكتشافها.

ويكون من يوم ارتكاب الواقعة أو من تاريخ تبليغ الصفقة في الحالات الأخرى.

ب- تقادم العقوبات: نصت الفقرة الأولى من المادة 54 على عدم التقادم العقوبة في جرائم الفساد بوجه عام في حاله ماذا تم تحويل عائدات الجريمة إلى الخارج ونصت الفقرة الثانية على تطبيق أحكام قانون الإجراءات الجزائية في غير ذلك من الحالات أين تتقادم العقوبة بمرور خمس سنوات ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا غير أنه إذا كانت عقوبة الحبس المقضي بها تزيد على خمس سنوات كما هو جائز حصوله في جنحه فان مده التقادم تكون مساويه لهذه المدة المادة (614 من قانون الإجراءات الجزائية)

ثانيا: جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية

تشير المادة 26 في فقرتها الثانية من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية، وهو نص المادة الذي حل محل المادة 128 مكرر في فقرتها الثانية من قانون العقوبات الملغاة.

1: أركان الجريمة.

سنتطرق في هذا العنصر للأركان التي تقوم الجريمة بتوافرها:

أ- صفة الجاني:

يعد جانيا كل تاجر أو صناعي أو حرفي أو مقاول من القطاع الخاص، أو بصفة عامة كل شخص طبيعي أو معنوي، يقوم ولو بصفة عرضية، بإبرام عقد أو صفقة مع الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية الخاضعة للقانون العام أو المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري[1]

غير أن المشرع الجزائري عدل عن اشتراط صفة معينة في الجاني، حيث عمم ذلك على كل شخص طبيعي أو معنوي، إذ تقوم هذه الجنحة في حق أي شخص تابع للقطاع الخاص، أي كل عون اقتصادي خاص، سواء كان طبيعيا أو معنويا، يعمل لحسابه أو لحساب غيره، وعليه يثور التساؤل حول جدوى تخصيص التاجر أو الحرفي أو الصناعي أو المقاول الخاص بالذكر، ما دام أي شخص طبيعي أو معنوي من القطاع الخاص معرض للمساءلة[2].

---

[1] المادة 26_02 من القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريمة الرسمية، العدد 14، المؤرخ في 08 مارس 2006، ص9.

[2] أحسن بوسقيعة ، المرجع السابق، ص 168 ،وما يمكن استخلاصه لأول وهلة عند قراءة عبارة "وكل شخص طبيعي أو معنوي" العامة التي جاء بها المشرع الجزائري، أنه يمكن أن ندرج ضمنها الأشخاص التابعة للقانون الخاص والأشخاص التابعة للقانون العام، غير أنه برجوعنا لنص المادة 7 من المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية نجده يستثني العقود المبرمة بين إدارتين عموميتين من الخضوع لأحكام هذا المرسوم، وبالتالي لا يمكن أن يكون الفاعل في هذه الجريمة إدارة عمومية. أنظر تفصيلا: علة كريمة، المرجع السابق، ص: 236

ويقصد بالشخص الطبيعي كل شخص يبرم عقدا أو اتفاقية أو صفقة أو ملحقا مع الهيئات الخاضعة في إبرام عقودها، والتي حددها نص المادة 6 من المرسوم 15/247 المتضمن قانون الصفقات العمومية[1].

أي كل شخص طبيعي حائز لصفة التاجر أو الحرفي أو المقاول أو الصناعي، وذلك بغرض إنجاز أشغال أو اقتناء لوازم أو تقديم خدمات كأشغال الترميم مثال، أو انجاز دراسات، وذلك بعد الدعوة إلى المنافسة .أما الشخص المعنوي فيقصد به مختلف الشركات والمقاولات والمؤسسات الخاصة، وغيرها من الأشخاص المعنوية التي تحوز على سجل تجاري في مجال النشاط محل العقد أو الاتفاقية أو الصفقة العمومية، والتي تسمح لها مؤهلاتها المالية والبشرية بالتعاقد في إطار الصفقات العمومية[2].

وفي كل الأحوال يتعين أن يكون الجاني بائعا وليس مشتر، ومن ثم يطبق حكم المادة 2/26من قانون الفساد على التاجر الذي يكون في مركز المشتري أو المستفيد من خدمة أو صفقة تعود عليه بربح غير مبرر [3].

ب- الركن المادي:

تتم جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة من قبل شخص عادي أي أن يكون تاجرا أو صناعيا أو مقاولا في القطاع الخاص، بمعنى أن تقوم الجريمة من قبل شخص طبيعي أو معنوي يستفيد من تأثير أو سلطة أعوان الهيئات المذكورة، من أجل الزيادة في الأسعار التي يطبقونها عادة أو من أجل التعديل لصالحهم في نوعية المواد أو الخدمات أو آجال التسليم أو التموين [4].

فلا يعد الموظف العمومي في هذه الجريمة جانيا وإنما يعد طرفا في العلاقة أو عنصرا ضروريا لقيام الجريمة يستغل الجاني نفوذه وسلطته للحصول على امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية.

ويقصد بالنفوذ في القانون هو "تمتع الشخص بنفوذ فعلي لدى السلطات العامة أو إحدى الجهات الخاضعة لرقابتها "ومن ثم فإن الشخص الذي يتمتع بهذا النفوذ يكون له قدر خاص

---

[1] انظر المادة 6 من المرسوم 15/247 المتضمن قانون الصفقات العمومية المنشور بالجريدة الرسمية لسنة 2015 ، العدد 50 ،وتتمثل هذه الهيئات في: الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة، كليا أو جزئيا، بمساهمة نهائية أو مؤقتة من الدولة أو الجماعات المحلية .ويلاحظ أن المشرع الجزائري قد أحدث تغييرا بموجب هذه المادة، وهذا يخالف ما كان منصوصا عليه بالمادة 2 من المرسوم الرئاسي 10-236المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المتعلق بالصفقات العمومية المعدل والمتمم، حيث كان الأمر يتعلق بالدارات العمومية، الهيئات الوطنية المستقلة، الولايات، البلديات، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مراكز البحث والتنمية والمؤسسات العمومية الخصوصية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتقني، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة، كليا أو جزئيا، بمساهمة نهائية أو مؤقتة من الدولة. وال يفوتنا هنا الإشارة إلى أن المادة 2 من المرسوم الرئاسي قد تم تعديلها مرتين بعد صدور هذا المرسوم، حيث تم تعديلها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12/23 المؤرخ في 18 يناير 2012، المعدل والمتمم لقانون الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية لسنة 2012، العدد: 4، وأيضا بموجب المرسوم الرئاسي 13/03 المؤرخ في 13 يناير2013، المعدل والمتمم لقانون الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية لسنة 2013، العدد 2

[2] زوزو زوليخة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها في ظل القانون المتعلق بالفساد، مذكرة ماجستير تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، بورقلة، 2011/2012، ص: 984. أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص: 168

[3] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص: 168.

[4] المادة 26-02 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

لدى البعض من رجال السلطة العامة والذين يكون بمقدورهم تحقيق مصلحة ذوي الحاجات، وقد يرجع ذلك إلى مركز هذا الشخص في المجتمع، كأن يكون صاحب وظيفة عمومية مشهورة[1].

ويعرف البعض الآخر النفوذ بأنه "القوة أو درجة التأثير التي يتمتع بها الموظف بين زملائه والعاملين معه لاعتبارات شخصية ومهنية، فيصبح قادرا على توجيه القرارات أو الإجراءات بطرق غير رسمية ومن دون أن يكون لتأثيره هذا أي سند أو مصدر قانوني[2].

أما السلطات أو الصلاحيات فهي الحقوق الرسمية التي تعطى للموظفين للنهوض بمسؤولياتهم بحكم الوظيفة التي يشغلونها أو بصفتهم الشخصية، وقد توثقت هذه الحقوق بلوائح أو نظم إدارية مباشرة يصدرها المخولون إلى مسؤولياتهم أو معاونيهم[3] من خلال هذين التعريفين نجد أن الجريمة يقوم ركنها المادي أساسا على استغلال الجاني بما يتمتع به الموظف العمومي أو أي عون من أعوان الدولة من سلطة أو نفوذ له من أجل الحصول على امتيازات غير مبررة، فتقوم الجريمة أساسا على ما يتمتع به الموظف من سلطة أو نفوذ في الهيئات المذكورة وله تأثير عليها. ما يفيد أن المقصود هنا أن يكون الشخص رئيسا أو مديرا أو مسؤولا له اختصاص إبرام الصفقات العمومية أو تنفيذها.

وعادة ما يستطيع أصحاب السلطة والنفوذ تمرير قرارات لفائدة الجاني مخالفة للقانون أو اللوائح ومنح غير المستحقين لمزايا مالية دون وجه حق واستخدام النفوذ الرسمي لتحقيق منافع أو مصالح خاصة على حساب المصالح العامة، وبذلك فقد يتمكنون من التسهيل للغير للحصول على أموال ومنافع مخالفة للقانون واللوائح والأضرار بمصالح المنظمات وإهدار المال العام أو الخاص المملوك للغير اعتمادا على السلطة الوظيفية وما يرتبط بها من نفوذ وصلاحيات[4].

نستخلص ان هذا الركن ينبني على عنصريين أساسيين هما: السلوك الإجرامي المتمثل في استغلال نفوذ الأعوان العموميين، والغرض منه والذي يتمثل في الزيادة في الأسعار، أو التعديل في نوعية المواد أو الخدمات، أو التعديل في آجال التسليم أو التموين.

لا بد من الإشارة إلى نقطتين أساسيتين تتمثلان في:

- 1 ما أحدثته الصياغة غير الدقيقة للمادة 26/2 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في نسختيها العربية والفرنسية من لبس، حيث ورد فيها" كل تاجر أو... يقوم ... بإبرام... صفقة مع الدولة أو... ويستفيد من سلطة أو تأثير أعوان الهيئات المذكورة من أجل الزيادة في الأسعار التي يطبقونها عادة أو من أجل التعديل لصالحهم في نوعية المواد أو الخدمات أو آجال التسليم أو التموين". والأصح أن تكون الصياغة على النحو الآتي: « كل تاجر أو... يقوم... بإبرام... صفقة مع الدولة أو... ويستفيد من سلطة أو تأثير أعوان الهيئات المذكورة من أجل الزيادة في الأسعار التي يطبقها عادة أو من أجل التعديل لصالحه في نوعية المواد أو الخدمات أو آجال التسليم أو التموين»، لأن الهاء تعود هنا على التاجر أو الصناعي أو

---

[1] ياسر كمال الدين، جرائم الرشوة واستغلال النفوذ، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2008، ص 141.

[2] عامر الكبيسي، الفساد العولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، بدون بلد نشر ،2005، ص33

[3] عامر الكبيسي، المرجع نفسه، ص33

[4] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، منهج نظري وعملي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 31.

الحرفي أو المقاول أو كل شخص طبيعي أو معنوي، وليس على أعوان الدولة والهيئات التابعة لها.)[1]

- 2 (أن الغاية الأساسية التي يصبو المشرع إلى تحقيقها من خلال تجريم هذا الفعل وغيره ضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، تتجلى في الحفاظ على المال العام في إطار الصفقات العمومية وحمايته، ومن هذا المنظور فإن الموظف العمومي الذي يمنح امتيازات غير مبررة للغير عن طريق استغلال نفوذه، يكون قد أخل بنزاهة الوظيفة وهي من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الوظيفة العامة، كما أنه قد خان الثقة التي من أجلها منح امتياز السلطة العامة التي انحرف عنها عندما استغل نفوذه)[2].

ج- **الركن المعنوي:** جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين لأجل الحصول على امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية، جريمة عمدية تتطلب توفر القصد الجنائي بنوعيه: العام والخاص، وهو ما سنبينه كما يأتي:

* **القصد الجنائي العام:**

هذه الجريمة تشترط توافر القصد الجنائي العام المتمثل في علم الجاني بنفوذ أعوان الدولة واستغلال هذه النفوذ لفائدته[3] ، وينصرف علمه كذلك إلى العناصر المكونة للواقعة الإجرامية فيلزم أن يعلم الجاني أن الجهة التي يسعى للحصول على مزية منها هي سلطة عامة أو جهة خاضعة لإشرافها[4].

لا يشترط وفاء عون الدولة بوعده للجاني، لأنه عنصر خارج عن القصد بعنصريه العلم والإرادة، فالقصد الجنائي يتوافر بمجرد اتجاه إرادة الجاني إلى استغلال نفوذ أعوان الدولة من أجل الحصول على امتيازات غير مبررة[5]

* **القصد الجنائي الخاص:**

تتطلب هذه الجريمة توافر القصد الجنائي الخاص المتمثل في نية الحصول على امتيازات مع علمه أنها غير مبررة وهي الزيادة في الأسعار التعديل في نوعية المواد، التعديل في نوعية الخدمات، التعديل في آجال التسليم، التعديل في آجال التموين. لذلك يمكن القول ان القصد الجنائي متوافر بمجرد اتجاه إرادة الجاني إلى استغلال نفوذ أو سلطة أو تأثير الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة.

ويتم البحث عن نية الجاني والتأكد من وجودها بالرجوع إلى جميع الظروف والملابسات التي ارتكبت فيها الجريمة، فيقوم القاضي مثال بالبحث عما إذا كانت هناك عالقة بين الجاني والموظف العمومي الذي يقوم بتنفيذ الصفقة والذي استغل نفوذه مصلحته،

---

[1] أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص: 169، وقد سبق للدكتور أحسن بوسقيعة أن أبدى نفس الملاحظة حول المادة 128 مكرر والتي أصبحت فيما بعد المادة 26 من قانون مكافحة الفساد، ويظهر أن المشرع لم يلتفت إلى هذه الملاحظة إعطائها حقها من العناية

[2] ياسر كمال الدين، المرجع السابق، ص 145

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 171

[4] مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1988 ، ص199.

[5] بن بشير وسيلة، ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري، أطروحة ماجيستير، 2013، ص 55.

والوثائق المكونة للصفقة والتي تم بناء عليها ارتكاب النشاط الإجرامي، للوصول إلى أن نية الجاني اتجهت إلى الحصول على امتيازات غير مبررة[1].

ومن هذا المنطلق يتعين على القاضي البحث عن القصد الخاص، وأن يبين في حكمه أركان الجريمة بما فيها هذا القصد الجنائي الخاص[2] الذي يمكن استخلاصه وإثباته بجميع وسائل الإثبات في المواد الجنائية، بما فيها اعتراف المتهمين أو اللجوء إلى القرائن، كحالة تكرار العملية التي يستخلص منها علم الموظف العمومي التام في جنحة المحاباة، والتاجر وغيره في جنحة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة، ووعيهم بمخالفة القواعد القانونية المنظمة لعملية تنفيذ الصفقة العمومية بغرض منح أو حصول المتعامل المتعاقد على امتيازات غير مبررة[3].

2: قمع الجريمة.

تطبق على جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين نفس الأحكام المقررة لجنحه المحاباة سواء تعلق الأمر بإجراءات المتابعة أو بالعقوبات وهكذا تعاقب المادة 26 اثنان على جنحه استغلال نفوذ أعوان الدولة والهيئات العمومية للحصول على امتيازات غير مبرره بالحبس من 2 سنتين إلى 10 عشر سنوات وبغرامه من 200.000 إلى 1.000.000 دينار جزائري.

وتطبق على الشخص المعنوي غرامه من 1.000.000 إلى 5.000.000 دينار جزائري، وذلك طبقا للمادة 53 من قانون مكافحه الفساد والمادة 18 مكرر واحد من قانون العقوبات[4].

كما تطبق على هذه الجنحة كافة الأحكام المطبقة على جنحه المحاباة بشأن الظروف المشددة والإعفاء من العقوبة وتخفيف العقوبة والعقوبات التكميلية والمصادرة والرد والمشاركة والشروع ومسؤوليه الشخص المعنوي وإبطال العقود والصفقات.

كما تطبق عليها الأحكام المطبقة على جنحه المحاباة بخصوص تقادم الدعوة العمومية والعقوبة وتطبق العقوبات سواء حصل الجاني فعلا على الامتيازات أو لم يحصل عليها كما لو خبئ أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادة الجاني كان يحرر فاتورة بسعر الأجهزة المباعة ويصادق عليها رئيس البلدية ثم ترفضها المصالح المالية المكلفة بتسديد الثمن.

---

[1] خضري حمزة، آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية، رسالة دكتوراه، كطلية الحقوق جامعة الجزائر، 2014/2015، ص373.

[2] عيب على القضاء الجزائري في ظل سريان التشريع السابق (أي قبل صدور قانون الفساد) وبخاصة جنحة المحاباة المعاقب عليها بالمادة 26/1 من قانون الفساد، عدم البحث في القصد الخاص المتمثل في الغرض من مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية، وهو إعطاء امتيازات غير مبررة للغير، فكثيرا ما أدين مسيرون لا لسبب سوى أنهم خالفوا أحكام قانون الصفقات العمومية، فتحولت بذلك جنحة المحاباة من جريمة عمدية تتطلب لقيامها قصدا جنائيا عاما وخاصا، إلى جريمة مادية تقوم مجرد مخالفة حكم تشريعي أو تنظيمي. أنظر أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 160 . وقد جاء في أحد قرارات المحكمة العليا أنه: يعد سؤال غير قانوني، السؤال المطروح بخصوص جريمة إبرام صفقة مخالفة للتشريع، الخالي من أركانها القانونية الآتية: أن يكون الفاعل موظفا أو شبيها به، أن يبرم عقدا أو صفقة باسم الهيئة التي يعمل لصالحها، أن يخالف الأحكام التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل، وأن يكون الغرض من العقد أو الصفقة منح امتيازات غير مبررة للغير ."قرار صادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 15 فيفري 2006، ملف 354438، المجلة القضائية لسنة 2006، العدد 1، ص: 509.

[3] علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2005، ص 52

[4] المادة 18 مكرر من قانون العقوبات

وعلى ذلك كانت الفقرة الأخيرة من المادة 128 مكرر من قانون العقوبات الملغي تنص على معاقبه الشروع في ارتكاب الجريمة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة[1] .

***التقادم:**

تطبق على جريمة استغلال النفوذ بمختلف صورها تقادم الدعوى العمومية 54 من قانون مكافحه الفساد في فقرتين الأولى والثانية فقد نصت في الأولى على عدم تقادم الدعوى العمومية في جرائم الفساد بوجه عام في حاله ما إذا تم تحويل عائدات الجريمة إلى الخارج وتنص الفقرة الثانية على تطبيق أحكام قانون الإجراءات الجزائية في غير ذلك من الحالات[2].

وهنا يمكن الاختلاف بين استغلال النفوذ وباقي جرائم الفساد ذلك انه بالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية نجد مادته 08 تنص على ان الدعوى العمومية تتقادم في الجنح بمرور ثلاث سنوات من يوم اقتراف الجريمة، إذ لم يتخذ في تلك الفترة أي إجراء من إجراءات التحقيق والمتابعة.

وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية وتحديدا المادة 614 منه نجده ينص على أن عقوبات الجنح تتقادم بمرور خمس سنوات ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا.

غير أنه إذا كانت عقوبة الحبس المقتضي بها تزيد على خمس سنوات كما هو جائز حصوله في المتاجرة بالنفوذ في مختلف صورها فان مده التقادم تكون مساويه لمده الحبس المقضي بها[3].

ثالثا: قبض العمولات من الصفقات العمومية

وهي الجريمة المنصوص والمعاقب عليها بموجب المادة 27 من القانون 06-01 محل الدراسة.

1: أركان الجريمة.

يشترط لقيامها توافر الأركان التالية:

أ- **صفة الجاني:** يشترط في الجاني أن يكون موظفا عموميا بمفهوم نص المادة 02 من القانون 06-01 كما سبق بيانه.

ب-**الركن المادي:** يتمثل في النشاط الاجرامي الذي يأخذ صورتين: قبض أو محاولة قبض عمولة (أجرة أو فائدة).

- ✓ **الأجرة أو الفائدة:** لم يتم تحديد مفهومها بدقة في المادة 27 من القانون 06-01، غير أنها لا تختلف عن المنفعة أو الفائدة التي يتحصل عليها الجاني بمناسبة ارتكابه لجريمة الرشوة، قد تكون المنفعة مادية (مصوغ، ذهب، سيارة، نقود...)، كما يمكن أن تكون الفائدة معنوية (الحصول على ترقية، إعارة شيء ورده بعد استعماله عينا).
- ✓ **المستفيد:** يمكن أن يكون المستفيد من الأجرة أو الفائدة الجاني نفسه أو الغير سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1] أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 207

[2] بوعزة نصيرة، حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني ليومي 07-08 ماي 2012 ص 5.

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 207.

✓ **مناسبة قبض المنفعة أو الفائدة:** تقتضي هذه الجريمة أن يقبض الجاني عمولته بمناسبة تحضير أو إجراء مفاوضات أو إبرام أو تنفيذ صفقة أو عقد أو ملحق[1] باسم الدولة أو إحدى أشخاص القانون العام، كما يمكن أن تتعلق الصفقة أيضا بمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري.

ج-الركن المعنوي: يشترط لقيام هذه الجريمة القصد الجنائي العام المتمثل في العلم والإرادة كما سبق بيانه.

2: قمع الجريمة.

تعاقب المادة 27 على ارتكاب جريمة قبض عمولات في مجال الصفقات العمومية بالحبس من سنتين إلى 10 سنوات والغرامة من 1.000.000دج إلى 2.000.000دج

كما تطبق على الشخص المعنوي غرامه من 2.000.000 دج إلى 10.000.000 دج وذلك طبقا للمادة 53 من قانون مكافحه الفساد والمادة 18 مكرر 1 من قانون العقوبات كما تطبق على هذه الجنحة كافة الأحكام المطبقة على جنحة الموظف العمومي بشان الظروف المشددة والإعفاء من العقوبة والتخفيف العقوبة والعقوبات التكميلية والمصادرة والرد والمشاركة والشروع مسؤوليه الشخص المعنوي وإبطال العقود والصفقات.

***التقادم:**

أ-**تقادم الدعوى العمومية:** تنص الفقرة الأولى على عدم تقادم الدعوى العمومية في جرائم الفساد بوجه عام في حالة ما إذا تم تحويل عائدات الجريمة إلى الخارج وتنص الفقرة الثانية على تطبيق أحكام قانون الإجراءات الجزائية في غير ذلك من الحالات.

وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية مكرر المستحدثة إثر تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون 14- 04 المؤرخ في 10 -11- 2004 تنص على ألا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والجنح ... المتعلقة بالرشوة.

وطالما ان المادة 27 من قانون مكافحه الفساد قد وصفت جنحه قبض العملات من الصفقات العمومية بوصف الرشوة في مجال الصفقات العمومية فان حكم المادة 8 مكرر (قانون الإجراءات الجزائية) ينطبق عليها.

ب- تقادم العقوبات: تنص الفقرة الأولى من المادة 54 من قانون مكافحه الفساد على عدم تقادم العقوبة في جرائم الفساد بوجه عام في حاله ما إذا تم تحويل عائدات الجريمة إلى الخارج، تنص الفقرة الثانية على تطبيق أحكام قانون الإجراءات الجزائية في غير ذلك من الحالات وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية وتحديد المادة 612 مكرر منهم المستحدثة اثر تعديله بموجب القانون رقم 14/04 المؤرخ في 2004/11/10 نجدها تنص على ألا تتقادم العقوبات المحكوم بها في الجنايات والجنح المتعلقة بالرشوة في جنحه قبض العملات من الصفقات العمومية الموصوفة في القانون بالرشوة في مجال صفقات العمومية غير قابله للتقادم وتجدر الإشارة إلى ان جريمة قبض العملة من الصفقات العمومية كانت في ظل المادة 128 مكرر واحد من قانون العقوبات، الملغاة جناية تعاقب بالسجن المؤقت من 5 إلى 20 سنة وبغرامة من100.000 إلى 5.000.000دج.

[1] طبقا للمادة 135 وما بعدها من المرسوم الرئاسي رقم: 15-247 فإن الملحق يشكل وثيقة تعاقدية تابعة للصفقة، ويبرم في جميع الحالات إذا كان هدفه زيادة الخدمات أو تقليلها أو تعديل بند أو عدة بنود تعاقدية في الصفقة.

الفرع الثاني: الجرائم الماسة بالوظيفة

حماية للوظيفة العامة وسع المشرع من دائرة تجريم بعض الأفعال التي قدمت بها وتحولها عن مقاصدها المشروعة تجاوزا منه للقصور الذي كان يشوب قانون العقوبات فنص القانون 01-06 على صور حديثه لجرائم ماسة بالوظيفة العامة تمثلت في جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، جريمة تعارض المصالح، الإثراء غير المشروع وتلقي الهدايا.

أولا: جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب للممتلكات

يعتبر التصريح بالممتلكات إجراء وقائيا من بين الآليات التي كرسها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد، والذي جاء استجابة لما أوصت به المادة 52/5 من الاتفاقية الدولية التي نصت على النظر في إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعينين والنص على عقوبات ملائمة في حالة عدم الامتثال.

وهو ما جسده المشرع في القانون 01-06 بهدف ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية وحماية الممتلكات العمومية وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية [1]، ورتب في المادة 36 منه المسؤولية الجنائية على كل موظف عمومي خاضع قانونا لواجب التصريح بالممتلكات ولم يقوم بذلك عمدا بعد مضي شهرين من تذكيره بالطرق القانونية وبهذا فإن هذه الجريمة تتحقق متى توافرت الأركان التالية:

1: صفة الجاني:

ويتعلق الأمر بالموظف العمومي الخاضع قانونا الواجب التصريح بممتلكاته ولم يحدد القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته قائمة معينة من الموظفين الخاضعين لواجب التصريح بالممتلكات ويفهم من نص المادة 36 أن الجميع من الموظفين العموميين معنيين وإحالة البعض لنص تقديمي[2].

2: الركن المادي:

من خلال نص المادة 36 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته نجد بأن الركن المادي لهذه الجريمة يتمثل في الإخلال بواجب التصريح بالممتلكات الذي يتخذ أحد السلوكين:

الإخلال بواجب التصريح بالممتلكات:

ضمانا لشفافية وحماية الممتلكات العمومية وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية، ألزمت المادة 04 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته العمومي بالتصريح بممتلكاته [3].

---

[1] دخان امال، مقال بعنوان التوسع في تجريم أفعال الفساد بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6، العدد2 ، ص 252

[2] موقع انترنيت،

https://www.tribunaldz.com/forum/t4406-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B0%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A

نشر يوم 12-06- 2021 دون مؤلف

[3] المادة 4 من القانون 01-06 .

أ - محتوى التصريح بالممتلكات

نص المادة 5 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته يحتوي التصريح المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه جردا للأملاك العقارية والمنقولة التي يحولها المكتتب أولاده القصر ولو في الشيوع في الجزائر أو في الخارج ...

ب - ميعاد التصريح بالممتلكات

من خلال نص الماد 4 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته فإن اكتتاب التصريح بالممتلكات يتم عند البدء في الخدمة أو عند بداية العهدة الانتخابية خلال الشهر الذي يعقب تاريخه تنصيب الموظف على العموم في وظيفته أو بداية عهدته الانتخابية ويحدد هذا التصريح فور كل زيادة في الذمة المالية للموظف العمومي كما يجب التصريح بالممتلكات عند نهاية العهدة الانتخابية أو عند انتهاء الخدمة.

ج- الجهات التي تتلقى التصريح

بموجب المادة 6 المذكورة يكون التصريح أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا بممتلكات رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان ورئيس المجلس الدستوري وأعضائه ورئيس الحكومة وأعضائها ورئيس مجلس المحاسبة والمحافظ بنك الجزائر والسفراء والقناصلة والولاة والقضاة

ويكون تصريح أمام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بممتلكات رؤوس وأعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة

ينقسم الإخلال بواجب التصريح بالممتلكات إلى قسمين:

1 **عدم التصريح بالممتلكات:** أي الامتناع عن التصريح وفي هذه الحالة لا يقوم الملزم بالتصريح بواجب التصريح بممتلكاته أصلا وحتى يعد مرتكب لهذه الجريمة لابد من تحقق ثلاث شروط هي:

* امتناع الموظف الملزم بالتصريح عن القيام بهذا الالتزام

*ان يتم تذكيره بواجب التصريح بالطرق القانونية أي بواسطة محضر قضائي أو رسالة موصى عليها مع العلم بالوصول

* مضي مده شهرين من تذكره بواجب التصريح دون ان يقوم بذلك[1] .

2 - التصريح الكاذب بالممتلكات:

وهي الصورة الثانية ويكون الإخلال فيها جزء بالتصريح وذلك بالتصريح الكاذب أو غير كامل أو مخالف لما ينص عليه القانون طبقا لما جاء في نص المادة 36 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المادة 62 من القانون الأساسي للقضاء[1] اعتبرت عدم تصريح القضاة بممتلكاتهم بعد اعتذارهم أو التصريح الكاذب بها والذي يكون في غضون

---

[1] امال يعيش تمام، مقال التصريح بالممتلكات كآلية وقائية للحد من ظاهرة الفساد الاداري في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، مارس 2016 ص 517.

[2] بن سلامة خميسة، جرائم الفساد: الوقاية منها وسبل مكافحتها على ضوء القانون 06-01، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، ص 43،44.

الشهر الموالي لتقلد الوظيفة وبتجديدها كل خمس سنوات وعند كل تعيين في وظيفه النوعية طبقا للمادة 25 من القانون الأساسية للقضاء خطا تأديب جسيم في حين أن المادة 36 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته اعتبرت ذلك جريمة تقيم المسؤولية الجزائية لمرتكبها مع العلم أن القانون الأساسي للقضاء على درجه باعتباره قانون عضوي بما يعني استبعاد تطبيق قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الصادر بموجب قانون أعمالا لقاعده تدرج القوانين.

3: الركن المعنوي

ما يؤخذ على جريمة الإخلال بواجب التصريح بالممتلكات ان المشرع اشترط فيها القسط الجنائي بصريح المادة 36 من القانون أعلاه بذكر عباره "عمدا" أي توافر القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة أي أنه لا يحاسب على الإخلال بهذا الالتزام إن كان نتيجة إهمال أو اللامبالاة أو خطأ[2].

وإذا كان من السهل التعرف على ذلك في حاله عدم التصريح إلا انه من الصعب جدا اكتشاف ذلك في حاله الإخلال بالتصريح أو التصريح غير الكامل أو الكاذب الذي يميل إلى التعمد أكثر من الخطأ

وهذا باشتراط المشرع القسط الجنائي في هذه الجريمة قد حد من فعالية هذا القانون من الصعب التحقق من ذلك وهذا ما لم يكن يأخذ به في ظل الأمر 97 /4 الذي لم يشترط تحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة وهو الأولى للأخذ به لفعاليته وأسوة بالتشريعات المقارنة[3].

ثانيا: جريمة تعارض المصالح

تعتبر جريمة عدم التبليغ عن تعارض المصالح من صور الجرائم الماسة بالوظيفة ومن والجرائم المستحدثة بموجب المادة 34 من القانون 01 06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم والتي خصها المشرع بعقوبات جد صارمه وصلت إلى حد الحبس بالإضافة إلى الغرامات المالية وذلك في حاله عدم قيام الموظف العمومي بإخبار السلطة الرئاسية التي يخضع لها عند تعارض مصالحه الخاصة مع المصلحة العامة ويكون ذلك من شأنه تأثير على ممارسه مهامه بشكل عاد[4].

تقتضي هذه الجريمة توافر العناصر التالية:

1: الركن المفترض

يشترط المشرع الجزائري طبقا لنص المادتين 34 و8 من قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، أن يكون للشخص المتهم بارتكاب جريمة عدم الإبلاغ عن تعارض المصالح صفه موظف عمومي وهو من الشروط الجوهرية التي تقوم عليها هذه الجريمة باعتبارها من الجرائم ذات الصفة[5].

2: الركن المادي

---

[1] القانون العضوي رقم 11/04 المؤرخ في 06 سبتمبر 2004 المتضمن القانون الاساسي للقضاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57 لسنة 2004.

[2] احسن بوسقيعة، المرجع السابق ص 142.

[3] أمال يعيش تمام، المرجع السابق، ص 103.

[4] انظر المادة 34 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته

[5] عثماني فاطمة، تجريم عدم التبليغ عن تعارض المصالح تكريس لمكافحة الفساد في الوظائف العمومية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر، ص 481.

الركن المادي أساسا يقوم على وجود فعل أو سلوكي ينوع ويختلف باختلاف الجرائم فقد يكون الفعل إيجابيا أو سلبيا كما يمكن أن يكون لحظيا أو مستمر كما يمكن أن يكون مفاجئا أو جاء نتيجة الاعتياد على القيام به كما كان قد يكون مشكلا من فعل واحد أو من سلسله أفعال ومن ثم فإن الفعل المادي المكون لهذا الركن طبقا لأحكام المادة 08 من القانون 01-06.[1]

فإنه يعد تعارض للمصالح إذا امتنع الموظف العام عن إخبار أو إعلام رئيسه الإداري بوجود تعارض بين مصلحته الخاصة والمصلحة العامة أو يكون من شأن ذلك التأثير على ممارسة مهامه وعليه ينقسم إلى قسمين:

أ- وجود الموظف العمومي في وضعية تعارض المصالح:

لم يعرف المشرع المقصود بتعارض المصالح مما يجعل ضبطها أمرا صعبا، يقتضي تعارض المصالح أولا أن يكون للموظف العمومي أنشطه أخرى، عمل الوظيفي آخر ،استثمارات، مشاريع ، موجودات أو هبات تلتقي مع النشاط العمومي الذي يزاوله كأن يمتلك شخصيا أو بواسطه غيره أو زوجه أو أحد أبنائه مؤسسه خاصه تنشط في نفس المجال الذي تنشط فيه المؤسسة أو المصلحة التي يعمل لها أو معنيه بنفس المشروع الذي يعمل لصالحه أو من أجله ويقتضي ثانيا أن يكون من شان طلاق المصالح الخاصة للموظف العمومي مع المصلحة العامة أن يؤثر على ممارسته لمهامه بشكل عادي

ويرجع لقاضي الموضوع تقدير هذه المسالة التي يبقى إثباتها عبئا على عاتق النيابة العامة[2].

ب- عدم إخبار السلطة الرئاسية:

ألقى المشرع على الموظف مسؤولية إخبار سلطته الرئاسية بوجوده في حاله تعارض المصالح وذلك بهدف ضمان الرقابة الرئاسية على المصالح التي يراها الموظف العمومي.

3: الركن المعنوي

تعتبر جريمة عدم الإبلاغ لتعارض المصالح جريمة عمديه تتطلب توافر القصد الجنائي بعنصريه وهم العلم بأركان الجريمة والإرادة الحرة التي اتجهت إلى ارتكاب السلوك المتمثل في مخالفة واجب الإبلاغ عن تعارض المصالح.

ثالثا: الإثراء غير المشروع

كان من المبادئ التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تجريم الكسب غير المشروع في قطاع الوظيف العمومي فالزيادة في ثروات بعض الموظفين وعدم تناسبها مع دخولهم وعجزهم عن إثبات مصدرها، مقارنة بمداخلهم المشروعة، كل هذا كان من الأسباب الدافعة إلى مساءلة الفرد عن الكسب الذي حققه أثناء توليه الوظيفة العامة، حيث حثت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالدول الأطراف بإلزامية وضرورة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتجريم ذلك [3] ولتكريس هذا المبدأ الذي تضمنته الاتفاقية قام المشرع الجزائري باستحداث نص تشريعي الذي يعاقب على الإثراء غير المشروع بموجب المادة 37 ق. و.

---

[1] انظر المادة 8 من القانون 01-06 السالف الذكر.

[2] احسن بوسقيعة المرجع السابق ص 225.

[3] تنص المادة 20 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد على أنه: تنظر كل دولة طرف، رهنا بدستورها والمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم تعمد موظف عمومي إثراء غير مشروع، أي زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسا إلى دخله.

ف. م حيث تنص الفقرة الأولى منها على أنه يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة من 200.000 د.ج إلى 1000.000 د.ج كل موظف عمومي لا يمكنه تقديم تبرير معقول للزيادة المعتبرة التي طرأت في ذمته المالية مقارنة بمداخيله المشروعة .

وهي الجريمة أصطلح عليها عند عامة الناس بعبارة: من أين لك هذا؟ لعل الغاية المتوخاة من وراء تجريم هذا الفعل هو الحد من انتشار الفساد محاصرته قدر المستطاع،

1: أركان الجريمة:

لكي تقوم هذه الجريمة لا بد من توافر الأركان التالية:

1.1: الركن المفترض:

يشترط في الشخص المرتكب لجريمة الإثراء غير المشروع أن يكون موظفا عموميا وفقا لنص المادة 37 من قانون مكافحة الفساد ولقد عرفت الفقرة ب من المادة 02 من قانون مكافحة الفساد الموظف العمومي على النحو التالي:

أ - كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، سواء كان معينا أو منتخبا، دائما أو مؤقتا، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته.

ب -كل شخص آخر يتولى ولو مؤقتا وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر ويساهم بهذه الصفة في خدمة هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية أو أية مؤسسة أخرى تملكها الدول أو بعض رأسمالها أو أية مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية.

ج - كل شخص آخر معرف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

وهو تعريف مستمد من المادة 2 من الفقرة أ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ويختلف تماما عن تعريف الموظف العمومي في ظل قانون العقوبات وكذا تعريف الموظف العام كما جاء به الأمر قم 06/03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. والشيء الملاحظ هو أن المشرع الجزائري وسع من طائفة الفئات المشمولة بجرائم الفساد لتشمل ذو المناصب التنفيذية والإدارية والقضائية وذو الوكالة النيابية وكذا كل من يتولى وظيفة أو وكالة في مرفق عمومية أو مؤسسة عمومية أو في مؤسسة ذات رأس مال مختلط، ويقتصر الأمر هنا على كل من مسؤولية في هذه المؤسسات والهيئات العمومية سواء كان معينا أو منتخبا كالمدراء ورؤساء المصالح وأعضاء مجالس الإدارة[1].

كما تسري هذه الجريمة على من في حكم الموظف كالمستخدمين العسكريين والمدنيين للدفاع الوطني والضباط العموميين كالموثق والمحضر القضائي ومحافظ البيع بالمزاد العلني والمترجمين الرسميين فرغم أن المشرع قد أخرجهم من طائفة الموظفين العموميين إلا أن قانون مكافحة الفساد قد أدرجهم واعتبرهم في حكم الموظف الذي يخضع لأحكام هذا القانون[2].

2.1: الركن المادي

[1] احسن بوسقيعة، المرجع السابق ص 129

[2] حاحة عبد العالي، جريمة الإثراء غير الشروع في ضوء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس عشر جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2009، ص 233.

الركن المادي للجريمة هو مظهرها الخارجي أو كيانها المادي، أو هو الماديات المحسوسة في العالم الخارجي كما حددتها نصوص التجريم ، والقاعدة أنه لا جريمة دون ركن مادي أو لا جريمة دون فعل ، الفعل يشمل الإيجاب كما يشمل السلب [1]، والركن المادي يتمثل فيما اشترطه المشرع الجزائري من شروط حتى تحقق جريمة الإثراء غير المشروع ، حيث يشترط المشرع أن تطرأ زيادة معتبرة في الذمة المالية للموظف العمومي بالمقارنة مع مداخيله المشروعة، وتشمل هذه الأخيرة كل ما يجنيه الموظف العمومي من عمله وأملاكه أو ما يؤول إليه عن طريق الإرث أو الهبة ، أي ألا تكون متحصلات جريمة ، ومثال الحصول على أموال غير مشروعة قيام أحد المسؤولين بالحصول على أموال المواطنين مقابل تقديمه خدمات وتسهيلات تقع ضمن واجباته الوظيفية والتي من شأنها زيادة ثروته ، أيضا قيام أحد موظفي الهيئات المحلية المكلفين بإصدار تراخيص للحرف بقبض مبالغ مالية لحسابه الخاص وذلك مقابل مبالغ مالية لحسابه الخاص، فهذه جريمة أي الإثراء غير المشروع تقع عادة كثمرة لجرائم أخرى، وبتصفح قانون الوقاية من الفساد نجد أمثلة كثيرة عن المعاقبة بجرائم الفساد، مثل الرشوة تلقي الهدايا، الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، اختلاس ممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي .

وحتى تكون الزيادة معتبرة وفقا للقانون، لابد أن تكون زيادة معتبرة وملفتة للنظر، والغالب أن تكون هذه الزيادة ظاهرة من خلال زيادة طارئة على رصيده البنكي أو تغير نمط عيش الموظف العمومي وتصرفاته التي تبين مظاهر الثراء، كقيامه بشراء فيلا فخمة أو سيارة فاخرة، أو التردد على الملاهي أو صرف مبالغ مالية في القمار والإكثار من الأسفار المكلفة .

والشرط الثاني وفقا للمشرع الجزائري هو العجز عن تبرير الزيادة المعتبرة التي طرأت على ذمته المالية بالمقارنة مع مداخيله المشروعة، فتقوم المتابعة الجزائية على مجرد الشبهة ويتعين على المشتبه فيه أن يثبت عكسها، وما يلاحظ أن هذه الأحكام أنها تتنافى مع الدستور والعادات والأعراف، إذ يعتبر الشخص بريء حتى تثبت جهة نظامية قضائية إدانته بموجب حكم نهائي حيث تنص المادة 45 من الدستور " كل شخص يعتبر بريء حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون [2]".

3.1: الركن المعنوي

باعتبار جريمة الإثراء غير المشروع جريمة عمدية، فهي تتطلب توافر عنصري العلم والإرادة، أي علم الجاني بأنه موظف، وعلمه بتحقق الزيادة المعتبرة في ذمته المالية، مقارنة بمداخيله المشروعة، وعجزه عن تبريرها بصورة قانونية، ومن ثم فلا تقوم الجريمة إذا حصلت الزيادة في الذمة المالية للموظف دون علمه أو نتيجة إهمال أو بدون قصد.

كما يجب أن تتجه إرادة الجاني رغم علمه بذلك إلى تلقي هذه الزيادة المعتبرة، وكذا عجزه عن تبريرها. فإذا ما تحققت الأركان السابقة على النحو المبين، قامت الجريمة التي قرر لها المشرع عقوبات صارمة تتمثل في الحبس من سنتين إلى عشر سنوات، وبغرامة من 200.000 د. ج إلى 1000.000 كما يعاقب بنفس العقوبة كل شخص ساهم عمدا في التستر

---

[1] عبد الرحمن خلفي، محاضرات في القانون الجنائي العام، دراسة مقارنة، دار الهدى، الجزائر 2013 ص 101.

[2] فريد علوش، الإثراء غير المشروع وفقا لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني مارس 2016 ص 500

على المصدر غير المشروع للأموال بأية طريقة كانت. ومن بين صور الرشوة تلقي الهدايا لتسهيل أداء خدمة ما، إذا تعتبر إحدى الصور التي استدركها المشرع بالتجريم في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته [1].

2: قمع الجريمة:

يعاقب على ارتكاب جريمة الإثراء غير المشروع بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات والغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج كما تطبق نفس الأحكام المطبقة على جريمة الرشوة سواء تعلق الأمر بظروف التخفيف، التشديد، العقوبات التكميلية، الشروع والمساهمة الجنائية، مسؤولية الشخص المعنوي، المصادرة والرد، إبطال العقود والصفقات، التقادم فيما إذا تم تحويل العائدات إلى خارج أرض الوطن[2].

رابعا: تلقي الهدايا

إن الشبكات الرشوية لا يمكن لها أن تستمر إذا لم تكن نسقا تنظيميا قائما بذاته، ومن هذا المنطلق برزت مفاهيم عديدة تدرس الرشوة كنظام اجتماعي ديناميكي له حدود تحددها طبيعة ونوع الفعل الرشوي[3].

واستكمالا لدائرة الحماية من جرائم الفساد التي سنها المشرع، جاء نوع آخر من الجرائم الملحقة بالرشوة التي تتضمن أفعالا يوجد بينها وبين الرشوة نوع من الشبه من حيث الإخلال بنزاهة الوظيفة العامة، ويدخل في هذا النطاق جريمة تلقي الهدايا المنصوص عليها في المادة 38 ق. و. ف. م، حيث تنطوي هذه الجريمة على جعل الوظيفة العامة مصدرا للإثراء غير المشروع للصالح الخاص.

وحيث أن الموظف يرتبط بالدولة لأداء أعمال وظيفته وذلك لقاء أجر وليس له أن يتقاضى من الأفراد مقابلا لأداء هذا العمل.

فعلة التجريم ليست الهدية بذاتها، وإنما الظروف والوقائع التي يثبت منها تأثير الهدية على واجبات الموظف العمومي"[4]. فالتجريم يكون كجزاء للتخطيط من أجل التأثير على الموظف، بينما لا تقوم الجريمة إذا كانت الهدية معزولة عن أي قصد غير مشروع، وكانت صادرة عن حسن نية، وبالتالي يكون المقصود من التجريم على حد تعبير الدكتور أحسن بوسقيعة هو درء الشبهة عن الموظف العمومي[5].

1: أركان الجريمة

تتمثل فيما يلي:

أ صفة الجاني

---

[1] الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2017، ص 214-215.

2 تنص المادة 37 في الفقرة 02 " يعاقب بنفس العقوبة الإخفاء المنصوص عليه في هذا القانون، كل شخص ساهم عمدا في التستر على المصدر غير المشروعة للأموال..."

وتنص الفقرة الثالثة"...يعتبر الإثراء غير المشروع ...جريمة مستمرة تقوم إما بحيازة الممتلكات غير المشروعة أو استغلالها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"

[3] CF/ valére Nkelzok KOMTSDI la corruption : une lecture systémique ; 1ére édit /dianoia ; p34

[4] CF . bruce M/Bailey ;la lutte contre la corruption : questions et stratégies ; Agence canadienne de développement international ,Québec . 2000 p 05

[5] الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد، الجزء الاول المرجع السابق ص 216

مثل غيرها من جرائم الفساد يشترط في جريمة تلقي الهدايا أن يكون الجاني موظفا عموميا، مثلما هو معروف بموجب المادة 2 من قانون الوقاية من الفساد.

ب- قبول هدية أو مزية غير مستحقة: تقوم جريمة تلقي الهدية على تحقق فعل مادي يتمثل في استلام الهدايا وتلقيها أو قبولها ولم يشترط فيه قضاء حاجة إذ لم يربطه المشرع بأداء عمل أو الامتناع عن أدائه، وهذا هو جوهر الخالف بين جريمة تلقي الهدايا وجريمة الرشوة السلبية، التي تفترض أن يوجد عرض جدي لهدية أو مزية من صاحب الحاجة، على الموظف العمومي مقابل قضاء حاجته سواء بأداء عمل أو الامتناع عن أدائه فالتجريم يكون كجزء للتخطيط من أجل التأثير على الموظف، ولا يكون التجريم إذا كانت الهدية معزولة عن أي قصد مشروع وكانت صادرة من حسن نية، وبالتالي يكون المقصود من التجريم هو درء الشبهة على الموظف العمومي[1] ، والغرض من التجريم ليست الهدية في حد ذاتها بل الظروف والوقائع التي من خلالها تثبت تأثير الهدية على واجبات الموظف[2] .

ج طبيعة الهدية أو المزية المستحقة:

تشترط المادة 38 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، أن تكون الهدية أو المزية التي قبلها الموظف من شأنها أن تؤثر في معالجة ملف أو سير إجراء أو معاملة لها صلة بمهامه، بمعنى أن يكون لصاحب الحاجة مطلبا يعرضه الموظف الذي قبل الهدية أو المزية، وهنا تختلف صفة تلقي الهدايا عن الرشوة السلبية، حيث في الأول لم يربط المشرع تلقي الهدايا بقضاء حاجة، أما في الرشوة السلبية ربط فيها المشرع قبول الهدايا بأداء عمل أو الامتناع عن أدائه وبالمقابل تتفق الجريمتان في شرط تلقي الموظف العمومي الهدية قبل إخطاره بالأمر أو قبل البت فيه، أما إذا تلقاها بعد البت في الآمر فلا جريمة أي أن المكافأة اللاحقة غير مجرمة، كما سبق بيانه في جريمة الرشوة السلبية[3].

وعليه فالهدف من تجريم هذا الفعل "تلقي الهدايا" ليس الهدية بذاتها وإنما الظروف والوقائع التي من خلالها يثبت التأثير على واجبات الموظف العمومي، فهي تجرم بوصفها جزء أو مرحلة أو وسيلة في مخطط الفساد، وال تجزم إذا كانت معزولة عن أي قصد غير مشروع وصادر عن حسن نية [4].

د القصد الجنائي:

هي من الجرائم القصدية التي تتطلب توافر شرطي العلم والإرادة، أي علم الموظف العام بأن مقدم الهدية أو المزية له حاجة لديه واتجاه إرادته رغم ذلك إلى تلقيها .والشيء الملاحظ على هذه الجريمة أنه من الصعب إثباتها من الناحية العملية، لأنه يصعب إثبات هذه الهدية حقيقة هي التي أدت وأثرت على سير الإجراءات، ولم يكن لظرف آخر أي دخل في تغيير مسار الإجراءات .كما يلاحظ أنه بتجريم هذه الأفعال فإن المشرع يكون قد غطى العجز والنقص الذي كان ينتاب جريمة الرشوة السلبية التي أدت إلى خروج الكثير من التصرفات خارج نطاق جريمة الرشوة لأنها داخلة تحت نطاق الهدية وهذا تطبيق لما جاء في الشريعة الإسلامية والتي تعتبر الهدايا من الجرائم الملحقة بالرشوة[5].

---

[1] احسن بوسقيعة المرجع السابق ص 127

[2] CF. bruce M/Bailey;la lutte contre la corruption : questions et stratégies ; Agence canadienne de développement international ,Québec . 2000 p 04

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق ص 127

[4] BRUCE. M. Bailey, op cit. p05

[5] عزت حسنين، الجرائم الماسة بالنزاهة بسن الشريعة والقانون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981 ص 98

2: قمع الجريمة

تعاقب نص المادة المذكورة أعلاه على جريمة تقديم الهدايا بالحبس من 06 أشهر إلى سنتين والغرامة من: 50.000 دج إلى 200.000 دج، فضلا عن ذلك تطبق على هذه الجريمة نفس الأحكام المطبقة على جريمة الرشوة سواء تعلق الأمر بظروف التخفيف، التشديد، العقوبات التكميلية، الشروع والمساهمة الجنائية، مسؤولية الشخص المعنوي، المصادرة والرد، بطال العقود والصفقات، التقادم فيما إذا تم تحويل العائدات إلى خارج أرض الوطن[1].

المطلب الثاني: التستر على جرائم الفساد

كما جرم المشرع الجزائري السلوكات التي تمثل جرائم فساد وأقر لها عقوبات فإنه أيضا جرم التستر على هذه الجرائم والمتمثلة في جريمة تبييض عائدات الجرائم وإخفاؤها وجريمة عرقلة البحث عن الحقيقة وجريمة التمويل الخفي للأحزاب، وهو ما سندرسه في هذا المطلب:

الفرع الأول: جريمة تبييض عائدات الجرائم وإخفاؤها

سنقوم بدراسة الجريمتين كالآتي:

أولا: جريمة تبييض عائدات جرائم الفساد

هذه الجريمة منصوص عليها في المادة 42 من قانون مكافحة الفساد التي جاءت كما يلي: "يعاقب على تبييض عائدات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، بنفس العقوبات المقررة في التشريع الساري المفعول في هذا المجال (قانون العقوبات)"[2] .

1: أركان الجريمة

تقتضي هذه الجريمة وجود جريمة أصلية تتمثل في إحدى جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد والمتمثلة في جريمة اختلاس الممتلكات والإضرار بها وجريمة الرشوة وما في حكمها وأيضا الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التي سبق بيانها.

وعدا ذلك فإن أركان هذه الجريمة هي نفسها أركان جريمة تبييض الأموال المنصوص والمعاقب عليها في المادة 389 مكرر وما يليها [3].

- الركن المادي:

يقوم الركن المادي على السلوك الإجرامي لهذه الجريمة حيث يختلف باختلاف التشريعات العقابية ففي القانون الجزائري يتمثل السلوك الإجرامي في:

أ - حيازة الأموال المتحصلة من عائدات جرائم الفساد أو اكتسابها أو استخدامها وهي حاله تنطبق بالأخص على البنوك والمؤسسات المالية أين توضع الودائع والمبالغ

---

[1] احسن بوسقيعة ، المرجع السابق ص 128

[2] المادة 42 من قانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

[3] احسن بوسقيعة، مرجع سابق ص 214.

المالية غير المشروعة وذلك متى علم المصرف عن طريق مسيره بمصدر المال غير المشروع كان الإيداع في شملي رصيد أي فتح حساب أو في شكل أمانه [1].

ب_ تحويل الممتلكات أو نقلها: مع علم الفاعل بانها عائدات إجراميه حيث يتم فيها انتقال رؤوس الأموال ماديا من البلد محل ارتكاب الجريمة مصدر الأموال غير المشروعة إلى بلد ثاني تتم فيها عمليه التبييض من خلال إدخال هذه المبالغ في الدورة الاقتصادية للبلد فيه استثمار الأموال[2] .

ج- إخفاء أو تمويه مصدر الأموال العائدة من الجريمة: ويقصد بالتمويه اصطناع مظهر المشروعية لممتلكات غير مشروعه كإدخال الأموال المتأتية من الرشوة أو الاختلافات في نتائج شركه قانونية ضمن أرباحها فتظهر وكأنها أرباح مشروعة ناتجة عن نشاط مشروع.

د- المساهمة في الجريمة: أو تقديم المشهورة أو التحريض عنها وهي تأخذ إما صورة المساعدة في أنشطة تبييض الأموال أو المؤامرة والتواطؤ على ارتكابها.

- الركن المعنوي: المشرع الجزائري استوجب توافر عنصر العلم لقيام جريمة تبييض الأموال حيث جاء في نص المادة 389 مكرر في الفقرة (أ) على تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية، كما نص في الفقرة ب من نفس المادة على إخفاء أو تمويه الطبيعة القانونية للممتلكات ومصدرها مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية[3]

2: قمع الجريمة.

تخضع جريمة تبييض عائدات جرائم الفساد لنفس العقوبات المقررة لجريمة تبييض الأموال في نص المادة 389 مكرر من قانون العقوبات وهي:

أ- العقوبات المقررة للشخص الطبيعي

1- العقوبات الأصلية:

التبييض البسيط: تعاقب المادة 389 مكرر1 على التبييض البسيط بالحبس من 5 إلى 10 سنوات وبغرامة من 1.000.000 إلى 3.000.000 دج[4].

التبييض المشدد: تعاقب المادة 389 مكرر 2 على التبييض المشدد بالحبس من 10 إلى 15 سنة وبغرامة من 4.000.000 إلى 8.000.000 دج[5].

ويكون تبييض مشددا بتوافر ظرف من الظروف الأتية:

---

[1] انظر سليمان عبد المنعم، ظاهرة غسيل الأموال الغير نظيفة، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، بيروت، المجلد1، 1998، ص 115- 116 ويمكن الاستدلال أيضا بقرار المجلس الأعلى الصادر بتاريخ 3 .4 .1984 الذي ينص على أنه يجب أن يكون المال محل الجريمة موضوع تحت يد الموظف بمقتضى وظيفته أو بسببها مشار اليه في المجلة القضائية لسنة 1989 ص 277

[2] جمال خوجة جريمة تبييض الأموال دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان 2007 \2008 ص 80

[3] المادة 389 مكرر من قانون العقوبات.

[4] المادة 389 مكرر 1 من قانون العقوبات

[5] المادة 389 مكرر 2 من قانون العقوبات

الاعتياد استعمال التسهيلات التي يوفرها نشاط مهني ارتكاب الجريمة في إطار جماعه إجرامية.

وتعاقب المادة 389 مكرر 3 على محاولة ارتكاب الجريمة بالعقوبات المقررة للجريمة التامة[1].

2- العقوبات التكميلية: نصت المادة 389 مكرر 5 على الحكم على الجانب بعقوبة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة 9 من قانون العقوبات[2].

والعقوبات التكميلية كما هي محددة في المادة 9 من قانون العقوبات جوازية وهي: الحجر القانوني، الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية، تحديد الإقامة، المنع من الإقامة، المصادرة الجزئية للأموال، المنع المؤقت من ممارسة مهنة أو نشاط، إغلاق المؤسسة، الإقصاء من الصفقات العمومية، الحظر من إصدار الشيكات و/ أو استعمال بطاقات الدفع، تعليق أو سحب رخصة السياقة أو إلغاؤها مع المنع من استصدار رخصة جديدة، سحب جواز السفر، نشر أو تعليق حكم أو قرار الإدانة.

وإذا كان الجاني أجنبيا يجوز الحكم عليه بالمنع من الإقامة على الإقليم الوطني بصفه نهائية أو لمده 10 سنوات على الأكثر (المادة 389 مكرر 6[3].)

3-المصادرة: علاوة على ما جاءت به المادة 389 مكرر5 التي تزيد الحكم على الجاني بعقوبة أو أكثر من العقوبات التكميلية التي تشمل المصادرة نص المشرع في المادة 389 مكرر4 على مصادرة الممتلكات محل الجريمة بما فيها العائدات والفوائد الأخرى الناتجة عن ذلك وعلى مصادرة الوسائل والمعدات المستعملة في ارتكاب جريمة التبييض. كيف تعذر تقديم أو حجز الممتلكات محل المصادرة يقتضي بعقوبة مالية تساوي قيمه هذه الممتلكات.

وفي كل الأحوال أوجبت الفقرة الأخيرة من المادة 389 مكرر4 على الجهة القضائية تعيين الممتلكات المعنية وتعريفها وكذا تحديد مكانها.

والملاحظ أن المشرع استعمل هنا عبارة "يجب" التي تفيد الإلزام وهو ما لم يستعمل عند الحديث عن المصادرة حيث اكتفى بالقول. "تحكم الجهة القضائية بمصادرة الأملاك." مما يثير تساؤلا حول الطابع الإلزامي للمصادرة وان كانت الصيغة المستعملة في النص بالفرنسية تحمل على الاعتقاد بأن المصادرة إلزامية[4].

ب ـ العقوبات المقررة للشخص المعنوي: تعاقب المادة 389 مكرر 7 الشخص المعنوي الذي يرتكب جريمة تبييض الأموال بالعقوبات التالية[5]:

1- الغرامة: يعاقب الشخص المعنوي بغرامه لا يمكن ان تقل أربع مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة جزاء للشخص الطبيعي والملاحظ أن المشرع نص على الحد الأدنى للغرامة دون حدها الأقصى متجاوزا بذلك مبدأ الشرعية الذي يقتضي تحديد الحد الأقصى

[1] المادة 389 مكرر 3 من قانون العقوبات
[2] المادة 389 مكرر 5 من قانون العقوبات
[3] المادة 389 مكرر6 من قانون العقوبات
[4] المادة 389 مكرر 4 من قانون العقوبات
[5] المادة 389 مكرر 7 من قانون العقوبات

للعقوبة ولو لم يحدد حدها الأدنى ويفهم من النص أنه لا يجوز للقاضي التخفيض من الغرامة كما هي محددة في النص في حين يجوز له أن يقضي بغرامه فوق ما هو محدد.

2- المصادرة: وتتمثل في مصادرة الممتلكات والعائدات التي تم تبييضها وكذلك مصادره الوسائل والمعدات التي استعملت في ارتكاب الجريمة وإذ تعذر تقديم أو حجز الممتلكات محل المصادرة تحكم الجهة القضائية المختصة بعقوبة مالية تساوي قيمه هذه الممتلكات. ويفهم من صياغة النص أن المصادرة تكون جوازيه على خلاف المصادر المقررة للشخص الطبيعي التي انتهينا إلى طبيعة الإلزامي وهو أمر لا يستقيم قانونا ولا منطقا.

3- العقوبة الأخرى: يمكن للجهة القضائية أن تقضي بالإضافة إلى ذلك بإحدى العقوبتين الآتيتين: المنع من مزاوله نشاط مهني أو اجتماعي لمده لا تتجاوز خمس سنوات وحل الشخص المعنوي .

ثانيا: جريمة إخفاء عائدات جرائم الفساد

اعتبر القانون الفرنسي إخفاء الأشياء في بداية الأمر شكلا من أشكال الاشتراك، ثم تطور الأمر إلى اعتباره جنحة متميزة عن الجريمة التي تحصلت منها الأشياء المخفاة، إلى أن تم تجريمه تجريما خاصا.

وقد جرى المشرع الجزائري على خطى المشرع الفرنسي فخص الإخفاء بتجريم خاص، إذ وردت جريمة إخفاء الأشياء في المادة 387 ق. ع [1] وما يليها.

وقد نص عليها المشرع الجزائري أيضا في المادة 43 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد، وما يمكن ملاحظته أن هذا الأخير قد غلظ في العقوبة السالبة للحرية والغرامة كما هو مشار إليهما في المادة 387 ق. ع بحيث نجد ما يلي

المادة 387 ق . ع	المادة 43 قانون 01-06
- العقوبة السالبة للحرية هي: الحبس من سنة إلى 5 سنوات. - الغرامة المالية هي: من 20000 دج إلى 100000 دج	- العقوبة السالبة للحرية هي: الحبس من سنتين إلى 10 سنوات – الغرامة المالية هي: من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج

وهو الفعل المنصوص والمعاقب عليه في المادة 43 [2] من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ولا تختلف هذه الجريمة عن جريمة الإخفاء المنصوص عليها في المادة 387 من

[1] الآمر رقم 66/ 156مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
[2] انظر المادة 43 من قانون رقم 01-06 معدل ومتتم.

قانون العقوبات من حيث العقوبات التي لم يحيلها إلى قانون العقوبات كما في التبييض وإنما قررها في قانون مكافحه الفساد [1] وتمثل أركان الجريمة في[2] :

ا- **الجريمة السابقة:** هي بالضرورة جريمة من جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون الفساد ومكافحته .

ب- **الشيء المخفي**: ينصب الإخفاء في هذه الجريمة على العائدات المتحصل عليها من أحد جرائم الفساد.

ج- **الركن المادي**: يتمثل السلوك الإجرامي في هذه الجريمة في طلاق الجاني الشيء المخفي ويكون التلقي من مرتكب الجريمة الأصلية أو من وسيط بالإضافة إلى حيازة الشيء مع العلم بالمصدر الإجرامي فتقوم هذه الجريمة في حق من تلقى شيئا بحسن نية واحتفظ به رغم علمه لاحقا بمصدره الإجرامي3.

د- **الركن المعنوي**: جريمة الإخفاء جريمة عمديه ولهذا لا تقوم إلا إذا كان الإخفاء عمدا وعن علم بأن مصدر الشيء محل الإخفاء هو عائدات جرائم الفساد ويكفي أن يتوفر هذا العلم في لحظه ماء من حيازة الشيء المخفي لقيام هذه الجريمة.

الفرع الثاني: جريمة عرقلة البحث عن الحقيقة

سنفصلها في الآتي:

1 جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة:

وهو الفعل المنصوص والمعاقب عليه بالمادة4 (44) من القانون 06-01 بالنسبة إلى : -كل من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو منع الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراء يتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقا لهذا القانون.

- كل من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب لعرقلة سير التحريات الجارية بشأن الأفعال المجرمة وفقا لهذا القانون.

- كل من رفض عمدا ودون تبرير تزويد الهيئة بالوثائق والمعلومات المطلوبة.

وبناء عليه، تتحقق جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة بتوفر إحدى الصور المنصوص عليها في هذه المادة والمتمثلة في:

أ-حمل الغير على الإدلاء بشهادة زور أو عدم الإدلاء بها: باستعمال وسائل الترهيب أو الترغيب.

ب-عرقلة سير التحريات: عن طريق استخدام وسائل الترهيب لعرقلة عمليات التحري بشأن جريمة.

ج- الامتناع عن تزويد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد بالوثائق والمعلومات المطلوبة.

---

[1] انظر المادة 387 من امر رقم 66-156 مؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون العقوبات، معدل ومتمم.

[2] احسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 138

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 218-219

[4] المادة 44 من القانون 06-01 .

2 جريمة الاعتداء على الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا

تعاقب المادة 45 من قانون الوقاية من الفساد1 ومكافحته من اللجوء إلى الانتقام أو التهريب، أو التهديد ضد الشهود أو الخبراء أو المبلغين، والضحايا أو أفراد عائلتهم وسائر الأشخاص الوثيقين الصلة بهم وتقوم هذه الجريمة على ثلاث عناصر.

- **السلوك المجرم:** يتمثل في الانتقام أو الترهيب أو التهديد، والانتقام وهو سلوك تتفرد به جريمة الاعتداء على الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا فقد يكون على شكل اعتداء جسدي بالضرب أو القتل أو الحرمان من وظيفة أو رفض طلب عمل2، أما بالنسبة للترهيب أو التهديد تشترك فيهما جريمة حماية الشهود والخبراء والضحايا مع جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة3.

- **صفة المجني عليه:** حصرها المشرع في الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا وأضاف إليهم أفراد عائلاتهم، وسائر الأشخاص الوثيقين الصلة بهم.

- **الغرض من السلوك المجرم:** لم يحدد المشرع الغرض من استعمال الوسائل المجرمة على خلاف ما فعل مع جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة فالغرض لا يخرج عن احتمالين:

أ- فإما لمنع المبلغين من إبلاغ السلطات المختصة عن ارتكاب جريمة، ومنع الضحايا من تقديم الشكوى ومنع الخبراء من تقديم الخبرة، ومنع الشهود من الإدلاء بالشهادة

ب- وإما بسبب إبلاغهم أو شكواهم أو خبرتهم أو شهادتهم4.

3-جريمة البلاغ الكيدي:

البلاغ الكيدي أو الكاذب هو إخبار عن واقعة غير صحيحة تستوجب عقاب من تستند إليه، موجب إلى أحد الحكام القضائيين أو الإداريين ومقترن بقصد جنائي5 ونصت على هذه الجريمة المادة 46 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

أما المادة 145 من قانون العقوبات فتعرف البلاغ الكيدي على أنه تبليغ السلطات العمومية بجريمة يعلم المبلغ بعدم وقوعها أو تقديمه دليلا كاذب 6.

ومن خلال التعريفين نستنتج عناصر جريمة البلاغ الكيدي وهي7:

أ- **بلاغ كاذب:** هو بلاغ غير صحيح كأن تتسبب وقائع وهمية لشخص أو تقديم أدلة كاذبة عنها أو اصطناع مثل هذه الأدلة.

ب- **أن يكون التبليغ موجها إلى إحدى السلطات العامة:** وتتمثل هذه السلطات في السلطة القضائية أو الإدارية وكذلك مصالح الشرطة القضائية.

ج- موضوع البلاغ: يجب أن يتعلق البلاغ بجريمة من الجرائم الواردة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

---

[1] المادة 45 من قانون 01-06 .

[2] -بن سلامة خميسة، المرجع السابق، ص 56

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 230

[4] احسن بوسقيعة المرجع نفسه، ص 231

[5] علي عوض حسن، جريمة البلاغ الكاذب، دار الكتب القانونية، مصر،2008 ص 16

[6] أنظر المادة 45 من أمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[7] احسن بوسقيعة المرجع السابق، ص232

د- نية الإضرار بالمبلغ ضده: القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكيدي يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ونية في إلحاق ضرر بمن بلغ ضده[1] ، وتنطوي عبارة "كيد" التي وصف بها البالغ نجدها تدل على نية سيئة وهي الإضرار بالمبلغ ضده.

4- جريمة عدم الإبلاغ عن الجرائم:

هي الجريمة المعاقب عليها في المادة 47 من نفس القانون المذكور أعلاه وتتمثل في علم شخص بحكم مهنته أو وظيفته بوقوع جريمة أو أكثر من جرائم الفساد وعدم الإبلاغ عنها للسلطات المختصة في الوقت الملائم وبالتالي سنتطرق إلى أركان هذه الجريمة التي تتمثل في:

أ-صفة الجاني: المشرع لم يشترط أن يكون الجاني موظفا لكن عبارة يعلم بحكم مهنته أو وظيفته بارتكاب جريمة من جرائم الفساد فالمعني هنا هو الموظف أو المهني والمشرع فرض عليه واجب.

الإبلاغ عن جرائم الفساد التي يعلم بها بحكم وظيفته أو مهنته ويشترط لقيام الجريمة أن تكون هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين المعلومات وصلته ووظيفته وعلى هذا الأساس لا تقوم الجريمة إلا إذا علم ذو الصفة بارتكاب جريمة من جرائم الفساد عرضيا من مصادر لا تمد بصلة لوظيفته أو مهنته، كما لا تقوم الجريمة في حق العموم إذا علموا بارتكاب جريمة من جرائم الفساد بطريقتهم ووسائلهم الخاصة [2].

ب- **وقوع جريمة من جرائم الفساد:** اشترط المشرع أن تكون الجرائم المراد التبليغ عنها أن تكون ما ورد ذكره في قانون الفساد أيا كان نوعها وطبيعتها وهذا ما يميز هذه الجريمة عن الجريمة المنصوص عليها في المادة 181 من قانون العقوبات التي تشترط أن يكون عدم الإبلاغ عن جريمة وصفها جناية[3] .

ج- الامتناع عن إبلاغ السلطات المختصة: يتعلق الأمر بالسلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية وكذلك السلطات الإدارية بالإضافة إلى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي تكون من صلاحيتها "جمع واستغلال المعلومات التي يتمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد"

وتقوم الجريمة باتخاذ الملزمين بالتبليغ بحكم وظيفتهم أو مهنتهم موقفا سلبيا يتمثل في عدم إبلاغ السلطات المذكورة بوقوع جريمة من جرائم الفساد وصلت إلى علمهم بحكم وظيفتهم أو مهنتهم .وبالمقابل لا تقوم الجريمة في حق ذوي الصفات المذكورة إذا وصلتهم معلومات حول ارتكاب جريمة من جرائم الفساد من مصادر لا تمد بصلة لوظيفتهم أو مهنتهم أو إذا علموا بارتكاب الجريمة بصفة عرضية لا علاقة لها بالوظيفة والمهنة

د- ميعاد عدم الإبلاغ: على خلاف المادة 181 من قانون العقوبات بخصوص جريمة عدم الإبلاغ عن جناية التي تشترط أن يكون التبليغ فورا.

---

[1] علي عوض حسن، المرجع السابق ص 108

[2] احسن بوسقيعة المرجع السابق 234

[3] أنظر المادة 181 من أمر رقم 66- 156 مؤرخ في 08 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات، معدل ومتمم.

فإن المشرع من خلال المادة 47 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته لم يحدد ميعادا معينا للإبلاغ عن الجريمة بل اكتفى بالقول "في الوقت الملائم" فالعبارة غامضة والمدة غير محددة[1].

الفرع الثالث: التمويل الخفي للأحزاب السياسية

تحضر أغلب قوانين مكافحة الفساد و كذلك قوانين الأحزاب أن يكون هنالك تمويل خفي للأحزاب السياسية لما لذلك الأمر من خطورة على الوضع الداخلي للدولة عندما يكون هنالك جهل و إخفاء لمصادر تمويل الأحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية للدولة مما قد يثلم وطينتها و تأكيد تبعيتها للجهة الممولة لها أو لخطورة ما إذا كان التمويل ناتج عن جرائم فساد مالي و إداري سواء ترعاه الأحزاب السياسية نفسها أو جهات فاسدة أخرى ستكون هي التي تحدد بوصلة اتجاهات الحزب بعد اشتراطه تمويله مقابل الخضوع لإرادة تلك الجهات الفاسدة.

أولا: أركان الجريمة:

أ- المستفيد من الفعل المجرم:

يتمثل في الحزب السياسي التي عرفته المادة 2 من الأمر 97-09 المؤرخ في 6-3-1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب والتي نصت على أن الأحزاب السياسية تهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية للمجتمع بوسائل ديموقراطية وسلمية من خلال جمع المناضلين والمنخرطين حول برنامج سياسي دون تحقيق الربح ويستدعى تسيير الحزب أموالا، وقد تكون عملية تمويله بطريقة خفية[2].

ب- الفعل المجرم:

ويتمثل في عملية تمويل خفية لحزب سياسي أي يشترط فيه توافر العنصرين التاليين:

ب 1- التمويل المخالف للقانون:

يخرج عن أحد العناصر الأربعة وهي:

- اشتراكات الأعضاء:
- الهبات والوصايا والتركات
- مساعدات الدولة
- العائدات المرتبطة بنشاطه[3]

ب 2- إخفاء العملية:

يشترط أن تتم عملية التمويل بصفه خفيه أي سرا وهذا يجرنا إلى التساؤل حول عمليات التمويل التي تتم بمخالفة أحكام المواد 27 31 و 32 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية غير أنها تتم في علنية كان يتلقى حزب مبالغ مالية من مصدر أجنبي عن طريق تحويل بنكي عادي وفق الإجراءات المصرفية المعمول بها فهم تقوم الجريمة في هذه الصورة أو تنتفي لغياب عنصر الإخفاء؟

---

[1] دخان أمال، المرجع السابق، ص 265

[2] احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، المرجع السابق، ص، 236.

[3] امال يعيش تمام، صور التجريم الجديدة المستحدثة بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الاجتهاد القضائي، العدد الخامس جامعة محمد خيضر، بسكرة 2009 ص103-104.

تنتفي في هذه الحالة، جريمة التمويل الخفي لحفظ السياسي المنصوص والمعاقب عليها في المادة 39 من قانون مكافحه الفساد لغياب عنصر الإخفاء وتقوم بالمقابل ، جريمة تمويل الحزب السياسي بطريقة غير شرعية المنصوص والمعاقب عليها في المادة 41 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

كما يثور التساؤل حول ما إذا كان الفعل المجرم يقتصر على تمويل الحزب 39 من قانون مكافحه الفساد في نسختها الفرنسية ام أن الفعل المجرم ينصب على تمويل نشاط حزب كما يستفاد من النص في نسخته العربية؟

ويختلف في المعنى تمويل حزب عن تمويل نشاط حزب العبارة الأولى أوسع من الثانية وتستغرق صورتها في عبارة تمويل حزب تنطبق على حياة الحزب بوجه عام أم عبارة أنشطة حفظ فتنحصر فيما يقوم به الحفظ من أعمال ومبادرات في إطار تنفيذ برنامجه مرة أخرى يختلف النص في صياغته العربية عنه في صياغته بالفرنسية ومرة أخرى تواجهنا مسالة النص الواجب التطبيق[1] .

ج- القصد الجنائي:

ويشترط في هذه الجريمة أيضا القصد الجنائي والمتمثل في نية الإخفاء العمدية لعملية التمويل مع توافر شرط العلم بكونها جريمة واتجاه إرادة الجاني إليها والشيء الملاحظ هو عدم وجود مبرر لتكرار تجريم هذا الفعل بموجب قانون مكافحة الفساد رغم أن قانون الأحزاب السياسية يجرم هذه الأفعال، وتقتضي هذه الجريمة التي تشترط التفكر لقيامها قصدا جنائيا عاما يتمثل في نية إخفاء عملية التمويل التي يعلم الجاني أنها غير مشروعة2.

وأقر له عقوبات تمثلت فيا يلي:

ثانيا – قمع الجريمة

أ: العقوبات المقررة للشخص الطبيعي

تعاقب المادة 39 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على التمويل الخفي للأحزاب السياسية

بالحبس من (2) سنتين إلى (10) عشر سنوات وبغرامة من 200.000 إلى 1.000.000 دج، وهي عقوبة مثيلة للعقوبة المقررة لجرائم الاختلاس والرشوة3.

ب: العقوبات المقررة للشخص المعنوي

إذا كان الجاني شخصا معنويا، تطبق عليه العقوبات المقررة للشخص المعنوي في المادة 18 من قانون العقوبات وهي:

1- غرامة تساوي من مرة إلى 5 مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي، أي غرامة من 1000000 إلى 5000000 دج4.

2 - واحدة أو أكثر من العقوبات الآتية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 18 مكرر من قانون العقوبات

- حل الشخص المعنوي.
- غلق المؤسسة أو فرع من فروعها لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.

---

[1] احسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، المرجع السابق ص 283.

[2] احسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، المرجع نفسه .

[3] أشار إلى ذلك احسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، الجزء الثاني ، الطبعة السابع عشر.

[4] احسن بوسقيعة ، المرجع السابق .

- الإقصاء من الصفقات العمومية لمدة لا تتجاوز 5 خمس سنوات[1]

وبوجه عام، تطبق على هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة 39 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته مجمل الأحكام المقررة في هذا القانون، سواء تعلق الأمر ب:

أولا: الظروف المشددة (المادة 48 من قانون 01-06).

ثانيا: الإعفاء من العقوبات والتخفيض منها (المادة 49 من قانون 01-06).

ثالثا: العقوبات التكميلية (المادة 50 من قانون 01-06).

رابعا: المصادرة (المادة 51 من قانون 01-06).

خامسا: التقادم (المادة 54 من قانون 01-06).

سادسا: أساليب التحري الخاصة (المادة 56 من قانون 01- 06).

سابعا: مسؤولية الشخص المعنوي (المادة 53 من قانون 01-06).

ويجوز أن تطبق على هذه الجريمة العقوبات المقررة في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، كما يستكشف ذلك من المادة 39 من قانون الوقاية الفساد ومكافحته، التي نصت على أن العقوبات المقررة في هذا القانون تطبق دون الإخلال بالأحكام الجزائية السارية المفعول المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية[2] .

يحدث ذلك مثلا إذا ما تخلف عنصر الإخفاء في عملية تمويل حزب سياسي، ففي هذه الحالة تطبق على الجاني العقوبات المنصوص عليها في المادة 41 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية التي لا تشترط أن تتم عملية تمويل الحزب بصفة خفية، وكل ما تتطلبه هو مخالفة المواد 28 و35 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية[3].

وتكون العقوبة عندئذ الحبس من سنة إلى (5) خمس سنوات وغرامة من 5.000 إلى 50.000 دج أو إحدى هاتين العقوبتين.

ويمكن مضاعفة الحد الأقصى للعقوبة إذا كان الجاني مسؤولا عن مالية الحزب.

ملخص الفصل الثاني :

أصبحت ظاهرة الفساد من القضايا الراهنة على الساحة الدولية والمحلية، باعتبارها تشكل عائقا أساسيا للتنمية في مختلف مجالاتها، ولهذا سعى المشرع الجزائري لاستحداث قانون خاص لمكافحة ظاهرة الفساد، المتمثلة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، استجابة لمصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي حمل في طياته مجموعة من الأحكام تتعلق بالوقاية من الفساد في القطاع العام و القطاع الخاص، وكذا تجريم مختلف الأفعال والسلوكيات و تقرير العقوبات الخاصة بها، وذلك لسد ثغرات قانون العقوبات الذي نص فقط على الجرائم الكلاسيكية المتمثلة في جريمة الرشوة وما شابهها، جرائم الاختلاس، جرائم الصفقات العمومية، والتي تم نقلها إلى قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد

[1] الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات.

[2] احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، المرجع السابق، ص 239.

[3] القانون العضوي 79-09 مؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

ومكافحته، بالإضافة إلى ذلك تم استحداث جرائم أخرى لم تكن مألوفة من قبل تتمثل في الجرائم الماسة بالوظيفة العامة، جريمة الاختلاس والرشوة في القطاع الخاص، رشوة الموظفين العمومين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية، بالإضافة إلى ذلك جرائم معرقلة للبحث عن الحقيقة والتمويل الخفي للأحزاب السياسية .

فمن خلال دراستنا حاولنا قدر المستطاع الإلمام بالموضوع رغم شساعته وتعقيده، و ذلك بالتعرض بشيء من التفصيل إلى كل جريمة من جرائم الفساد، كل واحدة على حدى

بالإضافة إلى التطرق إلى خصوصيات جرائم الفساد، والتي جاء بها هذا القانون وإن كان البعض منها معروف سابقا، لكن لم يكن منصوص عليه في قانون واحد، مثلما عليه الحال في القانون رقم 06-01.

الباب الثاني:
سبل مكافحة الفساد

الباب الثاني: سبل مكافحة الفساد.

تتكامل جهود المؤسسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات الدولية لمكافحة حالات الفساد، وبعد أن أصبح الفساد ظاهرة دولية متعددة الأبعاد، يجب أن تكون الجهود الوطنية لمكافحة الفساد جهود فعالة تتم من خلال أساليب وآليات متعددة وتشمل أبعادا كثيرة كالجانب الاقتصادي متمثلا في مستويات الأجور الجيدة والقضاء على البطالة وتحسين مستويات المعيشة، كذلك الجانب الاجتماعي والثقافي من خلال البناء السليم للنظام القيمي ومحاربة الأعراف والتقاليد الفاسدة أو التي يمكن أن تمثل مدخلا لممارسة الفساد، ثم أن هذه الأبعاد تستكمل بالبعد المؤسسي المتمثل في تقوية مؤسسة القضاء والمحاكم وتطوير أجهزة الرقابة والمساءلة وتعزيز دور الإعلام والرقابة الشعبية ولذا يجب على المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية ان تساهم بالجهود الفعالة في مكافحة الفساد.

الفصل الأول

الفصل الأول: مكافحة الفساد على المستوى الدولي والوطني.

لم يكن اهتمام المجتمع الدولي بالفساد أمرا جديدا، فالجميع يدرك خطورة هذه الظاهرة، ومدى تأثيرها السلبي على التنمية البشرية والتطور الاجتماعي والسياسي وتهديدها الدائم لاستقرار المجتمعات وأمنها وتعطيلها لحكم القانون وتقويضها للقيم الأخلاقية.

غير أن الجديد هو ترجمة هذا الاهتمام عبر بلورة مجموعة من الأطر القانونية وذلك بإصدار مجموعة من الاتفاقيات والقوانين والوثائق الدولية والوطنية وغيرها، من أجل توحيد الجهود والوصول الى قوانين متناسقة وموحدة للقضاء على الفساد حتى لا يجد المفسدون أي طريق مفتوح أمامهم من أجل تهريب أموالهم واستثمارها في أي دولة أخرى مما يضطرهم الى تعديل وتغيير نشاطاتهم غير المشروعة واستثمار أموالهم في التجارة المشروعة، وهو ما سيأتي التفصيل فيه في هذا الفصل.

المبحث الأول: مكافحة الفساد على المستوى الدولي.

كان الفساد في الماضي مقصورا غالبا على اقليم كل دولة على حدى، ولا يؤثر في الدولة المجاورة ومع التقدم العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقيام الاقتصاد الحر وذوبان الحدود بين الدول، لم تعد كل دولة قائمة بذاتها، منفصلة عن باقي الدول، كما كان في السابق، وانما أصبحت كل دولة تؤثر وتتأثر بما يحدث بباقي الدول، فظهرت المنظومات العصابية الدولية، واتسع نطاق ارتكاب جرائم الفساد، ولم تعد تلك الجرائم مقصورة على حدود دولة بعينها وانما أصبحت سهلة الانتشار والتوسع من دولة الى أخرى، وخاصة مع

غياب التعاون الدولي، مما دعا منظمة الأمم المتحدة الى الدعوة لعقد اتفاقية بين الدول لمكافحة الفساد، واقامة التعاون بين الدول، بتأسيس المنظمات وتشريع المواثيق للعمل على تحجيم الفساد والقضاء عليه على المستوى الدولي، فلم يكن يوجد أي سبيل آخر للقضاء على هذه الظاهرة سوى اقامة التعاون بين دول العالم لتطويقه، ومحاولة القضاء عليه[1]. وعليه سنتطرق الى هذه الجهود فيما يلي.

المطلب الأوّل: الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد.

قد دفعت خطورة الفساد بالمجتمع الدولي للمضي نحو مكافحته، فالمناهضة الدولية انتشرت في الساحة السياسية من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تضفي الصفة الرسمية على الالتزام الحكومي بمكافحة الفساد، وباعتبار هذه الاتفاقيات هي القاعدة التي بنيت عليها الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، سنتطرق لدراستها في هذا المطلب كالتالي:

الفرع الأول: الجهود الدولية لمكافحة الفساد.

إن الفساد لم يعد شأنا محليا، بل هو ظاهرة عبر وطنية، تمس كلّ الدول، مما يوجب ضرورة التعاون الدولي في الجهود المستمرة التي تعمل على منعه ومكافحته، كما أصبحت هناك قناعة بأن جهود دولة ما منفردة في القضاء على الفساد هو أمر عسير، ما لم تدعم بمساندة دولية وباتفاقيات دولية تؤدي إلى التكامل في أداء أدوار مكافحة الفساد، لذلك سنقوم بدراسة بعض الجهود الدولية التي تصدت لظاهرة الفساد، وذلك فيما يلي:

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إيمانا من الدول والمنظمات الدولية بخطورة الفساد وآثاره المدمرة على إمكانيات الدول والمجتمعات والشعوب وطاقاتها البشرية والمادية وتطورها، فقد سعت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد وذلك بغرض تنسيق الجهود الدولية فيما يتعلق بمكافحة الفساد ووضع وتعزيز النظم الوطنية الكفيلة بمكافحته، وكي تكون انطلاقة لجميع الدول، وأفراد المجتمع الدولي للسعي الحثيث نحو اتخاذ كافة الوسائل والسبل التي تؤدي إلى محاصرة الفساد ومكافحته.

وبالفعل وضعت الاتفاقية المعروفة باتفاقية الأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 58_4 المؤرخ في2003/10/31، وقد انضم إلى هذه الاتفاقية العديد من الدول منها الجزائر، إيمانا منها بان قضية مكافحة الفساد لم تعد شأنا داخليا خالصا بل أن الأمر يحتاج إلى تظافر الجهود الدولية لمواجهته، ويحتاج من ناحية أخرى إلى إصلاح وتدعيم النظم الداخلية حتى تكون أكثر فاعلية في مكافحة الفساد.

لا شك أن قضية مكافحة الفساد تعد قضية رئيسية ومحورية لجميع دول العالم، سواء كانت دول نامية أو متقدمة فالفساد بأشكاله المختلفة ظاهرة منتشرة في جميع الدول ولكن

[1] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 111.

بدرجات متفاوتة من حيث مدى خطورتها على النظام الإداري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم، كما أن على مستوى الدولة الواحدة تعتبر مكافحة الفساد من الموضوعات التي تهم جميع طوائف المجتمع، نظرا للآثار المدمرة للفساد بكافة أشكاله على جميع القطاعات وعلى جميع مظاهر الحياة اليومية للمواطنين.

وعليه سنتطرق لدراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال الآتي:

1: التعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إن الاتفاقيات والمعاهدات من أهم المصادر التي تعتمدها الدول ذات السيادة لتنظيم المصالح المشتركة التي تهم المجتمع الدولي، فهيئة الأمم المتحدة تتولى مسألة إعداد الاتفاقيات الدولية العامة التي تتعلق بتنظيم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، ثم تقوم بعرض تلك الاتفاقيات والمعاهدات على الدول الأعضاء للانضمام إليها ثم التوقيع والتصديق عليها، وبما أن مكافحة الفساد مصلحة مشتركة بين المجتمعات، فإن هيئة الأمم المتحدة قامت بإعداد اتفاقية الأمم المتحدة، لذا تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أبرز الاتفاقيات وأهمها، فهي لم تأت من فراغ بل كانت وليدة تنامي القلق المتعلق بظاهرة الفساد، ونتيجة الجهود الحديثة التي قادتها الأمم المتحدة عبر وكالاتها المتعددة للوصول إلى إطار جامع يمكن من خلاله مكافحة الفساد بصورة فعالة.

وبما أن الحاجة أدّت إلى وضع وثيقة ملزمة شاملة مكرسة بالكامل لمعالجة هذه الظاهرة، فإنه تم إقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[1]، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005/12/14 حيث تشكل هذه الاتفاقية خطوة هامة في حركة مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم حيث تندرج تحت هذه الاتفاقية التزامات لجميع الدول للعمل على تجريم الفساد بكافة أشكاله وتشكيل ودعم المؤسسات العاملة على منع حدوثه وملاحقة مرتكبيه، وتدخل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة، وقد تبنتها الجمعية العامة في أكتوبر عام 2003 ووقعت عليها 123 دولة، من بينها 13 دولة عربية وصادقت عليها 25 دولة من بينها الجزائر، مصر، جيبوتي، الأردن، وتناولت الاتفاقية خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها مما يخوض مؤسسات الديمقراطية والقيم والأخلاقية والعدالة ويعرض التنمية وسيادة القانون للخطر بالإضافة للصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة وخاصة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما فيها غسيل الأموال وكذلك حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات ويمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول والتي تهدد الاستقرار السياسي[2].

بالإضافة إلى ذلك فاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعد الاتفاقية الأكثر شمولا وقوة في مكافحة الفساد على مستوى العالم، وهي أوّل صك دولي ملزم قانونا لمكافحة الفساد، وذلك لسببين تمثلا في أنها اتفاقية عالمية النطاق اشتراكا في أعمالها التمهيدية وفي المفاوضات التي سبق اقراها أكثر من 120 دولة، بالإضافة إلى العديد من ممثلي المنظمات الدولية الحكومية والأهلية وبذلك تعتبر استكمالا وتتويجا لسلسلة من الاتفاقيات والصكوك

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 84.
[2] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص50.

الإقليمية في مجال مكافحة الفساد، مثلما تجسد أيضا إرادة دولية، كما تنشئ لنفسها آلية مراقبة التنفيذ من خلال مؤتمر الدول الأطراف[1].

ويجدر الإشارة أيضا إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جاءت أيضا لتمنع وتكشف وتردع الإحالات الدولية للموجودات المكتسبة بصورة غير مشروعة، وتعزز التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وتسلم بالمبادئ الأساسية لمراعاة الأصول القانونية في الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية للفصل في حقوق الملكية[2].

كما جاءت على خلفية مساعدة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة جرائم المخدرات، ووضعت الاتفاقية على أولوياتها الأعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا الميدان، بما في ذلك أنشطة مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجلس التعاون الجمركي المعروف باسم المنظمة

العالمية للجمارك، وجامعة الدول العربية، وتضمنت كذلك التقدير بالصكوك المتعددة الأطراف لمنع الفساد التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في 29 مارس 1996.

واتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في 26 ماي 1997، واتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 27 جانفي 1999،

واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 4 نوفمبر 1999، واتفاقية الاتحاد الإفريقي في 12 يونيو 2003 والتي رحبت جميعها بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة حيز النفاذ في سبتمبر من عام 2003 والتي اندمجت جميعها تحت مظلة ومراقبة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تمثلت أغراضها في ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح، بالإضافة لترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع مكافحة الفساد وكذلك تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية[3].

بالإضافة إلى ذلك يجدر الإشارة أيضا إلى أن جهود الأمم المتحدة بدأت في إطار مكافحة الفساد من خلال إدراجه في المؤتمرات الدولية، بداية من المؤتمر بمدينة ميلانو، والمحاضرات على مستوى معاهد الأمم المتحدة، ومؤتمر هافانا حول منع الجريمة ومعاملة المدنيين، والذي فرز قرار زيادة الوعي وإدخال إجراءات إدارية مساعدة، ومساعدة الموظفين وتحصين الأنظمة المصرفية وتنقيح القوانين، وتنظيم سياسات البرامج المتصلة بمكافحة الفساد كالبرنامج الدولي لمكافحة الفساد الذي أقره المركز الدولي لمكافحة الجريمة، حيث تضمن السياسات المتعلقة بالفساد ونظم العدالة الجنائية، وقام على تكريس دور

[1] محي الدين شعبان توق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2014 ، ص 178.
[2] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 50.
[3] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 51.

المجتمعات المدنية وقرارات الدولة من خلال البحوث والدراسات والمساعدة في تطبيق الخطط[1].

2: الأحكام العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ/ طبيعة الاتفاقية:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 اتفاقية ذات طبيعة تشريعية، لأنها تهدف إلى سن قوانين دولية تنظم الأفعال التي تشكل سلوكات إجرامية، كما تنظم الجزاء المقرر لها وكيفية مكافحتها وقد أعلنت الدول الأطراف في الاتفاقية عن رضائها بالأحكام القانونية، فهذه الاتفاقية تشريع اكتسى ثوب اتفاقية، فهي تستمد قوتها من اتفاق المنخرطين بها، وكذلك من صدورها من مجموعة دول متفقة، ويتولد عنها إحداث مراكز قانونية بالنسبة للدول المصادقين عليها، لكونها صادرة عن إجماع دولي فإن قواعدها تكون ملزمة للأطراف[2].

ب/ الهدف من الاتفاقية:

إن الفساد بتسريبه أموال الدولة على نحو غير قانوني يقتطع من الخدمات التي يعتمد عليها ذوو الموارد الضئيلة مثل الخدمات الصحية أو التعليم أو النقل العام أو خدمات الشرطة المحلية، كما أن الفساد البسيط تترتب عليه أيضا تكاليف إضافية يتحملها المواطنون، فلا يكون توفير الخدمات حين ذلك وإنما يلزم دفع المعلوم من أجل إنجاز حتى أبسط الأعمال الحكومية الأساسية، ومن ذلك مثلا إصدار المستندات الرسمية.

وفي كثير من الدول علمت التجربة مقدمي طلبات الحصول على تراخيص القيادة أو تصريح البناء وغيرها من المستندات الروتينية مقابل الحصول على عقود عمومية أو حقوق للتسويق أو لتفادي التفتيش وإجراءات الدواوين الحكومية غير أن عواقب الفساد أكثر تخللا وعمقا مما يبدو من تلك الرشى، فالفساد يسبب نقص في الاستثمار أو حتى سحب الاستثمار وتترتب على ذلك آثار عديدة طويلة الأجل، من بينها الاستقطاب الاجتماعي وعدم احترام حقوق الإنسان والممارسات غير الديمقراطية وتسريب الأموال المرصودة لأجل الخدمات الإنمائية والخدمات الضرورية[3].

وإن تسريب الموارد الشحيحة على أيدي الأطراف الفاسدة يؤثر في قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها وعلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة علاوة على أن ذلك يمكن أن يعرض صحة المواطنين وسلامتهم للخطر من خلال رداءة تصميم مشاريع البنية التحتية الإمدادات الطبية أو قدم عهدها مثلا.

---

[1] بلال خلف السكارة، أخلاقيات العمل، الطبعة الاولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ص 301.

[2] ثائر سعود العدوان، مكافحة الفساد، الدليل التشريعي لاتفاقية الأمم المتحدة، الطبعة الاولى، دار الثقافة للتوزيع، الاردن، ص81.

[3] UNODC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الطبعة الثانية المنقحة، 2012، صV.

وأشد ما يمس المقومات الأساسية أن الفساد يضعف التوقعات المرتقبة للاستثمار الاقتصادي ما ترغب الشركات الأجنبية في أن تستثمر في مجتمعات يوجد فيها مستوى إضافي من "الضرائب المفروضة". وعندما تعرض الشركات الوطنية والدولية رشى للحصول على أعمال تجارية فهي تبطل فرص المنافسة المشروعة وتشوه النمو الاقتصادي وتعزز حالات اللامساواة. وفي كثير من المجتمعات يؤدي انتشار ارتياد الجمهور في أن الأنظمة القضائية فاسدة وان الأفراد من النخبة في المجالين الخاص والعام يرتكبون أفعالا إجرامية إلى النيل من شرعية الحكومة وتقويض سيادة القانون.

وإلى جانب تزايد نفور المستثمرين الدوليين والجهات المانحة الدولية من تخصيص موارد للدول المفتقرة إلى قدر واف بالغرض من سيادة القانون والشفافية والمساءلة في الإدارة الحكومية فإن أعظم تأثير يسببه الفساد إنما يقع على أضعف في قسم من سكان البلد، أي الفقراء[1]، وعليه فإن نتيجة انتشار الفساد هي تطور ثقافة وأفكار جديدة وأخلاقيات فاسدة، تنتصر في النهاية على أفكار وثقافة النزاهة والاستقامة، وهذا ما يزيد من تطور وانتشار الصور السلوكية الفاسدة، ويدعو كثيرا من الأفراد إلى تبني تلك الثقافة الفاسدة[2].

وقد أخذ يتنامى تيار من الوعي في كل أنحاء العالم بأن مكافحة الفساد جزء متكامل من تحقيق إقامة نظام حكومي يكون أكثر فعالية وإنصافا وكفاءة. كما أخذ يزداد عدد الدول التي باتت ترى أن الرشوة والمحسوبية يعرقلان التنمية، وهي تطلب من الأمم المتحدة أن تساعدها في اقتناء الأدوات اللازمة لكبح تلك الممارسة. ولما كانت أسباب الفساد عديدة ومتباينة، فإن تدابير الوقاية والإنفاذ والملاحقة القضائية التي تؤدي غرضها في بعض الدول قد لا تؤدي غرضها في دول أخرى[3].

تستهدف الاتفاقية حسب ما تنص عليه المادة رقم 1 في تحقيق الأغراض الآتية:

1- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع مكافحة الفساد بصورة أكثر وأنجع.

2- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة في مجال استرداد الموجودات.

3- تعزيز النزاهة والمسائلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية[4].

وقد أوضحت ديباجة الاتفاقية بدورها عددا من الأهداف الأخرى المتمثلة في:

1- توفير المساعدة التقنية التي يمكن أن تؤدي دورا هاما بها في ذلك طرق تدعيم الطاقات وبناء المؤسسات في تعزيز قدرة الدول على منع الفساد ومكافحته بصورة فعالة.

---

[1] UNODC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الطبعة الثانية المنقحة، 2012، صV.

[2] عبد الله احمد المصراتي، المرجع السابق، ص 108.

[3] UNODC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، صV.

[4] المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2- العمل على منع وكشف ورد التحويلات الدولية للأموال والأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة وتعزيز التعاون الدولي في مجال استردادها[1].

ج/ مضمون الاتفاقية.

تتألف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من ديباجة و 71 مادة قانونية موزعة على ثمانية فصول رئيسية تتضمن ما يلي:

الفصل الأول يتناول الأحكام العامة وأغراض الاتفاقية وبعض التعاريف ونطاق التطبيق ومادة مخصصة لمفهوم مضمون السيادة.

الفصل الثاني يتضمن التدابير الوقائية الواجب تبنيها، وتشجيع التعاون الدولي بوضع وتنفيذ السياسات والممارسات الوقائية الفعالة التي من شأنها ترسيخ القيم المضادة للفساد كالمشاركة المجتمعية وحكم القانون وحسن إدارة شؤون الممتلكات العامة والنزاهة والشفافية والمساءلة، كما يتضمن هذا الفصل مواد تشجع قيام هيئات مختصة في مكافحة الفساد بصور وقائية إضافة إلى تدابير وقائية تتعلق بالقطاع العام وأدائه بما فيها التدابير الآيلة لتعزيز الشفافية والتدقيق الحر للمعلومات المتعلقة بإدارة الأموال العامة، وبالجهاز القضائي، وأجهزة النيابة العامة، وبالقطاع الخاص[2].

الفصل الثالث يتناول تجريم وإنفاذ القانون الذي يذكر السلوكات الإجرامية المجرمة بموجب الاتفاقية والتي سيأتي ذكرها لاحقا، كما تناول أيضا التقادم والملاحقة، المقاضاة والجزارات، التجميد، الحجز، المصادرة، وكذلك حماية الشهود والخبراء والضحايا والمبلغين، وتناول أيضا التعاون بين كافة السلطات المعنية، وغيرها من الإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الفساد بصورة متكاملة وفعالة[3].

الفصل الرابع والذي يتناول التعاون الدولي، وتسليم المجرمين، وكذلك نقل الأشخاص المحكوم عليهم، كما يتناول أيضا المساعدات القانونية المتبادلة ونقل الإجراءات الجنائية وكذلك التعاون في مجال إنفاذ القانون بالإضافة إلى التحقيقات المشتركة وأساليب التحري الخاصة[4].

الفصل الخامس نص على تتبع عائدات جرائم الفساد ومنعها وكشفها، وآليات خاصة باسترداد تلك العائدات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة، وكذلك إرجاع الموجودات والتصرف فيها[5].

الفصل السادس تناول موضوع المساعدات التقنية وتبادل المعلومات[6].

---

[1] عبد المجيد محمود عبد المجيد، الأحكام الموضوعية لمكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع الجنائي المصري، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار النهضة، مصر، 2014، ص 11.

[2] أحمد بن عبد الله بن سعود الفارس، المرجع السابق، ص 22 .

[3] انظر المواد من 15 إلى 42 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[4] أنظر المواد من 43 الى 50 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[5] أنظر المواد من 51 الى 59 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[6] أنظر المواد من 60 الى 62 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الفصل السابع تطرق إلى آليات تنفيذ أحكام الاتفاقية، أما الفصل الثامن والأخير فتناول الأحكام الختامية وتسوية النزاعات، التوقيع، التصديق، القبول، الاقرار، والانضمام إلى هذه الاتفاقية، والتعديل، والانسحاب وغيرها[1].

د/ أهمية الاتفاقية:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وثيقة دولية ذات أهمية بالغة ذلك نظرا لما تتصف به كونها اتفاقية عالمية النطاق اشترك في أعمالها التمهيدية وفي المفاوضات التي سبقت إقرارها أكثر من مائة وعشرين دولة بالإضافة إلى العديد من ممثلي المنظمات الدولية الحكومية والأهلية، وهي بذلك تعتبر استكمالا وتتويجا لسلسلة من الاتفاقيات الإقليمية في مجال مكافحة الفساد مثل ما تجسد إرادة سياسية دولية ومطلبا للمجتمع الأهلي العالمي[2].

كما تمثل هذه الاتفاقية تطورا هاما في تاريخ الإنسانية فقد تم التوصل إلى توافق في المجتمع الدولي حول عدد من المفاهيم التي تحكم العمل القانوني في مجال الممارسات التي اصطلحت على اعتبارها فسادا، كما أنها تجسد الرؤية والاستراتيجية الدولية لماهية التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الفساد، فضلا عن ماهية أفعال الفساد الواجب على أعضاء المجتمع الدولي تجريمها والملاحقة والمساءلة عليها.

كما تمثل هذه الاتفاقية تطورا هاما في تاريخ الإنسانية فقد تم التوصل إلى توافق في المجتمع الدولي حول عدد من المفاهيم التي تحكم العمل القانوني في مجال الممارسات التي اصطلحت على اعتبارها فسادا، كما أنها تجسد الرؤية والاستراتيجية الدولية لماهية التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الفساد، فضلا عن ماهية أفعال الفساد الواجب على أعضاء المجتمع الدولي تجريمها والملاحقة والمساءلة عليها، ويجدر الإشارة أيضا إلى أنها جاءت لتكمل سلسلة من القرارات والاتفاقيات الدولية التي سبقتها، وتشجع الجهود الوطنية والدولية في مجال مكافحة الفساد، وهي لا تنفرد من حيث شموليتها وتكامل أحكامها[3].

وقد أضافت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لبنة جديدة في بناء العمل في مجال مكافحة الفساد وتطوير منظومة النزاهة في القطاعين العام والخاص لدى الدول وفق أفضل المعايير والممارسات الجدية في هذا المجال، وتعزيز التعاون في الحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمة المجتمع المدني، والشركاء الإقليميين والدوليين[4].

ه/ نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

قد لعبت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دورا جوهريا في رسم الاستراتيجية العالمية لمكافحة الفساد والقضاء عليه، وذلك نتيجة لزيادة خطورة هذه الظاهرة[5]، وهي تعتبر

---

[1] أنظر المواد من 62 الى 71 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[2] سليمان عبد المنعم ظاهرة الفساد، مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، موقع الأمم المتحدة، . http/www/undp-pogar/org/arabic ، تاريخ التصفح: 12/ 11/ 2014 ص 16

[3] أحمد بن عبد الله سعود الفارس، المرجع السابق، ص 24.

[4] عبد القادر الشنتوف، الفساد المالي وطرق مكافحته بين التدابير الوطنية والجهود الدولية، الاقتصاد الخفي والجرائم المالية ودورها في اعاقة التنمية، أوجه الوقاية والمكافحة، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد الرابع، 2012، ص 97.

[5] بودهان موسى، المرجع السابق، ص 71.

خطوة مهمة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه على المستوى الدولي كونها تجرم كلّ أفعال الفساد[1].

يتسم نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالشمول حيث تسري الأحكام الواردة بها على كافة مراحل ومستويات مكافحة ظاهرة الفساد سواء كان ذلك قبل وقوعها السياسات الوقائية أو بعد وقوعها (من خلال التحري والملاحقة)، أو تتبع العائدات المتحصلة عن الفساد.

كما يتسع نطاق تطبيق هذه الاتفاقية ليشمل كافة جرائم الفساد بغض النظر عن كون تلك الجرائم قد ترتب عليها ضررا بأملاك الدولة أم لا وهو ما أفصحت عنه المادة رقم (3) من الاتفاقية التي نصت على: ((تنطبق هذه الاتفاقية وفقا لأحكامها على منع

الفساد والتحري عنه وملاحقة مرتكبيه، وعلى تجميد وحجز وإرجاع العائدات المتأتية من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية- لأغراض تنفيذ هذه الاتفاقية، ليس ضروريا أن تكون الجرائم المبينة فيها قد ألحقت ضـررا أو أذى بأملاك الدولة، باستثناء ما تنـــص عليه خلافا لذلك) [2].

كما يجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه الاتفاقية أداة قانونية فعالة لمحاربة الفساد دوليا، حيث تندرج تحت هذه الاتفاقية التزامات تقع على جميع الدول، وذلك من أجل العمل على تجريم الفساد والقضاء على الجرائم، كما تدعم الاتفاقية الإجراءات والتدابير الرامية لمواجهة هذه الظاهرة بصورة فعالة والقضاء على جرائم الفساد من خلال تعزيز النزاهة والمساءلة وحسن إدارة الشؤون العمومية[3].

و/ مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نظرا أن جرائم الفساد تعاني منها دول العالم بأسره لما تلحقه هذه الآفة بأضرار جسيمة بالاقتصاد داخل الدولة، ونظرا لتفشي هذه الجرائم داخل المجتمعات وخاصة في السنوات الاخيرة واكتشاف الصلة بين جرائم الفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود دفع الدول لوضع أدوات قانونية دولية لمكافحة الفساد بتاريخ 31 أكتوبر 2003 التي تم التوقيع عليها في المؤتمر السياسي المنعقد بالمكسيك من 9 الى 12 اكتوبر 2003 وقد وقعت الجزائر على هذه الاتفاقية، وصادقت عليها بتاريخ 19 أفريل 2004، ومن أجل القضاء على الفساد

[1] بوزوبع محمد، السياسة الجنائية بالمغرب، العدد الرابع، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، المغرب، 2005، ص3.
[2] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 52-53.
[3] شبلي مختار، الجهاز الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 255.

ومكافحته، جاء القانون رقم 06\01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 من أجل الشفافية والنزاهة[1].

ي/ ترسيخ القيم السياسية والاجتماعية المعززة لمكافحة الفساد.

تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خطوة مهمة في مجال محاربة الفساد كونها تشير إلى خطورة ما تطرحه هذه الظاهرة من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعين الوطني والدولي، وأهمية توعية الدول الأطراف بالمخاطر الناتجة عن العلاقة القائمة بين الفساد والجريمة.

فهذه الاتفاقية تعتبر الفساد أداة قانونية فعالة لمحاربة الفساد دوليا، حيث تندرج تحت هذه الاتفاقية التزامات تقع على جميع الدول، وذلك من أجل العمل على تجريم الفساد والقضاء على جرائم الفساد بكافة أشكاله، كما ترمي هذه الاتفاقية إلى تدعيم الاجراءات والتدابير الرامية لمواجهة هذه الظاهرة بصورة فعالة والقضاء على جرائم الفساد من خلال تعزيز النزاهة والمساءلة وحسن إدارة الشؤون العمومية[2].

وعليه فإن مكافحة الفساد على نحو فعال يقتضي ضرورة الاهتمام بترسيخ عددا من القيم السياسية والاجتماعية التي تؤثر وجودا أو عدما في مكافحة الفساد أو تغلغله وانتشاره، ولعل أهم هذه القيم التي أكدت الاتفاقية على ضرورة العمل على تعزيزها هي:

- توضح الاتفاقية طرق مكافحة الفساد من خلال ترسيخ كل دولة لسياسات فعالة منسقة، تعزز مشاركة المجتمع المدني، وتجسد النزاهة والمساءلة ومبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية[3]، وهو ما نصت عليه الفقرة (1) من المادة رقم 05 من الاتفاقية التي قضت بأن: "تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة"[4].

- أكدت الاتفاقية في المادة 43/1 على مبدأ الإعلام العالمي لمناهضة الفساد يفضي إلى تحقيق مبدأ التعاون الدولي ما بين الدول في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية المتعلقة بالفساد وتشجيع عقد الاتفاقية لتسليم المجرمين، كما أنها تسير باتجاه تحقيق عملية المساعدة القانونية بين الدول في سبيل المكافحة الفساد وكذلك في مجال تنفيذ القوانين عبر الحدود الدولية وتعقب الجناة لتطبيقها عليهم[5]، كما ينبغي تبادل المعلومات عن تحركات المجرمين

---

[1] حسن فريجة، المجتمع المدني لمكافحة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، كلية الحقوق جامعة محمد بوضياف المسيلة، دون سنة طبع، ص 42.

[2] شبلي مختار، المرجع السابق، ص 255.

[3] لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 75.

[4] المادة رقم 05 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[5] تنص المادة 43 فقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ما يلي: "تتعاون الدول الأطراف في المسائل الجنائية، وفقا للمواد 44 إلى 50 من هذه الاتفاقية. وتنظر الدول الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا ومتسقا مع نظامها القانون الداخلي، في مساعدة بعضها البعض في التحقيقات والإجراءات الخاصة في المسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد".

عبر الحدود وينبغي أيضا للدول أن تنظر في اتخاذ تدابير تشريعية لمصادرة أو ضبط العائدات غير المشروعة المتأتية من الجرائم الخطيرة[1].

- نشر التوعية المجتمعية، وضرورة مشاركة المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية مشاركة نشطة في منع الفساد وأسبابه وجسامته، وما يمثله من خطر[2]، فباعتبار المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات والهياكل والشبكات المنفصلة عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة، فإنها تتفاعل مع هذه السلطات بطرق متعددة، لأن المجتمع المدني يشتمل على الخبرات والمهارات وشبكات العمل اللازمة لتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك بما فيها قضية الفساد، ولدى المجتمع المدني مصلحة ذاتية في القيام بذلك، وتقتضي غالبية أشكال الفساد توفر الجهتين اثنتين هما الحكومة والقطاع الخاص، بينما يكون المجتمع المدني في الغالب هو الضحية، وبنفس الوقت يعتبر جزءا من الحل لأنه أمست مجموعة من الأعمال في أغلب الأحيان مدمنة على تقديم الرشاوي لمسؤولين في الحكومة من أجل الحصول على العطاءات والمشاريع، وثمة تردد كبير في أوساط متنفذة إزاء إدخال أي تغيرات في النمط المتبع والإجراءات السائدة خشية ما قد ينجم عنها من خسائر للفرص المتاحة، ويتمثل التحدي في الوصول إلى سيناريو تطال التغييرات من خلاله جميع الأطراف، بحيث لا يكون هناك لا غانمون ولا غارمون، بل يكون الرابح الوحيد هو المجتمع[3].

نصت المادة رقم 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على: "تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر، وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

أ- تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيه.

ب- ضمان تيسر حصول الناس فعليا على المعلومات.

ج- القيام بأنشطة إعلانية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

د- احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد، وتلقيها ونشرها وتعميمها، ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري:

1/ لمراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم.

2/ لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو لصون صحة الناس أو أخلاقهم.

---

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 395.
[2] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 54.
[3] فاديا قاسم بيضون، المرجع سابق، ص 388.

3/ على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية، وأن توفر لهم حسب الاقتضاء سبل الاتصال بتلك الهيئات لكي يبلغوها، بما في ذلك دون بيان هويتهم عند أي حوادث قد يرى أنها تشكل فعلا مجرما وفقا لهذه الاتفاقية[1]". كما تلزم أيضا الدول بتوفير الحماية الكافية للأشخاص الذين قدموا معلومات أو أدلة أو شاركوا أو وافقوا على المشاركة في التحري بشأن جريمة مرتكبها[2].

- دعم استقلال القضاء والتأكيد على نزاهته[3]، وهو ما أكدته المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث نصت على: "نظرا لأهمية استقلالية القضاء وما له من دور حاسم في مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفق للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ودون مساس باستقلالية القضاء، تدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي، ويجوز أن تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي[4]".

- ترسيخ واعتماد مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف والأهلية في مجال التوظيف في القطاع العام في الدولة، وهو ما نصت عليه المادة 7 فقرة 1\أ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي قضت بأن: "تسعى كل دولة طرف حيثما اقتضى الأمر ووفقا للمبادئ الأساسية للنظام القانوني، إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم لتوظيف المستخدمين المدنيين، وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين عند الاقتضاء واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم على التقاعد تتسم بأنها تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف والأهلية...."[5].

- اتخاذ الإجراءات المناسبة في مجال القطاع العام لاختيار وتدريب الأفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر بصفة خاصة عرضة للفساد، وضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء، وهو ما أكدته المادة 7 فقرة 1 ب\ج من اتفاقية الأمم المتحدة حيث نصت على: **".... ب- تشتمل على إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، وضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء.**

ج- تشجع على تقديم أجور كافية، ووضع جداول أجور منصفة مع مراعاة مستوى النمو الاقتصادي للدولة الطرف المعنية[6]".

- تعزيز الشفافية السياسية المرتبطة بقضية تمويل الأحزاب السياسية، وهو ما أكدته المادة 7 فقرة 3 حيث قضت **"بأن تنظر كل دولة طرف أيضا في اتخاذ التدابير التشريعية**

---

[1] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 118 -119.
[2] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 395.
[3] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص 12.
[4] المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[5] المادة 7 فقرة1 \أ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[6] المادة 7 فقرة 1 ب/ج من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

والإدارية المناسبة، بما يتفق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية حيثما انطبق الحال[1]"

- الاهتمام بالسياسات الوقائية المصاحبة لمكافحة الفساد والمتمثلة في مجموعة من السياسات التي تسبق وتعزز دور الترسانة التشريعية العقارية في ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ولعلّ أهم هذه السياسات التي اشتملت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على سبيل المثال لا الحصر هي:

- نشر المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها[2].

- وجود هيئات تضطلع بمكافحة الفساد وقائيا من خلال وسائل عدة، مثل التقييم الدولي للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بهدف تعزيز مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته، وتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على تعزيز وتطوير التدابير الوقائية لمكافحه الفساد، بما يشمله ذلك التعاون من المشاركة في البرامج والمشاريع الرامية إلى منع الفساد[3].

- منح الهيئات التي تضطلع بدور في مكافحة الفساد وفقا للمبادئ الأساسية للنظام القانوني في كل دولة ما يلزمها من الاستقلالية، وتوفير ما يلزمها من موارد مادية وموظفين متخصصين لها، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفين من تدريب للاضطلاع بوظائفهم حتى تتمكن تلك الهيئات من القيام بمهامها بصور فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له[4]، وهو ما نصت عليه المادة 6 من الاتفاقية التي أوجبت على كل دولة طرف القيام بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد[5].

- وضع النظم واتخاذ التدابير التي تلزم الموظفين العموميين بالإفصاح للسلطات المعنية عما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات،

وهبات أو منافع كبيرة قد تفضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين[6] وهو ما أكدته المادة 8 الفقرة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحه الفساد[7].

- تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء ليفسح لها استخدام الموارد العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين دفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات

---

[1] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص13.
[2] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 55.
[3] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص13.
[4] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 56.
[5] انظر المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[6] عبد المجيد محمود عبد المجيد، الجزء2، المرجع السابق، ص14.
[7] تنص المادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على "تسعى كلّ دولة طرف عند الاقتضاء وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي الى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات أو منافع كبيرة قد تفضي الى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين".

تضر بالرخاء الوطني أو الدولي[1] بالإضافة إلى تنظيم المشتريات العمومية وإدارة الأموال العامة على نحو يقوم على الشفافية والتنفس والمعايير الموضوعية في اتخاذ القرارات وهو ما تطرقت إليه المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[2].

- حظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاوي من الوعاء الضريبي، وكذلك سائر النفقات المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد، ويعتبر هذا الحكم من أهم ما تضمنته الاتفاقية في مجال السياسات الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد، كونه يعد تصحيحا لممارسات سابقة كانت تسمح بها تشريعات ونظم بعض الدول من السماح باقتطاع مثل هذه الرشاوي تحت مسمى العملات أو المكافآت أو النفقات من الوعاء الضريبي للشركة، ويبدو ذلك جليا في إطار نشاط الشركات والكيانات العابرة للحدود[3] وهو ما أشارت إليه المادة 12 فقرة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[4].

3: التدابير الوقائية لمكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة.

"الوقاية خير من العلاج" وإن كانت تلك العبارة أكثر شيوعا في المجال الطبي، إلا أنها لا تقل أهمية في مجال مكافحة الفساد، فإذا استطعنا أن نضع سبل وقائية تمنع وقوع جرائم الفساد لعلاج أي تشريعات عقابية، حيث لن تحدث الجريمة من أساسها، ومن هنا تظهر أهمية هذا الفصل من الدراسة، والتي لم تغب عن ذهن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد تم تخصيص الفصل الثاني منها لتناول التدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد.

ومن أهم التدابير والآليات كما ورد في الاتفاقية ما يلي:

* **الالتزام بمناهضة الفساد:** الاهتمام بالمكافحة الوقائية لجرائم الفساد في القطاع الخاص، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة، والعمل على وضع معايير وإجراءات وضوابط سلوكية تستهدف صون نزاهة هذا القطاع، بما يضمن قيام المنشآت التجارية وجميع المهن ذات الصلة بأنشطتها على وجه صحيح ومشرّف[5].

كما أن الاتفاقية تتضمن الطلب من الدول اعتماد العديد من التدابير التي تهدف إلى منع القطاع الخاص من الضلوع في أعمال الفساد وإلى تعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية وإدارية أو جنائية تكون فعالة ومتناسبة

---

[1] عزوز عبد القادر، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، جامعة دمشق كلية العلوم السياسية مكتبة العلوم، دمشق، عام 2010، ص 24.

[2] انظر المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[3] أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 56.

[4] حيث قضت المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأنه "على كلّ دولة طرف ألا تسمح باقتطاع النفقات التي تمثل الرشاوي من الوعاء الضريبي، لأن الرشاوي هي من أركان الأفعال المجرمة وفقا للمادتين 15 و16 من هذه الاتفاقية، وكذلك عند الاقتضاء سائر النفقات المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد".

[5] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص 15.

ورادعة على عدم الامتثال لهذه التدابير، وبالإضافة إلى ذلك تطلب الاتفاقية اتخاذ التضامن لمعرفة هوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية في إنشاء وإدارة الشركات[1].

كما ألزمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف بوضع وتنفيذ سياسات فعالة ومناسبة ومنسقة لمكافحة الفساد، وتعمل على تعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادئ سيادة القانون، وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة، وتحقق النزاهة الشفافية والمساءلة، كما تلزمهم بضرورة إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد[2]، كما تقوم بتوجيه اهتمام خاص إلى التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة بمكافحة الفساد، من أجل تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد وتطويرها، ويمكن أن يشمل هذا التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد، فقد أولت الاتفاقية لهذا النوع من التعاون أهمية خاصة، انطلاقا من أن منع الفساد ومكافحته مسألة دولية تعجز الدول منفردة عن القيام بها، وذلك بعد أن أصبح الفساد عابرا للحدود، ومرتبطا بأنشطة الدول الاقتصادية، وتبادل المنافع المادية بينها[3]. وذلك وفقا للمادة 5 فقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[4].

* **الالتزام بوجود هيئة أو هيئات لمكافحة الفساد:** يتم إنشاء هيئات أو وحدات متخصصة لملاحقة الفساد. والحرص على ضمان استقلالها وحيادها وكفاءتها وجديتها في ملاحقة المفسدين[5]، حيث لم يترك أمر مكافحة الفساد للأنشطة التي يقوم بها أفراد أو لجان غير متخصصة في مكافحة الفساد، بل ألزمت الاتفاقية جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بضرورة وجود هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد، وذلك بتنفيذ السياسات الواردة في المادة 5 من الاتفاقية، والإشراف عليها وإجراء التوعية والدراسات والتواصل مع الأجهزة المختلفة على أن تتمتع تلك الهيئة بالاستقلالية، حتى تستطيع أن تقوم بدورها دون أي تأثير[6].

فعلى هيئات المراقبة أن تكون محصنة ومعززة للإشراف على أداء موظفي الدولة، لضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة من خلال معالجة ازدواجية العمل، وتخطي نطاقات السلطة في هيئات المراقبة، وفيما بينها وبين هيئات عامة أخرى، وتعديل نظام التدقيق للسماح بمراقبة أكثر فعالية وكفاءة، كما يتم تعزيز الهيئات للتحقيق في كافة الانتهاكات ضمن

---

[1] فاديا بيضون قاسم، المرجع السابق، ص 322.

[2] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 113.

[3] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص 62.

[4] نصت المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على: **"1 تقوم كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية للنظام القانوني بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون، وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.**
2 تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد..."

[5] محمد علي سويلم، المرجع السابق، ص1137.

[6] تنص المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على: **"1- تكفل كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد، بوسائل مثل:**
(أ) تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة 5 من هذه الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقه عند الاقتضاء.
(ب) زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها."

الإدارة على المستويات كلها، بالإضافة إلى تأمين الاستقلالية من الناحية المادية، ومن ناحية تعين الموظفين التي تتم حاليا من قبل السلطة التنفيذية[1].

لذا يتطلب قيام الهيئة بمهامها في مكافحة الفساد أن تكون تلك الهيئة مستقلة، بحيث تكون بعيدة عن التأثيرات السياسية والإدارية من السلطة السياسية أو من الجهاز الحكومي للدولة، كما تحتاج تلك الهيئة إلى موارد بشرية لكي تكون قادرة على ممارسة مهامها بالشكل المطلوب، ولم تترك الاتفاقية أمر إنشاء وتكوين هذه الهيئة إلى تقدير الدول الأعضاء، بل نصت على ضرورة توفير مقومات عمل هذه الهيئة حيث نصت في المادة 6 فقرة 2 على: **"..... 2- تقوم كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة1 من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوّغ له، وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم"**[2].

وعليه أثناء إعداد اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للمادة السادسة من الاتفاقية، عرضت بعض الدول مثل -جنوب إفريقيا- تجربتها حول إنشاء هيئة متخصصة قضايا مكافحه الفساد، وشددت دول كثيرة أخرى على أهمية إنشاء مثل هذه الهيئة، مراعاة لطبيعة وخصوصية من الفساد ومكافحته، ولإعطائها ما يلزم من الاستقلالية، كي تتمكن من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة، وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له.

وهذا ما تم الاتفاق عليه وصياغته في المادة السادسة مع التأكيد على توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين في الهيئة وتقديم ما يلزم من تأهيل وتدريب لتمكين هؤلاء الموظفين من الاضطلاع بوظائفهم[3].

*** مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين:**

حيث يتم وضع مدونات سلوك للموظفين العموميين، بهدف تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية وضمان الأداء الصحيح والمشرف للوظائف العمومية، وفي هذا الإطار قد دعت الاتفاقية الدول الأطراف إلى أن تأخذ في الاعتبار المبادرات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ومنها المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين المرفقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 31\ 59 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996[4].

وقد نصت المادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ما يلي:

---

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 349- 350.
[2] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 114.
[3] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق ص: 62.
[4] عبد المجيد محمود عبد المجيد، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 14.

"1- من أجل مكافحة الفساد تعمل كل دولة طرف، ضمن جملة أمور على تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني.

2- على وجه الخصوص، تسعى كل دولة طرف الى أن تطبق ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرّف والسليم للوظائف العمومية.

3- لأغراض تنفيذ أحكام هذه المادة على كل دولة طرف، حيثما اقتضى الأمر ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، أن تحيط علما بالمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف، ومنها المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 59\51 المؤرخ في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1996.

4- تنظر كل دولة طرف أيضا، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، في إرساء تدابير ونظم تيسر قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد، عندما ينتبهون الى مثل هذه الأفعال أثناء أداء وظائفهم[1].

5- تسعى كل دولة طرف عند الاقتضاء، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، الى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها مالهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة، قد تفضي الى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين.

6- تنظر كل دولة طرف في أن تتخذ وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير تأديبية أو تدابير أخرى ضد الموظفين العموميين الذين يخالفون المدونات أو المعايير الموضوعية وفقا لهذه المادة "[2].

***التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة:**

مما لا شك فيه أن تدعيم النزاهة داخل الجهاز القضائي لا يقل أهمية عن تدعيم النزاهة داخل الأجهزة الأخرى، لذلك طالبت اتفاقية الأمم المتحدة في المادة 11 الدول الأطراف بإيجاد تشريعات وآليات لدرء الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي[3]، ويجوز ان تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك الأشخاص العاملين في هذا الجهاز، بما في ذلك جهاز النيابة العامة في الدول التي لا يشكل فيها هذا الجهاز جزءا من الجهاز القضائي. وأكدت الاتفاقية على ضرورة عدم المساس باستقلالية القضاء، وجعل هذه التدابير مخصصة لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي وجهاز النيابة العامة.

ونشير في هذا الصدد إلى أن ما طالبت به الاتفاقية من تدابير القضاء لا يشكل مساسا باستقلالية أو نزاهته، إذ أن المطالبة بتدعيم النزاهة تفترض حتما توافرها، كما تأتي مطالبة

[1] المادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

[2] المادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[3] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 117.

الاتفاقية بذلك عملا منها على درء فرص الفساد، وهذا لا يعني بالضرورة النص على وجود فساد بالفعل، ومن ثم فإن صياغة المادة تعد تأكيدا على أهمية استقلال ونزاهة القضاء لما له من دور حاسم في مكافحة الفساد[1].

وقد تضمنت المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ما يلي:

"1- نظرا لأهمية استقلالية القضاء وما له من دور حاسم في مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، ودون مساس باستقلالية القضاء، وتدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي، ويجوز ان تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي.

2- يجوز استحداث وتطبيق تدابير ذات مفعول مماثل للتدابير المتخذة، عملا بالفقرة1 من هذه المادة داخل جهاز النيابة العامة في الدول الأطراف التي لا يشكل فيها ذلك الجهاز جزء من الجهاز القضائي، ولكن يتمتع باستقلالية مماثلة لاستقلاليته"[2].

*** إنشاء وحدة تحريات مالية لجمع المعلومات المتعلقة بالفساد وتبادلها وتحليلها:**

طالبت المادة 58 من الاتفاقية الدول الأطراف إنشاء وحدة معلومات استخبارية مالية، تكون مسؤولة عن تلقي التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشتبه في علاقتها بجرائم الفساد وتحليلها وتعميمها على السلطات المختصة بمكافحة هذه الجرائم، وتقوم هذه الوحدة بدور بالغ الأهمية في تزويد الدول الأطراف بالمعلومات المتعلقة بالعائدات الإجرامية، وفي تعزيز سبل ووسائل استرداد تلك العائدات، كما تؤدي دورا هاما في منع جرائم الفساد، وذلك من خلال اطلاعها على المعاملات المالية التي يشتبه في علاقتها بأعمال فساد، وإعلام الدولة الطرف المعنية بهذه المعاملات[3]. وقد بينت المادة 61 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به وحدة التحريات المالية في خصوصية جمع المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد وتحليل هذه المعلومات وتبادلها مع الجهات المختصة بمكافحة هذه الجرائم، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد[4]، حيث نصت على أن من واجب كل دولة طرف التشاور مع خبراء مختصين حول اتجاهات الفساد السائدة داخل إقليمها، وتحلل هذه الاتجاهات وأن تفعل مثل ذلك بالنسبة للظروف التي ترتكب فيها جرائم الفساد (المادة 61/1) وكذلك أوجبت على الدول الأطراف تطوير الإحصاءات والخبرات التحليلية بشأن الفساد وكذلك المعلومات، وتقاسم تلك الإحصاءات والخبرات والمعلومات فيما بينها من خلال المنظمات الدولية والإقليمية بغية إيجاد تعاريف ومعايير ومنهجيات مشتركة قدر الإمكان وكذلك معلومات عن الممارسات الفضلى لمنع الفساد ومكافحته (المادة 61/2)[5].

---

[1] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص 66-67.

[2] المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[3] عادل عبد العال خراشي، مرجع سابق، ص 123.

[4] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص 78.

[5] تنص المادة 61 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنه: **"1- تنظر كل دولة طرف في القيام بالتشاور مع الخبراء، بتحليل اتجاهات الفساد السائدة داخل إقليمها وكذلك الظروف التي ترتكب فيها جرائم الفساد.**

* **التدريب والمساعدة التقنية:** جاء هذا التدبير في الفصل السادس، تحت عنوان المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، وهو ما نصت عليه المادة 60 من اتفاقية الأمم المتحدة على النحو التالي:

"1- تقوم كل دولة طرف، بالقدر اللازم، باستحداث أو تطوير أو تحسين برامج تدريب خاصة لموظفيها المسؤولين عن منع الفساد ومكافحته، ويمكن أن تتناول تلك البرامج التدريبية ضمن جملة أمور المجالات التالية:

(أ) وضع تدابير فعالة لمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه، أو المعاقبة عليه ومكافحته، بما في ذلك استعمال أساليب جمع الأدلة والتحقيق.

(ب) بناء القدرات في مجال صوغ وتخطيط سياسة استراتيجية لمكافحة الفساد.

(ج) تدريب السلطات المختصة على إعداد طلبات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تفي بمتطلبات الاتفاقية.

(د) تقييم وتدعيم المؤسسات وإدارة الخدمات العمومية وإدارة الأموال العمومية، بما في ذلك المشتريات العمومية، والقطاع الخاص.

(ه) منع ومكافحة إحالة عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، وإرجاع تلك العائدات.

(و) كشف وتجميد إحالة عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

(ز) مراقبة حركة عائدات الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية والأساليب المستخدمة في إحالة تلك العائدات أو إخفائها أو تمويهها.

(ح) استخدام آليات وأساليب قانونية وإدارية ملائمة وفعالة، لتيسير إرجاع عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

(ط) الطرائق المتبعة في حماية الضحايا والشهود الذين يتعاونون مع السلطات القضائي.[1]

(ي) التدريب على تطبيق اللوائح الوطنية والدولية وعلى اللغات.

2- تنظر الدول الأطراف في أن تقدم إلى بعضها البعض، حسب قدراتها، أكبر قدر ممكن من المساعدة التقنية، وخصوصا لصالح البلدان النامية، في خططها وبرامجها الرامية إلى مكافحة الفساد، بما في ذلك الدعم المادي والتدريب في المجالات المشار إليها في الفقرة1 من هذه المادة، والتدريب والمساعدة، وتبادل الخبرات والمعارف المتخصصة

2- تنظر الدول الأطراف في تطوير الإحصاءات والخبرة التحليلية، بشأن الفساد والمعلومات وتقاسم تلك الإحصاءات والخبرة التحليلية والمعلومات فيما بينها، ومن خلال المنظمات الدولية والإقليمية، بغية إيجاد تعاريف ومعايير ومنهجيات مشتركة قدر الإمكان، وكذلك المعلومات عن الممارسات الفضلى لمنع الفساد ومكافحته.

3- تنظر كل دولة طرف في رصد سياساتها وتدابيرها الفعلية لمكافحة الفساد، وفي إجراء تقييمات لفعالية تلك السياسات والتدابير وكفاءته."

[1] المادة 60 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ذات الصلة التي ستيسّر التعاون الدولي بين الأطراف في مجالي تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة"[1].

قد واصل مكتب الأمم المتحدة تقديم تشكيلة واسعة من المساعدة التقنية المصممة حسب الطلب، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، واستحداث أدوات تشمل الاتفاقية ككل، وذلك لتلبية طلبات الدول الأطراف المتزايدة، ومن الجوانب البارزة أيضا من المساعدة التقنية المقدمة، المساعدة التشريعية لإدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية، وقد قدمت مساعدة على الصياغة التشريعية ومشورة قانونية إلى أكثر من 20 دولة، تسعى إلى اعتماد أو تعديل تشريعات داخلية لتنفيذ الاتفاقية[2].

***المعالجات الإدارية والقانونية:** تعتمد هذه المعالجات على سن قوانين واضحة، وتنظيمات إدارية متطورة فضلا عن إنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها إرادة سياسية حازمة.

***المعالجات الإعلامية:** يعتمد هذا المنهج على سبل تعزيز الشفافية في أعمال الهيئات والأجهزة الحكومية، وتعميق الوعي لدى المواطنين بشأن عمليات اتخاذ القرار والكشف عن الفساد ثم محاربته[3].

* **إنشاء أكاديميات عالمية لمكافحة الفساد:** لتدارك أي ظاهرة ومعرفة أبعادها يجب أن يتم دراستها بصورة علمية، لذلك فإنشاء أكاديمية تتضمن أقسام علمية مختلفة في دراسة الفساد وآليات مكافحته على المستوى العالمي، ضرورة حتمية لابد منها، ومن هنا تأتي أهمية تخصيص الدول بالتعاون مع بعضها البعض مبالغ مالية

لإنجاز وإتمام هذا النوع من الاستراتيجيات بهدف مكافحة الفساد، ووضع برامج ومناهج على أسس علمية لدراسة الفساد كظاهرة وكجريمة معاقب عليها في القانون، وإعداد الدراسات والرسائل والبحوث العلمية بشأنه، وذلك لتحديد أسبابه الحقيقية وآثاره الفعلية، ومن ثم إعداد آليات وخطط من أجل مكافحته بصورة أكاديمية، ومن أهم هذه المجهودات على المستوى الدولي هو إنشاء أكاديمية الانتربول لمكافحة الفساد، والتي هي تابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الانتربول"[4].

* **توحيد التشريعات:** مما لا شك فيه أن لكل دولة نظاما قانونيا، بموجبه تنظم مجتمعاتها الداخلية وتحدد الأفعال المباحة والمجرمة والعقاب عليها، وفيما يتعلق بالنصوص الجنائية التي تحدد جرائم الفساد فيوجد اختلاف بين الدول بشأنها، فهناك قوانين تجرم أفعالا معينة، وتدرجها ضمن جرائم الفساد، في حين دول أخرى لا تجرم هذه الأفعال في نظامها الداخلي، وبهذا يوجد اختلاف بين الأنظمة القانونية في التجريم، من هنا يأتي الاختلاف، مما يخلق مشاكل قانونية وقضائية، خاصة عندما يقوم الجاني بارتكاب جريمته في دولة ما يعتبر

---

[1] المادة 60 الفقرة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[2] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 126.

[3] إيناس عباس يونس الفتلاوي، مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، 2017، ص201.

[4] نيكولا أشرف شالي، جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية من أجل مكافحته، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص248.

فيها الفعل المرتكب معاقبا، ويهرب إلى دولة أخرى غير معاقب فيها على الفعل الذي هو قام بارتكابه، والعكس صحيح، مما ينشأ بسبب هذا الاختلاف مشاكل وتوترات بين الدول ومن هنا تأتي أهمية وضرورة توحيد التشريعات والإجراءات الجنائية على الصعيد الدولي وذلك لا يتم إلا بوجود معاهدات، أو عن طريق مؤتمرات دولية يتبلور منها معاهدات فيما بعد، ويتم من خلاله وضع قواعد وتشريعات موحدة لتجريم وقواعد للإجراءات الجنائية، وبالتالي تطبيقه داخليا ودوليا بين كل الدول، مما يسهل هذا على ملاحقة المجرمين والمتهمين ومعاقبتهم أينما كانوا[1].

أيضا عدم توحيد التشريعات بين الدول في جرائم الفساد يعد فرصة سانحة لانتشار هذه الجرائم، وذلك من خلال توفير بعض الدول الحصانة في الملاحقة القضائية المترتبة على جرائم الفساد، مما يساعد على ازدهار الأموال القذرة، وذلك بخلق بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثم التهرب من تنفيذ القوانين الجنائية والإفلات من العقاب.

والأمر لا يقتصر على توحيد التشريعات لمكافحة جرائم الفساد، بل يتعين إجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته، ويتم ذلك من خلال وضع آلية مؤسسية لرقابة جودة التشريعات واللوائح والقرارات والنظم الإدارية ومعاييرها ومراجعة آثارها في مجال حماية النزاهة ومحاربة الفساد، بحيث تجعلها مواتية لمعايير الشفافية والنزاهة[2].

***الإصلاح الهيكلي وترشيد السياسات:** إذ أن أنجح السبل لمكافحة الفساد، هي معالجة الأسباب المنشأة له من خلال إصلاح مؤسسات الحكم وإرساء قواعد المساءلة العادلة بما يتلاءم مع المصلحة العامة[3].

***تدابير منع غسل الأموال:** لقد أثار موضوع غسل الأموال للمرة الأولى اهتمام الدول وحرصها على وضع النصوص الكفيلة بتجريم غسل عائدات الجرائم، واختيار التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال عند التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات (اتفاقية فيينا لعام 1988)، وللمرة الثانية عند وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو لعام 2000)، وحينما جاء دور وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقفت اللجنة المخصصة للتفاوض على هذه الاتفاقية مطولا عند غسل الأموال، وهذا ما لمسناه في المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[4]، فقد تم إنشاء نظام داخلي للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الأشخاص الطبيعية الاعتبارية التي تقدم خدماتها في مجال نقل وتحويل الأموال أو كل ما له قيمة، ويدخل ذلك ضمن إطار تدابير منع غسل الأموال[5]، وهو ما نصت عليه المادة 14 فقرة (أ):

---

[1] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 127.

[2] عماد صلاح عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 117.

[3] العبد جورج، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص231.

[4] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص 73- 74.

[5] سليمان عبد المنعم، المرجع السابق، ص22.

"1- على كل دولة طرف:

(أ) أن تنشئ نظاما داخليا شاملا للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي تقدم خدمات نظامية أو غير نظامية، في مجال إحالة الأموال أو كل ما له قيمة، وعند الاقتضاء على الهيئات الأخرى المعرضة بوجه خاص لغسل الأموال، ضمن نطاق اختصاصها من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال، ويتعين أن يشدد ذلك النظام على المتطلبات الخاصة، بتحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين، عند الاقتضاء وحفظ السجلات والابلاغ عن المعاملات المشبوهة"[1].

كما ألزمت الاتفاقية كل دولة طرف بأن تكفل قدرة السلطات الإدارية والرقابية والمعنية بإنفاذ القانون وسائر السلطات المكرسة لمكافحة غسل الأموال، وبما فيها السلطات القضائية ، حيثما يقضي القانون الداخلي بذلك على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها قانونها الداخلي، وأن تنظر لتلك الغاية في إنشاء وحدة معلومات استخبارية مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال المحتملة ولتعميم تلك المعلومات[2]، وهو ما أكدته المادة 14 فقرة (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

***التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة أعمال الفساد في القطاع الخاص:** لأول مرة تلتفت الأمم المتحدة في توجهاتها نحو مكافحة الفساد إلى القطاع الخاص.

وقد أخذ هذا التوجه نقاشا طويلا في اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن الاتفاقية، وتم الاتفاق على أنه لا يمكن مكافحة الفساد في القطاع العام بدون مكافحته في القطاع الخاص، لاسيما بعد أن ثبت اضطلاع القطاع الخاص بأعمال الفساد في الكثير من القضايا التي قدمت إلى القضاء في شتى دول العالم[3]، وعلى ذلك جاءت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية متضمنة التدابير الخاصة بمكافحة أعمال الفساد في القطاع الخاص وهي على النحو الآتي:

"1- يجوز أن تتضمن هذه التدابير تحقيق الغايات التالية:

(أ) تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة.

(ب) العمل على وضع معايير وإجراءات تستهدف صون نزاهة كيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بما في ذلك وضع مدونات قواعد سلوك من أجل قيام المنشآت التجارية وجميع المهن ذات الصلة بممارسة أنشطتها على وجه صحيح ومشرف وسليم ومنع تضارب المصالح، ومن أجل ترويج استخدام الممارسات التجارية الحسنة بين المنشآت التجارية وفي العلاقات التعاقدية بين تلك المنشآت والدولة.

(ج) تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك اتخاذ تدابير عند الاقتضاء بشأن هوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية الضالعة في إنشاء وإدارة الشركات.

---

[1] المادة 14 فقرة (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[2] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 121.

[3] عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص 67.

(د) منع إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم نشاط كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإعانات والرخص التي تمنحها السلطات العمومية للأنشطة التجارية[1].

(ه) منع تضارب المصالح بفرض قيود، حسب الاقتضاء ولفترة زمنية معقولة، على ممارسة الموظفين العموميين السابقين أنشطة مهنية، أو على عمل الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم، عندما تكون لتلك الأنشطة

أو ذلك العمل صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون العموميون أو أشرفوا عليها أثناء مدة خدمتهم.

(و) ضمان أن تكون لدى منشآت القطاع الخاص، مع أخذ بنيتها وحجمها بعين الاعتبار، ضوابط كافية لمراجعة الحسابات داخليا تساعد على منع أفعال الفساد وكشفها وضمان أن تكون حسابات منشآت القطاع الخاص هذه وبياناتها المالية اللازمة خاضعة لإجراءات مراجعة حسابات وتصديق ملائمة.

2- بغية منع الفساد، تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير، وفقا لقوانينها الداخلية ولوائحها المتعلقة بمسك الدفاتر والسجلات، والكشف عن البيانات المالية، ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، لمنع القيام بالأفعال التالية بغرض ارتكاب أي من الأفعال المجرَّمة وفقا لهذه الاتفاقية:

(أ) إنشاء حسابات خارج الدفاتر.

(ب) إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو دون تبيينها بصورة وافية.

(ج) تسجيل نفقات وهمية.

(د) قيد التزامات مالية دون تبيين غرضها على الوجه الصحيح.

(ه) استخدام مستندات زائفة.

(و) الإتلاف المتعمد لمستندات المحاسبة قبل الموعد الذي يفرضه القانون.

3- على كل دولة ألا تسمح باقتطاع النفقات التي تمثل رشاوى من الوعاء الضريبي، لأن الرشاوى هي من أركان الأفعال المجرَّمة وفقا للمادتين 15 و16 من هذه الاتفاقية، وكذلك عند الاقتضاء، سائر النفقات المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد"[2].

4: الأحكام الموضوعية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

لا تكاد تخلو الاتفاقية بصفة عامة من تجريم أي فعل من أفعال الفساد ولعلّ هذا ما يؤكد أهميتها كصك دولي شامل لمكافحة الفساد، كما أنها أفردت الفصل الثالث منها تحت مسمى "التجريم وإنفاذ القانون"، فمن المادة 15 حتى 42 من الاتفاقية، جرمت من خلالها عددا من الأفعال التي اعتبرتها جرائم فساد، تستحق إيقاع العقوبات الصارمة بحق مرتكبيها، كما جرمت الفساد في القطاعين العام والخاص، والمنظمات الدولية ووضعت الآلية المناسبة لاستعادة الأصول والعوائد المتأتية من جرائم الفساد[3].

---

[1] المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[2] المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[3] أحمد نهار أبو السويلم، المرجع السابق، ص 57.

لم تقتصر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على تجريم أفعال الفساد التي تقع من الموظفين العموميين، في إطار الإدارة الحكومية أو القطاع العام، بل يشمل أيضا أفعال الفساد التي ترتكب في إطار نشاط القطاع الخاص، واعتبرتها من جرائم الفساد التي تستحق إيقاع العقوبات الصارمة على مرتكبيها، حيث نصت المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على انه: "تتخذ كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، ولتعزيز معايير المحاسبة

ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية، تكون فعّالة ومتناسبة ورادعة على عدم الانتقال لهذه التدابير[1]".

أما بالنسبة إلى القطاع العام، فقد جرمت فيه الاتفاقية الأفعال الآتية:

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين[2].
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية[3].
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي[4].
- المتاجرة بالنفوذ[5].
- إساءة استغلال الوظائف[6].
- الإثراء غير المشروع[7].
- الرشوة في القطاع الخاص[8].
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص[9].
- غسل العائدات الإجرامية[10].
- الإخفاء[11].
- إعاقة سير العدالة[12].

---

[1] المادة 12 فقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[2] أنظر المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[3] أنظر المادة 16 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[4] أنظر المادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[5] أنظر المادة 18 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[6] أنظر المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[7] أنظر المادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[8] أنظر المادة 21 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[9] أنظر المادة 22 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[10] أنظر المادة 23 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[11] أنظر المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
[12] أنظر المادة 25 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- المشاركة والشروع في ارتكاب أي من الجرائم المذكورة آنفا[1].

ثانيا: المبادرات والمنظمات الدولية التي تصدت الفساد

وتمثلت فيما يلي:

1: منظمات الشفافية الدولية

منظمات الشفافية الدولية هي التعبير المؤسساتي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد أفرزها مجتمع مدني عالمي وقد أجمعت هذه المنظمات على شيء واحد استشرى الفساد في الأرض بحيث أصبح ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات وبالتالي يتعين محاربته ومقاومته من أجل القضاء عليه بكل السبل[2]. لذا فهي تعد من أكثر المنظمات الدولية نشاطا وفعالية في متابعة ومكافحة حالات الفساد، حيث تقوم بتطوير مؤشرات لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم وتطور هذه المؤشرات من خلال استطلاعات للرأي لرجال الأعمال والنخب الاقتصادية والمحللين الاقتصاديين[3].

ويجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه المنظمات تولي اهتماما للحد من الفساد نظرا للأسباب التالية:

- البعد الإنساني: حيث أن الفساد ينتهك حقوق الإنسان، ويهدد جهود التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

- البعد الأخلاقي: فالفساد يقوض قيم المجتمعات ويعوق تكامله وتفاعله على نسق أخلاقي متكامل.

- أسباب عملية: تتجسد في حقيقة أن الفساد يعرقل عمليات وفعاليات السوق في إطار الواقع العملي، وبالتالي يحول دون أن يحصل المستحقون ما يجب أن يحصلوا عليه من منافع وحقوق[4].

وقعت هذه المنظمات مذكرة تفاهم مع البنك الدولي وباتت شريكا لا يستهان به ومن أبرز الفاعلين في حقل مكافحة الفساد. ولقد نشأت في سنة 1993 ببرلين، لتتحول من مؤسسة صغيرة إلى منظمة مجتمع مدني عالمية تملك شبكة تشمل ما يزيد عن 90 مجلسا محليا ومجالس قيد الإنشاء، تقود النضال ضد الفساد وتحاربه في الساحة الوطنية والدولية بعدد من الأساليب، أهمها حملات التأييد للضغط على الحكومات من أجل تطبيق الإصلاحات المضادة للفساد بغية تحقيق عالم خال من هذه الآفة، مما جعلها شريكا مؤتمنا نظرا لخبرتها الطويلة في هذا المجال[5].

---

[1] أنظر المادة 27 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[2] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 361 .

[3] سمر عادل حسين، الفساد الإداري أسبابه آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، العدد 7، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، دون بلد، 2014، ص145.

[4] حسن ابشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، 2006، ص128.

[5] محمد بوسلطان، مجلة القانون المجتمع والسلطة، عدد3، مخبر القانون جامعة السانية، وهران، 2014، ص98.

أما دور منظمات الشفافية لمكافحة الفساد نوجزه فيما يلي:

- تولي المسؤولية المشتركة والعامة لمحاربة الفساد وإدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، ولذا فهي حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة، بالإضافة إلى الاهتمام بالمبادئ المجتمعية مثل المشاركة واللامركزية، والتنوع والمساءلة والمحاسبة والشفافية على المستوى المحلي وكذلك عدم التحيز أو التحزب[1] .

- يهدف التقرير السنوي للفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية العالمية إلى جذب انتباه العالم إلى موضوع الفساد والمساعدة على الوقاية منه، وهو مصمم كأداة تساعد واضعي السياسات والجمهور في تغيير السلوك الفاسد من خلال توفير مجموعة من التوصيات والمبادئ التوجيهية، كما أنه يستخدم مصادر معلومات مختلفة من بينها دراسات الخبراء وتقارير المجتمع المدني، إلى جانب استشارات استطلاعية فردية للآراء، فضلا عن البحوث الحديثة من أجل تحليل التطورات الأخيرة في مجال الفساد[2] .

2: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

هي منظمة دولية مكونة من مجموعة البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، تمنح المنظمة فرصا تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسية والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة تحدد الممارسة الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية، وهي تشكل منتدى للضغط التي يمكن أن تكون حافزا قويا لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين غير الملزمة التي يمكن أن تؤدي أحيانا إلى المعاهدات الملزمة[3].

تتشكل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من 30 دولة عضو، وتقوم بتهيئة الأطر المناسبة لفحص وإعداد وتحضير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى لاتخاذ إجراءات قانونية ملزمة لمكافحة الرشوة ووضع قوانين لضمان حريه انتقال الأموال والخدمات، كما تقوم المنظمة بإشراك 70 عضو في أشغالها بالإضافة لمجموعة من المنظمات غير الحكومية، لتبادل المعلومات والتحاليل التي تقدمها أمانتها في باريس، وتعتبر إحصاءاتها ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لها مصداقية، ومصدر مهم وموثوق به دوليا، وعبر هذه المنظمة تتم عملية متابعة التوجهات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في العالم[4]. وضعت هذه المنظمة التي تضم الدول الصناعية وعدد محدود من الدول النامية المتقدمة نسبيا توصيتان مهمتان للحكومات الأعضاء:

- أولها عام 1994 ضد رشوة الموظفين العامين فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الدولية. والتي جاء فيها إمكانية شمول القوانين المحرمة في إطار القوانين المدنية والتجارية . وهي قوانين الضرائب ووضع شروط محاسبة في قوانين الشركات وفي اللوائح المصرفية

[1] نجار لويزة، المرجع السابق، ص118.
[2] محمد بوسلطان، المرجع السابق، ص98.
[3] نجار لويزة، المرجع السابق، ص125.
[4] بن عودة حورية، المرجع السابق، ص229.

لتسهيل التفتيش والتحقيق في أعمال الفساد مع إنكار أية مزايا أو دعم أو تصاريح عمل لمرتكب الرشوة بين سلطات الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأغراض.

- أما التوصية الثانية فكانت في عام 1996 حيث اقتصرت على تحريم حسم مبالغ رشوة الموظفين في الدول الأخرى من الضرائب المستحقة. وحيث جرت العادة في كثير من الدول الصناعية السماح لشركاتها في اعتبار ما تدفعه من الرشاوى في الخارج من قبيل الإكراميات التي يجوز حسمها من المصاريف قبل تحديد الربح الصافي الخاضع للضريبة.[1]

3: صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات العالمية، أنشئ بموجب معاهدة دولية للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، وهو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أصبح له وجود فعلي سنة 1945 يعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

يعتبر هذا الصندوق من المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح لأسباب تتعلق بالصلاحيات والسلطات الواسعة التي يتمتع بها الصندوق في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد الدول الأعضاء أو على الصعيد العالمي فلا توجد أي مؤسسة عالمية تتمتع بنفس قدرة الصندوق على التدخل في تشكيل السياسات الداخلية للدول الأعضاء وفي الرقابة عليها، وذلك في مجال تخصصه المتعلق بالنواحي الاقتصادية والمالية .قد حدد صندوق النقد الدولي مسلكين أساسيين من أجل مكافحة الفساد والقضاء عليه :

- المسلك الأول: تركيز أنشطة الدولة على المجالات التي تتلاءم مع قدراتها إذ أن كثيرا من الدول لن تفعل أكثر مما تستطيع وبموارد غير كافية وقدرة محدودة، في حين أنه إذا تركز جهد الحكومات على الأنشطة العامة التي لا غنى عنها للتنمية فإن ذلك سيزيد من فعاليتها[3].

- المسلك الثاني: البحث مع مرور الزمن عن وسائل لتحسين قدرة الدولة وذلك عن طريق تنشيط المؤسسات العامة، وهذا يعني وضع قيود وقواعد فعالة للحد من تصرفات الحكومة التحكيمية ومكافحة الفساد وإخضاع المؤسسات للمزيد من المنافسة من أجل زيادة كفاءتها وتحسين الرواتب والحوافز لذلك تصبح الدولة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وجعل الحكومة أقرب إليهم عن طريق توسيع المشاركة واستخدام اللامركزية، كما يعتبر الصندوق أن هناك خمس مهام جوهرية تشكل محور عمل أية حكومة لتحقيق التنمية الشاملة وهي إرساء القانون، إقرار بيئة للسياسات المالية لا تشويه فيها تشمل استقرار الاقتصاد

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص375.
[2] الموقع الإلكتروني www.imf.org
[3] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 382-386.

الكلي، الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبيئة الأساسية الضرورية لحماية الضعفاء والبيئة[1] .

الفرع الثاني: الجهود الإقليمية لمكافحة الفساد

بالإضافة إلى المبادرات والاتفاقيات الدولية التي تم عرضها في الفرع السابق، سنقوم بدراسة بعض الجهود الإقليمية والاتفاقيات الثنائية لمكافحة الفساد، حيث سنتطرق الى الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، والاتفاقية الأوروبية لمكافحة الفساد كالتالي:

أولا: الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد

تعتبر البلدان الأمريكية من بين الدول التي سعت إلى البحث عن الآليات القانونية والسياسية التي تتكفل بالقضاء على جرائم الفساد لذا تم وضع الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد وذلك للتصدي له، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي.

1: التعريف بالاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

تعتبر الدول الأمريكية من بين الدول التي سعت إلى البحث عن الآليات القانونية والسياسية التي تتكفل بالقضاء على جرائم الفساد لذا تم وضع الاتفاقية الأمريكية لمكافحة الفساد كأولى المحاولات للتصدي له، فهذه الاتفاقية تعتبر صك إقليمي شامل تمثل إجماعا إقليميا حول ما يجب أن تفعله الدول الأمريكية في مجالات الوقاية والتجريم والتعاون الدولي واسترداد الموجودات، إذ تمثل المادة الثالثة من هذه الاتفاقية وهي مادة الإجراءات الوقائية أول محاولة لوضع نظام متكامل للحد من الفساد في اطار اتفاقية دولية ملزمة، وتطالب هذه المادة الدول الأطراف بتبني معايير لسلوك موظفيها العموميين، وإيجاد آليات لتطبيق هذه المعايير ووضع أنظمة للإفصاح عن الأصول المملوكة لبعض المسؤولين الذين يتم اختيارهم، وإصلاح أنظمة المناقصات والتوظيف، وحرمان الأفراد والشركات من الإعفاءات الضريبية في حالة وجود مصروفات تتسم بانتهاك قوانين مكافحة الفساد، وتوفير الحماية لمن يرشد إلى حالات الفساد وإنشاء أنظمة رقابية حكومية، مثل نظام التفتيش العام أو مؤسسات المراجعة [2]. كما أنها من الاتفاقيات التي اعترفت بدور المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد، وعموما تضمنت العديد من الأحكام الموضوعية والإجرائية[3].

2: الغرض من الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

اقتناعا من الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية بأن الفساد يقوض شرعية المؤسسات العمومية، وينال من حقوق المجتمع الأخلاقية والعدالة، وكذلك في التنمية الشاملة

---

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 382-386.

[2] فاديا قاسم بيضون، نفس المرجع السابق، ص 378.

[3] وليد ابراهيم الدسوقي، مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة، للتسويق والتوريدات، مصر، 2012، ص 73.

للشعوب، بالنظر إلى أن الديمقراطية التمثيلية شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في المنطقة، يقضي بحكم طبيعته مكافحة كل شكل من أشكال الفساد في أداء الوظائف العمومية فضلا عن أفعال الفساد التي تتصل على وجه التحديد لهذا الأداء وقد اقتنعت بأن محاربة الفساد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية يمنع التشوهات في الاقتصاد، وأخطاء في الإدارة العامة والأضرار التي لحقت الحقوق الأخلاقية للمجتمع وإذ تدرك أن الفساد هو في كثير من الأحيان أداة تستخدم من قبل الجريمة المنظمة لإنجاز مقاصدها، واقتناعا منها بأهمية جعل الناس في بلدان المنطقة تدرك هذه المشكلة وخطورتها، وعلى الحاجة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في منع ومحاربة الفساد، إذ تدرك أنه في بعض الحالات أن الفساد يتخذ بعض الأبعاد الدولية الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة من جانب الدول لمكافحته على نحو فعال واقتناعا منها بضرورة الإسراع باعتماد صك دولي لتشجيع وتسهيل التعاون الدولي في مكافحة الفساد، وبخاصة في اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الأشخاص الذين يرتكبون أعمال الفساد في أداء الوظائف العمومية، أو أعمال تتعلق على وجه التحديد بمثل هذا الأداء، فضلا عن التدابير المناسبة فيما يتعلق بالعائدات المتأتية من هذه الأفعال؛ وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الزيادة المستمرة في الصلات القائمة بين الفساد والعائدات الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات والتي تهدد بتقويض التجارة المشروعة والأنشطة المالية، والمجتمع، على جميع المستويات[1]؛ وإذ تضع في اعتبارها مسؤولية الدول لإجراء إخضاع الأشخاص الفاسدين للمساءلة من أجل مكافحة الفساد والتعاون مع بعضها البعض لجهودها في هذا المجال أن تكون فعالة ومصممة على بذل كل جهد ممكن لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبيها والقضاء على الفساد في أداء الوظائف العمومية وأعمال الفساد التي تتصل على وجه التحديد بهذا الأداء، قد اتفقت على اعتماد الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد[2].

الغرض من هذه الاتفاقية نصت عليه المادة الثانية منها كالآتي:

أ- تشجيع وتعزيز وضع كل الآليات اللازمة لمنع الفساد وكشفه والمعاقبة عليه.

ب- تشجيع وتسيير وتنظيم التعاون بين الدول الأطراف لضمان فعالية التدابير والإجراءات لمنع الفساد وكشفه والمعاقبة عليه.[3]

3: الأحكام الوقائية في الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالتدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد فقد أشارت المادة الثالثة من الاتفاقية إلى أن:

توافق الدول الأطراف على النظر في إمكانية تنفيذ التدابير في إطار نظمها المؤسسية لإنشاء والحفاظ على وتعزيز:

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 55- 56.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 55- 56.

[3] أنظر المادة 2 من الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

1- معايير السلوك الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية ومدى وفاء هذه المعايير بمنع تضارب المصالح والأداء السليم وكذا حفظ واستخدام الموارد التي عهد بها إلى مسؤولي الحكومة في أداء وظائفهم. ويقتضي إقرار هذه المعايير قيام المسؤولين الحكوميين بتقديم تقرير إلى السلطات المختصة عن أفعال الفساد في أداء الوظائف العمومية.

مثل هذه التدابير والمعايير ينبغي أن تساعد على الحفاظ على ثقة الناس في نزاهة الموظفين العمومين والعمليات الحكومية[1].

2- آليات إنفاذ هذه المعايير السلوكية.

3- تعليمات إلى الموظفين الحكوميين لضمان الفهم الصحيح لمسؤولياتهم والقواعد الأخلاقية التي تحكم أنشطتها.

4- نظم لتسجيل الدخل والأصول والخصوم من الأشخاص الذين يؤدون وظائف عمومية في وظائف معينة على النحو الذي يحدده القانون، وعند الاقتضاء، لجعل هذه التسجيلات متاحة للجمهور.

5- نظم حكومية لتعيين وشراء السلع والخدمات التي تؤكد الانفتاح والإنصاف والكفاءة لهذه النظم

6- تحصيل الإيرادات الحكومية ونظم الرقابة التي تردع الفساد.

7- القوانين التي تحرم المعاملة الضريبية لمصلحة أي فرد أو مؤسسة فيما يتعلق بالنفقات التي تعد انتهاكا لقوانين مكافحه الفساد للدول الأطراف.

8- تقرير نظم لحماية الموظفين العموميين والمواطنين من القطاع الخاص، وبحسن نية، عن أفعال الفساد، بما في ذلك حماية هوياتهم، وفقا لدساتيرها والمبادئ الأساسية لنظمها القانونية المحلية.

9- توسيع سلطات هيئات الرقابة بهدف تنفيذ آليات حديثة لمنع وكشف والمعاقبة والقضاء على الفساد.

10- تقرير عقوبات رادعة لمنع الرشوة المحلية والأجنبية للمسؤولين الحكوميين.

11- تقرير آليات لتشجيع مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الجهود الرامية إلى منع الفساد.

12- دراسة مزيد من التدابير الوقائية التي تأخذ في الاعتبار العلاقة بين التعويض العادل والاستقامة في الخدمة العامة[2].

[1] أنظر المادة 3 من الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.
[2] أنظر المادة 3 من الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

4: الأحكام الموضوعية في الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

وكغيرها من الاتفاقيات لا تكاد تخلو الاتفاقية بصفة عامة من تجريم أي فعل من أفعال الفساد ولعلّ هذا ما يؤكد أهميتها بين البلدان الأمريكية في مجال مكافحة الفساد، حيث أنها أفردت المادة 16 من الاتفاقية، وجرمت من خلالها عددا من الأفعال التي اعتبرتها جرائم فساد، تستحق إيقاع العقوبات الصارمة بحق مرتكبيها، كما جرمت الفساد في القطاعين العام والخاص، والمنظمات الدولية ووضعت الآلية المناسبة لاستعادة الأصول والعوائد المتأتية من جرائم الفساد، فوفقا للمادة 16 من هذه الاتفاقية فإن أفعال الفساد تشمل ما يلي:

أ- قبول بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل مسؤول حكومي أو من أي شخص يؤدي وظائف عمومية أي شيء ذي قيمة نقدية أو غير ذلك من المنافع مثل هبة أو خدمة أو وعد أو ميزة لصالحه أو لصالح شخص آخر أو كيان آخر في مقابل أي فعل أو إغفال في أداء مهامه العمومية.

ب- عرض أو منح بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على مسؤول حكومي أو أي شخص يؤدي وظائف عمومية، أي شيء ذي قيمة نقدية أو غير ذلك

من المنافع مثل هبة أو خدمة أو وعد أو ميزة لصالحه أو لصالح شخص آخر أو كيان آخر في مقابل أي فعل أو إغفال في أداء مهامه العمومية.

ج- أي فعل أو إغفال في القيام بأداء الواجبات الرسمية من جانب موظف الحكومة أو من أي شخص يؤدي وظائف عمومية لغرض الحصول على فوائد غير مشروعة لصالحه أو لصالح طرف ثال

د- الاستخدام الاحتيالي أو إخفاء الممتلكات المتأتية من أي من الأفعال المشار إليها في هذه المادة.

ه -أفعال التحريض والتواطؤ والشروع والتآمر لارتكاب أي من الأفعال المشار إليها في هذه المادة[1].

وقد أشارت المادة الحادية عشر من الاتفاقية إلى أنه من أجل تعزيز وتطوير ومواءمة التشريعات الداخلية للدول الأطراف وتحقيق أغراض هذه الاتفاقية، فإن الدول الأطراف تتعهد على أن تعمل، على إرساء الجرائم في ظل قوانينها من الأفعال التالية :

أ- الاستخدام غير المشروع من جانب مسؤول حكومي أو من أي شخص يؤدي وظائف عمومية، لأي نوع أو صنف من المعلومات السرية التي يكون ذلك الموظف أو الشخص الذي يؤدي وظائف عمومية قد حصل عليها بحكم أداء وظائفه وذلك بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو لطرف ثالث مستفيد.

ب- الاستخدام غير المشروع من جانب مسؤول حكومي أو من أي شخص يؤدي وظائف عمومية لأي نوع من الممتلكات العائدة للدولة أو أي منشأة أو مؤسسة في الدولة التي لديها مصلحة قائمة عقارية.

[1] أنظر المادة 16 من الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

ج- أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب أي شخص، شخصيا أو بواسطة طرف ثالث، أو بصفة وسيط، يهدف إلى استصدار قرار من سلطة عمومية بموجبه بصورة غير مشروعة وذلك بغرض أن يحصل لنفسه أو لصالح شخص آخر على أي منفعة أو مكسب، سواء كان هذا الفعل أو الامتناع عن فعل يضر بممتلكات الدولة.

د- تسريب أحد المسؤولين الحكوميين، أي ممتلكات منقولة أو غير منقولة، والمبالغ أو الأوراق المالية التابعة للدولة، إلى وكالة مستقلة، أو إلى فرد، ويكون ذلك الموظف قد استلمها بحكم منصبه لأغراض الإدارة بغرض حراساتها أو لأسباب أخرى[1].

كما يجدر الإشارة أيضا إلى أن الاتفاقية لم تحدد عقوبات واضحة صريحة لجرائم الفساد، بل تركت هذه المسألة للتشريعات الداخلية، ويظهر ذلك جليا من خلال نصوص الاتفاقية التي تحث الدول الأطراف على تحقيق أكبر قدر ممكن من المساعدة في تعقب وتجميد وضبط ومصادرة الممتلكات أو العائدات التي حصلت عليها، أو المتأتية منها أو المستخدمة في ارتكاب احدى الجرائم الواردة في نصوص الاتفاقية، وألزمت الدول الأطراف بتنفيذ الحكم الصادر بالمصادرة لإحدى العائدات سالفة الذكر، أو نقل كل جزء منها إلى دولة أخرى طرف، كل هذا نصت عليه المادة العاشرة من هذه الاتفاقية[2].

كما لا ننسى الجزاءات المدنية والتي تتمثل في التعويض عن الأضرار الناشئة عن جرائم الفساد، والتي نصت عليها المادة الثالثة فقرة 12 من الاتفاقية [3].

ثانيا: الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الفساد

تعتبر الدول الأوروبية من بين الدول التي سعت إلى البحث عن الآليات القانونية والسياسية التي تتكفل بالقضاء على جرائم الفساد لذا تم وضع الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الفساد كأولى المحاولات للتصدي له، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي.

1: التعريف بالاتفاقية الأوروبية لمكافحة الفساد.

تعد الدول الأوروبية من بين الدول التي سعت إلى البحث عن السبل القانونية التي تتكفل بالقضاء على جرائم الفساد، وعليه فقد تكتلت المبادرات المتكررة بالوصول إلى توحيد الجهود لوضع جملة من الاتفاقيات من أجل مكافحة الفساد، وبما أن هذه الظاهرة تشكل خطرا على الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك حكم القانون، فإن مجلس الوزراء الأوروبي قد قام بتعيين لجنة أسند لها مهمة اقتراح إجراءات ملائمة تكون جزء من برنامج عمل على الصعيد الدولي لمكافحة الفساد [4].

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص59.
[2] نجار لويزة، المرجع السابق، ص 84.
[3] نجار لويزة، المرجع نفسه، ص 84.
[4] عبير مصلح، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة والشفافية في مواجهة الفساد، أمان للنزاهة والمساءلة، فلسطين، 2007، ص98.

حيث أوصى القرار المتخذ من وزراء العدل الأوروبيين في القمة 21 المنعقدة بستراسبورغ سنة 1997 بضرورة وضع برنامج لمكافحة الفساد حيز التطبيق في أسرع وقت ممكن، وأوصى خاصة بوضع اتفاقية جنائية حول الفساد قصد تجريم الأفعال المشكلة له في دورتها الثانية بعد المائة (102) بتاريخ 1998/05/04 رخصت اللجنة الوزارية بقرارها رقم 98/07 بإنشاء مجموعة الدول ضد الفساد GRICO كمؤسسة مهمتها تحسين قدرات أعضائها لمكافحة الفساد. هذه الجهود الأوروبية تمكنت من وضع ثلاث أدوات اتفاقية أساسية لمكافحة الفساد على المستوى الأوروبي.

وتتمثل هذه الآليات الثلاث في: الاتفاقية الجنائية حول الفساد الموقعة في 1999/01/27 والتي دخلت حيز النفاذ في 2002/07/01 والاتفاقية المدنية حول الفساد الموقعة بستراسبورغ في 1999/11/4 ودخلت حيز النفاذ في 11/04/ 2003 إضافة إلى البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الجنائية الموقع بستراسبورغ في 2003/5/15 ودخل حيز النفاذ في 2005/02/01[1].

2: الغرض من هذه الاتفاقية.

وفقا لما ورد في ديباجة الاتفاقية فقد استهدفت تحقيق الأغراض الآتي ذكرها فيما يلي:

- التأكيد على ضرورة الاهتمام بعموم السياسة الجنائية التي تهدف إلى حماية المجتمع من الفساد، بما في ذلك اعتماد التشريعات المناسبة والتدابير الوقائية.
- الاعتراف بقيمة التعاون مع الدول الأخرى الموقعة على هذه الاتفاقية استنادا إلى أن وجود مكافحة فعالة للفساد يتطلب زيادة سريعة وجيدة الأداء للتعاون الدولي في المسائل الجنائية [2].

ثالثا: الأحكام الموضوعية للاتفاقية الجنائية الأوروبية والبروتوكول الملحق بها:

- الرشوة: حيث جرمت المواد من 2 إلى 11 الرشوة التي يقوم بها الموظفين العموميين المحليين وكذلك الأجانب، الرشوة من أعضاء الجمعيات العمومية الأجنبية، الرشوة في القطاع الخاص رشوة موظفي المنظمات الدولية، رشوة أعضاء المجالس البرلمانية، رشوة القضاة والمحاكم الدولية.
- المتاجرة بالنفوذ، أنظر المادة من الاتفاقية.
- غسل الأموال من عائدات جرائم الفساد، أنظر المادة من الاتفاقية.
- الجرائم المحاسبية، أنظر المادة من الاتفاقية.
- أفعال التحريض أو المساعدة على ارتكاب أي من الأفعال المجرمة وفقا للاتفاقية، أنظر المادة من الاتفاقية.

[1] نجار لويزة، المرجع السابق، ص87.

[2] بن عودة حورية، المرجع السابق، ص172.

المطلب الثاني: الجهود العربية لمكافحة الفساد

أدركت الدول العربية كغيرها من الدول الغربية مدى خطورة الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحياة السياسية، وكذلك تأثيرها على القيم الأخلاقية، ومن هذا المنطلق سعت هذه الدول لإيجاد حلول لهذه الظاهرة منتهجة بذلك منهج الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة، وهو ما سنوضحه في هذا المطلب:

الفرع الأول: الاتفاقيات العربية لمكافحة الفساد

تعددت أشكال الفساد وتفاوتت أنواعه وتزايدت خطورته لينسل بين وفي جميع القطاعات ونخص بالذكر الفساد الإداري والمالي والمؤسسي ولمواجهة هذه الظاهرة التي تتطور بتطور النظم القانونية المجابهة لها أنشأت المنظمة العربية لمكافحة الفساد وكذا الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010 وكانتا خطوة من أبرز وأهم الخطوات للتضييق والحد من هذه الظاهرة، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

لقد سعى المجتمع العربي كغيره من المجتمعات في مختلف الدول إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، ونظرا لخطورة هذا الأخير والنتائج السلبية الناجمة عنه انضمت الدول العربية لهذا الجهد الدولي وبقوة، فأصبحت نقطة تحول رئيسية نحو جهد عربي مشترك وشامل في مجال مكافحة الفساد، ولذلك تم إنشاء الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي سنقوم بدراستها كالآتي:

1: التعريف باتفاقية العربية لمكافحة الفساد

لقد كان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أثرًا إيجابيًا على المستوى الدولي؛ فاتخذ الوطن العربي خطوة مماثلة بإنشائه الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010، وهي اتفاقية ذات أهمية خاصة لما تمثله من تقدم نحو الاتجاه الصحيح في مواجهة الفساد والذي يأخذ أشكالًا مختلفة وأوضاعًا متفاوتة، كما أنه يعدُّ الأخطر أثرًا على الدول فهو يسبب لها الدمار والتخلف، وذلك في ظل غياب الرقابة أو ضعفها، فضلًا عن التأثيرات الكارثية على التنمية والاستقرار والرفاه الاجتماعي، مما يؤدي إلى تعميم الفساد وتأثيره سلبا على القيم المجتمعية، وهنا يأتي دور الاتفاقية العربية لتعمل كحائط صد في مواجهة الفساد، مما سيرتد في آخر المطاف إيجابًا على التنمية البشرية والاجتماعية والنهوض بحقوق الإنسان، والاستقرار السياسي[1].

ويجدر الإشارة أيضا إلى أن الدول العربية قامت باتخاذ التدابير الوقائية، حيث تم إعداد هذه الاتفاقية في إطار مجلس وزراء الداخلية العرب، وقد تم تعميمها على الجميع، ولمراجعة صياغة هذه الاتفاقية تم تعيين لجنة مشتركة من مجلس وزراء الداخلية العرب، وقد قبلت من طرف هذا المجلس في اجتماعها المشترك الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول

[1] https://draminlotfyoffice.com/details/931

العربية، في يوم 21 ديسمبر 2010 بالقاهرة، وقد وقعت عليها الجزائر في 21 ديسمبر 2010 وذلك بمرسوم رئاسي 14-249 مؤرخ في 8 سبتمبر 2014 المتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ودخلت حيز النفاذ في 23 جوان 2013[1].

وبذلك فالمجتمع العربي بدوره ساهم كغيره من المجتمعات ببذل جهود لمكافحة الفساد، نظرا للنتائج السلبية الناجمة عنه، وكذلك لخطورته[2].

2: أهداف الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

تتمثل أهداف وأغراض الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في العناصر التالية:

- تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.
- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته، وكشفه واسترداد الموجودات .
- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
- تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد [3].

وقد تم الإشارة في المادة الثالثة من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد إلى مبادئ تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنها لا تبيح لأي دولة طرف أن تقوم في إقليم دولة طرف أخرى بممارسة الولاية القضائية أو أداء الوظائف التي يناط أداؤها حصرا بسلطات تلك الدولة الأخرى بمقتضى قانونها الداخلي [4].

3: مضمون الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

تتألف الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد من ديباجة و35 مادة قانونية غير مقسمة إلى فصول، توزع بين 8 مواد تتضمن تعريفات وأحكام عامة وختامية و27 مادة تضمنت أحكام موضوعية، حيث تتضمن كل مادة عدة بنود، تتراوح بين 5 بنود إلى 25 بندا[5].

4: محتوى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

عرفت المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المصطلحات التالية: الدولة الطرف، الموظف العمومي، الموظف العمومي الأجنبي، موظفي المؤسسات الدولية العمومية، الممتلكات، العائدات الإجرامية، التجميد أو الحجز، المصادرة، التسليم المراقب[6].

---

[1] البشري محمد الأمين، المرجع السابق، ص40.

[2] عبد القادر محمد قحطان، الجهود العربية في مكافحة الفساد، الجزء الثاني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة المالك، فهد للنشر، الرياض، 2003، ص 973.

[3] المادة 2 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

[4] انظر المادة 3 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

[5] حسام عبد الأمير خلف، الأطر القانونية الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، اتفاقية الأمم المتحدة والاتفاقية العربية، مقال علمي، دراسة مقارنة، جامعة بغداد، كلية القانون، 2010، ص 14.

[6] انظر المادة 1 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

بينت المادة الثانية من الاتفاقية الهدف من إنشاء هذه الاتفاقية، أما المادة الثالثة فقد ذكرت بعض المبادئ المتعلقة بصون السيادة[1].

بعدها ذكرت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد مسائل متعددة والمتمثلة في :

- التجريم أي الأحكام الموضوعية لجرائم الفساد والآتي تفصيلها لاحقا، وقد ذكرتها المادة 4 من الاتفاقية.

- على الرغم من أنّ نصوص الاتفاقية لم تعط تعريفا محدّدا للفساد، إلاّ أنّ المادة الرابعة منها تكفّلت ببيان الأفعال التي يجب أن تجرّمها الدول الأطراف في تشريعاتها الوطنية كجرائم فساد، وفي بيان صنوف هذه الأفعال أوردته الاتفاقية في المادّة الرابعة منها.

- انتهجت الاتفاقية العربية نهج اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، وذلك في تقريرها للمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية، مردّدة ذات أحكامهما في مادّتها الخامسة، كما تناولت ذات صور التعاون الدولي المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد[2].

- أما المواد 6 و7 و8 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، فقد أدرجوا كيفية إجراء الملاحقات والمحاكمات وكذا الجزاءات، فلها عند الاقتضاء اتخاذ أية عقوبات تبعية أو تكميلية على المحكوم عليهم بارتكاب الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية وكذلك تحديد مدة التقادم، ولها أيضا صلاحية تشديد العقوبات في حالة العود، كما أنها تلزم الدول الأطراف وفقا لنظامها القانوني، باعتماد كل التدابير اللازمة للتمكن من مصادرة العائدات الإجرامية المتأتية من الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية أو ممتلكات تعادل قيمة تلك العائدات بالإضافة إلى الأدوات والوسائل المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم.

- ويجدر الإشارة إلى أن الدول الأطراف تمارس صلاحياتها مع ضمان حماية حق المتضرر في رفع دعوى للحصول على تعويض عن تلك الأضرار.[3]

- تفرض الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في موادها من المادة 9 إلى المادة 35 التزام الدول الأطراف بالتشاور والتنسيق مع أية دولة أخرى تجري تحقيقا أو ملاحقة أو تتخذ إجراء قضائيا يرتبط بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، كما عليها توفير الحماية القانونية اللازمة للمبلغين والشهود والخبراء والضحايا الذين يدلون بشهادة تتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية، كما يجب أن تطال الحماية أهلهم وكل ذي صلة بهم.

- ولا ننسى ضرورة الالتزام بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والإجراءات القضائية، وكذلك القيام بالتدابير اللازمة في مجال التعاون الدولي لأغراض المصادرة والملاحقة وتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، وغيرها من الإجراءات اللازمة مع مراعات نصوص هذه الاتفاقية[4].

5: الأحكام الموضوعية للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

[1] انظر المادة 2 والمادة 3 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

[2] www.diwanalarabia.com

[3] انظر المواد 6 و7 و 8 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

[4] انظر الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

أوردت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في المادّة الرابعة منها عددا من الأفعال التي اعتبرتها جرائم فساد، تستحق ايقاع العقوبات الصارمة بحق مرتكبيها، والتي ترتكب عمدا وقصدا، حيث نصت على ما يلي:

1- الرشوة في الوظائف العمومية.
2- الرشوة في شركات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات المعتبرة قانونا ذات نفع عام.
3- الرشوة في القطاع الخاص.
4- رشوة الموظفين العموميين الأجانب، وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية داخل الدولة الطرف.
5- المتاجرة بالنفوذ.
6- إساءة استغلال الوظائف العمومية.
7- الإثراء غير المشروع.
8- غسل العائدات الإجرامية.
9- إخفاء العائدات الإجرامية المتحصَّلة من الأفعال الواردة في هذه المادة.
10- إعاقة سير العدالة.
11- اختلاس الممتلكات العامّة والاستيلاء عليها بغير حق.
12- اختلاس ممتلكات الشركات المساهمة والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والقطاع الخاص.
13- المشاركة أو الشروع في الجرائم الواردة في هذه المادة[1].

ثانيا: المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

إن بقاء الفساد في الوطن العربي وتفشيه بهذه الوتيرة دون محاسبة أو مراقبة سيكون له تأثير على فرص الإصلاح المستقبلية، فمن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم واستفحال الفساد في الدول العربية انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة، كما أن عجز اقتصاد الدول العربية عن تحقيق معدلات نمو مرضية نسبيا على الرغم من الإمكانات التي تتمتع بها بالإضافة إلى عدم التزام مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية في النظم السياسية العربية وطغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى الأمر الذي أخل بمبدأ الرقابة المتبادلة بينهما ومن ثم جعل عناصر السلطة السياسية القائمة شكلية في مجملها، وكذلك غياب الشفافية والمساءلة وانتشار المحسوبية والواسطة.

إن أغلب الدول العربية تعاني من الفساد وضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وذلك بعدم تنفيذ وعود وبرامج الإصلاح الموضوعية وعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية بحق مرتكبي الفساد، كما يجدر الإشارة أيضا إلى ضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها مختلف وسائل الإعلام التي تسعى دائما إلى كشف الستار

[1] المادة 5 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

عن قضايا الفساد والمفسدين، وتعرض الإعلاميين إلى عقوبات قد تصل إلى حد السجن وفق أحكام قوانين المطبوعات والنشر القائمة في الأقطار العربية تحت مبرر القدح والذم، وهو ما يمثل قيدا على أداء وسائل الإعلام العربية، ولا ننسى ضعف مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في الرقابة على الأداء الحكومي ومواجهة مظاهر الفساد إذ لا تزال حرية تكوين الروابط مع مؤسسات المجتمع المدني مقيدة في عدد من الأقطار العربية كما أن موقف النظم السياسية العربية من هذه المؤسسات لا يزال يتراوح بين الرافض وتقييد حرية النشاط[1].

وعليه لمحاربة الفساد في الوطن العربي تأسست المنظمة العربية لمكافحة الفساد والتي سيتم التعرف عليها في الآتي:

1: مفهوم المنظمة العربية لمكافحة الفساد

المنظمة العربية لمكافحة الفساد هي هيئة إقليمية مستقلة عربية، وقد تأسست سنة 2005 حيث اتخذت بيروتا مقرا لها، وقد أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوما جمهوريا رقم 15579 بتاريخ 2005 يتم بموجبه منح المنظمة كافة الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهامها[2].

المنظمة العربية لمكافحة الفساد لا تسعى إلى الربح، هدفها تعزيز الشفافية والحكم الصالح والنزاهة في العالم العربي، كما أنها تسعى من خلال مجموعة من البرامج والمنشورات لمكافحة الفساد، وتعميم الوعي بآثاره المدمرة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

قامت المنظمة العربية بعقد عدد من الندوات والمؤتمرات استهدفت الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد في الأقطار العربية ولعل أبرزها تلك التي تلخص تجارب بعض الدول العربية في الإصلاح كجزء من الاستراتيجية الأساسية لمكافحة الفساد في بعض الأقطار العربية حيث تم عرض بعض الوزراء العرب أمام الجمعية العمومية لأهم الإصلاحات التي أقدمت عليها بلدانهم وحققتها كخطوة أولى وأساسية في مكافحة الفساد في تلك البلدان[4].

كما أقامت المنظمة العربية للتنمية الإدارية ندوة عامة حول الفساد وسبل مكافحته في تونس لعام 2007 هدفت من هذه الندوة استقطاب الباحثين العرب والأجانب لعرض اقتراحاتهم وآرائهم في قضايا الفساد في الوطن العربي وكيفية الحد من انتشاره وتفادي آثاره الوخيمة اقتصاديا واجتماعيا وأخلاقيا وسياسيا[5].

---

[1] إبراهيم التوهامي، المرجع السابق، ص203-204.

[2] الموقع الرسمي للمنظمة العربية لمكافحة الفساد أخر تعديل للصفحة كان يوم 26 افريل 2020 على الساعة 14:50. www.wikipedia.org

[3] الموقع الرسمي للمنظمة العربية لمكافحة الفساد أخر تعديل للصفحة كان يوم 26 افريل 2020 على الساعة 14:50. www.wikipedia.org

[4] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص86.

[5] الموقع الرسمي للمنظمة العربية لمكافحة الفساد أخر تعديل للصفحة كان يوم 26 افريل 2020 على الساعة 14:50.

كما عقدت هذه المنظمة مؤتمرها الدولي عام 1999 في القاهرة تحت شعار آفاق جديدة لتقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية من منظور استراتيجي ومؤسسي، كذلك عقدت المنظمة مؤتمرها الثالث عام 2002 ببيروت تحت شعار "القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية وكان المؤتمر يمثل محاولة جادة في الحد من الفساد واستثارة الجهود العربية الرسمية والأهلية نحو مكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها وآثارها في التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي، كما أن لجامعة الدول العربية ولمجلس وزراء الداخلية العرب دورا بارزا في الحرب ضد الفساد فقد قدم المجلس مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد ومشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد[1].

كما يجدر الإشارة أيضا إلى دور منظمة أمان الفلسطينية الأهلية التي سخرت جهودها لمكافحة الفساد والحد من انتشاره في العالم العربي من خلال تقديم العديد من الدراسات المهمة، باعتبارها أول منظمة عربية أهلية وحكومية لمكافحة الفساد تقيم موقعا على شبكة المعلومات العالمية، حيث تقدم فيه العديد من الدراسات والبحوث عن الفساد، وبالرغم من أن هذه المنظمة تهتم بمشكلة الفساد على مستوى المجتمع الفلسطيني أكثر من اهتمامها به على مستوى الوطن العربي إلا أنها قدمت الكثير من الجهود ذات الأهمية في هذا المجال كما أن غرفة التجارة والصناعة الكويتية أقامت مؤتمرا دوليا عن الفساد الإداري، من الجانب الاقتصادي في 23-24 ماي 2005 حيث استهدف هذا المؤتمر تحفيز الخبراء والباحثين للمشاركة في الحد من ظاهرة الفساد[2].

2: تشكيل المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

تتشكل المنظمة العربية لمكافحة الفساد من مجلس الأمناء الذي يضم أعضاء من مختلف الدول العربية وتعتمد المنظمة العربية لمكافحة الفساد في تمويل نشاطها على التبرعات غير المشروطة التي تتلقاها من الأفراد والمنظمات الذين يدعمون أهداف المنظمة وبرامجها.

وتأمل المنظمة من خلال نشاطها إلى توسيع قاعدة المتبرعين لها بما يؤسس وقاية كافية لتأكيد استمراريتها وفعاليتها[3].

3: دور المنظمة العربية في مكافحة الفساد.

تحفز المنظمة العربية لمكافحة الفساد المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني العربي الإسهام في الحد وتقييد ظواهر الفساد في الحياة العامة من خلال:

• تعزيز المساءلة والمحاسبة لإصلاح النظام السياسي والإسهام في صياغة السياسات العامة وتعزيز فعاليته ومشاركته في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون وتعزيز الحكم السليم كما تحفز المنظمة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على مضاعفة الجهود للقيام

---

www.wikipedia.org

[1] عبد الله أحمد المصراتي، المرجع السابق، ص87.

[2] سالم عبد العزيز محمود، مؤتمر الفساد الإداري من منظور اقتصادي، غرفة التجارة والصناعة، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 33، العدد 3، الكويت, 2005، ص 759.

[3] نجار لويزة، المرجع السابق، ص 130.

بالإصلاح ومكافحة الفساد، وكشف الأضرار التي يلحقها الفساد بالاقتصاد الوطني والثروة القومية على التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي.

• المساهمة في توفير المعلومات والمصادر القانونية التي تمكن من القيام بدور فعال في مراقبة التمويل السياسي للأحزاب أو للمرشحين للانتخابات للتأكد من التزامها بأعلى مستويات الشفافية.

• العمل على مطالبة الحكومات بنشر المعلومات حول قضايا الفساد لمساهمتها في نشر الوعي حول قضايا الفساد، ونشر ثقافة مقاومة للفساد لتمكينها من مقاومته بشكل فعلي والعمل على عرض تدابير إصلاحية على الحكومة.

• تطوير العلاقة مع الدولة بحيث لا يفهم أن تقوية مؤسسات المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب إضعاف الدولة ومعالجه قضايا تطوير التشريعات القائم وإلغاء القيود المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني لضمان استقلاليتها وديمقراطيتها الداخلية، والتأكيد على أن علاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة جدلية والتأكيد على التكامل بين الدولة والمجتمع المدني فلكل منهما دوره الخاص الذي يتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل وتحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينها على أسس موضوعي ومؤسسية تنعكس إيجابا على المجتمع[1].

• تشجيع ثقافة وممارسة الشفافية والتداول الحر للرأي والمعلومات وإرساء قواعد ومستلزمات بناء الحكم الصالح عبر تعزيز الديمقراطية والرقابة والمحاسبة التي بدورها تؤسس لمحاربة الفساد وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل والتي منها جمع ودراسة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالفساد في الحياة العامة ومن مختلف المصادر المتوفرة وإصدار تقارير دورية حولها ويشمل ذلك القوانين والإجراءات المتبعة في الدول العربية والتي لها علاقة بالفساد واقتراح أي تعديلات إيجابية على ذلك[2].

• رصد وتشخيص القصور الهيكلي في نظم المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية وفي الشركات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني[3].

• يمكن للمجتمع المدني مساعدة البرلمانات التي تقع على عاتقها مراقبة نشاط الحكومة وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية في الرقابة ورصد انتهاكات السلطة التنفيذية للحريات العامة والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية ومراقبة الأداء الحكومي وانسجامه مع الدستور والقوانين والتشريعات ومراقبة حالات الفساد كما ويحق للمجتمع المدني مساءلة البرلمانات حول حالات الفساد باعتباره أحد مرجعياته الانتخابية.

• شراكة المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع، وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص431.

[2] ابتسام صولي، الإعلام كآلية لمكافحة الفساد، العدد 20، مجلة الحقوق والحريات، جامعة خيضر بسكرة، مارس 2016، ص: 77.

[3] انظر الموقع الإلكتروني Ar-wikipédia.org.

والضغط عليها لإقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريفا واضحا لتضارب المصالح يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد، إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص. كما أن على المجتمع المدني مطالبة السلطة التشريعية بإقرار تشريعات بحيث يتم من خلالها مسائلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

• مشاركة المجتمع المدني من خلال الشراكة المجتمعية في دعم التشريعات والإطار القانوني المتعلق بالتمويل السياسي، الذي من شأنه توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة والأخذ بمقترحات المجتمع المدني عند صياغة تلك التشريعات التي من شأنها الحد من ظاهرة الفساد السياسي[1].

الفرع الثاني: اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

لقد زاد الاهتمام بالفساد وانعكاساته السلبية على التنمية في دول القارة الإفريقية على مدى العقدين الماضيين، حيث أثّر على النمو والتطور في مختلف الدول الإفريقية، وهذا الاهتمام تجلى في إنشاء اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، والتي سنقوم بدراستها في الآتي:

أوّلا: الأحكام العامة لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

تتمثل الأحكام العامة لاتفاقية الاتحاد الإفريقي فيما يأتي بيانه:

1: التعريف باتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ببعض الجهود لمنع الفساد ومكافحته، مع أخذ اعتبارها بأن القانون التأسيسي للاتحاد يطلب من الدول الأعضاء التنسيق وتكثيف تعاونها، وتماسك جهودها ووحدتها، من أجل تحقيق ظروف معيشية أفضل للشعوب الإفريقية كما يحث أيضا على ضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية، وكفالة الحكم الراشد وسيادة القانون.

لقد كانت بداية الجهود الإفريقية لمكافحة الفساد في واشنطن عام 1999، عندما اجتمع التحالف العالمي من أجل مناقشة الأطر التعاونية لمكافحة الفساد في إفريقيا، وكذلك مجموعة التنمية الإفريقية الجنوبية ضد الفساد عام 2001، والتي شملت إجراءات تبنتها الدول الإفريقية، ولم تقف البلدان الإفريقية مكتوفة الأيدي أمام انتشار الفساد بكل القطاعات، فقامت بإنشاء اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع مكافحة الفساد وذلك في11 جويلية من عام 2003، وتعتبر هذه الاتفاقية أهم خطوة خطتها الدول الإفريقية لمكافحة الفساد[2].

لقد وقّعت على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد حوالي 40 دولة، وصادقت عليها حوالي 35 دولة، ودخلت حيز التنفيذ في 5 أوت 2006.

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 431.

[2] محي الدين شعبان توق، المرجع السابق، ص176.

2: أهداف اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

لقد نصت المادة الثانية من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على أهداف هذه الاتفاقية والمتمثلة فيما يلي:

* تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد، وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص.

* تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف من أجل ضمان فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد، والجرائم ضد الصلة في إفريقيا وضبطها والمعاقبة والقضاء عليها.

* تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف، لأغراض منع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه في القارة.

* تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية.

* توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمسائلة في إدارة الشؤون العامة[1].

3: مضمون اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

تترأس اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ديباجة تحوي مبادئ متعددة حول مواجهة الفساد بغرض المساءلة والشفافية كما تتضمن 28 مادة محتواها كالاتي:

المادة 1 و2 تتضمن أحكام عامة، المادة 3 حددت مبادئ الاتفاقية، المادة 4 حددت نطاق تطبيق هذه الاتفاقية، بينما المواد من 6 إلى 17 فقد تضمنت التجريم وإنفاذ القوانين، ومن المواد 18 إلى 20 تضمنت الزامبية التعاون الدولي أما المادة 21 نظمت العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والاتفاقيات الأخرى والمادة 22 حددت آليات تطبيق اتفاقية الاتحاد الإفريقي والمواد من 23 إلى 28 خصصت للأحكام الختامية[2].

4: المبادئ التي تضمنتها اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بالالتزام بالمبادئ التالية:

* احترام المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية وسيادة القانون والحكم الرشيد.

* احترام حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والوثائق الأخرى ذات الصلة بشأن حقوق الإنسان.

* الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

*تعزيز العدالة الاجتماعية من أجل كفالة تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة.

*إدانة ورفض أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة والإفلات من العقاب[3].

ثانيا: الأحكام الموضوعية لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

[1] المادة 4 من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

[2] اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

[3] المادة 3 من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

أوردت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في المادّة الرابعة منها عددا من الأفعال التي اعتبرتها جرائم فساد، تستحق ايقاع العقوبات الصارمة بحق مرتكبيها، والتي ترتكب عمدا وقصدا، حيث نصت على ما يلي:

أ- التماس موظف عمومي أو أي شخص آخر أو قبوله بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي سلع ذات قيمة نقدية أو منفعة أخرى مثل هدية أو خدمة أو وعد أو ميزة لنفسه أو لشخص أو كيان آخر مقابل القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل أثناء أداء المهام العامة المنوطة به.

ب- عرض أي سلع ذات قيمة نقدية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على موظف عمومي أو أي شخص آخر أو منحه إياها أو أي منفعة أخرى مثل هدية أو خدمة أو وعد أو مزية، لنفسه أو لشخص أو كيان آخر مقابل القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل أثناء أداء المهام العامة المنوطة به.

ج- قيام موظف عمومي أو أي شخص آخر أو امتناعه عن القيام بأي عمل أثناء أداء المهام المنوطة به بهدف الحصول بصورة غير مشروعة على فوائد لنفسه أو لأي طرف ثالث.

د- قيام موظف عمومي أو أي شخص آخر بتحويل أي ممتلكات تمتلكها الدولة أو وكالاتها قد تسلمها هذا الموظف بحكم منصبه، إلى وكالة مستقلة أو فرد، لكي تستخدم في أغراض غير تلك التي خصصت لها لصالحه أو لصالح طرف ثالث

ه- عرض أو تقديم أي منفعة غير مستحقة أو الوعد بها أو التماسها أو قبولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح أو من قبل أي شخص يتولى إدارة كيان تابع للقطاع الخاص أو يعمل فيه لنفسه أو لغيره، لكي يقوم بعمل أو يمتنع عن القيام به منتهكا بذلك ما تفرضه عليه واجباته.

و- عرض أو تقديم أي منفعة غير مستحقة أو الوعد بها أو التماسها أو قبولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح أو من قبل شخص يعلن أو يؤكد قدرته على استخدام نفوذه في التأثير بصورة غير سليمة على قرار يصدره أي شخص يؤدي وظائفه في القطاع العام أو الخاص، من أجل الحصول على هذه المنفعة غير المستحقة لنفسه أو لغيره، وكذلك طلب الحصول على العرض أو الوعد بتقديم هذه المنفعة أو استلامها أو قبولها مقابل النفوذ سواء استخدم النفوذ بالفعل أو حقق النفوذ المفترض النتائج المطلوبة أم لا.

ز- الكسب غير المشروع.

ح- استخدام أو إخفاء عائدات مستمدة من أي من الأعمال المشار إليها في هذه المادة.

ط- المشاركة كعميل رئيسي أو شريك أو محرض أو متدخل بأي طريقة في ارتكاب أي من الأعمال المشار إليها في هذه المادة بأي شكل من أشكال التعاون أو المؤامرة.

كما نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن هذه الاتفاقية تنطبق أيضا بالاتفاق المتبادل بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف على أي عمل أو ممارسة للفساد والجرائم

ذات الصلة لم يتم وصفها في هذه الاتفاقية. قبل أي شخص يتولى إدارة كيان تابع للقطاع الخاص أو يعمل فيه لنفسه أو لغيره[1]

المبحث الثاني: سبل مكافحة الفساد على المستوى الوطني.

إن الفساد يشكل تحديًا هامًا يواجه المجتمعات على المستوى الوطني، ويتسبب في تدهور النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. يتطلب مكافحة الفساد جهودًا مشتركة من الهيئات الرسمية والهيئات غير الرسمية لتعزيز النزاهة والشفافية في الحكم وبناء مؤسسات قوية ومستدامة، كما يعد تأسيس الهيئات الرسمية لمكافحة الفساد خطوة حاسمة في إرساء إطار قانوني وتنظيمي للحد من الفساد. تتمثل مهمتها في رصد وتحقيق الفساد ومعاقبة المتورطين فيه بالشكل الناجع والعادل. إلى جانب هذه الهيئات الرسمية، تلعب الهيئات غير الرسمية دورًا هامًا في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية. تتضمن المنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية والمبادرات المجتمعية التي تعمل على توعية الجمهور بمشكلة الفساد ورصد المخالفات وتقديم الدعم للضحايا والشهود. تعتبر هذه الهيئات شركاء فعالين في المساعي لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة . ومع ذلك، تواجه الهيئات الرسمية وغير الرسمية العديد من التحديات والعقبات في مكافحة الفساد. من بين هذه التحديات، نجد ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي، ونقص التمويل والموارد البشرية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الهيئات الرسمية لمكافحة الفساد.

إن تفشي الفساد جعل المشرع الجزائري يتدخل بنصوص قانونية وقائية من أجل ضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وعليه اعتمدت في ذلك على بعض الهيئات الرسمية المتخصصة في مكافحة الفساد والتي سيتم عرضها في الاتي:

الفرع الأول: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

منذ إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في سنة 2006 والذي فرضته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال إلزام جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية على إنشاء آليات لمكافحة الفساد، وتنفيذا لهذا الالتزام سعت الجزائر إلى استحداث أجهزة رقابية جديدة متخصصة تسعى لمكافحة الفساد وقمعه، وإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته واقع لابد منه بالنظر لتفشي ظاهرة الفساد في الدولة ولذا سنتطرق الى الإطار المفاهيمي للهيئة الوطنية لمكافحة ظاهرة الفساد بالإضافة إلى مهامها وصلاحياتها، وذلك في الآتي:

أولا: الإطار المفاهيمي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

سنتطرق فيه إلى النقاط التالية:

[1] المادة 4 من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

1: مفهوم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مادتها السادسة على أن: " تكفل كل دولة طرف وجود هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد." وتضيف أن الدول الأعضاء تتعهد بمنح الاستقلالية الكافية للهيئة من أجل تمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبعيدا عن أي تأثير لا مسوغ له. كما تنص اتفاقية "مابتو" على التزام الدول الأعضاء بإنشاء وتشغيل وتعزيز هيئات أو وكلات وطنية مستقلة لمكافحة الفساد[1]. وتجسيدا للالتزامات الدولية كانت الجزائر سباقة في إنشاء هيئة للوقاية من الفساد ومكافحته، حيث نصت المادة 17 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على أنه:" تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد[2]"

بموجب هذه المادة وبالإضافة إلى المادة 18 من نفس القانون، عرف المشرع الجزائري هذه الهيئة بأنها هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، تعمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد وبذلك يكون المشرع الجزائري قد حذا حذو باقي التشريعات المقارنة في إنشاء الهيئة المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته. وتعد هذه الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية استنادا إلى النصوص القانونية، ويتضح لنا أن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد سلطة إدارية تتمتع بالاستقلالية، وذلك بالرغم من أن المشرع يعبر عن هذا الجهاز تارة بمصطلح "سلطة" وتارة أخرى بمصطلح "هيئة "وهذا ما يؤدي لعدم الثقة وخلق لبس في كيفية التعبير عن هذه المصطلحات! غير أن المهم في كل ذلك هو اعتبار هذه الهيئة من ضمن السلطات الإدارية المستقلة ويكون المشرع بذلك قد حذا حذو المشرع الفرنسي في فكرة السلطة الإدارية المستقلة التي يهدف إنشاؤها إلى ضمان الحياد في مواجهة المتعاملين الاقتصاديين وكذا الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية لذا يمكن القول أن استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته يعد أمرا ضروريا حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء مهامها وصلاحيتها بصورة فعالة.[3]

وجدير بنا الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد قام بدسترة هذه الهيئة ضمن التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 في المادة 5-173 في الفصل الثاني تحت عنوان المؤسسات الاستشارية، وهي خطوة نثمنها كون أنها تعبر عن نية خالصة للوقاية من الفساد[4].

2: دوافع إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

---

[1] رشيد زوايمية، ملاحظات نقدية حول المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ملتقى آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، جامعة المدية 05-06 ماي 2009 ص3

[2] المادة 17 من قانون رقم 06-01 المؤرخ في21 محرم 1427 الموافق لـ 20- فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

[3] بوخضرة إبراهيم، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بين الفعالية والتعطيل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد4، قسم الدراسات القانونية والشرعية القطب الجامعي "العفرون"، تمنراست الجزائر، جوان 2013 ص 147-148

[4] الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحته في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون خاص ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ،2015-2016 ، ص 351

رغم كل الأحكام والإجراءات القانونية التي عملت الدولة على وضعها في السابق للوقاية من الفساد ومكافحته، إلا أنها لم تتضمن تعبيرا حقيقيا للقضاء على الجرائم المتعلقة بالفساد، كما أنه لم يكن هناك تشريع قانوني بجمع فيه كل ما من شأنه القضاء على هذه الجرائم، لكن بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، بدأ العمل من أجل وضع آليات تسمح بمعالجة الفساد وفق أسلوب قانوني عالمي يهدف إلى القضاء على هذه الظاهرة، وكون الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للقضاء على هذه الجرائم، تماشيا مع تطور أساليب الوقاية والمكافحة للقضاء على جرائم الفساد، وبالأخص في إطار مكافحة الفساد وإنشاء أجهزة تكلف بالرقابة أنشئت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ولعل تمتعها بنوع من الاستقلالية قد يمكنها من القيام بالمهام الموكلة إليها كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد قامت قبل هذا بإنشاء هيئة نشطت في هذا المجال عرفت بالمرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، حيث صدر يوم 09 جويلية 1996 مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، اعتبر هيئة جديدة آنذاك لاقت استحسانا من المواطنين، وتعتبر أداة لتقديم اقتراحات عملية للحد منها ومعاقبة ممارسيها كما كان هدفه مكافحة الرشوة وإضفاء للنزاهة والشفافية على المعاملات الاقتصادية، وكذا ضبط الإجراءات الإدارية والحد من انتشار الظاهرة داخل الأجهزة الحكومية ويتمثل دوره الأساسي في جمع المعلومات عن الراشين والمختلسين وتقديم أرائه إلى السلطات القضائية بشأن المخالفات التي ترتكب في الصفقات العمومية، وضبط حالات الرشوة أي أن له تقريبا ذات الاختصاصات التي تضطلع بها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إلا أن هذا المرصد لم يحقق الأهداف المسطرة له ولم يحقق الغرض من إنشائه، وظل كذلك إلى أن حل نهائيا من قبل رئيس الجمهورية في 12 ماي 2002 ما يدل على الجهود المبذولة من قبل المشرع في استحداث آليات محلية تتولى مهمة مكافحة الجرائم المتعلقة بالفساد، وهو الدور الذي يرجى من الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته القيام به، لذلك يمكن القول ان الهيئة المكلفة بالوقاية من الفساد تعد هيئة قانونية جديدة في المنظومة القانونية المؤسساتية أنشأها المشرع الجزائري بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته[1].

3: الطبيعة القانونية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تمثلت فيما يلي:

أ / الطبيعة المتنوعة لصلاحيات الهيئة.

تتمتع الهيئة بصلاحيات واسعة فهي من يتولى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الفساد، وقد تطرق المشرع الجزائري لهذه المهام بصفة مجملة في نص المادة 2 من قانون رقم 06-01 بعنوان مهام الهيئة" «des missions de l'organe» وبتفحص النصوص القانونية المنظمة للهيئة، ولا سيما أحكام المرسوم الرئاسي رقم 6-413 يتضح أن مهام الهيئة تتوزع بين هياكلها مجسدة في رئيسها، مديرية الوقاية والتحسيس، مديرية التحاليل والتحقيقات، وأخيرا مجلس اليقظة والتقييم[2].

[1] بوخضرة ابراهيم، المرجع السابق، ص149-150

[2] تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية مولود معمري –تيزي وزو- نوفمبر 2013 ص 195

ب / استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

إن أي استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد لا بد أن تبدأ أولا بالاعتراف الصريح بوجود الظاهرة، وأن هذه الأخيرة ناتجة في الأساس من طلب بعض الأفراد وممارستها من الموظفين العموميين عن طريق الإغراء فيعرضون هذه الخدمة مقابل، وحتى تستطيع الهيئة القيام بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية بصفة خاصة، لا بد من الاعتراف لها بالاستقلالية العضوية والوظيفية وعدم تبعيتها لأي سلطة أعلى، ويمكن أن نعرف الاستقلالية بأنها عدم خضوع السلطات الإدارية المستقلة لأية رقابة هرمية، ولا رقابة وصائية، سواء كانت السلطة المعنية تتمتع بالشخصية المعنوية أولا، على أساس أن الشخصية المعنوية لا تعد بمثابة معيار أو عامل فعال لقياس درجة الاستقلالية [1]، ومن أجل ضمان هذه الأخيرة لجأ المشرع إلى النموذج الفرنسي المتمثل في فكرة السلطة الإدارية المستقلة للهيئة، حيث أن المادة 19 من قانون 06-01 تظهر استقلالية الهيئة وذلك باتخاذ التدابير الآتية:

1) قيام الأعضاء والموظفين التابعين للهيئة، المؤهلين للاطلاع على معلومات شخصية وعموما على أية معلومات ذات طابع سري بتأدية اليمين الخاصة بهم قبل استلام مهامهم.
2) تزويد الهيئة بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لتأدية مهامها.
3) التكوين المناسب والعالي المستوى لمستخدميها.
4) ضمان أمن وحماية أعضاء وموظفي الهيئة من أشكال الضغط أو الترهيب أو التهديد أو الإهانة والشتم أو الاعتداء مهما يكن نوعه، التي قد ينعرضون لها أثناء أو بمناسبة ممارستهم لمهامهم. كما أن القانون ينص صراحة بأنه يتعين على الهيئة عندما تتوصل إلى وقائع ذات وصف جزائي أن تحول الملف إلى وزير العدل الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء. كما يجب ان تقدم هذه الهيئة تقريرا سنويا عن أنشطتها إلى رئيس الجمهورية وتزود الجمهور بمعلومات موثقة عن إدارتها وتنظيمها[2].

وعليه فالهدف من إنشاء هذه الهيئة هو تحقيق سياسة الدولة في المجالات المعنية بذلك، ومن أجل إنجاح هذه المهمة تعمد الدولة إلى منح هذه الهيئات نوعا من الاستقلالية كقوة دفع لها، على إتاحة الفرصة لها للعمل بحرية دون رقابة رئاسيه خشية للرجوع إلى سلطات أعلى لأخذ إذن أو تصريح" لذلك؛ يمكن القول أن الاستقلالية التي تطلبها الهيئة هي استقلاليتها في مواجهة السلطة التنفيذية، حتى تستطيع ممارسة اختصاصاتها بمنأى عن كل رقابة[3].

ج / تمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي:

منح المشرع الجزائري للهيئة بموجب المادة 18/1 من ق وف م الشخصية المعنوية وهذا لقيام بمهامها على أكمل وجه، والشيء الملاحظ أنه بالرغم من أن الاستقلال المالي هو أحد الآثار المترتبة على الشخصية المعنوية بالإضافة إلى أهلية التقاضي وباقي الآثار

---

[1] بوخضرة ابراهيم ، المرجع السابق ص 149-150

[2] حسين فريجة ، المجتمع الدولي و مكافحة الفساد ، مجلة الاجتهاد القضائي ،مخبر اثار الاجتهاد القضائي على حركة التشريع العدد 5 جامعة محمد خيضر بسكرة دون سنة ص 47

[3] عبد الله الحنفي، السلطات الإدارية المستقلة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2000 ص10

الأخرى، إلا أنه نص على الاستقلال المالي إلى جانب الشخصية المعنوية وإن دل هذا فإنما يدل على رغبة المشرع في التأكيد على الاستقلالية المالية لهذه الهيئة وضمان ذلك[1].

وينبغي الإشارة على أنه رغم تمتع الهيئة بالاستقلال المالي، إلا أن ميزانيتها تسجل ضمن الميزانية العامة للدولة وفقا للمادة 21 من المرسوم 413/06 المعدل والمتمم " يعد رئيس الهيئة ميزانية الهيئة بعد أخذ رأي مجلس اليقظة والتقييم تسجل ميزانية الهيئة في الميزانية العامة للدولة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به ويكون رئيس الهيئة الآمر بصرف ميزانية الهيئة "[2] وكذا خضوع محاسبتها لقواعد المحاسبة العمومية (المادة 23 من المرسوم 413/06، المعدل والمتمم) " تمسك محاسبة الهيئة حسب قواعد المحاسبة العمومية يتولى مسك المحاسبة عون محاسب يعينه الوزير المكلف بالمالية "[3]

كما أن تلقي الهيئة إعانات من الدولة يستلزم خضوعها لرقابة المراقب المالي والذي يتولى وزير المالية تعينه (المادة 24 من المرسوم 413/06) "يمارس الرقابة المالية على الهيئة مالي يعينه الوزير المكلف بالمالية"[4]

ويتضح في الأخير أن الاستقلال المالي للهيئة محدود نسبيا كونها تعتمد في مواردها على السلطة التنفيذية وتخضع للرقابة المالية كذلك.

كما أن تلقي الهيئة إعانات من الدولة يستلزم خضوعها لرقابة المراقب المالي والذي يتولى وزير المالية تعيينه.

مما سبق يتضح لنا تبعية الهيئة من الناحية المالية إلى السلطة التنفيذية الأمر الذي يجعل الهيئة مؤسسة أو جهاز تابعا ماليا للسلطة التنفيذية وبهذا فان الاستقلال المالي للهيئة محدود نسبيا كونها تعتمد في مواردها على السلطة التنفيذية وتخضع للرقابة المالية كذلك[5].

ويجدر الإشارة أيضا إلى انه في القانون الجزائري معظم السلطات الإدارية المستقلة "تتمتع بالشخصية المعنوية، وبالرجوع إلى النصوص المنظمة للهيئة فقد اعترف المشرع لها بالشخصية المعنوية بصفة صريحة، وذلك بمقتضى نص المادة 18 فقرة أولى من قانون رقم 06-01 التي تنص "الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

ورغم عدم اعتبار الشخصية المعنوية عاملا حاسما وفعالا لقياس درجة الاستقلالية، إلا أنها تؤثر وتساعد بنسبة معينة في إظهار هذه الاستقلالية خاصة، من الجانب الوظيفي وذلك بالنظر إلى النتائج والآثار المترتبة عنها.

أمام تمتع الهيئة بالشخصية المعنوية، فلرئيسها حق اللجوء إلى الجهات القضائية بصفته مدعيا أو مدعى عليه وعن أساس ومصدر هذا الحق، فهو مستمد من نص المادة 9 فقرة 9

---

[1] رمزي حوحو، لبنى دنش، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، جامعة خيضر بسكرة 2009

[2] مرسوم رئاسي رقم 06-413 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها وكيفيات سيرها المادة 21 .

[3] مرسوم رئاسي رقم 06-413 المادة 23.

[4] مرسوم رئاسي رقم 06-413 المادة 24.

[5] دغو لخضر، القانون في مواجهة ظاهرة الفساد والاعتداء على المال العام، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015-2016.

من أحكام المرسوم الرئاسي رقم 06—413 "يكلف رئيس الهيئة بما يأتي: تمثيل الهيئة أمام القضاء وفي كل أعمال الحياة المدنية" [1].

غير أنه لا يمكنها اللجوء إلى القضاء عند توصلها إلى وقائع ذات وصف جزائي، بل تقوم بتحويل الملف إلى وزير العدل حافظ الأختام الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء.

يلاحظ على نص المادة 22 ورود عبارة" شد لافتضا التي يفهم منها أنه حتى وإن كان الملف المقدم إلى الوزير يتضمن وقائع ذات وصف جزائي، فيمكن للوزير ألا يخطر النائب العام بحكم أن ذلك يخضع لتقديره فهذا يؤدي إلى تجاوز قرارات الهيئة[2].

ومن جهة أخرى تتمتع الهيئة بأهلية التعاقد وكذا إمكانية إبرام العقود والاتفاقيات مع هيئات تخصص هي الأخرى بمكافحه الفساد سواء كانت وطنية أو أجنبية في إطار التعاون الدولي وهذا ما أكدته المادة 9 تسعه فقره 11 من المرسوم الرئاسي 06-413 والتي تنص على "يكلف رئيس الهيئة بما يلي: ... تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على المستوى الدولي وتبادل المعلومات بمناسبه التحقيقات الجارية [3].

كما منحها المشرع أهلية التقاضي وذلك من خلال نص المادة (09) من المرسوم الرئاسي 06—413 في فقرتها التاسعة على: " يكلف رئيس الهيئة ...تمثيل الهيئة أمام القضاء وفي كل أعمال الحياة المدنية." وعليه، فقد أعطى المشرع رئيس الهيئة الحق في تمثيلها أمام الهينات القضائية سواء كانت مدعية أو مدعى عليها بحسب الحالة، فأصبح بذلك رئيس الهيئة صاحب الصفة في الخصومة ممثلا عن الهيئة، وهو ما يعزز من استقلالية الهيئة وظيفيا[4].

د / تبعية الهيئة لرئيس الجمهورية:

رغم أن هناك اتجاه رأى بانه لا حرج في وضع هذه الهيئة تحتوي وصاية رئيس الجمهورية، كون أن هذا الأمر يبعث بالطمأنينة والارتياح إذ تكون بذلك الهيئة بعيده عن كل التدخلات والضغوطات الخارجية ويمكنها من ممارسه عملها دون خوف من ملاحظة أسماء كبيره تكون قد تلطخت أيديها بجرائم الفساد.

والحقيقة أنه كان من الأفضل النص على عدم تبعية الجهاز لأي سلطة تنفيذية كانت أو غيرها فالاستقلال المالي والإداري لا يتوافر بشكل كامل مع تبعية الهيئة لرئيس الجمهورية الذي يعتبر الرئيس الأول للسلطة التنفيذية الأمر الذي من شأنه أن يغطي ملاحقة بعض أعضاء الجهاز التنفيذي الذي يشتبه فيهم أنهم يمارسون الفساد. كما أن قابلية تجديد أعضاء الهيئة مرة أخرى يؤثر سلبا على الاستقلالية لأن ذلك يجعل أعضاء الهيئة في إزاء رئيس الجمهورية أو بتعبير أدق إزاء السلطة التنفيذية من عدم التجديد[5].

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 06-413 المادة 9.

[2] تياب نادية، المرجع السابق ص197/196.

[3] مرسوم رئاسي رقم 06-413 المادة 9 فقرة 11

[4] سلسبيل زعموش، الاستقلالية النسبية للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ن العدد4 قسم الحقوق جامعة جيجل الجزائر ، نوفمبر 2017 ص 198

[5] احمد أعراب، استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الملتقى الوطني الأول حول الجرائم المالية المنظم من طرف كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي 2010 ص10 .

ثانيا: تشكيلة الهيئة الوطنية لمكافحة ظاهرة الفساد وصلاحياتها

جسد المشرع الجزائري بموجب النصوص القانونية سواء المنشئة أو المنظمة للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، فجعلها تتوفر على هيكلة معينة، حيث ركز بموجب المادة 19 فقرة 2 من القانون رقم 06—01 على تزويد الهيئة بالهياكل البشرية والمادية اللازمة لتأدية مهامها[1].

فبالرجوع إلى نص المادة الخامسة من المرسوم الرئاسي رقم 06—413 نجد أن المشرع الجزائري يحدد الهياكل البشرية، حيث أطلق عليها عبارة مجلس اليقظة والتقييم، هذا الأخير يتكون من رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وستة أعضاء، يتم اختيارهم من بين الشخصيات الوطنية المستقلة التي تمثل المجتمع المدني، والمعروفة بنزاهتها وكفاءتها[2]، وذلك وفق للمادة 10 من المرسوم الرئاسي 06-413 والتي تنص على أنه

"يتكون مجلس اليقظة والتقييم الذي يرأسه رئيس الهيئة، من الأعضاء المذكورين في المادة 5 من المرسوم رقم 06-413 "[3].

وكذلك المادة 5 التي تنص على "تتشكل الهيئة من رئيس وستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة"[4].

وإن تحديد مدة الانتداب قانونا يعد بمثابة مؤشر يجسد استقلالية السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي من الناحية العضوية، حيث لو تم النص على تعيين الرئيس والأعضاء لمدة غير محدودة قانونا، فلا يمكننا عندها إثارة أية استقلالية عضوية، إذ يكون هؤلاء عرضة للعزل والتوقيف في أي وقت ما ينفي تماما الاستقلالية العضوية للهيئة، وتحديد المشرع لمدة الانتداب بموجب التنظيم يعبر عن تمتع الهيئة بقدر واسع من الاستقلالية من الناحية العضوية[5].

وعليه يتم اختيار أعضاء مجلس اليقظة والتقييم من بين الشخصيات الوطنية المستقلة التي تمثل المجتمع المدني والمعروفة بنزاهتها وكفاءتها. كما يتم تعيين الرئيس والأعضاء بموجب مرسوم رئاسي، وتكون عهدة هؤلاء الأعضاء تبعا لنفس المادة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وإنهاء المهام يكون بنفس الأشكال أي بموجب مرسوم رئاسي[6].

ولعل لجوء المشرع إلى اعتماد ستة أعضاء ما هو إلا للتوسيع من دائرة الجهات التي يمكنها المساهمة في إضفاء شفافية أكثر على العمل المنجز من طرف الهيئة، خاصة مع تعدد المجالات التي تتدخل فيها. والملاحظ كذلك هو سكوت المشرع عن تحديد الشروط الواجب توفرها في هؤلاء الأعضاء وطبيعة تكوينهم وانتماءاتهم[7].

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة (03) أشهر بطلب من رئيسه بصفة عادية، ويمكنه أيضا الاجتماع بصفة غير عادية بطلب من الجهة نفسها، يعد الرئيس جدول أعمال كل اجتماع

---

[1] انظر المادة 19 فقرة 2 من القانون 06-01.
[2] ابراهيم بوخضرة المرجع السابق ص 151
[3] المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413 .
[4] المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413.
[5] ابراهيم بوخضرة المرجع السابق 153.
[6] انظر المادة 10 فقرة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413.
[7] سلسبيل زعموش ، المرجع السابق ص 194.

ويرسله إلى كل عضو قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع، وتقلص هذه المدة بالنسبة للاجتماعات غير العادية دون أن تقل عن ثمانية (8) أيام وذلك وفقا للمادة 15 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413[1].

واستنادا إلى نص المادة 11 من المرسوم الرئاسي 06/413 فإن مجلس اليقظة والتقييم يبدي رأيه في:

- برنامج عمل الهيئة وشروط وكيفيات تطبيقه.
- مساهمة كل قطاع نشاط في مكافحة الفساد.
- تقارير وآراء وتوصيات الهيئة.
- المسائل التي يعرضها عليه رئيس الهيئة.
- ميزانية الهيئة.
- التقرير السنوي الموجه إلى رئيس الجمهورية الذي يعده رئيس الهيئة.
- تحويل الملفات التي تتضمن وقائع بإمكانها أن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل، حافظ الأختام.
- الحصيلة السنوية للهيئة [2].

أما المادة 9 من المرسوم الرئاسي 06-413 فتحدد مهام رئيس الهيئة كالآتي:

- إعداد برنامج عمل الهيئة
- تنفيذ التدابير التي تدخل في إطار السياسة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إدارة أشغال مجلس اليقظة والتقييم.
- السهر على تطبيق برنامج عمل الهينة والنظام الداخلي.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين إطارات الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تمثيل الهيئة لدى السلطات والهيئات الوطنية والدولية.
- كل عمل من أعمال التسيير يرتبط بموضوع الهيئة.
- تحويل الملفات التي تتضمن وقائع بإمكانها أن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل، حافظ الأختام

قصد تحريك الدعوى العمومية، عند الاقتضاء.

- تمثيل الهيئة أمام القضاء وفي كل أعمال الحياة المدنية.
- ممارسة السلطة السلمية على جميع المستخدمين.
- تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على المستوى الدولي وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية قصد تحريك الدعوى العمومية، عند الاقتضاء.
- تمثيل الهيئة أمام القضاء وفي كل أعمال الحياة المدنية.
- ممارسة السلطة السلمية على جميع المستخدمين.
- تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على المستوى الدولي وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية."[3]

---

[1] إبراهيم بوخضرة المرجع السابق ص152.

[2] المادة 11 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413.

[3] المادة 9 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413.

كما يظهر الطابع العملي لمجلس اليقظة والتقييم في تمتعه بصلاحية تحويل الملفات التي تتضمن مخالفات جزائية إلى وزير العدل حافظ الأختام.

بخصوص هياكل الهيئة فقد حددتها المادة 6 من المرسوم 06-413 وهي كما يلي:

1- الأمانة العامة:

تزود الهيئة بأمانة تحت سلطة أمين عام يعين بموجب مرسوم رئاسي، ويساعده نائب مدير مكلف بالمستخدمين والوسائل، ونائب مدير مكلف بالميزانية والمحاسبة[1].

واستنادا للمادة 7 من مرسوم 06-413 فالأمين العام يكلف تحت سلطة رئيس الهيئة بما يأتي:

- تنشيط عمل هيكل الهيئة وتنسيقها وتقييمها.
- السهر على تنفيذ برنامج عمل الهيئة.
- تنسيق الأشغال المتعلقة بإعداد مشروع التقرير السنوي وحصائل نشاطات الهيئة، بالاتصال مع رؤساء الأقسام.
- ضمان التسيير الإداري والمالي لمصالح الهيئة ويساعد الأمين العام.
- نائب مدير مكلف بالمستخدمين والوسائل.
- نائب مدير مكلف بالميزانية والمحاسبة[2].

وعليه فإن تعديل تشكيلة الهيئة الذي تضمنه المرسوم الرئاسي رقم 12/64 لسنة 2012 قد وسع من صلاحيات ومهام الأمين العام، الذي كان سابقا يتمتع باختصاص وحيد وهو التسيير الإداري والمالي للهيئة في ظل المرسوم الرئاسي 06/413، بذلك يظهر جليا اهتمام المشرع الفرعي بهذه وحسن ما فعل لتتكفل الأمانة العامة بالاختصاصات الإدارية الداخلية للهيئة حتى يتسنى بمجلس المصلحة اليقظة والتقييم في تشديد رقابته على قضايا الفساد التي من شأنها المساس باستقرار الدولة.

2- قسم مكلف بالوثائق والتحاليل والتحسيس:

يرأسه رئيس ويساعده أربعة رؤساء دراسات، عملا بنص المادة 12 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413، فإن مديرية الوقاية والتحسيس تكلف على الخصوص بما يلي:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية، والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العامة.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح التدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، كذا التعاون مع القطاعات المعنية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين من الآثار الضارة الناجمة عن الفساد (الرشوة، استغلال النفوذ، الاختلاس..)[3].

[1] ابراهيم بوخضرة المرجع السابق ص 152.
[2] المادة 7 من المرسوم الرئاسي 06-413.
[3] المادة 12 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413،

- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى مكافحة الفساد، والنظر في مدى فعاليتها، وهذا ما تضمنته الفقرة 03 من المادة 05 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)[1]

3- قسم مكلف بمعالجة تصريحات بالممتلكات:

يرأسه الرئيس ويساعده أربعة رؤساء دراسات، واستنادا للمادة 13 من المرسوم الرئاسي 12-64 وهذا القسم مكلف بـ:

تلقي التصريحات بالممتلكات للأعوان العموميين كما هو منصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 6 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006 والمذكور أعلاه، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

- اقتراح شروط وكيفيات وإجراءات تجميع ومركزة وتحويل التصريحات بالممتلكات، طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها وبالتشاور مع المؤسسات والإدارات المعنية.

- القيام بمعالجة التصريحات بالممتلكات وتصنيفها وحفظها.

- استغلال التصريحات المتضمنة تغييرا في الذمة المالية.

- جمع واستغلال العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى المتابعات القضائية والسهر على إعطائها الوجهة المناسبة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

- إعداد تقارير دورية لنشاطاته[2].

4- قسم التنسيق والتعاون الدولي:

استحدث المشرع الجزائري هذا القسم بموجب المادة 13 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 12-64 المعدل والمتمم، يرأسه رئيس ويساعده 4 رؤساء دراسات، يقوم هذا القسم بالمهام التالية:

- تحديد واقتراع وتنفيذ الكيفيات والإجراءات المتعلقة بالعلاقات الواجب إقامتها مع المؤسسات العمومية والهيئات الوطنية الأخرى، طبقا للمادة 21 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، ولا سيما بغرض:

- جمع كل المعلومات الكفيلة بالكشف عن حالات التساهل مع أفعال الفساد.

- القيام أو العمل على القيام بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وعملها الموجودة بفرض تحديد مدى هشاشتها بالنسبة لممارسات الفساد.

- تجميع ومركزة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بأفعال الفساد وممارسته.

- استغلال المعلومات الواردة إلى الهيئة بشأن حالات فساد يمكن أن تكون محل متابعات قضائية والسهر على إيلائها الحلول المناسبة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- تطبيق الكيفيات والإجراءات المتعلقة بالتعاون مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية والدولية المختصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك قصد ضمان تبادل للمعلومات منتظم ومفيد في توحيد مقاييس الطرق المعتمدة في الوقاية من الفساد ومكافحته وتطوير الخبرة الوطنية في هذا الميدان.

---

[1] عبيدي الشافعي، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، دون طبعة، دار الهدى عين مليلة، 2008 ص47-48.

[2] المادة 13 من المرسوم الرئاسي 12-64 المعدل والمتمم.

- دراسة كل وضعية تتخللها عوامل بينة لمخاطر الفساد من شأنها أن تلحق أضرارا بمصالح البلاد، بغرض تقديم التوصيات الملائمة بشأنها.
- المبادرة ببرامج ودورات تكوينية يتم إنجازها بمساعدة المؤسسات أو المنظمات أو الهيئات الوطنية والدولية المختصة بالوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيم ذلك.
- إعداد تقارير دورية لنشاطاته[1].

الفرع الثاني: الديوان المركزي لقمع الفساد.

حاولت الجزائر مكافحة الفساد بشتى أشكاله بعد أن أخذت أبعادا خطيرة خلال السنوات التي مضت وتعاقب عمليات تهريب الأموال العمومية والاختلاسات التي فاقت كل التصورات والغش والتزوير والتدليس وغيرها من أشكال الفساد التي كان سببها بعض المسؤولين في بعض الهيئات العمومية، معتمدين في ذلك على نفوذهم واستغلال مكانتهم دون أي وازع ديني أو أخلاقي.

وبرغم الانتشار السريع والمريب لظاهرة الفساد لم يمنع السلطات العمومية من توسيع دائرة قمع الفساد، وذلك من خلال تبني وإنشاء آليات الردع وآخرها قرار إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد الذي نص عليه الأمر 05-10، الصادر في 26 أوت، وذلك بهدف إضفاء المزيد من الفعالية في قمع الفساد، إضافة إلى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي نص عليها قانون 06-01 التي يفترض دعمها من خلال إنشاء الديوان المركزي.

إن إنشاء هذا الديوان يأتي في إطار مسعى الدولة نحو مضاعفة جهود مكافحة الفساد وذلك بتدعيم دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتي أعيد تكييف وتنظيم صلاحياتها ومهامها بصدور التعليمة 03-2009 حيث بينت التعليمة بصورة صريحة العلاقة بين الجهازين واختصاص كل منهما، فأصبحت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد تنحصر مهامها في تطبيق سياسة وقائية على المستوى الوطني بالإضافة إلى التعاون الدولي في هذا المجال، أما الديوان الوطني فتنحصر مهمته في البحث والتحري عن جرائم الفساد وبالتالي فهو جهاز قمعي وردعي.

وبرغم الانتشار السريع والمريب لظاهرة الفساد لم يمنع السلطات العمومية من توسيع دائرة قمع الفساد، وذلك من خلال تبني وإنشاء آليات الردع وآخرها قرار إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد الذي نص عليه الأمر 05-10، الصادر في 26 أوت، وذلك بهدف إضفاء المزيد من الفعالية في قمع الفساد، إضافة إلى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي نص عليها قانون 06-01 التي يفترض دعمها من خلال إنشاء الديوان المركزي.

وانطلاقا من خطورة ظاهرة الفساد وتأثيرها على جميع الميادين والمجالات أصبح الفساد من أهم المعوقات التي تقف أمام الإصلاح والتنمية الشاملة وإقامة الحكم الراشد الأمر

[1] المادة 13 مكرر من المرسوم الرئاسي 12-64 المعدل والمتمم.

الذي يتطلب أهمية خاصة لهذه الظاهرة، مما استدعى المزيد من الدراسة والبحث وهو ما سنتطرق له فيما يلي:

أولا: الإطار المفاهيمي للديوان المركزي لقمع الفساد

سنتطرق فيه إلى النقاط التالية:

1: الطبيعة القانونية للديوان المركزي لقمع الفساد

وتمثلت فيما يلي:

أ- الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية:

وفقا للمادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 11-426 فان الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية يعمل تحت إشراف النيابة العامة، حيث يتولى مهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد ومعاينتها وإحالة مرتكبيها إلى العدالة وبهذا فهو ليس بمصلحة إدارية تصدر مجرد أراء وقرارات إدارية في مجال مكافحة الفساد[1].

ب- عدم تمتع الديوان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

رغم المهام الموكلة له والمتمثلة في البحث والتحري عن جرائم الفساد لم يمنح المشرع الجزائري الشخصية المعنوية والاستقلال المالي للديوان فالمدير العام للديوان يعد ميزانية الديوان ويعرضها على موافقه وزير العدل[2]، وهذا الأخير هو الذي يملك سلطة الأمر بالصرف في هذا المجال أما المدير العام فهو آمر ثانوي بصرف ميزانية الديوان[3] وهذا يعني عدم استقلالية الديوان الملكي.

ج- تبعية الديوان لوزير العدل:

حسب ما جاء في المادة 3 من المرسوم الرئيسي رقم 11-426 المعدل يوضع الديوان لدى وزير العدل حافظ الاختتام فهو جهاز غير مستقل تابع للسلطة التنفيذية وحتى أعضائه يخضعون لإشراف القضاء ورقابه وزير العدل.

2: تشكيلة وتنظيم الديوان المركزي لقمع الفساد.

ليحدد الأمر رقم 10-05 تشكيله الديوان وتنظيمه وإنما ترك المسالة للتنظيم حيث نصت المدى 24 مكرر من الأمر المذكور أعلاه في فقرته الثانية على أنه يحدد تشكيلة الديوان وتنظيمه وكيفية سيره عن طريق التنظيم وتطبيقا لذلك حدد المرسوم الرئاسي رقم 11-426 تشكيله الديوان وتنظيمه على النحو الاتي:

---

[1] انظر المادة 2 من المرسوم الرئاسي 426/11 المؤرخ ففي 8 ديسمبر 2011 ، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره ، معدل بالمرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2014.

[2] المادة 23 من المرسوم الرئاسي 426/11.

[3] المادة 24 من المرسوم الرئاسي 426/11.

*** تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد**

يتشكل الديوان حسب المادة 06 من المرسوم رقم 11-426 من:

- ضباط وأعوام الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.
- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.
-أعوان العموميين هذا بالإضافة إلى تدريب الديوان بمستخدمي للدعم التقني والإداري

كما تنص المادة 09 من المرسوم المذكور أعلاه، أن الديوان يمكن أن يستعين بكل خبير أو مكتب استشاري أو مؤسسة ذات كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد[1].

ويتم تحديد عدد ضباط وأعوان الشرطة القضائية والموظفين الموضوعين تحت تصرف الديوان بناء على قرار مشترك بين وزير العدل حافظ الأختام والوزير المعاين ويتشكل من 10 ضباط وأعوان الشرطة القضائية من الدرك ومثلهم من الأمن الوطني معين بموجب مرسوم ورغم عضويتهم في الديوان إلا أن الأعضاء من ضباط وأعوان الشرطة القضائية والموظفون التابعون للوزارات المعنية يبقون خاضعين للأحكام التشريعية والتنظيمية والقانونية الأساسية المطبقة عليهم حيثما جاء في المادة السابعة من المرسوم رقم 11-426 والتي تنص على أنه يظل ضباط وأعوان الشرطة القضائية والموظفون التابعون للوزارات المعنية الذين يمارسون مهامهم في الديوان، خاضعين للأحكام التشريعية والتنظيمية والقانونية الأساسية المطبقة عليهم[2].

هذا بالإضافة إلى تدعيم الديوان بمستخدمين لدعم التقني والإداري كما تنص المادة 09 من المرسوم المذكور أنه يمكن للديوان أن يستعين بكل خبير أو مكتب استشاري أو مؤسسة ذات كفاءات أكيدة في مجال مكافحه الفساد[3].

*** تنظيم الديوان المركزي لقمع الفساد**

المرسوم الرئاسي رقم 11-426 يتكون الديوان من مدير عام وديوان ومديريتين إحداهما للتحريات والأخرى للإدارة العامة.

وهو ما سنقف عليه تباعا.

أ- المدير العام: يسير الديوان مدير عام يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من السيد وزير العدل حافظ الأختام وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها حسب ما جاء في نص المادة 10 من المرسوم رقم 11-426 وتحدد المادة 14 من المرسوم مهام المدير العام[4].

وصلنا في المادة 13 من نفس المرسوم وظائف المدير العام ورئيس الديوان ومديرية دراسات والمديرين ونواب المديرين على أنها وظائف عليا تدفع مرتبات على التوالي استنادا إلى الوظائف العليا في الدولة للأمين العام والمدير العام والمديرين ونواب المديرين على مستوى الإدارة المركزية في الوزارة[5].

---

[1] المادة 9 من المرسوم الرئيسي رقم 426/11.

[2] المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 11 /426.

[3] المادة 09 من المرسوم الرئاسي رقم 11 /426.

[4] المادة 14 من المرسوم رقم 426/11.

[5] المادة 13 من المرسوم رقم 426/11.

ب- الديوان يتكون هذا الأخير من رئيس الديوان الذي يكلف تحت سلطة المدير العام بتنشيط عمل مختلف هياكل الديوان ومتابعته حسب المادة 15 من المرسوم أعلاه ويساعده خمسه مديري دراسات[1].

ج- مديريه التحريات: حسب المادة 16 من المرسوم رقم 11-426 تكلف مديرية التحرير بالأبحاث والتحقيقات في مجال جرائم الفساد[2].

ثانيا: مهام وصلاحيات الديوان المركزي لقمع الفساد

إن منح سلطة البحث والتحري التي زود بها الديوان المركزي لقمع الفساد أعطت له طابعا متميزا على سابقيه من أجهزة مكافحة الفساد، وقد حدد المرسوم رقم 11-426 الصلاحيات والمهام الموكلة للديوان وهي كالتالي:

1: المهام الإدارية

طبقا للمادة 14 من المرسوم 11-426 فانه يكلف المدير العام للديوان الوطني بما يأتي:

- إعداد برنامج عمل الديوان ووضعه حيز التنفيذ.
- إعداد مشروع التنظيم الداخلي للديوان ونظامه الداخلي.
- السهر على حسن سير الديوان وتنسيق نشاط هياكله.
- تطوير التعاون وتبادل المعلومات على المستويين الوطني والدولي.
- ممارسه السلطة السلمية على جميع مستخدمي الديوان.
- إعداد التقرير السنوي على نشاطات الديوان التي يوجهه إلى الوزير المكلف بالمالية.
- إعداد التقرير السنوي على نشاطات الديوان الذي يوجهه إلى وزير العدل حافظ الأختام[3].

2: المهام القضائية

طبقا للمادة 05 من المرسوم 11-426 فإنه يكلف الديوان، في إطار المهام المنوطة به بموجب التشريع الساري المفعول، على الخصوص بما يأتي:

- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها ومركزة ذلك واستغلاله
- جمع الأدلة والقيام بتحقيقات في وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضائية المختصة.
- تطوير التعاون والتساند مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية.

[1] المادة 15 من المرسوم رقم 426/11.
[2] المادة 16 من المرسوم رقم 426/11.
[3] المادة 14 من المرسوم الرئاسي رقم 11 /426.

-اقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات التي يتولاها على السلطات المختصة[1].

إن الشيء الملاحظ على هذه الصلاحيات أنها متعددة وإن غلب عليها الطابع الردعي القمعي فهي تجمع بين الرقابة والقمع والاقتراح بين بعض الأحيان كما تفترض هذه الصلاحيات توزيعها على الهياكل الموجودة في الديوان لقيام كل مصلحة بما كلفت به غير أنه بالرجوع إلى الهياكل نجد أن مديرية التحريات فقط التي أسند لها مهام مرتبطة بمكافحة الفساد وقد حصرها المشرع في البحث والتحقيق في مجال مكافحة جرائم الفساد دون باقي المهام.[2]

لقد استخدم المشرع الجزائري الديوان المركزي لقمع الفساد تنفيذا لتعليمة رئيس الجمهورية المتعلقة بتفعيل مكافحه الفساد المؤرخة في 13 ديسمبر 2009 والتي تضمنت وجوب تعزيز آليات مكافحه الفساد ويأتي إنشاء الديوان في اطار مسعى الدولة نحو مضاعفات جهود مكافحه الفساد ومواكبة الجهود المبذولة الرامية لمكافحه الفساد على المستوى الدولي والداخلي للدول، لهذا أعطى المشرع الديوان المركزي عدة صلاحيات للبحث والتحري عن الفساد وبالتالي أصبح جهاز قمعي ردعي.

المطلب الثاني: الهيئات غير الرسمية في مكافحة الفساد.

إن الفساد من أهم الموضوعات التي تهم المواطنين بالدرجة الأولى في المجتمع ونظرا لصعوبة مهمة مكافحة الفساد، فان الخطاب الرسمي الصادر عن الهيئات المتخصصة بمكافحة الفساد لم يتمكن لوحده من الوصول للهدف المنشود، مما استدعى ضرورة تدخل المجتمع المدني والإعلام لتقديم المساعدة، حيث كان لهذين الأخيرين دور فعال في مكافحة الفساد وهو ما سنتناوله في هذا المطلب:

الفرع الأول: مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

قد أصبح وجود منظمات مجتمع مدني قوية وفعالة ومستقلة من ضمن المؤشرات التي تقيس تقدم الدول وتطورها، وبات واضحا للعيان ما تصنعه الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث من إيجاد منظمات مجتمع مدني مدجنة تابعة لها، وتعمل وفق مصالحها وتحت مظلتها، وعليه سنتطرق إلى مفهوم المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد فيما يلي:

أولا: مفهوم منظمات المجتمع المدني.

إن منظمات المجتمع المدني هي كل التشكيلات والمؤسسات والتجمعات ذات الصلة بحياة الناس البعيدة إشراف رقابة السلطة التنفيذية[3]، فهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات والهياكل والشبكات المنفصلة عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة، ولكنها تتفاعل مع هذه السلطات بطرق متعددة، لأن المجتمع المدني يشتمل على الخبرات

[1] المادة 5 من المرسوم الرئاسي 426/11.
[2] عبد العالي حاحة، المرجع السابق، ص 510
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 418.

والمهارات وشبكات العمل اللازمة لتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فيها قضية الفساد، ولدى المجتمع المدني مصلحة ذاتية في القيام بذلك[1]، فمفهوم المجتمع المدني يشير الى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية[2].

لذلك فمصطلح المجتمع المدني هو مصطلح واسع وفضفاض ويتسع للكثير على وفق مشيئة المتبصر أو الذي يتأمل الوضع الاجتماعي، حتى أن البعض اعتبر الأجهزة الحكومية هي جزء من مؤسسات المجتمع المدني على اعتبار أن المجتمع هو مجتمع متمدن ومتحضر ويستوعب كل الطبقات والاتجاهات الفئوية والقطاعية للجهات الإنسانية والأسرية، لكن ما نعنيه في هذا الصدد هي المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الوسط الاجتماعي وبموجب الأهداف التي أعلنتها، والمتسقة مع الخط العام الانمائي للمجتمع[3].

كما يجدر الإشارة إلى أن غالبية أشكال الفساد توفر جهتين اثنتين هما الحكومة والقطاع الخاص، بينما يكون المجتمع المدني في الغالب هو الضحية، وبنفس الوقت يعتبر جزء من الحل لأنه أمسى مجموعة من الأعمال في أغلب الأحيان مدمنة على تقديم الرشاوي لمسؤولين في الحكومة، من أجل الحصول على العطاءات والمشاريع وثمة تردد كبير في أوساط متنفذة إزاء إدخال أي تغيرات في النمط المتبع والإجراءات السائدة خشية ما قد ينجم عنها من خسائر للفرص المتاحة ويتمثل التحدي في الوصول إلى سيناريو تطال التغيرات من خلاله جميع الأطراف بحيث لا يكون هناك لا غانمون ولا غارمون، بل يكون الرابح الوحيد هو المجتمع[4].

كما يعرف المجتمع المدني على أنه مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض السياسية المشاركة في صنع القرار، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[5].

وقد عرفه عبد النور ناجي بأنه: مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإدارة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها[6].

---

[1] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 388.

[2] ايمان محمد حسن، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر، مجلة النهضة، العدد 4، القاهرة، أكتوبر 2005، ص 15.

[3] سالم روضان الموسوي، الرقابة القضائية على أعمال مؤسسات المجتمع المدني، العدد 80، مجلة النبأ، شبكة النبأ المعلوماتية، 2006، صفحات غير مرقمة.

[4] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص388.

[5] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ص 17.

[6] عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص 17.

كما عرف أيضا أنه: مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة، تشغل المجال العام وتقع ما بين الأسرة والدولة، وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، خدمة ودفاعا عن المصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي[1].

يجدر الإشارة أيضا أن مشاركة المجتمع المدني في عمليات مكافحة الفساد أخذت حيزا كبيرا في المفاوضات داخل اللجنة المخصصة للتفاوض على الاتفاقية، وفي الاجتماعات غير الرسمية وقد دارت المناقشات حول القضايا الرئيسية التالية:

- إن جريمة الفساد من الجرائم الخفية أو المستترة التي يصعب كشفها نظرا لأنها تتم في الخفاء وباتفاقات تحاط بالكتمان وبقدر كبير من السرية.

- تظل أجهزة العدالة الجنائية والمؤسسات الرسمية عاجزة عن رصد عمليات الفساد ومتابعتها لأن مثل هذه الجريمة الخفية لا يمكن رصدها ومراقبتها إلا بتعاون المواطنين الموجودين في كل مكان مع بعضهم ومع أجهزة الدولة المعنية بمكافحة الجريمة والفساد.

- إن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني مثل نقابات المحامين ورابطات الحقوقيين، وكليات القانون، تستطيع المساهمة في عمليات الرصد والمراقبة والإصلاح، وتعزيز النزاهة[2].

وقد استقر الرأي في نهاية المطاف على صياغة المادة 13 من الاتفاقية على النحو التالي:

تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر، وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

أ. تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيه.

ب. ضمان تيسر حصول الناس فعليا على المعلومات.

ج. القيام بأنشطة إعلانية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

د. احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة شريطة أن تختصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري:

- لمراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم.

[1] أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 19.
[2] عادل عبد العال خراشي، المرجع السابق، ص 118-119.

- لحماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو لصون صحة الناس أو أخلاقهم.

1- على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية، وأن توفر لهم، حسب الاقتضاء، سبل الاتصال بتلك الهيئات لكي يبلغوها، بما في ذلك دون بيان هويتهم، عند أي حوادث قد يرى أنها تشكل فعلا مجرما وفقا لهذه الاتفاقية[1].

ثانيا: خصائص المجتمع المدني.

تتميز مؤسسات المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميها وربما القضاء عليها، والتكيف أنواع:

- التكيف الزمني: أي القدرة على الاستمرار لمدة طويلة لكونه يزيد من درجة مؤسسيها.
- التكيف الجيلي: أي القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها.
- التكيف الوظيفي: أي قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المتجددة[2].

2- **الاستقلالية:** إن المجتمع المدني بمثابة وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظمات المجتمعية غير الحكومية، فهو مجال الروابط الإنسانية غير القمعية والتي تقوم على الاختيار الحر مشكلا من جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز بل الاستقلال عن الدولة وأجهزتها[3]، فالعمل على بقاء المجتمع المدني مستقلا يمكنه من أن يكون شريكا حقيقيا للسلطة، ولاعبا أساسيا في مكافحة الفساد الموجود في أجهزتها، أما ما يحدث من محاولة السيطرة على النقابات والاتحادات وإنشاء عدد من مؤسسات المجتمع المدني التابعة والتي تعمل تحت مظلة السلطة تكون متحيزة لتبرير القصور وتغطيتها لمكامن الفساد، لأنها في الحقيقة جزء من السلطة ومستفيدة منه ولا يحق بأي شكل من الأشكال أن تتدخل السلطة في انتخابات هيئات ومنظمات المجتمع المدني التي يحدث فيها انتخاب كالنقابات والاتحادات والجمعيات، أو رعاية من هو تابع لها من المنظمات، وترك بل وعرقلة وتهميش الجهة الأخرى المستقلة[4].

---

[1] عبد المجيد محمود عبد المجيد المرجع السابق، ص72-73.
[2] الحاج علي بدر الدين، المرجع السابق، ص428.
[3] ثامر كامل محمد، المجتمع المدني، والتنمية السياسية، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 13.
[4] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 419.

إن عدم استقلالية منظمات المجتمع المدني يضر بأي نظام أو توجه وطني جاد في مكافحة الفساد لأنها لا تجد العين الأخرى التي تنظر إلى ما يحدث في مجريات السلطة من منظار خارج عنها يساعدها على الرؤية بوضوح والكشف عن الفساد ومواطنه، فالمجتمع المدني القوي والفاعل والمستقل لا يوجد إلا في دول قوية[1].

3- **التجانس:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سلمية، كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية وكانت طريقة حل الصراع عنيفة، كان هذا دليلا على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل لا تباين فيه، فكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني عد ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي[2].

4- **إصلاح البنية التشريعية:** عقدت العديد من منظمات المجتمع المدني الندوات وورش العمل التي ناقشت فيها جوانب القصور في قانون المؤسسات والجمعيات الأهلية ولائحته، مؤكدة أهمية تطوير القانون بما يضمن حق تأسيس منظمات المجتمع المدني دون الحاجة إلى ترخيص مسبق من أي جهة رسمية، وحقها في وضع وتعديل النظام الأساسي المناسب، ومزاولة وتنفيذ المشاريع، والانضمام إلى الاتحادات والشبكات أو تشكيلها، وتنفيذ المشاريع المشتركة معها، والحصول على الدعم والتبرعات، دون الحاجة إلى الإذن المسبق من أي جهة رسمية، وهي ملزمة بالعمل بشفافية ونشر تقاريرها الفنية والمالية ومسألة أمام القضاء عن أي إخلال أو تقصير وفق القوانين المعمول بها[3].

ثالثا: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا لا يستهان به في إضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة السياسية والاقتصادية والمالية، كما يمكنه المساهمة في الحد من هذه الآفة خاصة وأن المجتمع المدني يشكل قوة ضاغطة وشريك لا غنى عنه في مسار التنمية[4]، على أن تكون مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات الديمقراطية منظمة إداريا وقابلة للمساءلة، حيث يخضع كل من صناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني على السواء للمساءلة من قبل الجمهور إضافة إلى مسؤولياتهم أمام أصحاب المصلحة في مختلف المؤسسات، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة وشفافية، يعد ركنا أساسيا من أركان الحكم الصالح ويتطلب الإصلاح الفعال التزاما سياسيا يجب أن يحظى بمساندة المجتمع المدني[5].

---

[1] رنا أحمد غانم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، نشر في نبأ نيوز يوم 06-04-2008.
[2] الحاج علي بدر الدين، المرجع السابق، ص429.
[3] رنا أحمد غانم، المرجع السابق.
[4] رضا هميسي، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة ورقلة، جوان 2019، ص247.
[5] نجار لويزة، المرجع السابق، ص138.

كما يجدر الإشارة أيضا إلى أن مبدأ المساءلة والشفافية يعد الأساس لعلاقة سليمة ما بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة مسؤولة أمام مواطنيها، وعليها تقديم البيانات والتقارير الموثوقة عن أعمالها، وكذلك المجتمع المدني مسؤول أمام الدولة وأمام هيئاته المرجعية، وأي نظام شامل للمساءلة يجب أن يتم تطبيقه من قبل الطرفين مما يعد من أهم مقومات الحكم الصالح والديمقراطية الحقيقية وتعزيز جهود محاربة الفساد[1].

إن خلاصة القول هي إن عمل مؤسسات المجتمع المدني خاضع لرقابة قضائية صارمة وان خطوات تلك المؤسسات محسوبة عليها مما يدعونا إلى توخي الحذر باتجاه العمل وفق الشعارات والأهداف التي وضعت في أنظمتها الداخلية والتأسيسية، ولا بد من القول أن هذا الطريق في مجال الرقابة من الممكن أن يكون أقوى وسيلة تدعم عمل المؤسسات من خلال توظيف الأحكام القانونية والسلطات القضائية باتجاه تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت تلك المؤسسات بما يخدم المجتمع المدني وترسيخ حكم القانون والنهوض بالمجتمع نحو آفاق التنمية البشرية وذلك بـأن تكون هذه المؤسسات عين المجتمع والرقيب المتيقظ على كل فعل تقوم به الإدارات والوزارات والحكومة بمجملها ويمكن أن تشكل أداة ضغط فعالة على الحكومة من خلال رصد الأخطاء التي ترتكبها وإحالتها إلى القضاء لمقاضاة الحكومة حيث أن الولاية القضائية عامة على كل الأفراد والمؤسسات بما فيها الحكومة[2].

يمكن القول إنه يبرز دور وأهمية المجتمع المدني في مكافحة الفساد فيما يلي:

1- **التوعية الاجتماعية:** تفشت في أوساط المجتمع مفاهيم ناتجة عن تفشي الفساد وتغلغله حتى في البنية الثقافية للمجتمع، فقد أصبح ينظر للفاسد والمرتشي بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيدا، وقادر على استغلال سلطته في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقربائه ولا يجد هذا الشخص أي نظرة استهجان، وإنما قد تلاحقه نظرات الحسد والغبطة، لما استطاع تحقيقه من ثراء في فترة قصيرة لدرجة ان المرتشي لم يعد يخجل أبدا من أخذ الرشوة والتفاوض حول قيمتها علانية، وعليه فإن أمام المجتمع المدني دور أساسيا في خلق ثقافة مناهضة للفساد، ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة باستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن البسيط، وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد، وألا يتم التركيز فقط على الطبقة المثقفة والقادرة على التحليل والنقاش في صالات مغلقة بعيدا عن المواطن العادي[3].

وعليه فالمجتمع المدني مهمته توعية الناس وذلك بإسماع أصواتهم والبحث عن الحلول لمشاكلهم، فهو مجتمع نضالي يعمل من أجل خلق الشروط الضرورية والبحث عن إيجاد الحلول لمكافحة الفساد والقضاء عليه[4]، لذلك وجب عليه القيام بحملات تحسيس لشرح مخاطر جرائم الفساد وآثارها المدمرة على التنمية، والقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الأشخاص الضالعين فيه، من خلال برامج تربوية وتعليمية، فضلا

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص419.
[2] سالم روضان الموساوي، المرجع السابق، صفحات غير مرقمة.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص420.
[4] حسين فريجة، المرجع السابق، ص47.

عن تفعيل دور الجمعيات في ورش النزاهة والشفافية، ودور رجال الدين في الوعد والإرشاد وكشف وإبراز آثار الفساد على المجتمع[1].

إن الفساد جريمة مبنية على التفكير والحساب والتخطيط وليس على العاطفة، وعليه فهو من الجرائم التي تزيد التراكمات المادية غير الشرعية والمخالفة للقوانين والمؤثرة تأثيرا سلبيا في بنية المجتمع واقتصاده، لذا وجب على الجانب الاجتماعي محاولة القضاء على الفساد الذي يكاد أن يشوه البنى الاجتما طبقية والنسيج الاجتماعي، لغرض أن تصعد النخب الأقلية ويجري دفع الأكثرية إلى القاع الاجتماعي، كما أن مواصلة إنتاج الفساد هو انعكاس لسوء توزيع الثروة توزيعا عادلا وبقاء تطبيق القرارات أسير البيروقراطية وبقاؤها في أدراج المكاتب[2].

كما أن مهمة المجتمع المدني تتمثل أيضا في فهم القضايا المتصلة بالفساد داخل المجتمع، وكشف العوامل المؤدية إليه من خلال تحريك قضايا تهم الرأي العام واستقطاب وجذب طاقات وفئات مستقلة وفعالة، بالإضافة إلى إيجاد أكبر قاعدة اجتماعية من أجل توعية الجمهور حول الإجراءات الرسمية على الموافقات الحكومية من خلال التعاون مع الدوائر الرسمية، ووضع الآليات المناسبة لذلك[3]، وكذلك من خلال رصد حالات الفساد الذي يؤدي إلى إضعاف جودة البنى التحتية والخدمات العامة، ويدفع بذوي النفوس الضعيفة إلى السعي للربح غير المشروع عن طريق الرشاوي دون المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، والحد من قدرة الدولة على زيادة الإرادات والإفضاء إلى معادلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب وذلك بدوره يقلل من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع[4].

وهكذا يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بدور فعال في رفع مستوى الوعي العام حول ظاهرة الفساد ومخاطرها، إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، بحيث لا تظهر هذه المبادئ من خلال الممارسات كأنها سلوك تجميلي فقط، وإنما مبادئ راسخة تكون أسسا واضحة لسلوك المواطنين وتعاملاتهم، وذلك ببذل الجهود لإبقاء قضايا الفساد في رأس قائمة اهتمامات منظمات المجتمع المدني، وترسيخ قيم أخلاقية معارضة للفساد ومقبولة من قبل المجتمع، هذا بالإضافة إلى القيام بجهود إعلامية واسعة ومستمرة حول قضايا الفساد، من خلال نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام، واطلاع الأفراد عليها في سبل التوعية وتنمية القيم المناهضة للفساد، والدفع باتجاه المشاركة في محاربته، وتنمية الإحساس بالمواطنة لدى الأفراد[5].

2- **إعداد الدراسات والبحوث:** من أدوار المجتمع المدني إعداد الدراسات اللازمة لمعرفة مدى موائمة التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقية، أو أن تسعى إلى إجراء تقييم ذاتي حول تطبيق الاتفاقية، وهذه التقارير الموازية لعمل الحكومات تساهم في مراقبة أعمالها، وتساعد على خلق حوار حول الاتفاقية وحول الفساد بشكل كبير، وعلى منظمات المجتمع

[1] حسنين المحمدي بوادي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 171.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 420-421.
[3] حسين فريجة، المرجع السابق، ص48.
[4] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص421.
[5] نجار لويزة، المرجع السابق، ص139.

المدني إعداد الدراسات و البحوث ووضع مقترحات الإجراءات وتقديمها للحكومة من أجل العمل على تطوير الأطر والوظائف الخاصة الداعمة لاستقلالية أجهزة الشرطة والقضاء على سلطة الحكومة، بأن تكون هذه الأجهزة مستقلة تماما، كما يسعى المجتمع المدني إلى تشجيع الدراسات الميدانية حول تحليل ظاهرة الفساد، ومن أجل بلورة أطر نظرية ونماذج علمية لمعرفة الدوافع وتشخيص الأسباب وتحليل الظروف المسببة للفساد، والتي يتم استنباطها من قضايا الفساد[1].

كما أنه من خلال إعداد هذه الدراسات والبحوث يسلط الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والقطاع الخاص، مثل البيروقراطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافآت ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصير أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه وبما يوائم بين التشريع المحلي والاتفاقيات الدولية، على رأسها الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد[2].

3- **الضغط التعبئة والتأثير:** يؤدي المجتمع المدني دورا حيويا في مقاومة الفساد، وذلك من خلال التأثير في وضع السياسات العامة، وتعبئة وإدارة الموارد التي تعزز الشفافية والمساءلة في برامج عمل الحكومات، إضافة إلى توفير الضوابط على سلطاتها، ومن ثم تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي كما يمكنها عرض تدابير إصلاحية على الحكومات، كما للمجتمع المدني قدرة على حماية الحقوق وتوفير الخدمات المجتمعية، والتوفيق بين المصالح[3]، وبذلك يعزز المجتمع المدني من مشاركته في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون ومحاربة الفساد فهو يؤدي دورا تكميليا لدور الحكومات وليس بديلا منها، من خلال الضغط لإقرار قوانين وأنظمة الضغط على الحكومات لنشر المعلومات حول قضايا الفساد لمساهمتها في نشر الوعي حول هذا الأمر، والمبادرة بعرض تدابير إصلاحية على الحكومات والضغط من أجل تنفيذ برامج الإصلاح كما أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دور الوسيط بين الحكومة وأجهزتها والمواطنين من خلال آليات المساءلة من جهة وإصدار شكاوي المواطنين من جهة أخرى[4].

4- **بناء شبكات إقليمية ووطنية للنزاهة:** من الضروري لنجاح مؤسسات المجتمع المدني وتمكنها من أداء عملها وتقويتها بناء شبكات وطنية وإقليمية وحتى دولية تعمل في مجال محاربة الفساد على مستوى الوطن العربي، ووضع آليات وأطر تكفل التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات بينها وتعبئة الجماهير العربية لتحقيق مزيد من التطور في جهود محاربة الفساد، وكذلك إنشاء سلك المعلومات على المستوى العربي، وإنشاء قاعدة بيانات للمنظمات العاملة في مجال محاربة الفساد والتنسيق بينها في تبادل المعلومات والخبرات والتجارب الناجحة، وأيضا الاستفادة من شبكة الأنترنت في الحصول تلقائيا على أي

---

[1] مجدي حلمي، المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الراشد، http:\\www.womenpress.net\articles.php.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 425.

[3] بن عودة حورية، المرجع السابق، ص332.

[4] كمال مصباحي وآخرون، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية لمنظمة الشفافية العالمية، المركز اللبناني للدراسات، لبنان، 2005، ص 140.

معلومات أو بيانات تحتاج إليها لممارسة نشاطها وتنفيذ برامجها، ولا ننسى إنشاء موقع الكتروني لتبادل المعلومات والخبرات مع النشاط في مختلف البلدان العربية[1].

5- **تعرية وفضح الفساد:** وذلك من خلال الرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة، وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات وتقييم مستوى الأداء ومراقبة الانتخابات والاستفتاءات، ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد، من ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين، ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحه الفساد، والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة[2].

6- **المساءلة القانونية واللجوء إلى القضاء:** وذلك لتقديم الحماية للمواطنين، سواء أولئك الذين يقعون ضحايا أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين، والذين قد يتعرضون للأذى وذلك بتقديم المشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوي لهم، أو الترافع عنهم أمام المحاكم كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوي للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه[3].

الفرع الثاني: مشاركة الإعلام في مكافحة الفساد.

في هذا الفرع سنتطرق إلى النقاط التالية:

أولا: مفهوم الإعلام.

يقصد بالإعلام جميع الوسائل والأدوات التي تنقل إلى الجماهير المتلقية وما يجري من حولها عن طريق السمع والبصر وتتجسد في الراديو والتلفزيون والصحف والمجلات والكتب والسينما والإعلان وهي تؤثر في شخصية وأفكار واتجاهات المتلقي، كما عرف أيضا بأنه عبارة عن التقنيات والأدوات أو الطرق التي يتم من خلالها إيصال المعلومة أو الحدث إلى الجمهور، وقد قسم الإعلام إلى عدة أنواع منها:

1- وسائل الإعلام التقليدية، ويندرج تحتها، (الصحف الورقية، المجلات، الدوريات، المطبوعات، المنشورات، الملصقات).

2- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وتضم التلفزيون، القنوات الفضائية، السينما، الإذاعات[4]. لذلك تتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله، على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة[5].

3- وسائل الإعلام الإلكترونية: وتضم وسائل التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك، تويتر، الأنترنت بشكل عام[6]، والمتعارف عليها بالإعلام البديل، حيث أنه بفضل هذه الوسيلة

---

[1] نجار لويزة، المرجع السابق، ص140.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 421.

[3] بن عوده حورية، المرجع السابق، ص 333.

[4] حاتم بديوي الشمري، ابتهال جاسم رشيد، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد العراق نموذجا، مجلة مركز بابل، للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 4، اصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب، 2016، ص 273.

[5] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 458.

[6] حاتم بديوي الشمري، ابتهال جاسم رشيد، المرجع السابق، ص 273.

الإعلامية أصبحت قرى فقيرة ماليا، ولكنها فاعلة اجتماعيا وناشطة في الشأن العام حيث تصل إلى مئات الآلاف، وقد يزيد من القراء وطرح مواقفها بسهولة ويسر، ويمكن إطلاق لقب "إعلام الفقراء" على هذه الوسيلة التي رغم توظيفها من قبل الفئات الضعيفة ماليا، إلا أن استعمالها لا يزال محدودا على مستوى الجهات المعنية بمحاربة الفساد، مع التنويه هنا إلى أن الحكومات العربية تنبهت لذلك مبكرا، وتعاملت مع هذه الأداة الإعلامية للترويج لسياساتها، لذلك يتوجب على مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في محاربة الفساد، تشجيع الإعلاميين واتخاذ الأنترنت وسيلة أساسية في المواجهة، وحث الجمهور على التفاعل معها، فالأنترنت شبكة يتاح الوصول إليها دون ترخيص مسبق، وبتكلفة مالية بسيطة[1].

لذلك فالإعلام يعتبر أحد العناصر الأكثر فاعلية وتأثيرا في الرأي العام دون غيره من العناصر، وهو الطرف الملقى على عاتقه تفعيل مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات للجمهور، وعلى الرغم من تنامي عدد الجمعيات الأهلية والشبكات والمنتديات العاملة في مجال تحقيق الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، فإن تأثيرها مازال محدودا، كما أن تناولها لقضايا الفساد والشفافية والنزاهة موسميا ولا يتسم بالاستمرارية[2]، فوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية تتحمل مسؤولية تنوير الرأي العام وتطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن ثم فهي السلطة الشعبية المعبرة عن ضمير المجتمع والمحافظة على مصالحه الوطنية، وبذلك تقع عليها مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، والتي لا بد في سبيل تحقيق هذه الغاية أن تتحلى بالموضوعية وحس المسؤولية، لترصد وتكشف وتتابع أية مخالفات وممارسات فاسدة، بعيدا عن التشهير والتحيز، ولا يخفى علينا القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام على المجتمع، بالتالي هذا يعطيها أهمية خاصة في قدرتها على التصدي للفساد ومحاربة المفسدين، كون الإعلام يتوجه مباشرة لأفراد المجتمع للوصول إلى مجتمع خالي من الفساد، ولا بد أن تمارس وظيفتها الرقابية في مواجهة أي خروج عن القانون أو أي خرق للقوانين أو أي توظيف شخصي للقانون يؤدي مصالح شخصية للمفسدين.

وتكون عيون الإعلام متيقظة لأي شبهة فساد، فالإعلام قد يكون عيون الحكومة التي تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع في مجتمعاتها، ولكن بإعطاء الإعلام قدر من الحرية حتى يستطيع التحرك، وباحترام الإعلاميين لهذه الحرية واحترامهم للمهنة التي يمتهنونها منطلقين للبحث عن الحقائق ومحاولة الوصول إلى مجتمع نظيف نوعا ما بعيدا عن أي مصالح شخصية[3].

كما أن الإعلام يعتبر كحارس أمين يمكن أن ينشأ تحالف واسع مع المنظمات المعنية بمكافحة الفساد، للحد من انتشار هذه الظاهرة، ويكون حافزا للإصلاح من خلال كشف الفساد وإجبار السياسيين في صنع التغيرات، ويمكن للمنظمات المناهضة للفساد بالتنسيق مع

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 452.

[2] أولويات العمل وآلياته، التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مصر، أوت 2008، ص44.

[3] مصطفى يوسف كافي، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2016، ص 45-46.

وسائل الإعلام تقديم الدعم لجهود مكافحة الفساد، من خلال إثارة اهتمام الجمهور لجهودهم في مكافحة الفساد، وهذا ما يتم من خلال نشر الآراء والحلول والابتكارات[1].

كما يجدر الإشارة أيضا إلى أن التاريخ يمدنا بالكثير من الشواهد التي جعلت الصحافة تعانق رغبات الرأي العام وحاجات المجتمع، بالكشف وتسليط الضوء على نواحي الزلل في السياسة أو الاقتصاد أو الصراعات العسكرية أو الأمراض الاجتماعية الأخرى، ويميل البعض إلى أن يجعلها في ظل التشريعات المتعلقة بالحريات المدنية وحرية التعبير والرأي أن تكون سلطة اجتماعية أولى لأنها فيما لو استخدمت فضاءاتها التشريعية تستطيع أن تسقط الحكومة أو بعض أجهزتها التنفيذية. بمعنى أن الإعلام بصوره المختلفة أداة قوية وفعالة من أدوات الرأي العام، ويسهم في الدول الديمقراطية في فضح ظواهر الفساد، ويخشاه ورجال الإدارة ويستجيبون بسرعة لما يطرحه من قضايا تهم الرأي العام، بل انه تسبب في سقوط حكومات منتخبة في حالات عديدة بعد ثبوت ما طرحه من قضايا الفساد، وإذا كنا نتحدث عن دور الإعلام فإننا بالتأكيد نتحدث عن الإعلام النزيه الذي يسعى لتأكيد الحقيقة وحماية المجتمع، وتقديم النصح للمسؤولين بغية تحسين الأداء العام وإن كان محسوبا على جهات المعارضة السياسية[2].

إن تحقيـــق الأهداف المرجوة من وسائل الإعلام والمنظمات المكافحة للفساد تحتاج إلى دراسات وأبحاث علمية لمعرفة كيفية تعاطي الجمهور لوسائل الإعلام، كما تحتاج أيضاً إلى دراسة الطريقة التي تعمل بها وسائل الإعلام، وأن فهم هذين الجانبين سيؤدي في النهاية في التواصل مع جماهير محددة لزيادة وعيهم بالفساد وتعبئتهم لدعم الجهود المبذولة لمحاربة الفساد[3].

إن وظيفة الإعلام هي الإشهار والأخبار وكشف ما هو مستور، وبالتـــالي فإن طبيعة وظيفته تتناقض على طول الخط مع الفساد، ومن هذه العلاقة التناقضية بين الإعلام والفساد، يمكن النظر إلى الدور الهام للإعلام في التصدي إلى الفساد، الذي بات من الشمول والعمق يهدد دولا بأكملها بالإفلاس ويدخل مجتمعات في أزمات لا قدرة لها على الخروج منها[4]، لذا فإن نجاح وسائل الإعلام في مكافحة الفساد يتوقف بالدرجة الأساس على دورها في التغيير الثقافي الدائم لدى الجمهور، لأنه لا يمكن محاربة الفساد عن طريق إصدار القوانين الرادعة والرقابة الصارمة للحد من السلوك الفاسد وإساءة استخدام السلطة، كون التغيير الحقيقي يأتي من خلال الشعب، فمثل حينما يتوقف الناس عن دفع الرشاوى أو المطالبة بها، أو حينما يعتبرونها عمل غير أخلاقي، أو إذا أبلغ المواطنون عن حالات الفساد، حينها يمكن القول أنّ وسائل الإعلام قد وصلت حقاً إلى هدفها في دعم عمل المنظمات المكافحة للفساد، لأن وسائل الإعلام هي حليف رئيسي في تحقيق هذه الأهداف، وهنا لابد من الإشارة إلى أن أحد أهم أهداف وسائل الإعلام يكمن في إبراز جهود المنظمات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد وهذا ما يساهم في نجاحها بنهاية المطاف، لأن التحالفات بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام يؤدي لنتائج فعالة في الكشف عن الفساد على المدى القريب إضافة إلى خلق ثقافة الشفافية

[1] مجاشع محمد علي، المرجع السابق، ص7.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 450.
[3] مجاشع محمد علي، المرجع السابق، ص7.
[4] ابتسام صولي، المرجع السابق، ص 78.

والمساءلة على المدى الطويل[1]، كما أن تمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير يمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها، إضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد مصير أبناء المجتمع ومستقبل التنمية في بلدانهم[2].

ومن هذا المنطلق تتحمل وسائل الإعلام دورا بارزا لا يقل أهمية عن مسؤولية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في محاربة الفساد، بل وأحيانا يأخذ دور وسائل الإعلام بعدا اجتماعيا وسياسيا أكبر لما له من تأثير شعبي وجماهيري مباشر وواضح، كما يدافع عن قيم النزاهة والشفافية[3].

ثانيا: دور الإعلام في مكافحة الفساد.

أصبحت لوسائل الإعلام دوراً مهماً وعاملاً حاسماً في تغيير الوعي الثقافي في أي مجتمع يعاني من الفساد الإداري والمالي نحو المزيد من الشفافية والمساءلة، عن طريق توضيح التصورات والرؤى بشأن ما هو صواب وما هو خطأ لدى الجمهور، ويمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر على القواعد التي بُني عليها المجتمع، وهذه التغييرات في القواعد يتم مع مرور الوقت، بعد ذلك يتم الشروع في تغيير السلوك وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تقليل نسبة التسامح مع الفساد والمفسدين، وزيادة اليقظة، وتقوية المشاركة في جهود مكافحة الفساد[4]، فالمفسد بطبيعة الحال لا يستطيع ارتكاب جرائمه على الملأ، ومهمة الإعلام هي إظهار الحقيقة وكشف ما يحدث بالخفاء، من هنا ينشأ الصراع بين الإعلام والفساد، فالمفسدون غالبا بارعون في ارتكاب جرائم الفساد، وعلى اطلاع واسع بالقوانين وعلى معرفة ودراية تامة بما يقومون به وكيف يقومون به، ولديهم قدرة كبيرة على التمويه وإخفاء جرائمهم[5]،

وعليه يتضح لنا قوة وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في محاربة الفساد والتصدي له، والمتمثل في النقاط الآتي ذكرها:

- تسليط الضوء الإعلامي على دور الرقابة الإدارية في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها، وكذلك عرض أراء قادة الرأي والنخبة في المجتمع في أجهزة الإعلام توخيا لتعزيز الصدقية وعمق التأثير في الجمهور كما يجب استخدام الوسائل الإعلامية الموثوقة والأشخاص الذين يتمتعون بصدقية مؤكدة سلبيا[6].
- تعزيز الانفتاح في المجتمع، ولكشف الفساد يجب على مالكي وسائل الإعلام والناشرين والمحررين والصحفيين مقاومة الضغوطات، لكتابة تقارير مفيدة للمصالح السياسية والخاصة، كما عليهم أيضا التغلب على المشاكل التي تعيق الصحافة الحرة، خاصة في غياب قوانين تدعم حرية الوصول إلى المعلومات[7].

---

[1] مجاشع محمد علي، المرجع السابق، ص7.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 450.
[3] أولويات العمل وآلياته، التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة، المرجع السابق، ص44.
[4] مجاشع محمد علي، المرجع السابق، ص7.
[5] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 45.
[6] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 457.
[7] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 398 - 399.

- تشخيص حالة الفساد إذا كانت صور الفساد المعروفة لدى عامة الناس هي الرشوة وسوء استغلال الوظيفة والاختلاس، وهي ما يركز الإعلام في الغالب على كشفها وبالتالي تكون المحاسبة في هذه القضايا، ولكن في الفترة الأخيرة أصبح الإعلام العربي بحاجة إلى عملية تشخيص شاملة للفساد، على أن تكون المحاسبة والعقاب تشمل جميع الأبعاد بما فيها أيضا البعد السياسي والبعد الديني، والذي يتمثل في ظاهرة الوعظ والمشايخ المدفوعين الأجر مقدما، حيث تصدر الفتاوى الدينية طبقا لما يقرره صاحب المصلحة ومن يدفع أكثر، وهي ظواهر تستحق التشخيص والمحاسبة ورفض التعايش معها اجتماعيا، وهنا تكمن أهمية الإعلام في فضح هذه الممارسات، بمعنى آخر يعتبر الإعلام ضمير المجتمع الذي يحافظ على مصالحه الوطنية[1].
- تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية كشف الوثائق المتعلقة بقضية ما، ومتابعتها للتحقيقات الخاصة بها، وصولا إلى إحالتها للقضاء والبت فيها ومحاسبة المفسدين ورد الحقوق، حيث يرصد الإعلام خلفيات أي قضية تحقيقية بقضايا الفساد، ومتابعه سير المحاكم المختصة في قضايا الفساد، مما يمكن أن نعده أثرا لكشف حالات من الفساد السياسي أو الإداري أو المالي، بالإضافة إلى تحريك الشارع لاتخاذ موقف تجاه حادثة معينة[2].
- إذا كانت البطالة والتضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد والتلاعب بالأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية تعبر في بعض الأحيان بشكل أو بآخر عن البعد الاقتصادي لظاهرة الفساد من حيث أن معظم الأسباب المؤدية إلى هذه المشاكل، تكون وفق تخطيط اقتصادي يستفيد منه بعض الأفراد إلا أن الإعلام يجب أن يوضح للناس الفرق بين الأسباب المرتبطة بالتطور الاقتصادي، والأسباب المرتبطة بالفساد الاقتصادي، كما أنه في المقابل عليها ألا تهمل الأنواع الأخرى للفساد، ومنها الفساد السياسي والاجتماعي والإعلامي، فالفساد وإن كان يعمل على زيادة الفوارق بين الطبقات في المجتمع عبر زيادة الفجوة بين الطبقة الفقيرة وطبقة الأثرياء واضمحلال الطبقة الوسطى، إلا أن خطورة الفساد في الجانب الاجتماعي هو إباحة هذه الظاهرة اجتماعيا، وتعايش الناس معها في المجتمع على أنها مسألة طبيعية أو أنها كالقضاء والقدر لا يمكن الوقوف ضدها، لذلك فإن الإعلام عليه أن يلعب دورا في عملية ازدراء الفساد والمفسدين اجتماعيا، وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وأن المجتمع يمتلك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها[3].
- نشر الوعي الوقائي والأخلاقي بين أفراد المجتمع، بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد، وتنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد، بالإضافة إلى التوعية بأهمية تحقيق الإصلاح، والحاجة إليه وبيان ضرورة تكاتف الجميع للإصلاح المنشود[4].
- تخصيص المؤسسات الصحافية لصفحات تتابع قضايا الفساد، وتحث مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والعام على دعم صحف متخصصة في محاربة الفساد[5].

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 458.
[2] عمر اسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي، العراق، 2013، ص 14.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 459.
[4] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 47 - 48.
[5] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 454.

- الشفافية في كشف كل ممارسات الإدارات الفاشلة وإثارة قضايا الفساد، وإيلاءها الأهمية القصوى بوضعها على سلم أولوياتها، واعتبارها من الأهداف الأساسية للإعلام[1]، فنشر الشفافية وتقييم عمل المؤسسات العامة يتوجب استعمالهما بطريقة مناسبة، لا تأتي بنتائج عكسية مدمرة، بما يجعل الناس يفقدون ثقتهم بالقطاع العام وموظفيه، فيتوجب فضح الفساد وتقييم عمل المؤسسات، والإشارة إلى عمليات الفساد فيها، دون تعريض بأسماء الموظفين وفضحهم على مجرد التهمة أو لأغراض التصفيات السياسية، من أجل كسب ود بعض الفرقاء من السياسيين[2]، وبمعنى آخر محاربة الفساد إذا بالإعلام والوضوح والشفافية أول مبدأ لمكافحة هذا العنصر الخفي الذي يمارس أشغاله دون أن يخبر أحدا، فإخفاء الفساد هو أهم وأخطر من الفساد نفسه، بل هو أبشع أنواع الفساد، فكل دول العالم تحمل نسبة معينة من الفساد، والخطوة الأولى في معالجته تبدأ من الاعتراف به وقراءته قراءة جهرية تسمعها الصفوف الخلفية كما الصفوف الأمامية ليؤمن الناس بها[3].
- استقلالية التحرير وهي حق وسائل الإعلام باتخاذ قرارات تتوافق مع الضمير وقواعد السلوك، وهي أساس لتعزيز الصحافة المستقلة، والصحافيون ومجموعات حرية وسائل الإعلام بحاجة إلى الحصول على تأييد مالكي وسائل الإعلام وإداراتها، بغض النظر عما إذا كانت خاصة أو ملكا للدولة، للاعتراف بمبادئ استقلالية الكتابة أيضا، حيث تتيح للصحافيين متابعة الأمور التي تهم الشعب بما في ذلك كشف الفساد[4].
- نشر تجارب الشعوب الأخرى التي نجحت بالحد من هذه الظاهرة، ومحاولة تسليط الضوء عليها[5].
- تفعيل ميثاق العمل الصحفي من خلال التحقق والالتزام بموضوعية النشر، وتحديد ما يمكن نشره من قضايا الفساد والابتعاد عن التهويل والإثارة والتأثير السلبي على الرأي العام، وبما يحافظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للوطن، بالإضافة إلى اتخاذ آليات محددة للوصول إلى المعلومات من المصادر الرسمية والتي تشمل وجود نظام خاص بتصنيف المعلومات في الجهات الحكومية، ووجود تعليمات ونماذج محددة تبين طرق الوصول إلى المعلومات، وكذلك فرض رسم مالي متفق عليه للحصول عليها، وتحديد الوقت الزمني المطلوب للحصول على المعلومات من الجهات الحكومية[6].
- متابعة الندوات والمؤتمرات التي تختص بموضوع الفساد، ونشر التقارير عنها وإعطائها أهمية خاصة، ونشر الدراسات المتخصصة في هذه الظاهرة، كما يتم تسليط الضوء على مشكلة الجهاز الحكومي، وكذلك كشف معوقات تحسين الأداء المؤسسي الحكومي، ولا ننسى متابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بمحاربة الفساد[7].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 48.
[2] محمد علي سويلم، المرجع السابق، ص 1136.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 456.
[4] فاديا قاسم بيضون، المرجع السابق، ص 399.
[5] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 48.
[6] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 462.
[7] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 47.

وأخيرا نشير إلى أن مهمة الإعلام تتلخص في النظام الديمقراطي بتقديم المعلومات الصحيحة للمواطنين، ويعد الحصول على هذه المعلومات أمرا أساسيا في ديمومة أي نظام ديمقراطي، وذلك للسببين التاليين:

- يساعد حصول المواطنين على معلومات صحيحة على اتخاذهم قرارات واعية ومسؤولة بشأن مستقبل بلدهم، والطريقة الصحيحة التي يريدون أن يُحكموا من خلالها بدلا من اتخاذ قرارات خاطئة ومستندة على معلومات مغلوطة تضر في آخر المطاف بمصلحة البلد وبهم كمواطنين.

- يؤدي الإعلام من خلال تقديمه معلومات صحيحة وظيفة رقابية مهمة تعرف بخدمة الصالح العام وتعني هذه الخدمة كشف أية ممارسات خاطئة أو غير قانونية أو فاسدة، تمارسها مؤسسات الحكومة أو المجتمع المدني أو أي مؤسسة أخرى في المجتمع، وتؤثر سلبا على الصالح العام من خلال لفت الإعلام الانتباه لهذه الممارسات بغية تصحيحها، وإذا تطلبت الحاجة معاقبة المسؤولين عنها[1].

ثالثا: العقبات التي تواجه وسائل الإعلام.

عندما نتحدث عن الإعلام ودوره في مواجهة الفساد، يستلزم الأمر منا التطرق الى العقبات التي تواجهه مع بعض الحلول المقترحة لتخطي هذه العقبات، وهو ما سنتناوله فيما يلي:

* عدم اكتراث الجمهور، وذلك عائد للأسباب التالية:

1- عدم متابعة وسائل الإعلام للقضية المطروحة، وكأن هدفها في طرح الموضوع لم يأت انطلاقا من البحث عن الحقيقة، وتحقيق العدالة، ومحاربة الفساد، وإنما لطرح عناوين مبهرجة للفت أنظار الجمهور، كذلك لإثارة شبهات حول شخصيات معينة، بغية تحقيق مآرب شخصية.

2- عدم الاعتماد في بعض الأحيان على مصادر معلومات موثقة، واقتصارها بالاعتماد على تناقل المعلومات، مما يؤدي إلى عدم مصداقية بعض وسائل الإعلام، كذلك مبالغة من قبل بعض وسائل الإعلام في نقل الحقائق.

3- التركيز على المقالات النقدية مع غياب التحقيق الصحفي.

* عدم الواقعية (من وجهة نظر الجمهور) وكأن الإعلام بناء على ذلك ينادي بنظريات لا تكون قريبة من الواقع، بناء على مقارنة الجمهور بما يحدث على أرض الواقع من جرائم فساد، ترتكب من كبار الموظفين، وكأن الفساد أصبح عرفا سائدا[2].

* غياب التشريعات القانونية التي تنظم العمل الصحفي، وبالأخص فيما يتعلق بقانون حماية الصحفيين وحرية الانتقاد البناء وطرق الحصول على المعلومات من دوائر الدولة، بالإضافة إلى مشروعية الغور في المشكلات السياسية والاجتماعية مقترنة بمهارة وتأهيل

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 463.

[2] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 50.

الصحفيين في عملية رصد الموضوعات، وجمعها وصياغاتها برسالة اتصالية يمكن أن تثير الرأي العام، وبالتالي الحكومة[1].

* عدم وجود دور إعلامي حقيقي لتوعية المواطن بخطورة قضايا الفساد، وكيف يمكن مواجهته والتصدي له، بالإضافة إلى التركيز على التغطية الصحفية للخبر بالاهتمام بقضايا فساد بعينها، دون التحدث عن الظاهرة ككل، وكيفية توعية المواطنين لاتخاذ مواقف ضد عمليات الفساد[2].

* أجهزة الإعلام المحلية بحاجة إلى أجندة تنظم مشروعيتها أولا، وثانيا تنظم تمويلها بقانون أو تشريع سنوي، لأن التمويل يلعب دورا أساسيا في سياسة القناة الإعلامية، وبالتالي أحقية المؤسسة الإعلامية في طبيعة الملاحقة الصحفية للظواهر والمشكلات[3].

* عدم التنسيق بين المؤسسات الرسمية وأجهزة الإعلان، حيث لو كان هناك تنسيق، لتمكنا من القضاء التام على تلك الظاهرة، إذ يواجه الإعلاميين عدم التعاون من بعض كبار الموظفين، كونها تتعارض والمصالح الشخصية للموظف الفاسد، ومن هنا تحدث الصدمات مع وسائل الإعلام[4].

* الثقافة الإعلامية أي الإيمان بجدوى الكشف أو العرض الإعلامي، وهذا الأمر يتعلق بالآتي:

1- شخصية القناة الاتصالية، إقليميا، وطنيا، المصداقية، معدلات التوزيع، ارتباطها بالحكومة، كادر التحرير، كاتب التحقيق.

2- طبيعة مستهلكي القناة الإعلامية.... عددهم..... أماكنهم.....الخ.

3- علاقة القناة بالمسؤولين في دوائر الدولة (إيجابية- سلبية).

4- الحق والموضوعية لما تنشره أو تذيعه القناة الاتصالية، وهل ضمن الإطار الأخلاقي والقانوني.

5- نية كاتب التحقيق، ومع من سيرفع التصادم، ومن يحميه في ذلك.

6- لا توجد لدينا معطيات وحقائق علمية عن كيفيات وأفضليات التعرض إلى القنوات المحلية، ومدة التكثيف الزمني، وعلى مستوى المضامين.

7- القنوات المحلية وقياس مدة التعرض لها، إذ لا يوجد لدينا أجوبة علمية عن كيف يستهلك الجمهور المضمون الإعلامي[5].

* عدم التنسيق بين أجهزة الإعلام، فبعض الجهات الإعلامية، هدفها جذب أكبر عدد من الجمهور إليها، وتحقيق مصالح خاصة، وليس القضاء على الفساد، فكل يهمه مصلحته وليس المصلحة الكبرى الهادفة لمحاربة الفساد والقضاء عليه، ولا ننسى سوء اختيار نوعية وسائل الإعلام، حيث هناك وسائل إعلام أهدافها رخيصة ومصالحها شخصية بحتة تؤثر على المتلقي من الجمهور مما يدفعه إلى التشكيك في صدق بقية وسائل الإعلام[6].

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 452- 453.
[2] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 50.
[3] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 452- 453.
[4] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 50.
[5] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 452- 453.
[6] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 50.

لذا نود ذكر بعض النقاط الهامة والتي أكدت عليها منظمة الشفافية العربية لصحافة عربية تواجه الفساد، وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

- القيام بعملية مراجعة شاملة للقوانين المختلفة المتعلقة بتقييد الحريات وإلغاء قوانين المطبوعات المقيدة للحريات، وتبني حملات وطنية لإقرار قانون حرية الوصول إلى المعلومات.
- حملات توعية للمجتمع المدني بضرورة حرية الصحافة، وبالتالي خوض معركتها لكونهما يمثلان حلفا واحدا.
- حث القطاع الخاص على إصدار الصحف، لكونها خط الدفاع مهما ضد الفساد الذي يشوه العملية الاقتصادية ويوجهها نحو الاحتكار والربح غير المشروع في كثير من الأحيان.
- تخصيص جوائز سنوية لأحسن موضوعات عن محاربة الفساد[1].

ملخص الفصل الأول :

تنحصر أسباب تهديد واستقرار وأمن واقتصاد الدول في انتشار الفساد بمختلف أشكاله وأساليبه المتباينة حيث أضحى من أولويات الدول في برامجها الإصلاحية في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية ، الإدارية وكذا الاجتماعية، والتي تعنى بالدرجة الأولى بمكافحة هذا الأخير، وهو ما يعزز ويدعم تعاون الدول فيما بينها، بالنظر لخطورته كظاهرة

[1] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 454.

أضحت تأخذ أبعادا متنامية بالنظر إلى التطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم، وبالنظر لصلتها الوثيقة بشتى الجرائم .

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عابرة للحدود ولا تقوى أي دولة لوحدها لمجابهتها والحد من آثارها، فقد ظهر وعي لدى المجتمع الدولي على ضرورة تكاتف الجهود ووضع آلية دولية تسمح بالتنسيق والتعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية، و قد تم التوصل إلى عدة آليات كالاتفاقية الأمريكية، العربية، الأوروبية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أحسن الاتفاقيات وأشملها، والتي تم إبرامها من طرف عدد كبير من الدول من خلال ما نصت عليه في فصولها الثمانية التي عالجت الظاهرة من جميع جوانبها بدءا بتركيزها على الإجراءات الواجب اتخاذها للوقاية من الظاهرة، و تحديد الأفعال المجرمة

وضرورة التعاون الدولي، والمساعدة التقنية و تبادل المعلومات إلى آليات التنفيذ للاتفاقية، والأحكام الختامية وكيفية تسوية النزاعات الناتجة عن تطبيقها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: القواعد الإجرائية المتبعة لمكافحة الفساد

بمجرد وقوع جريمة تنشأ مصلحتان متعارضتان، مصلحة الفرد في حماية حريته الشخصية وحقه في الخصوصية بعدم تعرض أسراره وأمواله ومسكنه لتصرفات غير مشروعة وهو من بين الحقوق المكفولة دستوريا، ومصلحة المجتمع في محاربة الجريمة وتعقب مرتكبيها لحق الدولة في العقاب، ولهذا تؤخذ هاتين المصلحتين بعين الاعتبار في قانون الإجراءات الجزائية، وهذا للتوفيق بينهما دون طغيان أحدهما على الأخرى .

فضلا عن ذلك فإن هذا الموضوع يثير مشكلة مشروعية اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة حيث ازدادت بوضوح اثر شيوع الوسائل الحديثة في كشف الحقيقة، كنتيجة للطفرة الهائلة التي أحدثتها التكنولوجيا الحديثة والتقدم العلمي، فبقدر ما أحدثه هذا التقدم من تطور في أساليب الكشف عن الجرائم وتعقب مرتكبيها أثار الجدل حول مشروعيتها لما يتضمنه كثير منها من مساس بالحريات الشخصية وانتهاك لحرمة الحياة الخاصة، فهذه الأساليب وإن تميزت بالفعالية والسرعة في الكشف عن الجرائم والبحث عن الجناة، فإنها قد تشكل في ذات الوقت تعديا صريحا على حقوق الإنسان في زمن تعالت فيه الأصوات التي تدعو إلى ترقية وتعريز حقوق الإنسان في جميع صورها وأشكالها، مما يصف الدليل المستمد منها بعدم المشروعية إذا لم تباشر في إطار القانون.

المبحث الأول: مرحلة البحث والتحري

تُعَدُّ مرحلة البحث والتحري في جرائم الفساد أحد أهم المراحل في مكافحة هذه الجرائم وتقديم المتورطين للعدالة. فهي تشكل أساسًا لجمع الأدلة والمعلومات اللازمة لإثبات التهم وتأكيد الافتراضات حيث يتطلب البحث والتحري في جرائم الفساد معرفة واسعة بالقوانين واللوائح المتعلقة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى الاستعانة بأساليب وأدوات التحقيق الجنائي.
وفي هذا السياق يعمل الباحثون والمحققون على جمع المعلومات والأدلة من مصادر مختلفة، بما في ذلك الوثائق الرسمية والسجلات، والشهود، والأدلة الإلكترونية، وعليه سيتم دراسة هذه المرحلة كالاتي:

المطلب الأول: الإجراءات الوقائية السابقة لمرحلة البحث والتحري

لقد أسس المشرع للوقاية من الفساد قبل المتابعة، بل أكثر من ذلك، إذ عمد إلى جعل مرحلة الوقاية من الأهمية بمكان للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة، و قد أنشأ المشرع الجزائري لهذا الغرض هيئات مهمتها الأساسية تكمن في الوقاية من الفساد، لذلك بات لزاما علينا أن نعرج على مرحلة الوقاية لمعرفة الهيئات التي اعتمدها المشرع ونمط عملها، وكيفية سيرها، ودورها بالضبط، وهذا حتى يتسنى التفريق بين مرحلة الوقاية ومرحلة المتابعة التي هي مناط الدراسة الحالية [1].

الفرع الأول: مجلس المحاسبة

خصص المؤسس الدستوري الجزائري لمجلس المحاسبة في تعديل 2020، فصلا مستقلا عنوانه مجلس المحاسبة نظرا للدور الهام الذي تحتله رقابة استعمال الأموال العمومية من نشر تقرير من طرف رئيسه، حيث المادة 199 منه على أن مجلس المحاسبة مؤسسة

عليا مستقله للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية، يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة[2].

سعى المشرع الجزائري إلى تدعيم آليات الوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بتفعيل دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد الذي يعتبر هيئة عليا للرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وبالتالي فهو من أهم المؤسسات الدستورية، لذا أعطى المشرع الجزائري أهمية كبيرة لمجلس المحاسبة وذلك بالنص عليه في كل الدساتير السابقة وتسري عليه حاليا أحكام المادة 170 من دستور 1996 م[3]، والذي تم تأسيسه بموجب القانون رقم 80-05، المتعلق بممارسة وظيفة الرقابة من طرف مجلس المحاسبة[4].

---

[1] قادري عبد الفتاح، القواعد الإجرائية في جرائم الفساد، المرجع السابق، ص 18

[2] هنان مليكة، بواب بن عامر، جديد رقابة المؤسسات الدستورية المختصة في الوقاية ومكافحة الفساد من خلال التعديل الدستوري 2020 ، مجلة دراسات في الوظيفة العامة ــ العدد الثامن ــ جوان 2021، ص 25.

[3] الدستور الجزائري لسنة 1996م، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-483، المؤرخ في7 فيفري 1996 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور، الموافق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ج ر عدد 76، بتاريخ08 ديسمبر 1996، ص 06، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم 1423 الموافق لــ 10 أفريل 2002 المتضمن تعديل الدستور، ج ر، عدد 25، بتاريخ 14 أفريل 2002، ص 13، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 1908 -المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 الموافق ل 15 نوفمبر 2008، المتضمن تعديل الدستور عدد 63 بتاريخ 16 نوفمبر 2008. ص5،

[4] خضع مجلس المحاسبة في تسييره وصلاحياته القانونية لعدة تغييرات :

-القانون 80-05 المؤرخ في 1 مارس 1980، المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة: الذي أعطى له الاختصاص الإداري والقضائي للمراقبة المالية الدولة والحزب والمؤسسات المنتخبة والمجموعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها، التي تستفيد من مساعدة مالية الدولة **انظر المادة 3 منه**، الجريدة الرسمية، عدد 10 بتاريخ 4 مارس 1980ص 338 .

أولا: تعريف مجلس المحاسبة

يمثل مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة اللاحقة على عملية الدولة والسلطات المحلية والخدمات العامة مسؤولة بشكل أساسي عن الحكم على انتظام الحسابات العامة، ومراقبة استخدام الأموال العامة من خلال الموظفين المرخصين أو المؤسسات العامة أو حتى المنظمات الخاصة المستفيدة من مساعده الدولة، وإبلاغ البرلمان والحكومة والراي العام بمطابقة الحسابات، ولذلك فهو يساعد كل من البرلمان والحكومة في الرقابة البعدية أو اللاحقة لتنفيذ قوانين المالية والميزانيات المخصصة للهيئات العمومية [1].

وقد عرف المشرع الجزائري مجلس المحاسبة في قانون رقم 90-32 المتعلق بمجلس المحاسبة وسيره في نص المادة الأولى بأنه: "هيئة وطنية مستقلة للرقابة المالية اللاحقة يعمل بتفويض من الدولة طبقا لأحكام الدستور[2]" وعرفه في المادة الثانية من الأمر 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم بأنه: "المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية[3] "

ثانيا: صلاحيات مجلس المحاسبة [4]

❖ أوضح بن معروف، الذي حل الاثنين، ضيفا على فوروم القناة الأولى، أنّ رؤوس الأموال التجارية للدولة لم تكن واضحة في دستور 1996 وكانت تخص أساسا المصالح العمومية من جماعات محلية وإدارات مركزية ومؤسسات ذات طابع إداري، لكن شيئا فشيئا توسعت الصلاحيات في دستور 2016 إلى مراقبة رؤوس الأموال التجارية للدولة، أما المراجعة الجديدة للدستور فهي تؤكد وبصفة واضحة على أن صلاحيات مجلس المحاسبة هي صلاحيات شاملة على كل ما هو عام تجاري أو إداري.

لمجلس المحاسبة العديد من الصلاحيات نذكر منها:

- التدقيق في حسابات الهيئات العمومية والتأكد من صحة البيانات والأرقام.
- مراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها الجهات الخاضعة للرقابة.

- القانون 90 -32 ، المؤرخ في 17 جويلية 1990 م حصر مجال تدخل مجلس المحاسبة، واستثنى من مجال مراقبته المؤسسات العمومية والمرافق ذات الطابع الصناعي والتجاري كما جرده من صلاحياته القضائية و بالتالي فقد أعضائه صفة القاضي. ج ر عدد 53، بتاريخ 05 ديسمبر 1990 م ص 1960 .

-الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1990 م المتعلق بمجلس المحاسبة، أعاد لمجلس المحاسبة مكانته حيث اعتبره المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وأعطى له الاختصاص الإداري والقضائي، كما أخضع قضاته إلى قانون أساسي خاص بقضاء مجلس المحاسبة، ج ر عدد39، بتاريخ 23 يوليو 1990، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بمجلس المحاسبة، ج ر عدد 50 بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

[1] ساحل محمد، المالية العامة، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 289

[2] المادة 1 من القانون رقم 90_32، المؤرخ في 4 ديسمبر متعلق بمجلس المحاسبة وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 53 المؤرخ 5 ديسمبر 1990

[3] المادة 2 من الأمر رقم 95_20 المؤرخ 17 جويلية 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 39 الصادر 23 جويلية 1995

[4] المواد من 6 إلى 27 من الأمر 20/95 المؤرخ في 1995/07/17

- عدم محالفة الهيئات الإدارية للقوانين والدستور.
- التحقق من كل تصرف خاطئ صادر عن إهمال وتقصير يترتب عليه صرف أو تبديد أموال الدولة.
- الكشف عن جرائم الاختلاس وتبديد الأموال والمخالفات المالية.

ثالثا: تقييم مجلس المحاسبة

من خلال ما درسنا تبين لنا أن مجلس المحاسبة يأتي على رأس الهيئات العليا للدولة التي تهدف للحفاظ على المال العام ومراقبة تسييره، لكننا نتساءل هل أدى مجلس المحاسبة الدور المنوط به في مجال مكافحة جرائم الفساد المالي داخل المؤسسات والهيئات العمومية بشكل فعال على أرض الواقع أم أن دوره تشويه الكثير من النقائص وتقف أمام ممارسته لوظيفته الرقابية عراقيل وحواجز تحد من فعاليته؟

هذا ما سيتم التطرق إليه:

❖ **الإيجابيات:**

✓ إن اتساع مجال اختصاص مجلس المحاسبة يمكن أن يجعل منه التغطية الحساسة والإيجابية في مجال مراقبة المالية، الذي يسمح له بحماية الأموال العمومية في حدود الصلاحيات المخولة له، وخاصة بعد صدور التعليمية الرئاسية رقم 03 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد والتي نصت على ضرورة تنشيط دور مجلس المحاسبة في مجال مكافحة الفساد وذلك من خلال تطبيق قوانين المالية وبالتالي تشجيع الاستعمال الناجح والفعال للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وكذلك كيفية إنفاقها.

✓ تعتبر آلية تحريك الدعوى العمومية من أهم الآليات الردعية التي منحها المشرع لمجلس المحاسبة في إطار مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي قد يرتكب داخل الهيئات الخاضعة لرقابته، وهذا تدعيما لصلاحياته الرقابية، وفي هذا يختلف مجلس المحاسبة عن المفتشية العامة للمالية وباقي الهيئات الرقابية الأخرى والتي لم يمنحها المشرع مثل هذه الآلية[1].

✓ بعد التعديل الدستوري الجديد أصبح مجلس المحاسبة يتمتع بالاستقلالية ويكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة .[2]

❖ **الانتقادات :**

✓ تبعية مجلس المحاسبة للسلطة التنفيذية وعدم استقلاليته سابقا كان يعتبر عائقا أمام أداء مهامه الرقابية بنزاهة وشفافية وموضوعية وحياد الأمر الذي كان يؤثر على فعالية رقابته في مواجهة أجهزة وهيئات السلطة التنفيذية .

---

[1] حاحة عبد العالي، المرجع السابق ص 548

[2] المادة 192 من التعديل الدستوري، الباب الرابع، الفصل الأول "الرقابة"

✓ عدم وجود أدوات وآليات فعالة رادعة في حد ذاتها للحد من ظاهرة التقصير والتهاون والإهمال في التسيير الإداري والمالي وكذا الانحرافات المالية، إذ أقصى ما يملكه مجلس المحاسبة هو إصدار غرامات مالية لا تتجاوز الأجر السنوي الذي يتقاضاه العون المرتكب للمخالفة، أو إحالة الملف دون الفصل فيه إلى النيابة العامة إذا كان له وصف جزائي أو الهيئة التأديبية إذا كان له وصف تأديبي فليس له جزاء رادع[1].

الفرع الثاني: المفتشية العامة للمالية

بتطور دور الدولة واتساع تدخلها في جميع المجالات أصبحت تمارس نشاطات مختلفة عن طريق استغلال الأموال العمومية، حيث يمكن أن تستعملها مباشرة أو أن تقوم بتفويضها لهيئات أخرى كالجماعات المحلية أو الهيئات العمومية.

لكن هذه المؤسسات يمكن أن تستغل هذه الأموال بطريقة غير نزيهة وغير عقلانية مما يترتب عليه وقوع الدولة في مشاكل عديدة كالاختلاس أو استغلال هذه الأموال للمصالح الشخصية، أي النهب لهذه الأموال وعدم تحقيق الدولة للتنمية المنشودة.

بناء على ذلك اتفق المختصون في الاقتصاد والمالية العامة والإدارة على أن أي نظام إداري أو مالي يجب أن يخضع لرقابة فعالة ومنظمة على المال العام للحفاظ عليه وكذا حسن تسييره.

من هنا ظهرت أهمية الرقابة على المال العام وحتمية المحافظة عليه لتحقيق الأهداف المسطرة وعدم استغلاله.

أولا: تعريف المفتشية العامة للمالية

يقصد بالرقابة المالية مجموعة العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة بقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو الاستعمال غير المشروع.

كما تعرف المفتشية العامة للمالية؛ بأنها هيئة دائمة للرقابة تسهر على فحص ومراجعة التسيير المالي والمحاسبي لكل الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة، تخضع للسلطة المباشرة للوزير المكلف بالمالية، وقد أنشأت هذه الأخيرة بموجب المرسوم 53/80 والمتضمن سير المفتشية وتنظيمها[2].

ثانيا: صلاحيات المفتشية العامة لمالية

[1] حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، المرجع السابق ص 551

[2] دهمة مروان، باهي هشام، رقابة المفتشية العامة للمالية على الصفقات العمومية، مجلة الباحث القانوني، المجلد 01 العدد 02، مارس 2022 ص 03.

تقوم المفتشية العامة للمالية بدور هام في مكافحة الفساد بواسطة مهامها الرقابية المذكورة في المواد 02،03 من المرسوم التنفيذي رقم 272/08؛ ويمكن إجمال الصلاحيات الرقابية فيما يلي:

1- الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي:

لقد بينت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم: 272/08[1] مجال هذه الرقابة والهيئات المعنية بها كما يلي:

- تمارس رقابة المفتشية العامة للمالية على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية، وكذا الهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، وتمارس الرقابة أيضا على:

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- هيئات الضمان الاجتماعي التابعة للنظام العام والإجباري وكذا كل الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تستفيد من مساعدة الدولة أو الهيئات العمومية.
- كل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني".

والملاحظ أن المشرع وفقا للمادة 02 أعلاه لم يخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لرقابة المفتشية العامة للمالية وهذا رغم أنها تشهد انتشارا وتفشيا واسعا للفساد.

غير أن المشرع استدرك الوضع وأخضع هذه المؤسسات لرقابة المفتشية العامة للمالية وهذا بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 96/09 المؤرخ في 2009/02/22 والذي يحدد شروط وكيفيات رقابة وتدقيق المفتشية العامة للمالية لتسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية[2].

2-الرقابة على استعمال الموارد:

وهو ما وضحته المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 08/ 272 [3].

حيث تراقب المفتشية العامة للمالية استعمال الموارد التي جمعتها الهيئات أو الجمعيات مهما كانت أنظمتها القانونية بمناسبة حملات تضامنية، والتي تطلب الهيبة العمومية خصوصا من أجل دعم القضايا الإنسانية والاجتماعية والعلمية والتربوية والثقافية والرياضية.

ويمكن أن تمارس رقابتها على كل شخص معنوي آخر يستفيد من المساعدة المالية من الدولة أو جماعة محلية أو هيئة عمومية بصفة تساهمية أو في شكل إعانة أو قرض أو تسبيق أو ضمان.

والرقابة على التسيير المالي والمحاسبي وكذا على استعمال الموارد يتم من خلال قيام المفتشية العامة للمالية بالتأكد من العناصر التالية:

- سير الرقابة الداخلية وفعالية هياكل التحقيق الداخلي.
- التسيير المالي والمحاسبي وتسيير الأملاك.

---

[1] راجع المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم: 272/08، المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، ج ر ج ج، عدد 50، 2008.

[2] حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 538.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 272/08 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، ج ر ج ج، عدد 50، 2008

- إبرام الصفقات والطلبات العمومية وتنفيذها[1].
- دقة المحاسبات وصدقها وانتظامها.
- مستوى الإنجازات مقارنة مع الأهداف.
- شروط تعبئة الموارد المالية.
- تسيير اعتمادات الميزانية واستعمال وسائل التسيير[2].

ثالثا: مهام المفتشية العامة للمالية

بصفة عامة تقوم المفتشية العامة للمالية بثلاثة مجموعات وهي كما يلي:

1/ تراقب التسيير المالي والمحاسبي التي تقوم به مصالح الدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، كما تمارس هذه الرقابة على الهيئات التالية:

- المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري
- هيئات الضمان الاجتماعي التابعة للنظام العام (général régime) والإجباري وكذا كل الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تستفيد من مساعدة الدولة أو الهيئات العمومية
- كل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني.

2/ تراقب المفتشية العامة للمالية استعمال الموارد التي جمعتها الهيئات أو الجمعيات مهما كانت أنظمتها القانونية بمناسبة حملات تضامنية والتي يتطلب الهبة العمومية خصوصا من أجل القضايا الإنسانية والاجتماعية والعلمية والتربوية والثقافية والرياضية.

3/ كما تراقب كل شخص معنوي آخر يستفيد من المساعدة الدلالية من الدولة أو من جماعة محلية أو من هيئة عمومية في شكل مساهمة أو إعانة أو قرض أو تنسيق أو ضمان.

4/ تقوم المفتشية العامة للمالية بالمهام التالية:

- تقييم أداة أنظمة الميزانية.
- التقييم الاقتصادي والمالي لنشاط شامل أو قطاعي أو فرعي أو لكيان اقتصادي.
- التدقيق والدراسات والتحقيقات والخبرات ذات الطابع الاقتصادي المالي والمحاسبي.
- تقييم شروط تسيير واستغال المصالح العمومية من طرف المؤسسات المستفيدة من عقد امتياز مهما كان نظامه[3].

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد في الصفقات العمومية أنظر حمزة خضري، المرجع السابق، ص.57 وما بعدها.

[2] حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 538

[3] رضا مهدي، دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08 العدد 20 جوان 2022، ص260

الفرع الثالث: الهيئة الوطنية (الشفافية) للوقاية من الفساد ومكافحته كإجراء

قد سبق ذكر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كألية للمكافحة واضطرينا لإعادة ذكرها كإجراء وذلك لسبب راجع إلى تعديل الدستور، والناتج عنه تحويل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته".

- ✓ إن مشروع تعديل الدستور وضع يده على مواطن الخلل في صلاحيات الهيئة وصححها عندما منحها مركزها القانوني وارتقى بها كسلطة تضطلع بالرقابة فيما كانت هيئة استشارية فقط ما ترجم لسنوات الضعف في الأداء والفشل في المهام.

وأضاف "كور طارق" رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، أنه ولأول مرة يتطرق الدستور الجديد إلى إرادة الدولة في مكافحة الفساد ضمن الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وترقية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته إلى سلطة عليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ما سيضفي حسبه طابع القوة في أداء مهامها ويعطيها نجاعة في الممارسة الرقابية، موضحا في هذا الخصوص أن المؤسس الدستوري كرس لها ثلاثة أدوار رئيسية تتمثل في مهام الرقابة على مستوى المؤسسات والأجهزة ومهام الضبط والحث على الالتزام بإجراءات الشفافية ومهمة الاستشارة لإبداء الرأي والنصح في كل النصوص التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد [1].

وأبرز رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته أن مشروع التعديل الدستوري حدد علاقة الدولة بمجلس المحاسبة ورسم العلاقة بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والجهات القضائية المختصة، كما وضح إجراءات الإخطار في هذا الشأن، ما سيسمح بالتنسيق أكثر بين مختلف أجهزة الدولة في مكافحة الفساد[2].

أولا: النظام القانوني للهيئة

المادة 18 من القانون 06-01 (ملغاة)

- ألغيت بموجب المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، صفحة 11.[3]

- حررت في ظل القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، كما يلي:

الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية.

---

[1] موقع الكتروني: مقال نشر في صفحة جزايرس، بعنوان " طارق كور: مشروع تعديل الدستور أحدث نقلة نوعية في مكافحة الفساد" نشر يوم 12-10–2020. (https://www.djazairess.com/elitihad)

[2] كلمة طارق كور رئيس الهيئة الوطنية، في الإذاعة الجزائية

[3] انظر، المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، ص 11.

- تحدد تشكيلة الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم

ثانيا: استقلالية الهيئة

المادة (19) :ملغاة

ألغيت بموجب المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، صفحة 11.[1]

حررت في ظل القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، كما يلي:

- تضمن استقلالية الهيئة بوجه خاص عن طريق اتخاذ التدابير الآتية:

1/ قيام الأعضاء والموظفين التابعين للهيئة، المؤهلين للاطلاع على معلومات شخصية وعموما على أية معلومات ذات طابع سري، بتأدية اليمين الخاصة بهم قبل استلام مهامهم. تحدد صيغة اليمين عن طريق التنظيم.
2/ تزويد الهيئة بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لتأدية مهامها.
3/ التكوين المناسب والعالي المستوى لمستخدميها.
4/ ضمان أمن وحماية أعضاء وموظفي الهيئة من كل أشكال الضغط أو الترهيب أو التهديد أو الإهانة والشتم أو الاعتداء مهما يكن نوعه، التي قد يتعرضون لها أثناء أو بمناسبة ممارستهم لمهامهم.

ثالثا: مهام الهيئة

المادة 20: (ملغاة)

ألغيت بموجب المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، صفحة 11.[2]

حررت في ظل القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، كما يلي:

- **تكلف الهيئة بالمهام الآتية:**

[1] انظر نفس المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، ص 11.
[2] المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، ص 11

1- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

2- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

3- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

4- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية، عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها.

5- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها.

6- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها، وذلك مع مراعاة أحكام المادة 6 أعلاه في فقرتيها 1 و3.

7- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد،

8- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين،

9- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي،

10- الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وتقييمها.

رابعا: تزويد الهيئة بالمعلومات والوثائق

المادة 21: (ملغاة)

☝ ألغيت بموجب المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، صفحة 11[1].

☝ حررت في ظل القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، كما يلي:

- يمكن للهيئة، في إطار ممارسة المهام المذكورة في المادة 20 أعلاه، أن تطلب من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام أو الخاص أو من كل شخص طبيعي أو معنوي آخر أية وثائق أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد.
- كل رفض متعمد وغير مبرر لتزويد الهيئة بالمعلومات و/أو الوثائق المطلوبة يشكل جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة في مفهوم هذا القانون.

خامسا: علاقة الهيئة بالسلطة القضائية

المادة 22: (ملغاة)

☝ ألغيت بموجب المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، صفحة 11[2].

☝ حررت في ظل القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، كما يلي:

- عندما تتوصل الهيئة إلى وقائع ذات وصف جزائي، تحول الملف إلى وزير العدل، حافظ الأختام، الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء.

سادسا: السر المهني

المادة 23: (ملغاة)

☝ ألغيت بموجب المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، صفحة 11[3].

---

[1] المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، ص 11.
[2] المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، ص 11.
[3] المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، ص 11.

☝ حررت في ظل القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، كما يلي:

- يلتزم جميع أعضاء وموظفي الهيئة بحفظ السر المهني، ويطبق هذا الالتزام كذلك على الأشخاص الذين انتهت علاقتهم المهنية بالهيئة.
- كل خرق للالتزام المذكور في الفقرة السابقة، يشكل جريمة يعاقب عليها بالعقوبة المقررة في قانون العقوبات لجريمة إفشاء السر المهني.

سابعا: تقديم التقرير السنوي

المادة 24: (ملغاة)

☝ ألغيت بموجب المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، صفحة 11[1].

☝ حررت في ظل القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، كما يلي:

- ترفع الهيئة إلى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا يتضمن تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا النقائص المعاينة والتوصيات المقترحة عند الاقتضاء.

المطلب الثاني: أساليب التحري الخاصة

يقصد بأساليب التحري عموما تلك الإجراءات التي تباشرها الضبطية القضائية تحت إشراف ورقابة القضاء والتي بواسطتها يتم جمع التحريات من مصادرها بهدف كشف الجريمة وضبط أدلتها.

إن لجوء الدولة الجزائرية إلى وسائل التحري الخاصة في الآونة الأخيرة كان لأجل مسايرة تطور الإجرام واستفادة المجرمين من التقنية العلمية والتكنولوجيا الحديثة في ارتكاب جرائمهم، لذلك كان من الطبيعي على الدولة أن تتماشى وهذا التطور المتسارع لمواجهة النوع الخطير من الجرائم والوسائل الجديدة المستعملة في ظله، بأن تبتكر هي أيضاً وسائل وآليات جديدة للبحث والتحري أكثر فعالية بالمقارنة مع الوسائل التقليدية.

الفرع الأول: التسرب

يعتبر التسرب في الفساد واحدًا من الوسائل التي يستخدمها الأفراد والمنظمات لكشف الممارسات غير القانونية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد. ومع ذلك، يتطلب التسرب في

[1] المادة 39، من القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32، ص 11.

الفساد حماية المبلغين وضمان سلامتهم، بالإضافة إلى ضرورة التحقيق والمساءلة للفساد المكشوف، وعليه سنقوم بدراسة التسرب في هذا الفرع كالاتي:

أولا: الإطار المفاهيمي للتسرب

التسرب هو أحد أساليب التحري الخاصة التي أضافها المشرع الجزائري بمناسبة التعديل الصادر بموجب القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية والذي قننه في الباب الثاني من الكتاب الأول من الفصل الخامس من قانون الإجراءات الجزائية من المادة 65 مكرر11 إلى غاية المادة 65 مكرر 18، وقد كان قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سباقا في النص عليه في المادة 56 تحت تسمية أخرى وهي "الاختراق" وعليه يقتضي منا الأمر إلى التعرض لتعريف التسرب وخصائصه.

I) تعريف التسرب :

يعد التسرب[1] أسلوب من أساليب التحري الخاصة التي جاء بها المشرع الجزائري وعزز بها من اختصاصات الضبطية القضائية [2]، إلى جانب أساليب التحري الخاصة الأخرى من اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور.

1) التسرب فقها

التسرب هو عملية ميدانية تستخدم أسلوب التحري لجمع الأدلة من وسط عملية إجرامية وهذا ينطوي على خطورة بالغة تحتاج إلى تخطيط سليم ودقة وتركيز وعرف أيضا على أنه: " تقنية من تقنيات التحري والتحقيق الخاصة تسمح لضابط أو عون شرطة قضائية بالتوغل داخل جماعة إجرامية، وذلك تحت مسؤولية ضابط شرطة قضائية آخر مكلف بتنسيق عملية التسرب، بهدف مراقبة أشخاص مشتبه فيهم وكشف أنشطتم الإجرامية، وذلك بإخفاء الهوية الحقيقية وتقديم المتسرب لنفسه على أنه فاعل أو شريك [3]"

2) التسرب قانونا

---

[1] التسرب لغة: تسرب: تسربا سرب من الماء، دخل في البلاد: دخلها خفية كقولك، تسربت الجواسيس ولكلمة التسرب كلمة مرادفة لها هي: الاختراق، وتعني اختراق: يخترق، اخترق الناس مشى وسطهم. أنظر المنجد الأبجدي: دار المشرق للتوزيع، الطبعة الثامنة، لبنان، 1980، ص 250 انه كذلك مشتق من الفعل تسرب أي دخل وانتشل خفية، وهي الولوج والدخول بطريقة أو بأخرى إلى مكان أو جماعة، أنظر في ذلك: سهيل حسيب سماحة، معجم اللغة العربية، الطبعة الأولى، مكتبة سمير، دون بلد نشر، ص 130 .

[2] وفقا للقانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس سنة 2017 وفي المادة 12 منه فإن المشرع الجزائري قد استبدل تسمية مصطلح "الضبط القضائي" "بالشرطة القضائية" والتي تنص على ما يلي يقوم بمهمة الشرطة القضائية القضاة والضباط والأعوان والموظفون المبينون في هذا الفصل.
توضع الشرطة القضائية بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي، تحت إشراف النائب العام، ويتولى وكيل الجمهورية إدارتها على مستوى كل محكمة، وذلك تحت رقابة غرفة الاتهام....."

[3] عبد الرحمان خلفي، المرجع السابق، ص 105

عرفه المشرع الجزائري في نص المادة 65 مكرر 12 من القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية على أنه: "قيام ضابط أو عون الشرطة القضائية، تحت مسؤولية ضباط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق العملية، بمراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم أنه فاعل أو شريك أو خاف" وهو التعريف المتطابق للتعريف الذي قدمه المشرع الفرنسي للتسرب في نص المادة 706-81-03 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي[1] على عكس ما جاء بمسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية المغربية، التي نصت على إمكانية اللجوء إلى التسرب أو " الاختراق " دون أن يعطى من خلالها تعريفا دقيقا له [2].

من ثم يمكن القول أن التسرب هو أكثر الوسائل تعقيدا وخطورة، لأنه يتطلب من ضابط الشرطة القضائية وأعوانه القيام بمناورات وتصرفات توحي بأن القائم بها مساهم في ارتكاب الجريمة مع بقية أفراد العصابة، لكنه في حقيقة الأمر يخدعهم ويتحايل عليهم

فقط، حتى يطلع على أسرارهم من الداخل ويجمع ما يستطيع من أدلة إثبات، ويبلغ السلطات بذلك فتتمكن من ضبط المجرمين ووضع حد للجريمة[3].

II) أهداف التسرب:

تتقسم أهداف التسرب إلى:

ـ أهداف عملية التسرب في مكافحة التسرب : إن مهام رجال الضبطية القضائية وفي أغلب التشريعات[4]، هي معاينة وتقتصي الأدلة والآثار والقرائن التي تثبت ارتكاب تلك الجريمة، ونسبتها لفاعلها والتي تناولها المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية، والأهداف المراد تحقيقها من خلال عملية التسرب هو التوصل إلى كشف الجماعات النشيطة في مجال الإتجار بالمخدرات والتهريب وجرائم الصرف وتوقيف المتورطين فيها وذلك عبر مراقبتهم ، والتي يعني بها مراقبتهم ، والتي يعني بها مراقبة كل شخص مشتبه فيه مراقبة دقيقة حول سلوكه وتصرفاته واتصالاته وعلاقته مع كل ما يصدر منه[5]، والتصدي بسرعة

---

[1] art 706-81-3 " l'infiltration fait l'objet d'un rapport rédigé par l'officier de police judiciaire ayant coordonne l'opération , qui comprend les éléments strictement nécessaires a la constatation des infractions et ne mettant pas en danger la sécurité de l'agent infiltré et des personnes requises au sens de l'article 706-82

[2] أنظر مسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية المتاح على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل المغربية: www.justice .gov.ma والذي تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/06/2017 على الساعة 22:00 ، كما تجدر الإشارة إلى أن مسودة المشروع منبثقة عن توصيات الحوار الوطني الشامل والعميق لإصلاح منظومة العدالة الذي أصدرته مؤخرا وزارة العدل والحريات المغربية الذي جاء ليعدل ويتمم القانون الحالي رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 الصادر في 03 أكتوبر 2002 الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة، الموافق 30 يناير 2003 ، هي مسودة شبه نهائية تم إقرارها سنة 2014 وغير مصادق عليها بعد في انتظار المصادقة عليها التعد بمثابة قانون معدل ومتمم للقانون رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية .

[3] القانون رقم 06 -22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري

[4] وهو ما أقره المؤتمر السادس لقانون العقوبات الذي انعقد بروما في 25 سبتمبر إلى 03 أكتوبر 1953.

[5] من الدروس المقررة لدفعة مفتشي الشرطة في مادة المخدرات -أشار إليه- أحمد غاي، ضمانات المشتبه في مرحلة التحقيق الأولى، دار هومة، الجزائر 2007 م، ص 103 .

ونجاعة لهذه الجرائم التي تخل بالنظام العام وتهدد استقرار المجتمع على اعتبار أنها تمس جوانب شتى في حياة الأفراد والوصول إلى كشف الجناة في هذه الجرائم المتسمة بخطورتها ودقة تنظيم عناصرها والتي تتجاوز شبكاتها التراب الوطني، ولا يتم هذا إلا من خلال هذه التقنية لأن الوسائل التي يسمح بها بموجبها كانت غير ممكنة قبل التعديل الجديد لقانون الإجراءات الجزائية والذي من خلاله صار من الممكن استعمال هذه الوسائل نظرا لطبيعة الجرائم وخطورتها وهذا من جانب آخر يؤكد تجسيد حضور الدولة في الميدان لأن القانون هو مجموعة من القواعد التي تنظم حياة الأفراد وهو يهدف إلى حماية المصلحة العامة التي هي مهددة ومنتهكة في ظل تمكن المجرمين من الإفلات من قبضة العدالة ومواصلتهم المساس بأمن المجتمع.

- **أهداف عملية التسرب في جانبها الاقتصادي:** إن المتمعن في طبيعة الجرائم التي أجاز المشرع الجزائري في القانون الإجراءات الجزائية في المادة 65 مكرر 05 إجراء التسرب لكشف مرتكبيها يجدها تندرج ضمن الجرائم الاقتصادية و المالية وهي جرائم تتسم بخطورتها وسرعة انتشارها، وهي كذلك من الجرائم العابرة للحدود الوطنية والتي يتميز الضالعون فيها بدقة تنظيمهم، وأصبح من الضروري وضع حد والتقليل من الآثار السلبية المتفاقمة لهذه الجرائم على الاقتصاد الوطني[1]، فجرائم المخدرات كمثال وتعتبر إنجاز غير مشروع في المواد تضر بالصحة العامة ولكنها تدر على المتاجرين بها أرباحا طائلة وإثراء بطريق غير مشروع ولها آثار سلبية على الصحة العامة وعلى الاقتصاد الوطني، كما أن تبييض الأموال المتحصل عليها من الإتجار غير المشروع في المخدرات تعتبر توظيف للأموال مصادرها غير شرعية، وقياسا إلى ذلك جرائم الصرف التي تهز الثقة في التعامل مع البنوك و تتسبب في ضياع الاستثمارات و حدوث الأزمات الاقتصادية، ولا يخفى على أحد أهمية الإعلام الآلي وما يدره من أرباح حيث يتم اللجوء إلى القرصنة فيه عبر الشبكات واستهداف المعالجة الآلية للمعطيات. كما أن الجرائم الإرهابية قد أضرت بشكل لا يحتاج إلى بيان بالاقتصاد الوطني استهدفت البنية التحتية وكبدت خزينة الدولة مليارات الدولارات من خلال استهداف المنشآت الحيوية (المصانع، الطرق، الجسور، المؤسسات ... الخ)، إضافة إلى الوقوف في وجه الاستثمار الأجنبي بإشاعة جو الأمن والفوضى، وكل هذا يعطل النمو الاقتصادي بل يساهم في تنامي مظاهر التخلف في ظل التسارع الحاصل بفعل العولمة وصراع التكتلات الاقتصادية. وبناء على هذه الاعتبارات المتميزة باستثناء هذه الجرائم كان لزاما على المشرع أن يلجأ إلى إيجاد الطريقة المثلى للتكيف مع هذا الوضع للحد من انتشارها فكانت تقنية التسرب كوسيلة لذلك[2]. وعليه نجد أن المشرع أحاط عملية التسرب بجملة من الإجراءات التي يتم اللجوء إليها قبل مباشرة عملية التسرب من طرف جهة الضبطية القضائية والمتمثلة في ضابط الشرطة القضائية المكلف وكذلك من طرف الجهة القضائية وتتمثل في وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق.

---

[1] عائشة مختاري، التسرب كأسلوب للتحري والتحقيق والإثبات، محاضرة ألقيت في اليوم الدراسي، علاقة الشرطة القضائية بالنيابة العامة واحترام حقوق الإنسان، مدرسة الشرطة طيبي العربي، سيدي بلعباس، 2008.

[2] منتدى الجلفة، التسرب في القانون الجزائري، 18-04-2011 ، 18:06

كما يمكن حصرها في:

- إيهام الجماعة الإجرامية بأنه فاعل أو شريك لهم.

- المشاركة في نشاطات الجماعة الإجرامية دون أن يشكل ذلك تحريضا على ارتكاب الجرائم طبقا لنص المادة 65 مكرر 2/12 ق.إ.ج. وتعتبر هاته النقطة هي مفتاح الوصول إلى الحقائق وأهداف العملية في أسرع وقت ممكن.

- كسب ثقة أكبر للجماعة الإجرامية.

- معرفة جميع الوسائل المستعملة من قبل الجماعة والمتعلقة بالنقل والاتصال والتخزين وغيرها من خلال استعمال وسيلة الحيلة والتسرب بغرض ضبط الفاعلين والمساهمين معهم[1].

III) خصائص التسرب:

لعملية التسرب خصائص تتماثل مع الغاية المرجوة منه، وهي متكافئة للخصائص المشكلة لنظام الحماية الخاص بالنشاط الإجرامي، مما يجعل من حظوظ التحقيق مساوية مع النشاط الإجرامي وأن دور التسرب يتبين من مجرد مطابقة خصائصه بخصائص الجريمة المقصودة بها وهي نفس الخصائص الضامنة لفعالية العملية والتي يمكن حصرها في ثلاث عناصر:

1) السرية

لقد أجاز المشرع الجزائري لضابط الشرطة القضائية أو عون الشرطة القضائية المتسرب إخفاء هويته وصفته الحقيقية أثناء القيام بالمهمة، وفق ما نصت عليه المادة 65 مكرر 01-16 من القانون 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، التي نصت على أنه: "لا يجوز إظهار الهوية الحقيقية لضباط أو أعوان الشرطة القضائية الذين باشروا عملية التسرب تحت هوية مستعارة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات"، وهو نفس الشيء الذي ذهب إليه المشرع الفرنسي أين جعل العملية تتم تحت إخفاء هوية المتسرب في كل مراحل العملية وفق ما نستخلصه من نص المادة 706-84 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي[2]، وكذا ما جاء بمسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية المغربية من خلال ما نستخلصه من نص المادة 82-16 منها، التي نصت على أنه: " لا يمكن الكشف عن الهوية الحقيقية لضابط أو عون الشرطة القضائية منذ عملية الاختراق بهوية مستعارة في أي مرحة من مراحل العملية ". ولعل إقرار المشرع الجزائري وعلى غرار المشرع الفرنسي وما جاء بمسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية المغربية بإلزامية إخفاء الهوية الحقيقية للمتسرب أو المخترق، يعود إلى الحفاظ على حياة المتسرب وحياة أسرته هذا من جهة، وتمكين المتسرب من التوغل داخل الجماعة

[1] الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2017، دار النشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 304.

[2] - art 706-84 « l'identité réelle des officiers ou agents de police judiciaire ayant effectue l'infiltration sous une identité d'emprunt ne doit apparaitre a aucun stade de la procédure ».

الإجرامية والتظاهر بأنه شريك في الجريمة أو فاعل أصلي، مما يساعد للوصول إلى الخيوط الحقيقية للجريمة من جهة أخرى.

إلى جانب هذا نجد أن المشرع الجزائري قد ألزم بإجراء هذه العملية في السرية باستعمال كلمة " لا يجوز"، مما يوحي أن المشرع قد جعل من بين شروط صحة هذه العملية إجرائها في السرية وبهوية مستعارة وان كل ما يخالف ذلك يعرض هذا الإجراء للبطلان.

2) الحيلة

تعتبر الحيلة من أهم خصائص التسرب التي نجد لها أساس في نص المادة 65 مكرر 12 ق ا ج: " .... بإيهامهم ... "، فعلى القائم بإجراء التسرب مراعات هذا الأمر وذلك بالقضاء على كل الشكوك التي تبادر إلى بال المشتبه فيه ومادام المتسرب ذو هوية مستعارة، فإنه يتعين عليه تفعيلها في العملية واستعمالها، ثم العمل على تقبلها من حيث الهدف، ومن ثم تصديقها مما يجعل منه أهلا للثقة، ومتطلعاً على المعلومات وهذا من قبيل الأعمال التي تعتمد على الحيلة والذكاء بدرجات متفاوتة"[1] كما أنه لا يمكن تسريب عميل في مجموعة تتميز بذكائها، وأنه لابد من دراسة قبلية للوسط الإجرامي تكون الأعمال الهادفة لكسب الثقة متسلسلة ، ويعتمد في ذلك طرقا خاصة فالحيلة في ميدان الإجرام متبادلة، وتكون في هذا المجال خالية من الضوابط التي تحكمها ماعدا قاعدتي البقاء والنجاح، أما حيلة المتسرب فتخضع للسؤال، هل قيام تلك الجريمة ممكن بدون الدور الذي لعبه التسرب؟ كما أن للحيلة أن تخضع لمبدأ الإخلاص في ضبط الأدلة [2].

3) الخطورة

يعتبر إجراء التسرب من أخطر إجراءات التحقيق القضائي، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها: ما يتعلق بالإجرام، فهي كل الأعمال التي يؤديها المتسرب، المتعلقة بتغطية صفته القضائية، وما يلزم عليه فعله من أعمال إجرامية يساهم بها في الشبكة، والتي تخضع هي كذلك للقانون سواء كانت المأذون بها أو التي تتوفر على سبب من أسباب الإباحة، وتعد هذه الأعمال الإجرامية مرتبة لخطورة كونها اعتداء على حقوق الآخرين، مما قد يعرض المتسرب إلى الدفاع الشرعي من الضحايا مثلا[3] أما الخطورة المتعلقة بمكان تواجد المتسرب، فالمقصود بها أن المتسرب وهو بصدد التحقيق يكون خارج مجال الحماية المقررة لمصالح الأمن، فبالمقارنة بإجراء الاستجواب بمفهوم (المادة 100 ق آج)، الذي يجري بمكتب قاضي التحقيق عموما يكون أكثر أمنا على عكس المتسرب فان واجبه المهني يحتم عليه أن يتواجد بأماكن أكثر أمنا للمجرمين، وأخطر على حياته، أيضا المتعلقة بجغرافيا المهمة."[4] فيتعلق أمنه بالدرجة الأولى بهويته المستعارة ومصداقيتها والثقة المكتسبة، ثم من

---

[1] عبد القادر مصطفاوي، أساليب البحث والتحري الخاصة وإجراءاتها، مجلة المحكمة العليا، العدد2، 2009، ص 63.

[2] Sébastien Fucinis Loyauté de la preuve : provocation par un particulier et constat par l'agent public . Éditions Dalloz 2015 ، p2 ، [http://www.dalloz-actualite.fr/printpdf/flash/loyaute-de-preuve-provocation-par-un particulier - et - constat - par - l – agent– public-

[3] عبد القادر مصطفاي، المرجع السابق، ص 63.

[4] مثل: عمليات التسرب في الشبكات الإرهابية، التي تعتمد على أوكار ومخابئ في أعالي الجبال، وأعماق الغابات معرضة إياه لأخطار متعددة

السرية في العملية تحت إشراف القائمون بها والحماية المقررة له، " [1] كما ألزمت التشريعات، العملية بظرف الضرورة.

ثانيا: الإجراءات المنظمة لعملية التسرب

I) الجهات المخولة لها بمراقبة عملية التسرب و تنفيذه

1) الجهات المخولة لها مراقبة عملية التسرب

لقد خول المشرع الجزائري مهمة منح الإذن بالتسرب إلى وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق وفي نفس الوقت أوكل لهما صلاحيات الرقابة على هذه العملية، هذا ما نصت عليه المادة 65 مكرر 11 من القانون رقم 22-06 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية على أنه: " ... يجوز لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية أن يأذن تحت رقابته حسب الحالة بمباشرة عملية التسرب ضمن الشروط ..." وبما أن وكيل الجمهورية هو الممثل للنيابة العامة على مستوى المحكمة، أوكل له المشرع حق مباشرة الدعوى العمومية وتحريكها[2] كما أوكلت له كافة الصلاحيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة للبحث والتحري عن الجرائم بصفة عامة قبل إحالتها على التحقيق[3]، هذه الصفة أعطت الحق لوكيل الجمهورية منح الإذن إلى ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق عملية التسرب إذا تطلبت ضرورات التحقيق والتحري في تلك الجرائم المذكورة في نص المادة 65 مكرر 05 من القانون 06-22[4]، كما خولت له هذه الصفة منح الإذن بالتسرب في حالة الجرائم المتلبس بها هذا وإلى جانب وكيل الجمهورية أعطى المشرع الجزائري الصلاحية لقاضي التحقيق في منح الإذن بالتسرب، وهذا بعد إخطار وكيل الجمهورية من طرف ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق عملية التسرب في مجال البحث والتحري عن الجرائم، وفق ما نصت عليه المادة 65 مكرر 11 من القانون 22-06 وهذا ما يتطابق مع نص المادة 706-81 الفقرة الأولى منها من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، أين أوكل من خلالها المشرع الفرنسي كذلك مهمة منح الإذن بالتسرب لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بعد إخطار وكيل [5] لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية، كما تكون أعمال الضبطية القضائية المكلفة بالتنسيق في العملية تحت رقابتها [6]، هذا على عكس ما جاء بمسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية المغربية حيث أوكلت

---

[1] عبد القادر مصطفاي، المرجع السابق، ص64

[2] علي شملال، السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر 2008، ص21.

[3] انظر المادة 42 من القانون 06-22.

[4] تنص المادة 65 مكرر 05 من القانون 06-22 المعدل والمتمم للأمر 66-155 على أنه " إذا اقتضت ضرورات التحري في الجرائم المتلبس بها أو التحقيق الابتدائي في جرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات أو جرائم تبييض الأموال أو الإرهاب أو الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وكذا جرائم الفساد، يجوز لوكيل الجمهورية المختص أن يأذن بما يلي (,,,,,)

[5] أنظر المادة 65 مكرر 11 من القانون 06/22، المرجع السابق

[6] - Art 706-81 " ... l'orsque les nécessites de l'enquêtes ou de l'instruction l'un des crimes ou délits entrant dans le champs d'application des articles 706-73 et 73-1 le justifient , le procureur de la république ou âpres avis de ce magistrat , le juge d'instruction saisi peuvent autoriser qu'il soit procède , sous leur contrôle respectif a une opération d'infiltration dans des conditions prévues par la présente section >> 208

مهمة منح الإذن بالتسرب أو الاختراق في الجرائم المنصوص عليها في نص المادة 108[1] من مشروع المسودة إلى النيابة العامة دون سواها، والتي تكون تحت مراقبتها.

2) الجهات المخولة لها تنفيذ الإذن بالتسرب

لقد أوكل المشرع الجزائري وفق ما نصت عليه المادة 65 مكرر 12 من القانون 22-06 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية مهمة تنفيذ عملية التسرب إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية، تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق عملية التسرب[2]، وبهذا أخذ بنفس النهج الذي أخذ به المشرع الفرنسي من خلال ما أشار إليه في نص المادة 706-81 الفقرة الثانية منها، والذي جعل تنفيذ عملية التسرب من مهمة ضابط الشرطة القضائية أو عون الشرطة القضائية، والذي يكون تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المنسق للعملية[3]. ولعل أنه عندما أسند المشرع الجزائري مهمة مراقبة عملية التسرب والإذن به إلى الجهة القضائية ممثلة في وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق المختص إقليميا، أراد من وراء ذلك حماية الحقوق والحريات العامة في المجتمع وعدم المساس بها، وحماية للفرد القائم بالعملية من الأخطار التي تنجم عنه والتي تصل إلى حد الوفاة، ناهيك عن حماية أفراد أسرته هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تحقيق العملية لنتائجها والوصول إلى خيوط الجريمة.

II) ضوابط و شروط اللجوء إلى عملية التسرب:

1) ضوابط اللجوء إلى عملية التسرب

لا يتم اللجوء إلى عملية التسرب إلا إذا كان بصدد الضوابط التالية: نوع الجريمة، نقص الأدلة توفر عناصر نجاح عملية التسرب، سنتناول كل عنصر على حدى:

الفقرة الأولى: نوع الجريمة

قد حدد المشرع المشرع الجزائري عملية التسرب في 06 جرائم مستحدثة مذكورة على سبيل الحصر في نص المادة 65 مكرر 05 من ق. إ. ج. ج: وهي جرائم الإرهاب، جرائم تبييض الأموال، جرائم الفساد، الجرائم العابرة للحدود، الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف، الجرائم الماسة بالأنظمة المعالجة الألية للمعطيات.

الفقرة الثانية: نقص الأدلة

---

[1] تنص المادة 108 من مسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية : " الجرائم التي تمس بأمن الدولة أو جريمة إرهابية أو جريمة منظمة أو تتعلق بالعصابات الإجرامية أو بالقتل أو التسمم أو بالاختطاف أو اخذ الرهائن أو بتزييف أو بتزوير النقود أو سندات القرض العام أو بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات أو بحماية الصحة أو بغسل الأموال أو بالرشوة أو استغلال النفوذ أو الغدر أو اختلاس أو تبديد المال العام، أو بالجريمة الماسة بنظام المعالجة الآلية للمعطيات أو جريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب والإتجار بالبشر " .

[2] أنظر المادة 65 مكرر 12 من القانون 06/22.

[3] art 706-81 " ... l'infiltration consiste , pour un officier ou un agent de police judiciaire spécialement habilite dans des conditions fixées par décret et agissant sous la responsabilité d'un officier de police judiciaire charger de coordonner l'opération ... »

عدم كفاية الأدلة والمعلومات والإثباتات اللازمة للوصول إلى مرتكبي الجريمة، وذلك نتيجة التطور الكبير للجريمة مما يصعب على جهاز الضبطية القضائية تقفي آثار الجريمة والحصول على الأدلة ونتائج ملموسة وشرعية ذات قيمة ثبوتية مما أدى بالمشرع الجزائري إلى البحث وإيجاد طرق وأساليب تحري جديدة تواكب تطور الجريمة بكل الوسائل والطرق، وكان التسرب أنسب إجراء الذي بواسطته يمكن إظهار الحقيقة بعد أن أثبتت الإجراءات الأخرى عدم نجاعتها وقدرتها على تقفي آثار الجرائم المنصوص عليها في المادة 65 مكرر 05 ق. إ. ج. ج [1].

الفقرة الثالثة: توفر عناصر نجاح العملية

بالرجوع إلى نصوص المواد 65 مكرر 12 من ق. إ. ج. ج، نجد أن ضابط الشرطة القضائية هو المسؤول عن عملية التسرب والمكلف بالتنسيق والتنظيم ودراسة العملية، فيقوم بقياس وتقدير نسبة نجاح أو فشل العملية، ومن ثم يتصرف باللجوء إلى هذا الإجراء أو عدم اللجوء إليه، فتكون لديه نظرة عامة وشاملة وأولية عن كيفية سير العملية ومدى نجاعتها، أو مدى خطورتها، والمخاطر المحدقة بأمن وسلامة العون المتسرب، فإذا رأى ضابط الشرطة القضائية توفر عناصر نجاح العملية وسيرها في ظروف تضمن سلامة الشخص المتسرب فإنه يقوم بهذا الإجراء، أما إذا كانت العملية تتسم بالخطورة الكبيرة والمخاطرة بالشخص المتسرب فالأفضل ألا يقوم بها.

2) شروط اللجوء إلى عملية التسرب:

لقد نظم المشرع الجزائري أحكام التسرب في الفصل الخامس من قانون الإجراءات الجزائية من المادة 65 مكرر 11 إلى المادة 65 مكرر 18 وتم الإشارة أيضا إلى المادة 65 مكرر 05 فيما يخص الجرائم المرتبطة بهذا النظام من الطرق الخاصة وعليه لابد دائما احترام مبدأ الشرعية المنصوص عليه بالمادة الأولى من قانون العقوبات" لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن بغير نص" وهو يدخل ضمن أعمال الضبط القضائي المشار إليه بالمادة 12 من قانون الإجراءات الجزائية وما بعدها.

- **الشروط الشكلية:**

يجب أن تتوفر في عملية التسرب الشروط التالية:

[1] فوزي عمارة، اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور والتسرب بإجراء تحقيق قضائي في المواد الجنائية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2019، ص 248.

الشرط الأول: صدوره بإذن قضائي وهذا ما نصت عليه المادة 65 مكرر 11 فالجهة المختصة لإصداره إما وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق حماية للحقوق الأساسية المكرسة دستورا وعليه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقوم ضابط الشرطة القضائية بالعملية بمفرده دون المرور على الجهاز القضائي

الشرط الثاني: أن يكون مكتوبا وهذا ما نصت عليه المادة 65 مكرر 15 ق ا ج. بقولها "يجب أن يكون الإذن المسلم طبقا للمادة 65 مكرر 11 أعلاه مكتوبا... تحت طائلة البطلان "وذلك أن الأصل في العمل الإجرائي الكتابة.

الشرط الثالث: ذكر اسم الضابط المشرف على العملية وهويته الكاملة.[1]

الشرط الرابع: المدة المطلوبة لعملية التسرب وقد جاءت حسب نص المادة 65 مكرر 15 الفقرة الثالثة على ألا تتجاوز أربعة أشهر يمكن تجديدها حسب المقتضيات والظروف إلى أربعة أشهر أخرى المادة 65 مكرر 17 ق ا ج. أي أن أقصى مدة 12 شهرا باحتساب مدة الأربعة أشهر التي يحتاجها المتسرب لانسحابه من الخلية الإجرامية بدون إثارة شكوك حوله وحفاظا على سلامته.

الشرط الخامس: إبقاء الإذن بالتسرب خارج ملف الإجراءات إلى غاية الانتهاء من العملية حفاظا على السرية المطلوبة التي حصرها المشرع بين القاضي الآمر بها (وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق) وضابط الشرطة القضائية المشرف على العملية وكذا العون المتسرب.

الشرط السادس: وجود تقرير مسبق محرر من طرف الضابط عن الجريمة بشكل مفصل لاطلاع القاضي بشكل تام عن ظروف القضية ومتطلباتها.

الشرط السابع: الصفة نصت المادة 65 مكرر 12 ق ا ج على أن المخولين قانونا للعمل بنظام التسرب هم ضباط وكذا أعوان الشرطة القضائية وكذا الأشخاص المسخرين لذلك المادة 65 مكرر 14 ق ا ج [2].

- **الشروط الموضوعية**

من خلال استعراضنا لنص المادة 65 مكرر 11 من القانون 06-22 يمكن لنا أن نستخلص الشروط الموضوعية التي وضعها المشرع الجزائري لإجراء التسرب، وهي حالة الضرورة، وأن يكون التسرب تحت مسؤولية ضابط شرطة قضائية المنسق للعملية.

أ- وجود حالة ضرورة:

لقد نصت المادة 65 مكرر 11 من القانون 22-06 [1] على هذه الحالة بعبارة " عندما تقتضي ضرورات التحري أو التحقيق في الجرائم المذكورة على سبيل الحصر في المادة 65

[1] أنظر المادة 65 مكرر 11 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية.

[2] موقع أنترنيت https://www.mohamah.net/law/

مكرر 05 أعلاه ... " وهو ما نجده يتطابق مع نص المادة 706-81 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، عندما استعمل المشرع الفرنسي les necessities التي يقصد بها ضرورات البحث [2]، مما نستنتج أنه إذا كان بإمكان النيابة العامة استعمال الطرق الكلاسيكية في البحث والتحري عن الجرائم، فإنه لا يجوز لها اللجوء إلى إجراء عملية التسرب إلا للضرورة فقط. ونرى كذلك أنه جاء بمسودة مشروع القانون السالفة الذكر المشرع المغربي قد جعلت من بين الشروط الموضوعية لإجراء التسرب وجود حالة الضرورة هذا ما نستخلصه من نص المادة 82-3-1 منها، التي تنص على انه ",,, إذا اقتضت ضرورة البحث ..." إذا تتوافق في هذا الشرط مع ما جاء به المشرع الجزائري والفرنسي [3].

ب-إجراء التسرب:

تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المنسق للعملية إن هذا الشرط أوصى به المشرع الجزائري من خلال نص المادة 65 مكرر 12 من القانون 06-22 التي تنص على إنه: " يقصد بالتسرب قيام ضابط أو عون الشرطة القضائية تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق العملية ... "، كما أمكن المشرع الجزائري ووفق المادتين 65 مكرر 13من ق ا ج [4] و65 مكرر 14 من ق ا ج [5] إدراج أشخاص آخرين للمشاركة في عملية التسرب، وهم الأشخاص المسخرين للعملية من تقنيين أو فنيين أو مخبريين يستعين بهم عون أو ضابط الشرطة القضائية المتسرب في عمله ومساعدتهم له وهو ما يتوافق مع ما جاء بمسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية المغربية وما جاء به المشرع الفرنسي كذلك، حيث جعلت مسودة المشروع وألزمت أن تكون عملية التسرب أو الاختراق تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المنسق للعملية وفق ما نستخلصه من نص المادة 82-1-1 منها التي نصت على أنه: "تكون عملية الاختراق موضوع محضر أو تقرير من طرف ضابط الشرطة القضائية الذي عهد إليه بتنسيق العملية..."، كما ألزم كذلك المشرع الفرنسي ضمن المادة 706-81 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي[6] أن تكون عملية التسرب تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المنسق للعملية، لكن يختلف معهما المشرع الجزائري من حيث الأشخاص المسخرين للعملية والذين يعتبرون متسربين، أين

---

[1] تنص المادة 65 مكرر 11 من القانون 22/06 على أنه: " عندما تقتضي ضرورات التحري أو التحقيق في الجرائم المذكورة على سبيل الحصر في المادة 65 مكرر 05 أعلاه يجوز لوكيل الجمهورية أو لقاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية أن يأذن تحت رقابته حسب الحالة بمباشرة عملية التسرب ضمن الشروط

[2] Art 706-81-1 " l'orsque les nécessites de l'enquêtes ou de l'instruction ...

[3] انظر المادة 82-3-1 من مسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية.

[4] تنص المادة 65 مكرر 13 من ق ا ج على أنه: " يحرر ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق عملية التسرب تقريرا يتضمن العناصر الضرورية لمعاينة الجرائم غير تلك التي قد تعرض للخطر أمن الضابط أو العون المتسرب وكذا الأشخاص المسخرين طبقا للمادة 65 مكرر 14 أدناه "

[5] تنص المادة 65 مكرر 14 من ق ا ج على أنه: " يمكن ضباط وأعوان الشرطة القضائية المرخص لهم إجراء عملية التسرب والأشخاص الذين يسخرونهم لهذا الغرض، دون أن يكونوا مسؤولين جزائيا القيام بما يأتي

[6] ... " - art 706-81 " ... l'infiltration consiste , pour un officier ou un agent de police judiciaire spécialement habilite dans des conditions fixées par décret et agissant sous la responsabilité d'un officier de police judiciaire charger de coordonner l'opération

نجد كل من المشرع الفرنسي وكذا ما جاء بمسودة المشروع المغربية لم ينص كل واحد عليهما مما يثور تساؤل حول شرعية الاستعانة بهم في العملية من عدمها.

إن إجراء التسرب هو أسلوب بحث وتحر مستحدث ينفذه عون أو ضابط شرطة قضائية وذلك باختراقه بهوية مستعارة غير هويته لتنظيم أو عصابة إجرامية يشتبه في ارتكابها لجريمة فساد أو إحدى الجرائم الخطيرة الأخرى وإيهام أفرادها بأنه عنصر إجرامي معهم و ذلك بقيامه بتصرفات تجعلهم يطمئنون له و يعتقدون فعلا بأنه فرد مجرم مثلهم، تتعدد أسباب اللجوء لهذا الإجراء و تتنوع بتنوع الجريمة وخطورتها وما يمكن أن يوفره هذا الإجراء من أدلة خاصة أن منفذه يقدم تسهيلات للجماعة التي يخترقها تجعلها تطمئن له و تمضي قدما في قيامها بما تريده من أفعال محظورة، تعتبر هي الأسباب الرئيسية للجوء إليه.

يشترط للقيام بهذا الإجراء شروط شكلية وأخرى موضوعية، تتمثل الشروط الشكلية بأن لا يتم الإجراء إلا بموجب ترخيص مسبب من وكيل الجمهورية المختص لضابط شرطة قضائية لكي ينسق تنفيذ الإجراء ويسهر على أن ينتج أدلة تفيد كشف الحقيقة، كما يشترط في الإذن أن يكون محدد المدة ولا تدرج فيه هوية منفذ العملية حيث يشار فيه فقط للضابط منسق العملية والذي يلزم عند انتهاء تنفيذ المهمة بتحرير تقرير يوضح ويفصل فيه العناصر المتعلقة بالإجراء من أحداث ووقائع ومعلومات عن هوية الأشخاص الذي كان العون المكلف متسربا بينهم.

أما فيما يخص الشروط الموضوعية للإجراء فتتمثل في حالة الضرورة أي أن الإجراء لا يمكن القيام به إلا باعتباره آخر طريقة للوصول إلى الحقيقة نظرا للاعتبارات التي تحيط بالوصول إليها، كما يعتبر شرطا موضوعيا أن تكون الجريمة محل البحث والتحري تشكل جريمة فساد منصوص عليها في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أو إحدى الجرائم الخطيرة الأخرى المحددة على سبيل الحصر في قانون الإجراءات الجزائية[1].

الفرع الثاني: الترصد الإلكتروني

استحدث المشرع الجزائري بداية الترصد الإلكتروني كأحد صور التحري الخاصة بجرائم الفساد بموجب المادة 56 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم (01-06) ولكن دون تعريفه أو حتى الإشارة إلى إجراءاته. وقد استدرك المشرع الأمر خلال فترة قصيرة من صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، والذي استحدث فصلا كاملا هو الفصل الرابع للترصد الإلكتروني تحت عنوان: اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات، والتقاط الصور، وهذا في المواد من (65) مكرر (5) إلى (65) مكرر[2].

أولا: الإطار المفاهيمي للترصد الإلكتروني

جاء المشرع الجزائري بمصطلح "الترصد الإلكتروني" أول مرة في ق. و. ف. م الذي أصدره التزاما منه بمصادقته على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و ذلك في المادة 56

[1] غزيوي هندة، لصلح نوال، التسرب ... آلية من آليات البحث عن الدليل الجنائي في التشريعات الجنائية المعاصرة، المجلة الشاملة للحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، 2012، ص150-151.

[2] نسرين حاج عبد الحفيظ، الترصد الإلكتروني كأسلوب قانوني للكشف عن جرائم الفساد الاقتصادي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، ص1417.

منه لم يفصل المشرع في تحديد مفهوم وضوابط هذا الإجراء في ق. و. ف. م لكنه تدارك ذلك في ق. إ. ج. ج بموجب القانون 06-22 المعدل له و ذلك باستحداثه لفصل كامل مخصص للتفصيل في أحكام الترصد الإلكتروني تحت عنوان" الفصل الرابع في اعتراض المراسلات و تسجيل الأصوات و التقاط الصور" وذلك في المواد من 65 مكرر 5 إلى 65 مكرر10 والمشرع باستحداثه لهذا الإجراء فإنه يعد مسايرا و مواكبا للتطورات التي يمضي فيها المجتمع الدولي في مجال مكافحة جرائم الفساد ومكافحتها، رغم أنه يعد منتهكا لحرمة الحياة الخصوصية للأفراد.

I) تعريف الترصد الإلكتروني :

استحدث المشرع الجزائري بداية الترصد الإلكتروني كأحد صور التحري الخاصة في جرائم الفساد بموجب المادة 56 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01/06، ولكن دون تعريفه أو حتى الإشارة إلى إجراءاته، وقد استدرك المشرع الأمر خلال فترة قصيرة من صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية[1] والذي استحدث فصلا كاملا هو الفصل الرابع للترصد الإلكتروني تحت عنوان: 'اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور"، وهذا في المواد من 65 مكرر 5 إلى 65 مكرر10[2].

والملاحظ أنه حتى في ظل قانون الإجراءات الجزائية، فإن المشرع ورغم تفصيله في إجراءات الترصد الإلكتروني وتعميمه لباقي الجرائم الخطيرة الأخرى بما فيها جرائم الفساد، إلا أنه لم يعرفه وهذا منهج ليس بقديم على المشرع الجزائري الذي درج على عدم إقحام نفسه في التعريفات خاصة غير المستقرة فقهياً وأغلب الفقه عرف الترصد الإلكتروني من خلال مظاهره وصوره والتي تتمثل في اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور وعموماً يمكن تعريف الترصد الإلكتروني بأنه: 'تلك العملية التي تتم باستخدام وسائل تقنية وتكنولوجية متطورة يتم من خلالها اعتراض المراسلات أو تسجيل الأصوات أو التقاط الصور وتثبيتها بغية استغلالها في التحري والتحقيق في الجرائم [3].

1) التعريف الفقهي للترصد الإلكتروني:

في الفقه، يوجد اتجاه بقيادة الدكتور "ياسر الأمير فاروق" يعرِّف الترصد الإلكتروني على أنه العمل القصد فيه الإنصات والتسجيل للمحادثات الخاصة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت تتم بين الأشخاص المتواجدين في مواجهة بعضهم البعض أو عن طريق وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية4.

هناك تعريف آخر يشير إلى أن الترصد الإلكتروني ينطوي على عملية التصنت على المحادثات وتسجيلها باستخدام أجهزة التسجيل. ويكون من الكافي أداء إحدى هاتين العمليتين،

---

[1] القانون رقم: 22/06 المؤرخ في 2006/12/20 المعدل والمتمم للأمر رقم: 155/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية، عدد 48 لسنة 1966

[2] عبد العالي حاحة، المرجع السابق، ص259.

[3] مغني بن عمار، عبد القادر بوراس "التصنت على المكالمات الهاتفية واعتراض المراسلات"، الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2008، ص14.

[4] كوكرطوس يوسف داود، الجريمة المنظمة، ط1، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2001 ص131.

إما التصنت أو التسجيل، لإكمال عملية الترصد الإلكتروني. في حالة التصنت، يتم الاستماع للمحتوى المسجل في وقت لاحق، ويتم تفريغ المحتوى في المحضر المعد لذلك.

وعرف الترصد الإلكتروني كذلك انه تصنت ومحله المحادثات التي تدور بين أكثر من شخص، سواء بواسطة الأجهزة الهاتفية أو الوسائل اللاسلكية أو أجهزة الشفرة، أو كانت مباشرة بين شخصين أو أكثر وكانت بطريقة يقصد بها أطرافها ألا تكون مسموعة للغاية [1]

ويري الأستاذ "سمير الأمين " أن الترصد الإلكتروني هو تسجيل المحادثات بأجهزة التسجيل ويكفي مباشرة إحدى هاتين العمليتين لقيام المراقبة فقد تتم بمجرد التصنت وقد يكتفي بالتسجيل الذي يسمع بعد ذلك ثم يفرغ مضمونه في المحضر المعد لذلك ولا يهم الأداة المستخدمة في تسجيل المحادثات الهاتفية طالما لنا مضمونها [2].

2) التعريف التشريعي للترصد الإلكتروني:

ذهبت العديد من التشريعات من بينها التشريع الأمريكي والكندي الي وضع تعريفا للترصد الإلكتروني فقد عرف الباب الثالث من القانون الفدرالي الأمريكي لسنة 1968 الترصد الإلكتروني الذي يرمز لها بكلمة "interception" على أنها تعني الاكتساب السمعي عن طريق السمع لمحتويات أية أسلاك أو أي جهاز آخر أو بصفه عامه فإن أي جهاز يمكن استعماله لتسجيل الاتصالات يقع ضمن ما يقصده القانون[3].

كما عرفها قانون حماية الخصوصية الكندي لسنة 1986 على أنها الاستماع أو التسجيل أو اكتساب اتصالات ويجب أن تتم العملية عن طريق أجهزه إلكترونية أو سمعية أو ميكانيكية أو أي أجهزة أخرى [4].

غير أن المشرع الجزائري لم يعرف الترصد الإلكتروني في الأمر 06-01 المتضمن الفساد بينما اكتفى بنص على التنظيم والتشريع المعمول به وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية فإن المشرع الجزائري خصص لإجراء الترصد الإلكتروني تحت عنوان اعتراض المراسلات والتقاط الصور.

هذه الأساليب تخضع لقواعد إجرائية مزدوجة الأولى وردت في قانون الفساد، والثانية تحكمها الأحكام العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية أين الترصد الإلكتروني هو عمل الإجرائية تم من خلال التصنت أو التسجيل باستخدام أجهزة مخصصة ويكفي أن تكون صالحة من الناحية الفنية وذلك من اجل الإفادة بالأدلة غير المادية التي تمكن من كشف الحقيقة في الجريمة.

II) أنواع الترصد الإلكتروني :

ينقسم الترصد الإلكتروني إلى 03 أنواع من الأساليب، أسلوب اعتراض المراسلات وأسلوب تسجيل الأصوات وكذا أسلوب التقاط الصور، وتبعا لذلك يتعين علينا تبيان مفهوم كل نوع على حدى.

1 اعتراض المراسلات:

---

[1] ياسر الأمين فاروق، المرجع السابق، ص139 .

[2] سمير الأمير، المرجع السابق، ص8

[3] ياسر الأمير فاروق، المرجع السابق، ص 138

[4] La surveillance électronique, commission de réforme du droit du canada 1986. reproduit avec la permission du ministre des travaux publiques et service gouvernementaux, canada, 2010 ,p7

يعتبر إجراء اعتراض المراسلات من الإجراءات التي جاءت وليدة الحاجة، لتمكن رجال الشرطة القضائية من مواجهة الصعاب التي قد تعترضهم في كشف الجرائم ومرتكبيها ويتمثل إجراء اعتراض المراسلات في نسخ أو تسجيل المراسلات.

أ- تعريف اعتراض المراسلات:

يقصد بالمراسلات قانونا جميع الخطابات والرسائل والطرود والمكالمات الهاتفية لكونها لا تعدوا أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية، والمشرع الجزائري في المادة 65 مكرر 5 من ق. إ. ج حصر تعريف المراسلات في تلك التي تتم عن طريق وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية فقط [1] .

كما يعتبر إجراء اعتراض المراسلات اختراق المكالمة الهاتفية والاستماع إليها دون رضاء صاحبها [2]، وهاته المراسلات عبارة عن بيانات قابلة للإنتاج والتوزيع والتخزين والاستقبال والعرض [3] .

كما يمكن اعتبار اعتراض المراسلات أيضا على أنها: تلك العملية التي تهدف إلى كل تلقي للمراسلة مهما كان نوعها مكتوبة أو مسموعة بغض النظر عن وسيلة إرسالها أو تلقيها سلكية أو لا سلكية [4].

إضافة إلى أنه إجراء تحقيقي يباشر خلسة وخفية، وينتهك سرية الأحاديث الخاصة، وتأمر به السلطة القضائية في الشكل المحدد قانونا.

ب- خصائص إجراء اعتراض المراسلات

يتضمن أسلوب اعتراض المراسلات خصائص معينة تساعد على تحديد مفهومه، وطبيعة العمل به، وهذه الخصائص تتمثل في:

اعتراض المراسلات الذي يتم خلسة دون علم ورضا صاحب الشأن
اعتراض المراسلات إجراء يمس بحق الشخص في سرية الحديث
اعتراض المراسلات عملية تستهدف الحصول على دليل غير مادي
استخدام أجهزة قادرة على التقاط الأحاديث

- **اعتراض المراسلات الذي يتم خلسة دون علم ورضا صاحب الشأن:**

اعتراض المراسلات إجراء يتم من دون علم ورضا المشتبه وهو أهم الخصائص فبعلم المعني بالأمر تنتفي خاصية الاعتراض وهنا لا يمكننا القول إننا أمام أسلوب الاعتراض فهذا الأخير يمحو خصوصية الاعتراض ويزيل السرية[5].

- **اعتراض المراسلات إجراء يمس بحق الشخص في سرية الحديث:**

---

[1] حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص 260.

[2] حزيط محمد، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، 6ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص67.

[3] دحدوح عبد القادر، أساليب البحث والتحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 03، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2017، ص 40.

[4] جباري عبد المجيد، دراسات قانونية في المادة الجزائية على ضوء أهم التعديلات الجديدة، ط 1، دار هومة، الجزائر، ص 62، 2013.

[5] مروك نصر الدين، محاضرات في الإثبات الجنائي، 1ج، ط3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص 132.

هو إجراء يمس بحق الإنسان في سرية حديثه رغم أن نص المادة 39 من الدستور[1] الجزائري تنص على حرية الحياة الخاصة، وتحمي سرية المراسلات والاتصالات الخاصة دون أي قيود، إلا أن إجراء اعتراض المراسلات ينتهك هذه الحرمة ويسترق السمع على المكالمات السلكية أو اللاسلكية [2]، ومن هذا يعتبر هذا الإجراء في كونه يساعد الجهات القضائية والأمنية للو صول إلى أدلة ومعلومات كانت تعتبر شخصية.

هذا يفيد أنه لا يجوز التصنت على مكالمات الأشخاص، ولا البحث عن أسرارهم وتفتيش مساكنهم، لأن ذلك يعتبر هتكا لأسرارهم، إضافة إلى أن هذا الانتهاك الذي يمس الشخص في سرية حديثه، هو استثناء للقاعدة التي جاءت به هذه المادة، إذ أن المشرع وبهدف السير الحسن للتحريات والتحقيقات والحفاظ على الأمن العام، اقتضت الضرورة إلى وضعه لهذا الاستثناء كما أن وقاية المجتمع من الجرائم استلزمت اللجوء إلى هذا الأسلوب.

- **اعتراض المراسلات عملية تستهدف الحصول على دليل غير مادي:**

تعتبر تقنية التصنت على الأحاديث الهاتفية، دليل غير مادي ينبعث من عناصر شخصية، مما يصدر عن الغير من أقوال وأحاديث تقنع القاضي بطريقة غير مباشرة وتفيد في الكشف عن الجريمة، فتعتبر الأحاديث دليل معنوي لا مادي، فهدف هذا الإجراء هو التقاط الأدلة المعنوية بغية تأكيد الاتهام

- **استخدام أجهزة قادرة على التقاط الأحاديث:**

إن التطور العلمي والتكنولوجي الهائل أدى إلى ظهور أجهزة متطورة خاصة في مجال التصنت والجوسسة وهو ما سهل وجود أجهزة قادرة على التقاط الحديث في أي نقطة في العالم وهذا ما يساعد على جمع وتحصيل أكبر قدر من المعلومات في مدة وجيزة والقدرة على وضع أجهزة صغيرة الحجم يمكنها التصنت على المكالمات الهاتفية دون الحاجة إلى استراق السمع عن طريق الأذن من خلال ثقوب الأبواب أو النوافذ كما كان عليه الحال في السابق[3]، ومنه فتدخل التقنية الحديثة في الحياة الخاصة صار يشكل قلقا لدى الكثير من الناس لذا أصبح من الضروري تحريمه نظر الاستخدام ذات الإنسان وتجريده من كل أسراره وخصوصياته دون أن يشعر أو يحس بما يجري من حوله وما يقع عليه ويمس أهم خصائصه، ومن هنا يظهر خطر استعمال هذه الوسائل إذا قامت بها السلطة على نطاق واسع دون توفير الضمانات اللازمة لحرية الفرد وفي هذه الحالة فإن السلاح يتعارض مع الأصول الديمقراطية لنظم الحكم[4].

2- تسجيل الأصوات:

---

[1] تنص المادة 39 من الدستور الجزائري على أنه:" لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميها القانون، سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها"

[2] نلاحظ من نص المادة 65 مكرر 5 أنه": يمكن أن ينصب اعتراض المراسلات على مسألتين: التصنت على المكالمات الهاتفية وتتمثل في التصنت المباشر والتصنت غير المباشر، أما المسألة الثانية فتتمثل في الضبط والاطلاع على وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية الأخرى.

[3] لواتي فوزي، التحقيق في جرائم المخدرات على ضوء أساليب التحري الخاصة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2015/2014، ص 19

[4] لواتي فوزي، المرجع السابق، ص 20.

إن التسجيلات الصوتية يقصد بها تسجيل جميع المكالمات الهاتفية من أحد الأطراف دون إذن ورضا الطرف الثاني أو دون علمه، ويتم ذلك عن طريق وضع رقابة على الهواتف وتسجيل الأحاديث التي تتم طريقتها ومما لا شك فيه أن حظر الاعتداء بواسطة تسجيل الأصوات لا يقتصر على منع التصنت على المحادثات التلفزيونية بل يتعدى ليشمل حظر مراقبة وتسجيل الأحاديث الخاصة، فالتسجيل الصوتي بقدر ما يساعد السلطات المختصة على كشف الجريمة، فإنه يمثل تعديا على الحريات الشخصية وانتهاك للكثير من الحقوق الإنسانية.

أ- تعريف تسجيل الأصوات:

يقصد به تسجيل المحادثات الشفوية التي يتحدث بها الأشخاص بصفة سرية، أو خاصة في مكان عام أو خاص [1]، فالتسجيل الصوتي هو الذي يجربه رجال الشرطة القضائية للاستعانة به في مجال الإثبات الجنائي، ولهذا فان التسجيلات التي يقوم بها الأفراد فيما بينهم لا تعد من قبيل الإجراءات الجنائية نظرا لأنها لم تصدر في شأن دعوى جنائية حولتها السلطات القضائية بقصد الحصول على الحقيقة، كما يخرج من نطاق البحث تسجيل الأحداث التي لا تتضمن اعتداء على حق من يتم تسجيل حديثه، كما يعني به أيضا: تسجيل أحاديث المتهم وشركائه عن واقعة معينة من الوقائع المنصوص عليها في المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية[2].

بالأحرى هو أسلوب يعتمد على وضع رقابة على الهاتف وتسجيل الأحاديث التي تتم عن طريقه، كما يتم عن طريق وضع ميكروفونات حساسة تستطيع التقاط الأصوات وتسجيلها على أجهزة خاصة وقد يتم عن طريق التقاط إشارات لاسلكية أو إذاعية [3].

ب- طرق تسجيل الأصوات:

يجب علينا الإشارة إلى طريقة سير الأجهزة المعدة لأجراء هذه العملية، والتي تتمثل في التسجيل الآلي والتسجيل المغناطيسي، والتي سنتعرض إليها فيما يلي:

- **التسجيل الآلي:**

يتم التسجيل الآلي بواسطة استخدام آلة خاصة تترجم موجات الصوت إلى اهتزازات خاصة، عن طريق إبرة تعمل على سطح من الشمع أعد خصيصا لذلك، وتتفق هذه الاهتزازات مع الأصوات التي تحدثها بالضبط لكي يمكن إعادة الصوت، بحيث تؤثر العلامات على سطح الشمع في الإبرة التي تترجم ذلك أليا أو كهربائيا إلى أصوات متشابهة مع الأصوات الأولى التي سجلت، ولقد وصل الأمر بالفنيين والأخصائيين بالتسجيل إلى إمكانية حذف حرف واحد أو كلمة واحدة بمهارة فائقة، مما يؤدي إلى تغيير محتوى الكلام

---

[1] سامية بولافة، مبروك ساسي، الأساليب المستحدثة في التحريات الجزائية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، ص 396.

[2] فوزي عمارة، المرجع السابق، ص23

[3] أنظر صادق المرصفاوي، المرصفاوي في المحقق الجنائي، ط 2، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1990 ص78 وقد عرفه القضاء الفرنسي أيضا على انه وضع أجهزة تنصت في أمكنة أو مركبات خاصة أو عمومية وإخفاؤها لتلقي أحاديث يمكن أن تفيد في التعرف على الحقيقة وتسجيلها.

Chambre d'accusation ,la cour d'appel de paris 16/02/1989

مشار اليه في: جمال وعلي، حقوق المشتبه فيه عند اللجوء إلى إجراءات البحث والتحري الخاصة، عدد3، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة سعيدة، جوان 2015، ص 175.

وهذا ما يجعل مجالا للشك في القيمة العلمية لهذا التسجيل، وبالتالي مدى مشروعية الاعتداء بنتائجه[1].

- **التسجيل المغناطيسي:**

إن في تسجيل الشريط المغناطيسي تسبب الموجات الصوتية اهتزاز الميكروفون ويتم تحويلها إلى تيار كهربائي متغير، والذي يتحول بعد ذلك إلى مجال مغناطيسي متغير مما يؤدي إلى إنشاء تمثيل للصوت وتكون إعادة إنتاج الصوت تناظرية هي عملية المعالجة العكسية، مع وجود طبقة مكبر صوت اكبر مما تؤدي إلى حدوث تغيرات في الضغط الجوي لتكوين موجات صوتية مسموعة [2].

وتعتبر طريقة الصوت على الشرائط الممغنطة من أهم التسجيلات الصوتية حيث نجد أن معظم التسجيلات الصوتية تعتمد على التسجيل المغناطيسي، غير أن التسجيلات الصوتية التي تهمنا هي تلك التي يقوم بها رجال الشرطة القضائية، والتي تتم بناء على أمر تصدره السلطة القضائية المختصة، قصد استحداثها في مجال الإثبات الجنائي.

وبالتالي فإن التسجيلات الصوتية التي يقوم بها الأفراد فيما بينهم لا تدخل ضمن الإجراءات الجنائية، كما يخرج من هذا النطاق أيضا التسجيلات التي تمس بحقوق وحريات الشخص الخاضع حديثه للتسجيل، كما هو الشأن بالنسبة لتسجيل الأحاديث التليفزيونية، أو الإذاعية أو الصحفية، متى يتم ذلك بمعرفة صاحب الشأن.

بالرجوع إلى نص المادة 65 مكرر 3/5 قانون الإجراءات الجزائية حيث أشارت إلى "وضع التراتيب التقنية، دون موافقة المعنيين، من اجل النقاط وتثبيت وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص في مكان عام أو خاص[3].

ومن خلال هذه المادة يفهم أن المشرع الجزائري قد أخذ بالمعيار الشخصي وذلك بالتركيز على نوع الكلام والمحادثة التي تدور بين الطرفين.

وفي هذا الصدد اعتبر المشرع الفرنسي أن الأحاديث التي تدور في مكان خاص أو عام سواء كان ذلك في المطاعم أو الحدائق أو الطريق العام أو البنوك يكون الحديث فيها محميا من قبل القانون الجنائي، فالعبرة ليست بالمكان وإنما بالكلام معبرا عنها بمصطلح "l'intimité de la vie privée "[4]

---

[1] عواس وسام، مشروعية وسائل البحث الجنائي الحديثة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2013 -2014، ص105.

[2] تسجيل الصوت المغناطيسي، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:
http://mohamdsiswet.ahlamontada.com/t10-topic≠10
تاريخ الاطلاع: 2019 /20/06: على الساعة 11:21 .

[3] المادة 65 مكرر5 الأمر 02-15 مؤرخ في 7 شوال عام - 1436 الموافق ل 23 جويلية 2015 يعدل ويتم الأمر 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام - 1386 الموافق ل 8 جويلية 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40

[4] Robert badinter, le droit et l'écoute électronique en droit français, université Damiens، s.edi , s.d,p.24.

3- التقاط الصور:

إن الحق في الخصوصية يتوسع ليشمل أيضاً الحق في الصورة، فلا يجوز لشخص أن يلتقط صورة لآخر دون علمه أو رضاه، أو أن يستعملها في غير الوجه المسموح به غير أنه لضرورات كشف جرائم الفساد وإثباتها، سمح المشرع متى توافرت شروط معينة، أن يتم التقييد من الحق في الصورة، لأن ارتكاب الجريمة مبرر قوي لتدخل السلطة العامة وتتبع المجرم المفترض نيابة عن المجتمع، وفي هذه الحالة يجوز انتهاك حقه في الصورة، لأن المصلحة العامة تبرر المساس بالمصلحة الفردية، ولقد عرفت المادة (65) مكرر5 من قانون الإجراءات الجزائية التقاط الصور بأنه: تلك العملية التقنية التي يتم بواسطتها التقاط صور لشخص أو عدة أشخاص يتواجدون في مكان خاص.

أ- تعريف التقاط الصور:

يعتبر أسلوب التصوير من الأساليب المستحدثة التي لجأ إليها المشرع الجزائري في مجال البحث والتحري عن جرائم الفساد ويستعان في التصوير بمختلف أجهزة المراقبة البصرية والتي تلتقط الصوت والصورة [1] معا، والتكنولوجيا في هذا المجال سمحت بالتقاط صور لأشخاص من مسافات بعيدة، بدقة متناهية كالأقمار الصناعية مثلا [2].

كما يمكن تعريف الحق في الصورة بانه ذلك الاستئثار الذي يتيح للشخص منع غيره من إن يرسمه أو يلتقط له صورة دون إذن منه صريح أو ضمني، وما يستتبع ذلك من حقه في الاعتراض على نشر صورته على الجمهور[3].

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن مضمون حق الإنسان في صورته يتكون من عنصرين هما الاعتراض على قيام الغير برسمه أو تصويره من دون إذنه أو رضاه وكذا منع نشر الصورة إذا ما تم التقاطها له أو الحصول عليها بأي طريقة[4].

ب- رأي المشرع في التقاط الصور:

كان المشرع الجزائري قد حمى الحق في الصورة ومنع الاعتداء عليها وهذا ما نص عليه في المادة 303 مكرر من قانون العقوبات: " يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 50000 دج إلى 300000 دج، كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص، بأي تقنية كانت وذلك: بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص من مكان خاص، بغير إذن صاحبها أو رضاه [5]. إلا أنه أورد استثناء عن هذه الحماية بموجب نص المادة 65 مكرر 09 من قانون الإجراءات الجزائية والتي تسمح في

---

[1] "تعتبر الصورة رسم للملامح المادية والجسدية للشخص وانعكاس لما يدور في عقله من أفكار وما يعتبره من انفعالات وما يخفيه من مشاعر ورغبات، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا باعتبارها المرآة العاكسة التي تكشف عن ذاته"، انظر عاقلي فضيلة، الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2011 -2012، ص.233.

[2] احمد فتحي سرور، مراقبة المحادثات التلفونية، الحيلة الجنائية القومية، مصر، 1963، ص 78.

[3] سعيد جبر، الحق في الصورة، دار النهضة العربية، القاهرة , 1986، ص 24.

[4] رزاقي نبيلة، استراتيجية جهاز الضبط القضائي في الكشف عن جرائم الفساد، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، مارس 2016 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 188.

[5] المادة 303 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966، الذي يتضمن قانون العقوبات، بصيغته المعدلة إلى غاية سنة 2012، (المادة أضيفت بالقانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006. ج. ر84 ص.23)

إطار ما تتطلبه إجراءات التحري ومقتضيات التحقيق، إذا ما تعلق الأمر بجرائم الفساد بأن يتم استعمال تقنيات أو معدات تمكن من أخذ صور لأشخاص مشتبه في تورطهم في هذا النوع من الجرائم، وذلك من خلال آلة التصوير أو كاميرا الفيديو للحصول على فيلم يسمح لنا بمعاينه الأحداث مره ثانية من خلال تقنية الإعادة البطيئة التي تمكننا من الوقوف على كل ما يهم في كشف الحقيقة [1].

III) الشروط و الضمانات الموضوعية لاستعمال أسلوب الترصد الإلكتروني:

نظرا لخطورة هذه العملية وتعارضها أحيانا مع حماية الحياة الخاصة ومصلحة المجتمع وهذا ما نصت عليه المادة 65 مكرر 5 من ق. إ. ج، اشترط المشرع الجزائري قبل تنفيذه مجموعة من الشروط ويتمثل في شروط شكلية وأخرى موضوعية.

✓ **الشروط الشكلية:** يتوجب قانون الإجراءات الجزائية شروط شكلية يجب مراعاتها عند ممارسة هذه الإجراءات صونا للحريات الفردية من التعسف أو الانحراف في استخدام السلطة، وهي كالآتي[2] :

- **الإذن القضائي:**

قيدت المادة 65 مكرر 4/5، 5 قانون الإجراءات الجزائية ضباط الشرطة القضائية قبل مباشرة أساليب الترصد الإلكتروني بمختلف أنواعها بضرورة الحصول على إذن من وكيل الجمهورية المختص إقليما أو قاضي التحقيق المختص في حاله فتح تحقيق قضائي وهذا تحت رقابتهما وعدم الحصول على إذن قضائي مسبق يترتب عنه بطلان إجراءات المتابعة ويمكن تعريف الإذن بأنه عبارة عن تفويض يصدر من السلطة المختصة إلى أحد ضباط الشرطة القضائية مخولا إياه إجراء تلك العملية [3]
وتشترط المادة 65 مكرر 7 قانون الإجراءات الجزائية في الإذن الشروط الأتية :

- أن يتضمن كل العناصر التي تسمح بالتعرف على الاتصالات المطلوب التقاطها والأماكن السكنية المقصودة أو غيرها والجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذه التدابير ومدتها.
- أن يكون مكتوبا، ذلك أن الأصل في العمل الإجرائي الكتابة[4].
- أن يسلم لمدة أقصاها أربعه أشهر قابلة للتجديد حسب مقتضيات التحري أو التحقيق ضمن نفس الشروط الشكلية والزمنية[5]. والملاحظ في هذا المجال أن المشرع

---

[1] احمد غاي، المرجع السابق، ص 50.

[2] انظر صالح شنين، اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2010، العدد 2 ص 67.

[3] عبد الله هلالي، تفتيش نظم الحاسب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي – دراسة مقارنة –دار النهضة العربية، مصر 1997، ص 138.

[4] ثابت دنيا زاد، مشروعية إجراءات التحقيق الجنائي، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، دون سنة نشر، ص 130.

[5] الهدف من تحديد مدة الإذن هو منع التعسف في استعمال الترصد الإلكتروني، إذ أن إطلاق يد الشرطة القضائية في استخدام هذه الوسائل دون تحديد المدة له اثر كبير في المساس بحرمة الحياة الخاصة، أنظر أمينة ركاب، أساليب

لم يحدد عدد المرات المسموح بها بالتحديد وإنما ترك الأمر مفتوحا يخضع لتقدير وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق.

- كما لم ينص المشرع الجزائري على إلزامية تسبيب الإذن الخاص بإجراء الترصد الإلكتروني وهذا عكس ما فعله في التسرب عندما نص في المادة 65 مكرر 15 قانون الإجراءات الجزائية الفقرة الأولى "على أنه يجب أن يكون الإذن مكتوبا ومسببا" وتسبيب الإذن وضابط إضافي كان لزاما على المشرع أن ينص عليه في هذا الإجراء وهذا حتى تبين السلطة المصدرة للاذن الأسباب والدوافع التي جعلها تقوم بإصدار الإذن بإجراء أحد أساليب الترصد الإلكتروني[1]، وإن كان هناك من يرى أن المشرع الجزائري نص على تسبيب الإذن من المادة 65 مكرر 7 قانون الإجراءات الجزائية على انه وباستقرائنا لهذه المادة فلا نجده ينص البته على تسبيب الإذن وكل ما نص عليه المشرع هو إلزامية أن يكون الإذن مكتوبا.

- أن يكون مصدره مختصا نوعيا ومكانيا أصلا بالبحث أو التحقيق في إحدى جرائم الفساد التي صدر الإذن بشأنها ووفقا للقواعد العامة يتحدث الاختصاص النوعي بحسب نوعيه الجريمة أما الاختصاص المكاني بمحل الواقعة، أو ضبط المتهم أو محل إقامته[2].

تحرير محضر عن العملية: أوجبت المادة 65 مكرر 9 من الأمر 155-66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، على ضابط الشرطة القضائية المأذون له أو المناب من طرف القاضي المختص أن يحرر محضرا على كل عملية اعتراض وتسجيل المراسلات، وكذا عن كل عمليات وضع الترتيبات التقنية وعمليات الالتقاط والتثبيت والتسجيل الصوتي أو السمعي البصري، كما أوجبت المادة 65 مكرر 10 من نفس الأمر أن يقوم ضابط الشرطة القضائية بوصف ونسخ جميع المراسلات أو الصور أو المحادثات المسجلة والمفيدة في إظهار الحقيقة في محضر يودع بالملف، فاذا كانت المكالمات قد تمت باللغة الأجنبية تنسخ وتترجم عند الاقتضاء بمساعده مترجم يسخر لهذا الغرض[3] .

✓ **الشروط الموضوعية:** يحكم عمليه الترصد الإلكتروني أيضا عده ضوابط موضوعيه يجب الالتزام بها لتجنب الوقوع في فخ حرق الشرعية الإجرائية المؤدي إلى فقدان أحد أدلة الإثبات المهمة.

- **احترام مجال تطبيق عمليه الترصد الإلكترونية:** على الرغم من اعتراف المشرع الجزائري صراحة بالتزامه باحترام الحياة الخاصة للأفراد وحمايتها من كل ما قد يمس بها أو يهددها[4] إلا أنه أتاح للضبطية القضائية مباشرة عملية الترصد

التحري الخاصة في جرائم الفساد في القانون الجزائري، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان 2015/2014 ص 79.

[1] حفيظ نقادي، مراقبة الهاتف، ع2، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، 2009، ص 320.

[2] عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية، البحث والتحري، دار هومة الجزائر، 2003، ص 213-217.

[3] محمد حزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الخامسة، دار هومة، الجزائر، 2010, ص 71-72.

[4] تعد حرمة المراسلات وصور الأفراد الشخصية من الحقوق الدستورية الأساسية التي نص الدستور الجزائري على وجوبية الالتزام باحترامها بوصفها جزء لا يتجزأ من الحياة الخاصة للإنسان.

الإلكتروني بمناسبة قيامها بالتحريات عن جرائم الفساد وذلك بمقتضى المادة 65 مكرر 5 من الأمر 66-155 سالفة الذكر[1].

- **ضرورة اللجوء إلى هذا الإجراء:** أنه وقوع جريمة من الجرائم التي عددتها الفقرة الأولى من المادة 65 مكرر 5 من الأمر 66-155 سالف الذكر وحده لا يعد مبررا كافيا لاستخدام اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور بل يجب فضلا عن ذلك أن يكون للإجراء فائدة في الإثبات والوصول للحقيقة[2].

هذه الضرورة التي تكاد متوافره دائما في جرائم الفساد لما تمتاز به هذه الجرائم من سرية في ارتكابها وسرعة في محو أثارها وخطورة على الفرد والجماعة على حد سواء[3].

- **الالتزام بالسرية:** نظرا لاعتبار السرية قوام إجراءات التحري، فإن الضابط المرخص له القيام باعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور ملزم قانونا بكتمان السر المهني، ومن ثم يقع على عاتقه اتخاذ كل ما من شأنه كفالة هذه السرية[4] ذلك أن الأصل في هذه الأعمال الطابع السري، طالما كانت مهمتها إظهار الحقيقة فكان واجب الطرف المعني الحرص على كتمانها، وعدم إفشائها إلا في حالات معينة ولجهات محددة، لما يترتب على إفشائها سواء بالنسبة للمتهم أو المجني عليه أو الأطراف الأخرى المتعلقة بهم أو الجهة المعنية بالتحقيق[5].

✓ **ضمانات تنفيذ الترصد الإلكتروني:** لقد رسم المشرع بموجب أحكام القانون 06-22 الحدود والضمانات القانونية التي يجب أن تتوفر في جملة من الشروط والإجراءات لمباشرة هذا الإجراء ويقصد بهذه الضوابط القيود التي ترد على السلطة التي تأمر بإجراء المراقبة، بقدر ما تكون هذه الضوابط كافية ومحددة وواضحة بقدر ما تكون مباشرة المراقبة مفيدة وفقا للهدف منها، وتتمثل ضمانات تنفيذ المراقبة في عدة ضمانات وتتمثل في فائدة المراقبة في إظهار الحقيقة تحديدا الجرائم المعنية بتطبيق جرائم المراقبة وتحديد محل المراقبة شرط الضرورة والحصول على الإذن المسبق[6].

- **فائدة المراقبة في إظهار الحقيقة:** حين تقرر النصوص القانونية إجراء فإنها تجعل له غرضا يهدف إلى تحقيقه من وراء مباشرة صيام إذا كان هذا الإجراء ينطوي

---

[1] رزاقي نبيلة، المرجع السابق، ص 185.

[2] فوزي عمارة، قاضي التحقيق، أطروحة دكتوراه، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعه الإخوة منتوري، الجزائر، 2010، ص 199.

[3] خلف الله شمس الدين، آليات مكافحه الجرائم الفساد في التشريع الجزائري، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه العربي التبسي، تبسة، 2022، ص 340.

[4] خلف الله شمس الدين، مكافحه جرائم الفساد في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 340

[5] خالد بن عبد الله الرشودي، المسؤولية الجنائية عن إفشاء أسرار التحقيق -دراسة تأصيليه مقارنة - رساله ماجستير، قسم العدالة الجنائية ، كلية الدراسات العليا ،جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 2006 ، ص 03

[6] قادري عبد الفتاح، الإجرائية في جرائم الفساد في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والسياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي تبسة، 2021، ص114.

على مساس بالحقوق والحريات، فوجود الهدف الذي يمكن أن ينتج عن إجراء معين هو الذي يبرر مشروعيه هذا الإجراء[1].

ومن ثم فإنه لا يكفي وقوع جريمة معينة لتبرير مراقبة المحادثات بل يجب فضلا عن ذلك أن تكون هناك فائدة حقيقية ترجع من وراءها في كشف الحقيقة، وعلى هذا الشرط إن المراقبة إجراء استثنائي تمليه الضرورة لأنه يتضمن اعتداء جسميا على حرمه الحياة الخاصة، وحق الإنسان في السرية أبيح استثناء للفائدة المنتظرة منه والتي تتعلق بكشف غموض الجريمة أو العمل على ضبط الجناة، يجمع على أن الفصل في تقدير فائدة المراقبة في ظهور الحقيقة وصحة إجراء المراقبة أو بطلانه متروك لقضاة الموضوع[2].

وقد عبر عنه المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية لمقتضيات وضرورات التحري والتحقيق [3].

- **تحديد الجرائم الجائز فيها المراقبة الإلكترونية:** أقرت معظم التشريعات المنظمة لمراقبة المحادثات التلفونية وغيرها من وسائل الاتصال شرط وقوع جريمة معينة على درجة من الجسامة تبرر اتخاذها هذا الإجراء وهو المعيار الذي أخذ به المشرع الجزائري في تحديده للجرائم الجائز فيها المراقبة ومنها جرائم الفساد.

- **محل المراقبة الإلكترونية:** تعمد جل التشريعات إلى تقسيم الأحاديث إلى نوعين خاصة وعامة ومحل الإجراء هو الأحاديث الخاصة والتقاط الصور الخاصة أو بالأحرى في الأماكن الخاصة[4].

- **شرط الضرورة:** يجب أن تتحقق الجهة المختصة في منح الإذن بالمراقبة من مدى فعالية المراقبة في إظهار الحقيقة وكشف الجريمة بحيث يكون اكتشاف مرتكبها مستحيلا أو يصعب تحقيقه بواسطة وسيلة أخرى غير المراقبة الإلكترونية، حتى نكون أمام ضرورة تطبيق أسلوب المراقبة.

- **مباشرة الإجراء من طرف ضباط الشرطة القضائية:** أوجب المشرع ألا يباشر هذا الإجراء "المراقبة والتصنت" إلا من طرف ضباط شرطة قضائية التي لها هذه الصفة[5] والمذكورين بموجب قانون الإجراءات الجزائية[6] عكس بعض التشريعات المقارنة كالمشرع الفرنسي الذي أسند القيام بذلك إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية على أساس أن تلك المراقبة تمثل ضبط الرسائل ولا تعارض المبادئ الأساسية القانونية[7].

---

[1] ياسر الأمين فاروق، المرجع السابق ص 449.

[2] قادري عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص 115.

[3] راجع المادة 65 مكرر 5 من الأمر 66/155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

[4] قادري عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 115

[5] انظر المادة 65 مكرر 8 من الأمر 155-66 المتضمن ق إ ج المعدل والمتمم

[6] انظر المادة 15 من نفس الأمر

[7] قادري عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 116.

الفرع الثالث: التسليم المراقب

يعد التسليم المراقب من أهم أساليب التحري الخاصة التي تقوم على السماح بالأشياء غير المشروعة بمواصلة طريقها وعدم ضبطها، سواء في نطاق وطني أو دولي بهدف البحث والتحري عن الجرائم الخطيرة وجمع الأدلة عنها والكشف عن مرتكبيها.

أولا: تعريف التسليم المراقب

عرف المشرع الجزائري التسليم المراقب في القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنه: " الإجراء الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من الإقليم الوطني أو المرور عبره أو دخوله بعلم السلطات المختصة وتحت مراقبتها بغيه التحري عن جرم وكشفه هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه ... [1]".

وعليه فإن التسليم المراقب هو إجراء من إجراءات التحري، تقوم به السلطات المختصة بإذن من وكيل الجمهورية، وذلك بالسماح للشاحنات المحملة بالبضائع المشبوهة أو غير المشروعة بالدخول أو الخروج من التراب الوطني، والقيام بعملية تسليم تلك البضائع إلى أصحابها، ويكون التسليم تحت المراقبة قصد كشف هوية المجرمين[2].

وقد نص المشرع أيضا في المادة 16 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية عن عمليات المراقبة بأنه يمكن لضباط الشرطة القضائية وتحت سلطتهم أعوان الشرطة القضائية ما لم يعترض عن ذلك وكيل الجمهورية المختص بعد إخباره أن يمددوا عبر كامل الإقليم الوطني عمليات مراقبه الأشخاص الذين يوجد ضدهم مبرر مقبول أو أكثر يحمل في الاشتباه فيهم بارتكاب الجرائم المبينة في المادة 16 أعلاه أو مراقبه وجهه نقل الأشياء أو أموال أو متحصلات من ارتكاب هذه الجرائم أو قد تستعمل في ارتكابه.

وقد أجاز المشرع استعمال هذا الأسلوب في مجال مكافحة جرائم الفساد باعتبارها من بين الجرائم الخاصة والخطيرة [3].

ثانيا: أنواع التسليم المراقب

قسّم التسليم المراقب إلى تسليم مراقب وطني وتسليم مراقب دولي على التفصيل الآتي:

1 التسليم المراقب الوطني:

ويقصد به أن تكون المراقبة بصورة كلية لخط سير الأموال غير المشروعة ومتابعه نقلها من مكان إلى مكان آخر داخل إقليم الدولة.

تهدف عملية التسليم المراقب الداخلي عن الكشف عن الشحنات غير المشروعة أو المشبوهة والأشخاص والمسؤولين عن عملية التسليم أو الجلب في الدولة أو أي معلومات يتم إرسالها إلى سلطات البلد المرسل إليه الشحنة من أجل إلقاء القبض على الأشخاص

---

[1] المادة 02 من القانون 06-01 السالفة الذكر، المعدل والمتمم.

هذا التعريف مستمد من التعريف الذي اعتمدته الاتفاقيات الدولية: المادة 2 فقرة (ط) من اتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: " الأسلوب الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من إقليم دولة أو أكثر أو المرور عبره أو دخوله، بمعرفة سلطاته المختصة وتحت مراقبتها، بغية التحري عن جرم ما وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه". وهو نفس التعريف الذي جاءت به المادة 02 فقرة ط من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[2] حاج احمد عبد الله، وقاشوش عثمان، أساليب التحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 8 العدد 05، 2019، ص 345

[3] قادري عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 98

والمسؤولين عن عملية إرسال وتهريب هذه الشحنة، وهنا تقرر الدولة تنفيذ العملية بمفردها أو تنسيقها مع بلد المنشأ أو المرور من أجل ضمان ضبط الشحنة والمهربين وذلك يتم عندما تصل معلومات أكيدة للأجهزة عن وقوع الجريمة، ولكن بدلا من أن يتم ضبطها فور اكتشافها يتم تتبع الشحنة بطريقة سرية داخل حدود الدولة حتى تصل إلى المحطة النهائية ويتم القبض على الجاني وجميع أفراد العصابة المشاركين في العملية وذلك بدلا من ضبط الشحنة وحدها دون الكشف عن المسؤولين عن تنفيذها[1].

2 التسليم المراقب الدولي:

يقصد به السماح لشحنة غير مشروعة بعد اكتشاف أمرها بالمرور من دولة إلى أخرى ويتم تنفيذ هذا النوع من التسليم من خلال التنسيق والاتفاق المسبق بين السلطات المختصة بهذه الدول حيث يسمح بمرور وعبور شحنه من بلد الانطلاقة وبلد المرور والبلد المرسلة إليه الحمولة[2].

3 خصائص التسليم المراقب

تمثلت خصائص أسلوب التسليم المراقب فيما يلي:

- التسليم المراقب هو أسلوب يقع على الأشياء لا الأشخاص[3] والتي تعد حيازتها جريمة أو متحصلة من جريمة أو كانت أداة في ارتكابها، فمن خلالها يتم مراقبة وجهة العائدات المستمدة من جرائم الفساد.
- اكتفاء أجهزة مكافحة الفساد في التسليم المراقب بالمراقبة والملاحظة من بعيد والتخلي عن التنفيذ[4]، للوصول إلى معلومات متصلة بوقائع جريمة وقعت وزيادة هذه المعلومات وتطويرها بالإضافة إلى المساعدة في أعمال التحقيق بشكل عام[5]، وأيضا الكشف عن أماكن إخفاء الشحنات أو مصدرها إلى جانب الأدلة المرتبطة بالجريمة[6].
- لا يهدف التسليم المراقب لضبط الجناة الظاهرين فقط بل كذلك ضبط كافة أفراد المنظمة الإجرامية ومصادرة كل الأموال غير المشروعة[7].

---

[1] صالح عبد النوري، التسليم المراقب للمخدرات والمؤثرات العقلية، الندوة العلمية حول " التعاون الدولي في مجال مكافحه المخدرات جامعه نايف للعلوم الأمنية، السعودية 2005، ص 3 منشور على موقع: www.nauss.edu.sa

[2] شنين صالح، التسليم المراقب في التشريع الجزائري، مجلة واقع وتحديات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 12 العدد 02، 2015. ص 203.

[3] يختلف أسلوب التسليم المراقب عن أسلوب تسليم المجرمين الذي يقع على الأشخاص، والذي يعتبر بمثابة إجراء تقوم به الدولة التي لجأ إلى أرضها شخص متهم أو محكوم عليه في جريمة، فتسلمه إلى الدولة المختصة لمحاكمته أو تنفيذ العقوبة عليه.

حدود الدولة التي تراقب الشحنة، فإن إجراء تسليم المجرمين يأتي هنا ليتحمل الثغرات العملية التي قد تظهر أثناء تنفيذ التسليم المراقب. لمزيد من التفاصيل راجع شبري فريدة، تحديد نظام تسليم المجرمين، مذكرة ماجيستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2007، ص 11.

[4] دليلة مباركي، غسيل الأموال، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008، ص 293

[5] سلطان جري غزاي العتيبي، مدى فعالية التدريب في تنميه المهارات الخاصة بالمراقبة الأمنية، رسالة ماجستير قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2007 ص 41، 42

[6] محمد عباس منصور، العمليات السرية في مجال المخدرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1993، ص81.

[7] نجاة صالحي، الأليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، مذكره ماجستير كليه الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعه قاصدي مرباح، الجزائر، 2011، ص 70.

○ يعتبر التسليم المراقب إجراء من إجراءات الضبط التي تستعين بها الدولة للتوصل إلى أكبر عدد ممكن من الجناة، وهذا ما أشار إليه الفقيه Hartmut Aden[1].

وبالتالي عدم حصر وضبط الشحنة غير المشروعة في قضايا عادية، يتم من خلالها إلقاء القبض على طرف واحد وهو الناقل فقط، الذي تكون المعلومات المتوفرة لديه سطحية وبسيطة، وربما يكون الناقل في بعض الأحيان على غير علم بالشحنة المشبوهة التي يحملها، ويقع ضحية عصابات التهريب، وتنحصر القضية بالتالي في ضبط الشحنة فقط[2].

أسلوب التسليم المراقب يعتمد على المراقبة السرية والمستمرة في تنفيذه، وهذا لأجل تحديد الوقت المناسب للتدخل ومنع الجاني من إحداث أثر ضار في المال العام بانحراف الصفقة عن هدفها الحقيقي بتصرفه، وبالتالي ضبطه متلبسا بالجريمة حتى لا يبقى له المجال للإنكار أو محاولة التهرب من المسؤولية، لأنه إذا لم يتم إتباع الدقة والسرية في استخدام التسليم المراقب، سيؤدي حتما إلى فشل العملية وبالتالي إفلات المجرمين من العقاب[3].

4 ضوابط اللجوء للتسليم المراقب:

رغم عدم نص المشرع الجزائري على معالم واضحة وكيفيات قانونية محدده للعمل بهذا الإجراء وهو ما يعتبر شيء لازم لتفعيل هذا الإجراء وإنجاحه، إلا أن الضوابط العامة لتنفيذ هذا الإجراء يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- عدم جواز الدخول في تنفيذ هذا الإجراء دون علم الجهات القضائية المختصة وموافقتها عليه.

ب- تشكيل لجنة من جميع الجهات الأمنية للقيام بعمليات التنسيق على المستوى الوطن والدولي وذلك تحت إشراف القضاء.

ج- ضرورة اطلاع اللجنة السابقة بكل الإجراءات الجاري تنفيذها.

د- وجوبية توثيق كل الإجراءات والأعمال التي يتم القيام بها بمناسبة عملية التسليم في شكل محاضر ومضبوطات مع احترام الأشكال القانونية.

ه- أيه متطلبات تفتضيها أو تشترطها الدول الأخرى المشاركة في تنفيذ عملية التسليم المراقب الدولي[4]

---

[1] HARTMUT Aden, les effets au niveau national et régional de la coopération internationale des polices : un système spécifique de multi- level gouvernance, Approche comparées des polices en Europe, L'Harmattan, Paris, 2003, p24. –

«Dans le cas d'une livraison surveillée, la police n'intervient pas le plus tôt possible quand elle reçoit des informations sur la préparation de la livraison d'un bien illégal, mais elle observe les faits pour d'autres éléments du réseau qui participent au crime »

[2] بشير المجالي، جمع وتحليل المعلومات الجنائية اللازمة لاستخدام التسليم المراقب والتحريات العادية والإلكترونية، الحلقة العلمية "تحليل المعلومات الجنائية في مجال مكافحة المخدرات"، كلية التدريب، عمان، 2011 ،ص9 ،منشور على الموقع : www.nauss.edu.sa

أطلع عليه يوم: 02/09/2017 على الساعة 14:30.

[3] مجاهدي إبراهيم، آليات القانون الدولي والوطني للوقاية والعلاج من جرائم المخدرات، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 5، حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011ص 8.

[4] خلف الله شمس الدين، المرجع السابق، ص 348

المبحث الثاني: إجراءات متابعة جرائم الفساد أمام القضاء الجزائي

ينتظر من قطاع العدالة الذي خص ببرنامج واسع مستمد من توصيات اللجنة التي عهد لها إصلاحه، أن يستجيب لتطلعات المواطنين الذين يصبون إلى عدالة ذات مصداقية ومفعول، ولن يستطيع هذا القطاع النهوض بمسؤوليته الثقيلة، مالم يتخلص من النقائص التي تخل بسلامة سير العدالة، فالتغيرات النوعية التي تتطلبها العدالة في ذات الوقت ضرورية وجوهرية، لأن العدالة هي أهم ما ينقل ويوصل دلائل وجود الحكم الراشد، هذا المطلب لا حياد عنه والذي نسعى من أجل تحقيقه بكل ما ارتأينا من قوة.

فلكي تكون العدالة في مقام المهام النبيلة والشاقة المنوط بها، ولكي تتحمل على أحسن وجه ما عليها من مسؤوليات وواجبات إزاء المجتمع والدولة، لا بد للعدالة من التوفر على قضاة متطلعين وعلى نصوص تشريعية لا شائبة فيها، ومن التوفر على التنظيم الصائب للنشاط القضائي.

إن مشروع إصلاح العدالة كان الهدف منه هو إنشاء أجهزة قضائية أكثر نجاعة وإرساء قواعد نظام قضائي صلب واسترجاع ثقة العدالة.

المطلب الأول: إجراءات المتابعة أمام المحاكم العادية

تختص محكمة الجنح الجزائية بنظر جرائم الفساد، على اعتبار أن المشرع الجزائري عمد إلى تجنيح جميع جرائم الفساد، لأنها ذات طابع مالي وتقني، وبالتالي استبعد عرضها على قضاء شعبي قائم على الاقتناع الشخصي، إلا أن المشرع الجزائري رغم تجنيحه لجرائم الفساد فإنه قرر لها أحكاما خاصة تخرج عن تلك المقررة في الجنح العادية، فقد جعل عقوبتها مشددة، كما أطال أمد التقادم فيها، وفي هذا خروج عن القواعد العامة وازدواجية النظام القضائي الجزائري، يمنح الدستور للمحكمة العليا على رأس الهرم دور الجهاز المنظم والمراقب لنشاط هذه المجالس والمحاكم، وعلى هذا الأساس تختص محكمة الجنح بالنظر في جرائم الفساد كدرجة أولى ثم تأتي الغرف الجزائية على مستوى المجالس القضائية لإعادة النظر في الدعوى كدرجة ثانية[1] .

ويعود الاختصاص لمحكمة الجنح والغرفة الجزائية بالمجلس في حالة عدم تمسك النائب العام التابعة له محكمة الاختصاص المدد بتحقيق ونظر الدعوى العمومية لهذه الجريمة طبقا للمواد 37، 40، 40 مكرر 01 إلى مكرر05. ق.إ.ج، إذن متى اختصت محكمة الجنح بنظر جرائم الفساد، فهي في ذلك تخضع لأحكام قانون العقوبات وأحكام قانون الإجراءات الجزائية.

[1] نجار لويزة، مرجع سابق، ص554. وأنظر سعيد زيد، سجى بوسف، مرجع سابق، ص17

الفرع الأول: الدعوى العمومية

الدعوى العمومية ضرورية لإمكان معاقبة الجاني ، فلا عقوبة بغير دعوى عمومية[1] وتعتبر بصفة عامة الوسيلة القانونية لتقرير الحق توصلا لاستفتائه بمعاونة السلطة العامة وبعبارة أخرى هي حق اللجوء للسلطة القضائية لضمان استيفاء الحق، فالحق في العقاب ينشا بمجرد ارتكاب الجريمة، ووسيلة تحقيقه هي الدعوى العمومية[2]، التي يقصد بها مطالبة الجماعة بواسطة النيابة القضاء الجنائي بتوقيع العقاب على مرتكب الجريمة[3]، وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى مكرر من قانون الإجراءات الجزائية بأن الدعوى العمومية لتطبيق العقوبات يحركها ويباشرها رجال القضاء أو الموظفون المعهود إليهم بها بمقتضى القانون. كما يجوز أيضا للطرف المضرور أن يحرك هذه الدعوى طبقا للشروط المحددة في هذا القانون[4].

وقد حدد المشرع الجزائري أحكاما خاصة تتعلق بتحريك الدعوى العمومية في جرائم الفساد خاصة فيما يتعلق بموانع أقامتها وأسباب انقضائها.

طبقا للقواعد العامة ترفع الدعوى العمومية على محكمة الجنح بأحد الطرق المنصوص عليها في المواد 333 و334 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، باعتبار جرائم الفساد المنصوص عليها في القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ذات وصف جنحي[5].

وتتمثل هذه الطرق في التكليف بالحضور الذي يقصد به الطريقة التي يمارسها ممثل النيابة العامة بشأن تمكين المتهم الطليق أو المحبوس من الحضور إلى الجلسة المعدة لمحاكمته خلال الوقت المناسب وتمكينه من إعداد وسائل الدفاع عن نفسه وذلك ضمن مراعاة كيفية تسليم ورقه التكليف بالحضور ومراعاه مضمونها[6].

أولا: أطراف الدعوى العمومية

1/ النيابة العامة كطرف أصيل في تحرك الدعوى العمومية:

تعتبر النيابة العامة من سلك القضاء [7]وهي هيئة قضائية خاصة مهمتها تحريك ومباشرة الدعوى العمومية لصالح المجتمع بشأن الجرائم التي تحال عليها، حيث منحها

---

[1] احمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص27.

[2] عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، التحقيق والتحري، دار هومة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر 2006, ص 42-41

[3] كمال بوشليق، الضوابط القانونية لحماية الإجراءات الجزائية خلال التحقيق التمهيدي، دار بلقيس، الجزائر، 2020، ص 128.

[4] المادة الأولى مكرر من الأمر 66/155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

[5] راضية مسعود، الفساد المالي في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه، الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، 2022، ص 244.

[6] عبد العزيز سعد، إجراءات ممارسة الدعوى الجزائية ذات العقوبة الجنحية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ص 78

[7] احمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق، ص 31

المشرع مجموعة من الوسائل في سبيل ذلك سيما ما يتعلق بالملائمة وتكييف الأفعال الجرمية، باعتبارها سلطة اتهام، فهي مجرد طرف في الدعوى العمومية وليست خصما لكون ليس لديها مصلحة خاصة إلى تحقيقها من وراء طلباتها، فهي ممثلة للمجتمع والطلبات التي يقدمها باسم ولصالح المجتمع.

البند الأول: تشكيلة النيابة العامة

وباعتبار النيابة العامة طرف في الدعوى العمومية، فهي ممثلة على مستوى كل من المحكمة والمجلس القضائي وكذا المحكمة العليا على النحو التالي:

أ/ على مستوى المحكمة الابتدائية والمجلس القضائي:

يمثل النيابة العامة وكيل الجمهورية ويساعده واحد أو أكثر من وكلاء الجمهورية المساعدين وكلهم يعملون تحت إدارة وإشراف النائب العام لدى المجلس القضائي[1].

ويمثل النائب العام النيابة العامة على مستوى المجالس والمحاكم التي تقع في دائرة اختصاصه ويساعده في ذلك النواب العامون المساعدون[2].

ب/على مستوى المحكمة العليا:

يمثل النيابة العامة أمام أعلى هيئة قضائية في البالد نائب عام لدى المحكمة العليا أو كما يسمى بالمحامي العام، ويساعده في ذلك نواب مساعدون، علما أنه لا توجد أية عالقة تبعية بين النائب العام على مستوى المجلس القضائي والنائب العام لدى المحكمة العليا فكلاهما يخضعان مباشرة إلى التبعية التدرجية لوزير العدل.

البند الثاني: الطبيعة القانونية للنيابة العامة

لقد اختلف الفقه حول الطبيعة القانونية للنيابة العامة منقسما في ذلك إلى ثلاث توجهات:

أ/النيابة العامة من السلطة التنفيذية

[1] راجع المادة 35 من قانون الإجراءات الجزائية

[2] المادة 33 و34 من قانون الإجراءات الجزائية

تجسد المادتان 33 و35 ق إ ج مبدأ عدم قابلية النيابة للتجزئة، ومن ثم تعرض قرارها للنقض، غرفة الاتهام التي قضت بعدم قبول طلب رد اعتبار تقدم به المعني مباشرة إلى النائب العام بدعوى عدم تقديمه إلى وكيل الجمهورية كما تنص على ذلك أحكام المادة 685 م إ ج (غ ج 4 ديسمبر 1984: المجلة القضائية 1989-2 ص 244) إذا شغل أحد القضاة مهام النيابة العامة على مستوى المحكمة فليس له أن يكون عضوا في تشكيلة الغرفة الجزائية بالمجلس للبت في نفس القضية (غ ج 4 فيفري 986 ملف رقم 36897: المجلة القضائية 989-4، ص 316) إن القيام بدور النيابة العامة على مستوى المحكمة واستئناف الحكم، ثم المشاركة في هيئة المجلس القضائي كمستشار للفصل في نفس القضية يعد خرقا للقانون وانتهاكا لمبدأ التقاضي على درجتين (قرار4 فيفري 1989 ملف رقم 35722: المجلة القضائية 989-4، ص 313.)

يرى هذا التوجه من الفقه أن النيابة العامة هي هيئة تابعة للسلطة التنفيذية باعتبارها سلطة اتهام، والاتهام يقصد به تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، ومن منطلق أنها تضع مباشرة في تبعيتها التدرجية لوزير العدل الذي هو أحد أعضاء السلطة التنفيذية [1].

ب/ النيابة العامة سلطة قضائية

يرى هذا رأي ثان من الفقه على أن النيابة العامة هيئة قضائية كونها تشرف على أعمال ذات صبغة قضائية مثل الضبط والتصرف في المحاضر والقيام ببعض إجراءات التحقيق في حالة التلبس، كما أنها هيئة تدخل في تشكيلة المحكمة بحيث لا تنعقد هذه الأخيرة إلا بحضور النيابة العامة، علاوة على أن أعضاء النيابة العامة هم في الأصل قضاة يخضعون للقانون الأساسي للقضاء وتتم مساءلتهم أمام المجلس الأعلى للقضاء[2].

ج/ النيابة العامة ذات طبيعة خاصة

ذهب هذا الجانب من الفقه إلى أن النيابة العامة ذات طبيعة خاصة، وأنها هيئة قضائية ذات طابع جزائي أسندت إليها وظيفة الإيهام وهو الأصل مع اختصاصات أخرى كالتحقيق وهو الاستثناء بغض النظر عن تبعيتها لأية سلطة كانت.

2/ من لهم الحق في تحريك الدعوى العمومية

أ/ النيابة العامة صاحبة الاختصاص الأصيل في تحريك الدعوى العمومية

سبق القول أنّ النيابة العامة تتولى تحريك الدعوى العمومية ومباشرة تمثيلا ونيابة عن المجتمع باعتبارها صاحبة الاختصاص كأصل عام، وهي تتولى ممارسة هذا الاختصاص بناء على إجراءين:

- تقديم الطلب الافتتاحي من طرف وكيل الجمهورية إلى قاضي التحقيق يطلب منه فتح تحقيق (وهذا يكون في الجنايات والجنح التي يستلزم فيها التحقيق).
- تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة وهذا إذا كنا بصدد مخالفة أو جنحة لا يشترط التحقيق فيها[3].

ب/ حق المدعي المدني (المضرور) في تحريك الدعوى العمومية

ويسمى كذلك لأنه يدعي مدنيا أمام القضاء الجنائي فيطلب منه الحكم له بتعويض عن الأضرار التي لحقته من ارتكاب الجريمة، وهذا ما نصت عليه المادة 02 من ق ا ج بقولها " يتعلق الحق بالدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر الناجم عن جناية أو جنحة أو مخالفة بكل من أصابه شخصيا ضرر مباشر تسبب عن الجريمة[4]."

وعليه تحرك الدعوى العمومية من طرف المتضرر لأحد الأسلوبين الآتيين:

---

[1] بلعيدي فريد، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية لطلبة السنة الثانية حقوق، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2020 ص 12.

[2] بلعيدي فريد، المرجع السابق، ص 13.

[3] محاضرات مكتوبة في قانون الإجراءات الجزائية، نادي بصمة طالب، منشورة على الموقع https://sf04emb.blogspot.com/ يوم : 19 مارس 2019 .

[4] المادة 2 من قانون الإجراءات الجزائية.

1- الادعاء مدنيا أمام قاضي التحقيق: طبقا لنص المادة 72 "يجوز لكل شخص متضرر من جناية أو جنحة أن يدعي مدنيا بأن يتقدم بشكواه أمام قاضي التحقيق المختص"[1].

2- **الاستدعاء المباشرة أمام المحكمة:** أي تكليف المتهم بالحضور أمامها إلا أن هذا الحق مقيد بنطاق بعض الجرائم حيث تنص المادة 337 مكرر ق ا ج " يمكن للمدعي المدني أن يكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة في الحالات التالية:

- ترك الأسرة.
- عدم تسليم الطفل.
- انتهاك حرمة مسكن.
- القذف.
- إصدار شيك بدون رصيد"[2].

ويكون ذلك كان يتقدم إلى وكيل الجمهورية يطلب منه تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة، أما إذا تعلق الأمر بجنح أو مخالفات أخرى فينبغي عليه الحصول على ترخيص مسبق من وكيل الجمهورية حتى يمارس الاستدعاء المباشر أمام جهة الحكم 337 مكرر فقرة 02 [3] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء المتعلق بالاستدعاء المباشر هو مشروط:

- بإيداع مبلغ من المال لدى كتابة ضبط المحكمة ككفالة.
- اختيار موطن للمدعي المدني بدائرة المحكمة المرفوع أمامها الدعوى الفقرة 3 و4 من المادة 337 مكرر.

ج/ قضاة الحكم رؤساء الجلسات على مستوى المجالس القضائية والمحاكم

يسمح قانون الإجراءات الجزائية لقاضي مترأس الجلسة أثناء سيرها تحريك الدعوى العمومية بالنسبة للجرائم التي تقع في الجلسة وعلة ذلك هي صيانة هيبة واحترام الهيأة القضائية الأمر الضروري لتوفير جو ملائم لسير إجراءات التقاضي.

فإذا أخل أحد الأشخاص بنظام الجلسة جاز لرئيس الجلسة أن يوجه له اتهام في نفس الجلسة وقد تضمنت المواد 295 و296 والمواد 567 و571 ق ا ج هذه المسألة[4].

وهنا يجب التمييز بين أوضاع أربعة:

- أن ترتكب جنحة أو مخالفة أثناء الجلسة لمحكمة الجنح والمخالفات. هنا يأمر رئيس الجلسة بتحضير محضر عن الجنحة أو المخالفة ويقضي بها مباشرة بعد سماع أقوال المتهم والشهود والنيابة العامة المواد 569 و570 من ق ا ج.

---

[1] المادة 27 من قانون الإجراءات الجزائية. انظر عمارة فوزي، قاضي التحقيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2010، ص 69

[2] انظر المادة 337 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية. وأنظر حماس عمر، جرائم الفساد المالي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان،2017/2016 ص 265.

[3] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 64 .

[4] راجع المواد 295 و296 والمواد 567 و571 من قانون الإجراءات الجزائية

- أن ترتكب جنحة أو مخالفة في جلسة محكمة الجنايات فتخضع كذلك لأحكام المادتين 569 و570 من ق ا ج.
- أن ترتكب جناية أثناء جلسات المحاكم والمجالس القضائية والمقصود هنا الهيئات القضائية الجنائية هنا يتم تحرير محضر ويتم استجواب المتهم ويصاغ مباشرة مع الأوراق إلى وكيل الجمهورية الذي يطلب فتح تحقيق قضائي طبقا للمادة 571 من ق ا ج[1].
- أن ترتكب جريمة جناية جنحة مخالفة في هيئات قضائية فإن رئيس الجلسة يأمر بتحرير محضر ويرسل إلى وكيل الجمهورية على اعتبار أن هذه الهيئة غير مختصة في المسائل الجنائية[2].

ثانيا: اختصاصات النيابة العامة

يتحدد اختصاص النيابة العامة على غرار كافة قواعد الاختصاص التي تحكم النصوص الإجرائية الجزائية منها والمدنية وحتى الإدارية باختصاص محلي، واختصاص نوعي كما سوف نحاول استجلاؤه فيما يلي:

البند الأول: الاختصاص المحلي للنيابة العامة

يتحدد الاختصاص المحلي للنيابة العامة التي أوجدتها المادة 37 من قانون الإجراءات الجزائية على سبيل الحصر والتي تتمثل فيما يلي :

- بمكان وقوع الجريمة
- بمكان إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في الجريمة
- بمكان إلقاء القبض على أحد هؤلاء الأشخاص حتى ولو حصل القبض لسبب آخر[3].
- جنحة عدم تسديد النفقة يكون الاختصاص للمحكمة موطن أو محل إقامة الشخص المقرر له قبض النفقة أو المنتفع بالمعونة دون الإخلال بتطبيق المواد 37 و40 و329 من قانون الإجراءات الجزائية [4].
- جنحة إصدار الشيك بدون رصيد، فعلاوة على معالم تحديد الاختصاص المحلي العامة المنصوص عليها من خلال المادة 37 من قانون الإجراءات الجزائية، أضاف المشرع الجزائري معلما آخر ألا وهو مكان الوفاء بالشيك أو مكان إقامة المستفيد من الشيك دون الإخلال بتطبيق أحكام المواد 7 و40 و329 من قانون الإجراءات الجزائية، وتختص أيضا محكمة مكان الوفاء بالشيك أو محكمة مكان إقامة المستفيد من الشيك بالبحث والمتابعة والتحقيق والحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادتين 16 مكرر 3 و374 من قانون العقوبات 5.

---

[1] المادة 571 من قانون الإجراءات الجزائية

[2] راجع الباب السابع، في الحكم في الجرائم التي ترتكب في جلسات المجالس القضائية والمحاكم، من قانون الإجراءات الجزائية

[3] المادة 37 من قانون الإجراءات الجزائية

[4] المادة 331 فقرة 3 من قانون العقوبات

[5] المادة 374، 374 مكرر من قانون العقوبات

البند الثاني: الاختصاص النوعي للنيابة العامة

تمارس النيابة العامة جملة من الاختصاصات خلال كل مراحل الدعوى العمومية بدءا من التحقيق الأولي وصولا إلى غاية التحقيق النهائي، وتتمثل هاته الاختصاصات في مجملها فيما يلي:

1/اختصاصاتها خلال مرحلة البحث والتحري وجمع الاستدلالات

تتمثل اختصاصات النيابة العامة خلال هذه المرحة فيما يلي:

أ - تولي الإشراف وإدارة جهاز الضبطية القضائية[1] :

تبدوا مظاهر الإشراف على جاهز الضبطية القضائية جلية فيما يلي :

- أن الضبطية القضائية تمارس مهامها تحت إدارة وكيل وإشراف النائب ورقابة غرفة الاتهام المختصة[2].
- أن النائب العام لدى المجلس القضائي الذي يوجد بإقليم اختصاصه المقر المهني لضباط الشرطة القضائية هو من يتولى تأهيل بموجب مقرر هؤلاء الضباط لممارسة مهامهم الفعلية المخولة لهم بهذه الصفة باستثناء رؤساء المجالس الشعبية البلدية، هذا التأهيل بالنسبة لضباط الشرطة القضائية للأمن العسكري يتولاه النائب العام لمجلس قضاء الجزائر[3].
- أن النائب العام هو من خول له سلطة مسك الملفات الفردية لكل ضابط شرطة قضائية يمارس سلطات الضبط القضائي في دائرة اختصاص المجلس القضائي، ويتولى وكيل الجمهورية تحت سلطة النائب العام مهام تنقيط ضباط الشرطة القضائية العاملين بدائرة اختصاصه، أما بالنسبة لضباط الشرطة القضائية التابعين للمصالح العسكرية للأمن فالنائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر العاصمة هو من يتولى مهمة مسك ملفاتهم الفردية وتنقيطهم[4].
- أن للنيابة العامة و سهرا على متطلبات حسن سير الشرطة القضائية أن تسحب تأهيل ضباط الشرطة القضائية لانتسابهم لهذه الصفة إما بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة، ويجوز لضباط الشرطة القضائية التقدم بتظلم ضد قرار السحب أمام النائب العام خلال أجل شهر من تبليغه به كما يجوز له في حالة رفض التظلم أو عدم الرد عليه خلال 30 يوما أن يطعن في أجل شهر من تبليغه أو من انقضاء جل الرد في قرار سحب التأهيل أمام لجنة خاصة تتشكل من ثلاثة قضاة حكم من المحكمة العليا يعينهم الرئيس الأول، ويؤدي وظائف النيابة العامة أمام هذه اللجنة أحد قضاة النيابة العامة لدى المحكمة العليا [5].

ب - الإشراف على عملية البحث والتحري وجمع الاستدلالات

---

[1] انظر المادة 12 الفقرة 02 والمادة 36 الفقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية.
[2] المادة 15 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.
[3] المادة 15 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية.
[4] المادة 18 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.
[5] المادة 15 مكرر2 من قانون الإجراءات الجزائية.

سبقت الإشارة إلى أن للنيابة كطرف أصيل في الدعوى العمومية الحق في تحريكها كقاعدة أصلية مع وجود استثناءات عن هذه القاعدة وذلك باتخاذ أولى الإجراءات لعرض الدعوى على قضاء التحقيق أو الحكم، وفي خضم آلية تحرك الدعوى العمومية المسندة له حول المشرع الجزائري للنيابة العامة بعض إجراءات بصفتها من جهة سلطة اتهام أصلية وكجهة تحقيق، إذ تبدو مهمة النيابة العامة في إشرافها على عمليات البحث والتحري وجمع الاستدلالات فيما يلي [1]:

- أن رجال الضبطية القضائية واجب عليهم تبليغ وكيل الجمهورية بكل ما يصل إليهم من معلومات عن الجريمة وكل ما يتعلق بممارسة مهامهم[2].
- رفع ضباط الشرطة القضائية يدهم عن البحث والتحري بمجرد وصول وكيل الجمهورية إلى مكان وقوع الجريمة المتلبس بها لتولى مباشرة الإجراءات بنفسه أو يكلف الضابط بمتابعة الإجراءات [3].
- إبلاغ وكيل الجمهورية بإجراءات التوقيف للنظر المتخذة من طرف ضباط الشرطة القضائية مع توليه مراقبة إجراءات التوقيف للنظر وزيارة الأماكن المخصصة لذلك[4].
- تلقي وكيل الجمهورية بصفته ممثلا للنيابة العامة الشكاوى ومحاضر الاستدلال التي يتم إرسالها له من طرف ضباط الشرطة القضائية التي يأخذ بشأنها ما يراه مناسبا وفق ما يقتضيه مبدأ الملائمة إما بالحفظ أو المتابعة[5].
- تنقل وكيل الجمهورية على الفور وبغير تمهل إلى مكان الحادث للقيام بالمعاينات الأولية بعد إخطاره بوجود حالة التلبس أو حالة الوفاة المشتبه فيها[6].
- القيام بإجراء الوساطة قبل أية متابعة جزائية وهو أمر جوازي يقرر بمبادرة منه، بناء على طلب الضحية أو المشتكى منه عندما يكون من شأنها وضع حد فالإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها [7].

2/ اختصاصات النيابة العامة خلال مرحلة التحقيق القضائي:

انطلاقا من كون أن مباشرة الدعوى العمومية كما سبق التطرق إليه هو حق متأصل تتفرد به النيابة العامة دون غيرها، هذا الحق يبدأ منذ توجيه التهمة للمتهم وعرض ملف الدعوى على إما قضاة التحقيق أو قضاة الحكم وينتهي بصدور حكم قضائي نهائي قطعي بات، فلقد خول المشرع الجزائري للنيابة العامة بعض إجراءات بصفتها من جهة سلطة اتهام أصلية ومن جهة أخرى طرفا في الدعوى العمومية وتتجلى هذه المهام فيما يلي [8]:

---

[1] محاضرات مكتوبة في قانون الإجراءات الجزائية، نادي بصمة طالب، سالف الذكر

[2] انظر المواد 16، 16 مكرر، 17، 18 من قانون الإجراءات الجزائية

[3] المادة 56 من قانون الإجراءات الجزائية

[4] المادة 36 فقرة 2،3 والمواد 51، 52 من قانون الإجراءات الجزائية

[5] المادة 36 الفقرة 5، 6 من قانون الإجراءات الجزائية.

[6] المادة 57، 58، 62 من قانون الإجراءات الجزائية.

[7] المادة 37 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

[8] بلعيدي فريد، المرجع السابق، ص 16.

- تختار النيابة العامة لكمل تحقيق قاضي التحقيق المكلف بإجراء التحقيق في الملف[1]، كما يمكن لوكيل الجمهورية طلب تنحية الملف من قاضي التحقيق لفائدة قاضي تحقيق آخر عن طريق طلب يرفع إلى غرفة الاتهام، التي تصدر قراراها في ظرف 30 يوما من تاريخ إيداع الملف بقرار غير قابل للطعن في أومر قاضي التحقيق أمام غرفة الاتهام[2].
- وكيل الجمهورية يتقدم بطلبات افتتاحية لقاضي التحقيق بغية مباشرته إجراءات التحقيق [3]، كما له حق في طلب أي إجراء يراه الزاما لإظهار الحقيقة سواء في طلبه الافتتاحي لإجراء التحقيق أو بطلب إضافي في أية مرحلة من مراحل التحقيق[4].
- لوكيل الجمهورية سلطة تحقيق استثناء أن يباشر جملة من الإجراءات نتيجة عدم إخطار بعد قاضي التحقيق بالقضية أو لعدم وضع قاضي التحقيق يده عليها كما في حالة التلبس، أو عند عدم طلب وكيل الجمهورية فتح تحقيق قضائي أو لعدم وجود قاضي التحقيق أصلا، أن يقوم باستجواب المشتبه فيه أو استصدار أمر بالإحضار إذا لم يكن قاضي التحقيق قد أبلغ بملف الدعوى[5]، أو أمر بالقبض[6] أو إيداع المتهم بمؤسسة إعادة التربية بصفة جوازية إذا ما رأى أن مرتكب الجريمة لم يقدم الضمانات الكافية بحضوره مرة أخرى، ولم تكن الجريمة من الجرائم التي تستدعي إجراءات المثول الفوري[7].
- للنيابة العامة الحق في الاطلاع على أوراق التحقيق[8] ، وتبليغه بكافة الأوامر الصادرة عن قاضي التحقيق التي يمكنه الطعن فيها أمام غرفة الالتهام [9].

3/ اختصاصات النيابة العامة خلال مرحلة المحاكمة

بعد الانتهاء من مرحلة التحقيق تتم إحالة ملف الدعوى على القضاء إما عن طريق النيابة العامة مباشرة إذا كان الأمر يتعلق بجنحة أو المخالفة، أو عن طريق غرفة الاتهام بعدما يصدر قاضي التحقيق أمر بإرسال المستندات للنائب الذي يجدول القضية أمام غرفة الاتهام، هذه الأخيرة التي تحيل الملف والقضية على محكمة الجنايات التي تفصل فيها وفق القانون، وخلال هذه الفترة نصبح بصدد بما يسمى بمباشرة الدعوى التي هي حق أصيل دون استثناء للنيابة العامة لا تتقاسمه مع أي

---

[1] المادة 70 الفقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية.
[2] المادة 71 من قانون الإجراءات الجزائية.
[3] المادة 67 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية
[4] المادة 69 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية
[5] المادة 58 الفقرة 2 والمادة 110 الفقرة 1، 3 من قانون الإجراءات الجزائية
[6] الأمر بالقبض هو ذلك الأمر الذي يصدر إلى القوة العمومية بالبحث عن المتهم وسوقه إلى المؤسسة العقابية المنوه عنها في الأمر حيث يجري تسليمه وحبسه، المادة 119 من قانون الإجراءات الجزائية
[7] المادة 117 فقرة 3 من قانون الإجراءات الجزائية.
[8] "على أن يعيدها في ظرف ثمان وأربعين (48) ساعة"، المادة 69 من قانون الإجراءات الجزائية.
[9] المادة 170 و171 من قانون الإجراءات الجزائية.

طرف كان خلال هذه المرحلة وفي إطار ممارسة النيابة العامة لحقها في مباشرة الدعوى العمومية فإنها تتمتع بسلطات عامة تتمثل فيما يلي [1]:

- إرسال ملف الدعوى وأدلة الاتهام إلى كتابة ضبط المحكمة، والإحالة على المحاكمة إما وفقا للإجراءات العادية أو وفقا لإجراءات المثول الفوري المنصوص عليها من خلال 339 مكرر إلى 339 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية، أو إجراءات الأمر الجزائي المنصوص عليه من خلال المواد من 380 مكرر إلى غاية 380 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية [2].
- الحق في توجيه الأسئلة مباشرة إلى المتهم والضحية والشهود، كما تقوم بتقديم الموافقة وما يتخللها من طلبات موجهة من بقية أطراف الدعوى إلى قاضي الحكم، والمرافعة في القضية [3].
- المساهمة في تشكيلة هيئة الحكم دون المشاركة في المداولة التي هي من مهام قضاة الحكم وحدهم، فتخلف النيابة العامة عن تشكيلة المحكمة يؤدي إلى بطلان كل إجراءاتها [4].
- لها الحق في استعمال كافة طرق الطعن العادية وغير العادية المقررة قانونا ضد الأحكام والقرارات الجزائية، كما تتولى العمل على تنفيذها دون سواها [5].

ثالثا: أساليب مباشرة الدعوى العمومية في جرائم الفساد

إن جرائم الفساد المنصوص عليها في القانون رقم 01/06 الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته ذات وصف جنحي وتطبق عليها القواعد العامة في رفع الدعوى على محكمة الجنح بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة 333 من قانون الإجراءات الجزائرية[6] بنصها على أنه "ترفع إلى المحكمة الجرائم المختصة بنظرها إما بطريق الإحالة إليها من الجهة القضائية المنوط بها إجراء التحقيق وإما بحضور أطراف الدعوى بإرادتهم بالأوضاع المنصوص عليها في المادة 433[7]، وإما تكليف بالحضور يسلم مباشرة إلى المتهم والى الأشخاص المسؤولين مدنيا عن الجريمة وإما بتطبيق إجراءات المثول الفوري ."

ويستفاد من هذه المادة أن هذه الطرق سنتعرض لها في طلب إجراء تحقيق قضائي، التكليف بالحضور، إجراءات المثول الفوري.

1. طلب إجراء تحقيق قضائي

---

[1] بلعيدي فريد، المرجع السابق، ص 17.

[2] القسم السادس مكرر " في إجراءات الأمر الجزائي" المواد من 380 مكرر إلى 380 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3] المادة 288 و 289 و29 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4] المادة 29 من قانون الإجراءات الجزائية

[5] المادة 29 والمادة 36 الفقرة 7 من قانون الإجراءات الجزائية، والمادة 10 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

[6] انظر المادة 333 من قانون الإجراءات الجزائية

[7] انظر المادة 433 من قانون الإجراءات الجزائية

يستفاد من المادة 66 من قانون الإجراءات فإن التحقيق القضائي وجوبي في مواد الجنايات، أمّا في مواد الجنح فيكون التحقيق اختياري، وبالتالي يمكن للنيابة الاستغناء عنها إذا وجدت أدلة كافية تدين المتهم ،كما لا يجوز لقاضي التحقيق أن يجري تحقيقا إلا بموجب طلب من وكيل الجمهورية، حتى ولو كان بصدد جناية أو جنحة متلبس بها.

كما يجوز لقاضي التحقيق وبإذن منه وتحت مراقبته المباشرة أن تتم عمليات إعراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور بموجب نص المادة 65 مكرر 5 (11) وهي جرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات أو جرائم تبييض الأموال والإرهاب أو الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وكذا جرائم الفساد وهذا بعد إذن من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، كما يمكن لقاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية أن يأذن تحت رقابته حسب الحالة بمباشرة عملية التسرب[1].

2. التكليف بالحضور:

يعرف بأنه إجراء يمارسه ممثل النيابة العامة لأجل تمكين المتهم الحضور إلى الجلسة المعدة لمحاكمته وتمكين وسائل الدفاع عن نفسه. وقد نص عليه المشرع الجزائري في المادة 335 ق.إ.ج، ويكون في جرائم الجنح غير المتلبس بها، والتي تكون فيها محاضر الضبطية القضائية تحمل دلائل كافية ومتماسكة ضد المشتبه فيه [2].

فالقانون يخول وكيل الجمهورية ورجال النيابة العامة إمكانية إحالة الدعوى مباشرة مع الأدلة الاتهام إلى المحكمة للفصل فيها وفقا للقانون دون الحاجة إلى إجراء تحقيق في القضية بواسطة إجراء تكليف بالحضور، وهو إجراء خاص بالجنح والمخالفات ولا يجوز إجراؤه في مواد الجنايات.

وتحيل المادة 335 ق إ ج بخصوص كيفية تسليم و تبليغ التكليف بالحضور إلى المواد 439 ق إ ج و ما يليها، هذه الأخيرة التي تحيل إلى نصوص قانون الإجراءات المدنية والإدارية في مسائل التكليف بالحضور والتبليغ ما لم يوجد في نص مخالف [3].

ويتضمن التكليف بالحضور الواقعة التي قامت عليها الدعوى مع الإشارة إلى النص القانوني الذي يعاقب عليها، كما يذكر في التكليف بالحضور المحكمة المختصة وتاريخ الجلسة وتعين فيه صفة المتهم والمسؤول مدنيا .

واشتراط أن تحتوي ورقة التكليف بالحضور على بيان الأفعال المسندة إلى المتهم، لا يعني بالضرورة أن يتضمن هذا البيان تفصيلا لكافة العناصر والأركان المكونة لهذه التهمة مادامت قد ذكرت بصفة عامة، وهنا تختلف ورقة التكليف بالحضور عن امر الإحالة الذي

---

[1] أنظر المادة 65 مكرر 11 من الأمر 66-150 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بموجب القانون 06-22. ص.8 .

[2] الحاج علي بدر الدين، المرجع السابق، ص 383 .

[3] انظر المواد 18-20 من القانون رقم 08_09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ج. ر، ع21، 2008 ، ص 03 .

يجب أن يشتمل على بيانات اكثر تفصيلا ودقة فيما يتعلق بالجريمة المستندة للمتهم وكذلك البيانات الأخرى [1].

3 .إجراء المثول الفوري

يعد إجراء المثول الفوري إجراء جديد جاء به الأمر رقم 02/15 المؤرخ في 23 جويلية 2015 والذي نصت عليه المادة 339 مكرر بحيث يتم محاكمة المتهم بجنحة متلبس بها مباشرة أمام قاضي الحكم في القضايا التي لا تستلزم إجراء تحقيق قضائي ولا تخضع لإجراءات تحقيق خاصة.

وتتم إجراءات المثول الفوري بتقديم الشخص المقبوض عليه بالجنحة المتلبس بها أمام وكيل الجمهورية الذي يقدم ضمانات كافية لمثوله أمام القضاء، ويمكن للشخص أن يستعين بمحامي ويتم استجوابه من طرف وكيل الجمهورية بحضور محاميه ويخضع هذا الأخير قبل محاكمته تحت الحراسة الأمنية إلى غاية مثوله أمام قاضي الحكم، كما يمكن للمتهم أن يحضّر دفاعه واذا استعمل هذا الحق تمنحه المحكمة مهلة ثلاثة أيام على الأقل، ويمكن تأجيل القضية إلى أقرب جلسة ممكنة من طرف المحكمة إذا لم تكن مهيئة للحكم فيها، كما يحق لها تأجيل القضية مع اتخاذ أحد التدابير ضد المتهم إما تركه حرا، أو وضعه تحت الرقابة القضائية، أو وضعه في الحبس المؤقت، كما لا يجوز استئناف هذه الأوامر[2].

أمّا بالنسبة لإجراءات الأمر الجزائي، فيعتبر إجراء من إجراءات المتابعة التي تتخذها النيابة وفق ملائمتها الإجرائية عند إخطار المحكمة بالقضية ، إلا أنّه غالبا ما يكون في الوقائع البسيطة وقليلة الخطورة التي يرجح مرتكبيها لعقوبة الغرامة فقط، وهذا كله من أجل تخفيف العبء على القضاء وبالتالي لا ينطق هذا الإجراء على جرائم الفساد باعتبارها جرائم خطيرة وتكون العقوبة فيها مشددة.

أما عن الإجراءات الخاصة بالتحري والمتابعة في جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية: تتمثل هذه الإجراءات خصوصا في تمكين وكيل الجمهورية أثناء مرحلة التحريات الأولية بموجب المادة 36 مكرر 1 الجديدة المستحدثة في قانون الإجراءات الجزائية عند تعديله في سنة 2015 من سلطة منع الأشخاص الذين توجد ضدهم دلائل على ضلوعهم في جريمة فساد من مغادرة التراب الوطني. وتمديد مدة التوقيف للنظر ثلاث مرات في جرائم الفساد بمقتضى الفقرة الخامسة من المادة 65 من قانون الإجراءات الجزائية بموجب التعديل الذي أجري عليه في سنة 2015[3]، وتمكين وكيل الجمهورية أثناء مرحلة التحريات الأولية وقاضي التحقيق أثناء مرحلة التحقيق القضائي من اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة والإذن لضباط الشرطة القضائية للقيام بهذه الإجراءات بموجب نصوص المواد من 65 مكرر 5 إلى 65 مكرر 18 من قانون الإجراءات الجزائية المستحدثة عند

---

[2] الحاج علي بدر الدين ، المرجع السابق ، ص384.

[2] أنظر المادة 339 مكرر 6 من الأمر15-02 .

[3] امحمدي بوزينة آمنة، محاضرات في مقياس مكافحة الفساد، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص القانون العام، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم العام، السنة الدراسية 2019-2020، ص 195.

تعديله في سنة 2006. وفي تقييد سلطة النيابة العامة في المتابعة بموجب المادة 06 مكرر المستحدثة في قانون الإجراءات الجزائية عند تعديله في سنة 2015 أيضا، ضد مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية بوجود شكوى مسبقة عن أخطاء التسيير غير العمدية[1].

كما يمكن لوكيل الجمهورية إصدار الأمر بالمنع من مغادرة التراب الوطني عند تعلق التحريات الأولية بجرائم الفساد، إذ أصبح يمكن لوكيل الجمه ورية أثناء مرحلة التحريات الأولية بموجب المادة 36 مكرر 1 الجديدة المستحدثة في قانون الإجراءات الجزائية عند تعديله في سنة 2015 لضرورة التحريات، وبناء على تقرير مسبب من ضابط الشرطة القضائية، أن يأمر بمنع كل شخص توجد ضده دلائل ترجح ضلوعه في جناية أو جنحة من مغادرة التراب الوطني، حيث تكون فيها مدة المنع محددة بثلاثة (3) أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة. على أنه إذا كانت التحريات الأولية التي تجريها الضبطية القضائية تخص جريمة من جرائم الفساد، فإنه يمكن تمديد المنع من مغادرة التراب الوطني إلى غاية الانتهاء من التحريات[2].

فأيا كانت الجنحة أو الجناية التي تجري الضبطية القضائية بشأنها التحريات الأولية، قيد المشرع الجزائري بموجب المادة 36 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية، سلطة وكيل الجمهورية في اللجوء إلى إجراء المنع من مغادرة التراب الوطني، لمساسه الخطير بالحريات وحق الشخص في التنقل المكرس دستوريا، بضرورة أن يكون ذلك ضروريا للتحريات، كأن يكون ذلك بسبب الخشية من فرار الشخص المعني من التراب الوطني أو لتفادي عرقلة سير التحريات الأولية بسبب وجوده خارج التراب الوطني، وبأن يتم ذلك بأمر وبناء على تقرير مسبب من ضابط الشرطة القضائية. واذا كانت التحريات الأولية تتعلق بجنحة أو جناية من غير جرائم الفساد أو الإرهاب، حدد المشرع في هذا النص مدة الأمر بالمنع من مغادرة التراب الوطني بثلاثة (3) أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. غير أنه استثناء، إذا كانت التحريات الأولية تتعلق بجريمة من جرائم الفساد أو الإرهاب، أجاز المشرع في هذه الجرائم لوكيل الجمهورية تجديد أمر المنع لأكثر من مرة، والى غاية الانتهاء من التحريات[3].

أما بالنسبة لكيفية انتهاء إجراء المنع من مغادرة التراب الوطني، فقد أشارت الفقرة الأخيرة من المادة 36 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية إلى ذلك، بأن يتم رفع إجراء المنع من مغادرة التراب الوطني بنفس الأشكال، وهو ما يعني أنه إذا كانت التحريات الأولية تتعلق بجنحة أو جناية من غير جرائم الفساد أو الإرهاب، فإنه بانتهاء مدة الثلاثة أشهر الأولى أو الستة أشهر في حالة التمديد، يتعين على وكيل الجمهورية إصدار أمر برفع إجراء

[1] امحمدي بوزينة آمنة، المرجع السابق، ص 195.

[2] والى جانب جرائم الفساد أجاز المشرع بموجب نفس المادة 36 مكرر 1 الجديدة المستحدثة في قانون الإجراءات الجزائية في جرائم الإرهاب أيضا تمديد المنع من مغادرة التراب الوطني إلى غاية الانتهاء من التحريات الأولية

[3] يتبين من نص المادة 36 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية أنه لا يمكن للشخص الذي يصدر ضده الأمر بالمنع من مغادرة التراب الوطني من ممارسة أي طريق للتظلم أو الطعن ضد هذا الإجراء، وأن هذا النص لم يخول لأي جهة سلطة الرقابة على هذا الإجراء .

المنع من مغادرة التراب الوطني، ما لم يتوصل وكيل الجمهورية بمحضر الضبطية القضائية قبل انتهاء هذه المدة ويتصرف في الملف، فإنه في هذه الحالة يصدر الأمر برفع المنع من مغادرة التراب الوطني وقت تصرفه في محضر الضبطية القضائية، أي يوم إحالة الملف إلى قاضي التحقيق أو إلى جهة الحكم في حالة تحريكه الدعوى العمومية، ويوم حفظه الملف في حالة إصداره أمر بالحفظ [1].

أما إذا كان الأمر بمنع مغادرة التراب الوطني متعلق بجريمة من جرائم الفساد، فإن الأمر برفع المنع من مغادرة التراب الوطني يمكن لوكيل الجمهورية إلا يصدره أيا كانت المدة التي تستغرقها التحريات الأولية، إلا بعد الانتهاء من التحريات الأولية وتوصله بمحضر الضبطية القضائية وتصرفه فيه بتحريك الدعوى العمومية أو بحفظ الملف[2].

رابعا: أسباب انقضاء الدعوى العمومية

الدعوى العمومية نشاط إجرائي يستهدف تطبيق قانون العقوبات فاذا بلغت هذه الشكوى غايتها بصدور حكم نهائي في موضوعها تقتضي الدعوى العمومية به باعتباره الطريقة الطبيعية لانقضائها، إلا أنه قد تعترض سير الدعوى العمومية أسباب وموانع تفطر الجهات الجنائية بوجه عام لإيقاف السير فيها لحين البت في تلك المسائل العارضة من الجهة القضائية المختصة وقد تعترضها أسباب أخرى تؤدي لانقضائها قبل الوصول بها لغايتها وهي استصدار حكم نهائي فيها، ويقسم هذا النوع الأخير من الأسباب إلى أسباب عامة وأخرى خاصة، الأولى تشمل الحكم النهائي ووفاة المتهم ومضي المدة والعفو الشامل وهي أسباب تسري على جميع أنواع الجرائم، فتقتضي الدعوى العمومية بتوافر احدهما، أما الأسباب الخاصة فينحصر اثرها في بعض الجرائم فقط وقد نظم المشرع الجزائري الأسباب الخاصة والعامة انقضاء الدعوى العمومية في المواد 6-9 ، 381,393 من قانون الإجراءات الجزائية [3].

I. الأسباب العامة لانقضاء الدعوى العمومية

تنقضي الدعوى العمومية إذا توفر سبب عامل لانقضائها إذ تنص المادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه " تنقضي الدعوى العمومية الرامية إلى تطبيق العقوبة بوفاة المتهم، وبالتقادم والعفو الشامل وبإلغاء قانون العقوبات وبصدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي[4] "

1/ التقادم[5] :

---

[1] محمد حزيط، أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى 2018 ، ص 67.

[2] امحمدي بوزينة آمنة، المرجع السابق ، ص 196.

[3] عبد الله أوهايبية، المرجع السابق، ص 124.

[4] المادة 6 من قانون الإجراءات الجزائية

[5] يقصد به " وصف يرد على الحق في العقاب، قبل الحكم أو بعده، ناشئ عن مضي مدة من الزمن، يلزم عنه السير في الدعوى أو سقوط العقوبة المحكوم بها" فالتقادم كفكرة يعد نظرية قديمة يرى أصحابها أن الجاني قد تألم معنويا من جراء فراره مدة من الزمن وأن المجتمع قد عاقبه بذلك، وأن مبادئ الاستقرار القضائي تفرض هذا، وفكرة انقضاء الدعوى بالتقادم مرتبطة بمضي مدة زمنية معتبرة تجعل من فكرة العقوبة المسلطة على الجاني من غير ذي فائدة، ومن ثم فقد حدد

نصت المادة 54 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنه "دون الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، لا تتقادم الدعوى العمومية والعقوبة بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، في حالة ما تم تحويل عائدات الجريمة إلى خارج الوطن"[1].

وفي غير ذلك من الحالات تطبق الأحكام العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية حيث تنص المادة 08 مكـــرر منه على أنـــه" لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والجنح الموصوفة بأفعـــال إرهابيـــة وتخريبية وتلك المتعلقـــة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الرشوة أو اختلاس الأموال العمومية[2]".

وتنص المادة 612 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية على أنه" لا تتقادم العقوبات المحكوم بها في الجنايات والجنح الموصوفة بأفعال إرهابية وتخريبية وتلك المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والرشوة.[3]"

باختصار التقادم هو مرور فترة زمنية على ارتكاب الجريمة وفق المدة التي حددها القانون مسبقا مما يؤدي لسقوط الدعوى وقد نظم المشرع الجزائري أحكامه في المواد من 7 إلى غاية 10 من قانون الإجراءات الجزائية[4].

2/ العفو الشامل:

ويعرف أيضا بالعفو العام وهو إجراء تنقضي من خلال الدعوى العمومية الناشئة عن الجريمة في أية مرحلة كانت عليها، وعلى اعتبار أن الجريمة حق عام فإن الهيئة التشريعية باعتبارها ممثلة للشعب من لها الحق في هذا ويكون ذلك بموجب نص قانوني، وعموما فإن العفو الشامل يمكن أن يصدر في أية مرحلة من مراحل الدعوى فإن كانت القضية لا تزال على مستوى النيابة تم حفظها لانعدام أركان المتابعة الجزائية على اعتبار أن الوصف القانوني قد تم إلغائه أما في حال تمت إحالتها أمام المحكمة فيتم إصدار حكم بالبراءة، وكذلك الشأن في حال كانت القضية على مستوى قاضي التحقيق فإن عليه إصدار أمر بانتفاء وجه الدعوى.

ويطرح الإشكال في حال أن القضية صدر فيها حكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه وصدر قانون بعدها ألغى التجريم ففي هذه الحالة تمتنع النيابة عن تنفيذ هذا الحكم لانعدام الأساس القانوني الذي تم صدور الحكم بشأنه[5].

3/ إلغاء القانون الجنائي:

المشرع الجزائري نوعين من التقادم الأول يتعلق بتقادم الدعوى العمومية والثاني يتعلق بتقادم العقوبة. انظر عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، التحري والتحقيق، دار هومة ،2004، الجزائر، ص 135 و136.

[1] المادة 54 من القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

[2] المادة 8 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3] المادة 612 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

[4] حجوجة امل، عقابي أمال، الدعوى العمومية في ظل القانون الجنائي للشركات، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06 العـــدد: 02/ 2021، ص 154

[5] عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق، ص 130.

ويقصد به إلغاء نصوص التجريم إذ أن المشرع قد يرى في بعض الأحيان أن الأفعال المجرمة قد أصبحت غير متناسبة مع ظروف وواقع المجتمع الذي وجدت فيه، فينزع عنها وعموما فإن إلغاء قانون العقوبات وصف الجريمة ويضعها في مصافي الأفعال المباحة، يمكن أن يصدر في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإن كانت القضية لا تزال في يد النيابة يتم حفظها لانعدام أركان المتابعة الجزائية على اعتبار أن الوصف القانوني قد تم إلغائه أما في حال تمت إحالة القضية أمام المحكمة فيتم إصدار حكم بالبراءة وكذلك الشأن في حال كان قاضي التحقيق قد أخطر بها فإن عليه إصدار أمر بانتفاء وجه الدعوى[1].

4/ الوفاة:

إذا حدثت الوفاة قبل رفع الدعوى العمومية امتنع رفعها أما إذا حدثت أثناء سيرها وجب أن تحكم المحكمة بانقضائها دون التعرض للموضوع وإذا حدثت بعد صدور حكم ابتدائي في الدعوى قبل الطعن فيه فلا تستطيع النيابة العامة ولا الورثة سلوك سبيل الطعن [2].

طالما أن العقوبات الجزائية تصدر ضد الشخص وهو ملزم بتنفيذها فإن وفاته تنهي هذا الفرض وهذا تطبيقا لمبدأ شخصية العقوبة و تفريد العقاب فوفاة المتهم منهية للخصومة الجزائية، وهذه الواقعة -وفاة المتهم- تثبت بكافة وسائل الإثبات كونها عبارة عن واقعة مادية لكن الأصل في إثباتها هو مستخرج من البلدية يثبت فيها وفاتـــه، ومن ثم فمتى كانت القضيـــة على مستوى النيابـــة ولم يتم التصرف فيها فإنه يتم حفظ الملف لوفـــاة المتهم تطبيقا لأحكام المـــادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية، وفي حالة إحالتها أمام قاضي التحقيق فيأمر بانقضاء الدعوى العمومية بوفاة المتهم، أما في حال كان الملف مطروحا على قضاة الحكم وقبل النطق بالحكم حدثت الوفاة فإن قاضي الحكم يحكم بانقضاء الدعوى العمومية لوفاة المتهم[3].

5/ صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه

يقصد بالحكم الحائز لقوة الشيء المقضي فيه، الحكم البات والذي لا يمكن الطعن فيه بأي وسيلة طعن وأنه دخل مرحلة التنفيذ أي كما يقال عنه أصبح عنوانا للحقيقة، فلا يمكن مساءلة شخص على نفس الوقائع بعد صدور حكم قضائي، علما أن الحكم الجنائي بهذا المفهوم هو حكم تنقضي به الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم الذي رفعت ضده القضية. كما تجدر الإشارة إلى أنه بخصوص استفادة الجاني من حكم بالبراءة بسبب ظرف شخصي أو مانع من موانع المسؤولية فإن هذا الظرف لا يكون مبررا لاستفادة بقية المتهمين واحتجاجهم بسبق الفصل في الوقائع وحيازة الحكم هذا لحجية الشيء المقضي فيه في مواجهتهم أيضا [4].

---

[1] قادري عبد الفتاح، موانع مباشرة الدعوى العمومية وأسباب انقضائها في جرائم الفساد، مجلة مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس عشر، دون سنة نشر، ص106.

[2] طاهري حسين، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة الثالثة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 ص 15.

[3] عبد الله أوهايبية، المرجع السابق، ص 16 وانظر أيضا قادري عبد الفتاح، موانع مباشرة الدعوى العمومية وأسباب انقضائها في جرائم الفساد، مجلة مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس عشر، دون سنة نشر، ص 103

[4] عبد الله أوهايبية، نفس المرجع السابق، ص 124-125

ولقد نص المشرع الجزائري على انقضاء الدعـوى العموميـة بمجـرد حيـازة الحكم للحجية فلا يجوز إعـادة النظر في وقائـع طرحت على القضـاء كقاعدة عامة، إلا أن المشرع وضع استثناء لهذه القاعدة وأجاز إعادة النظر في القضية من جديد رغم صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه في حالات معينة وبشروط محددة .وهو ما نصت عليه أحكام المادة 06 فقرة 02 من قانون الإجراءات الجزائية بجواز إعادة السير في الدعوى إذا كان الحكم الذي قضى بانقضاء الدعوى العمومية مبني على التزوير أو استعماله [1]، كما ورد أيضا استثنـاء آخـر على هذه القاعـدة نص عليه المشـرع في المادة 531 من قانـون الإجراءات الجزائيـة بخصوص طلبات إعـادة النظر في جناية أو جنحـة على أن يتم تأسيس الطلب على الحالات التي تم ذكرهـا ضمن هذه المادة و هي حالات حصريـة لا يجوز التوسع فيها كـون إعـادة النظر في الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي فيه كقاعدة عامة غير جائز و متى جعل المشرع استثناء و جب عليه تقييده حتى لا يطغى على الأصل[2].

II. الأسباب الخاصة لانقضاء الدعوى العمومية

الأسباب الخاصة أسباب تتعلق بجرائم معينة -عكس الأسباب العامة- ومحددة بالقانون سلفا، وهي أسباب لا يتعدى أثرها ما يقرره لها القانون من نطاق، فلا يتعدى نطاق نوع محدد من الجرائم، وهي أسباب يجب النص عليها قانونا، فتنص الفقرة 3 المادة 6 من ق. إ. ج " تنقضي الدعوى العمومية في حالة سحب شكوى إذا كانت هذه شرطا لازما للمتابعة ، وتنص المادة 6/4 من نفس القانون كما يجـوز أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحة إذا كان القانون يجيزها صراحة"، وعليه يمكن حصر الأسباب الخاصة في سحب الشكوى بشأن الجرائم التي تقيد النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية بشأنها والصلح.

1/ سحب الشكوى:

وهو إجراء قانوني يكون في الدعاوي المقيدة بشكوى من الطرف المضرور، وهذا الشخص له الحق في سحب الشكوى والتراجع عنها مما يؤدي لانقضاء الدعوى العمومية، يعبر في هذا الإجراء عن رغبته في وقف إجراءات سير الدعوى شرط ألا يكون قد صدر فيها حكم بات[3].

2/الصلح القانوني:

الصلح سبب خاص لانقضاء الدعوى العمومية، وهو مقرر في الجرائم البسيطة، وهي المخالفات المعاقب عليها بالغرامة لقلة أهميتهـا، وللتخفيف من أعباء القضاء، فتنص المادة 6/4 من قانون الإجراءات الجزائية" كما يجوز أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحة إذا

---

[1] المادة 02/06 من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على (... غير أنه إذا طرأت إجراءات أدت إلى الإدانة وكشفت عن أن الحكم الذي قضى بانقضاء الدعوى العمومية مبني على تزوير أو استعمال مزور، فإنه يجوز إعادة السير فيها وحينئذ يتعين اعتبار التقادم موقفا منذ اليوم الذي صار فيه الحكم أو القرار نهائيا إلى يوم إدانة مقترف التزوير أو استعمال المزور..).

[2] قادري عبد الفتاح، موانع مباشرة الدعوى العمومية وأسباب انقضائها في جرائم الفساد، المرجع السابق، ص107.

[3] حجوجة امل، عقابي أمال، المرجع السابق، ص 155.

كان القانون يجيزها صراحة"، وقد سمح بها قانون الإجراءات الجزائية للنيابة العامة في مجال نوع محدد من المخالفات، وفي ظل بعض القوانين أو التشريعات الخاصة حيث يسمح للإدارات العمومية إجراء صلح مع المخالف لأحكام تلك القوانين وفق قواعد تحددها سلفا[1].

3/ الوساطة:

هو إجراء قانوني يتم بمبادرة من وكيل الجمهورية أو من المتهم أو الضحية، ويكون في شكل اتفاق مكتوب وبموافقة الطرفين، الغرض منه جبر الضرر الناتج عن الجريمة حسب المادة 37 مكرر والمادة 37 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية، يتضمن اتفاق الوساطة على إعادة الحال إلى ما كانت عليه، تعويض مالي أو عيني عن الضرر، كل اتفاق آخر غير مخالف للقانون يتوصل إليه الأطراف، ولا يجوز الطعن في اتفاق الوساطة بأي طريق من طرق الطعن وفق نص المادة 37 مكرر والمادة 37 مكرر5 من قانون الإجراءات الجزائية، وقد نصت المادة 37 مكرر2 من نفس القانون على الجرائم التي تطبق فيها الوساطة، يدون اتفاق الوساطة في محضر يتضمن هوية وعنوان الأطراف وعرضا وجيزا للأفعال وتاريخ ومكان وقوعها ومضمونها وآجال تنفيذ الاتفاق، ويوقع من طرف وكيل الجمهورية والأطراف وأمين الضبط ويحصل كل طرف على نسخة من الاتفاق حسب نص المادة 37 مكرر3، وفي حالة ما لم يتم تنفيذ اتفاق الوساطة فإن لوكيل الجمهورية صلاحية مواصلة إجراءات الدعوى العمومية حسب نص المادة 37 مكرر8[2].

الفرع الثاني : مبادئ و إجراءات سير المحاكمة

تخضع جرائم الفساد للإجراءات المقررة وفقا للقواعد العامة المنصوص عليها في ق.ع، ومن قانون الإجراءات الجزائية من حيث تشكيل المحكمة ومن حيث المبادئ التي تحكم المحاكمة.

أولا: المبادئ العامة للمحاكمة:

نظرا لأهمية المحاكمة فقد وضع القانون قواعد عامة تلتزم بها الجهات القضائية، أيا كان نوعها أو درجتها من شأنها حماية الحقوق والحريات الفردية سواء كان المتهم بجريمة من جرائم الفساد، أو أية جريمة أخرى من جرائم القانون العام.

وتتميز محاكمة متهمي جرائم الفساد بجملة من القواعد تجعلها مختلفة تماما عن القواعد التي تحكم مرحلتي جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي، وهي قواعد تشترك فيها جميع الجرائم التي تصل لمرحلة المحاكمة، وهذه المبادئ تتمثل في:

1-علانية الجلسات: الأصل أن جلسات المحاكمة بالنسبة لجرائم الفساد، تكون علانية أي يسمح للجمهور حضورها، وهذا المبدأ مقرر لغالبية الجرائم، حتى يكون

[1] د عبد الله أوهايبة، المرجع السابق، ص137.
[2] حجوجة امل، عقابي أمال، ، المرجع السابق، ص 155

الأفراد قريبين من المحاكم الجزائية وبذلك تعزيز ثقتهم في جهاز القضاء، وهو مبدأ مكرس بنص الدستور ومن قانون الإجراءات الجزائية.

2-شفوية المرافعات: يقصد بها أن يتم مناقشة الدفوع والأدلة المقدمة من أطراف الدعوى في معرض الجلسة، وطلبات النيابة شفاهة، واستنادا إلى أوارق الدعوى والمحاضر المقدمة من قبل جهة التحقيق أو من قبل النيابة العامة، حيث نصت المادة 353 من قانون الإجراءات الجزائية على شفاهية المرافعات أمام محكمة الجنح والمخالفات، وهذا ما يميز القضاء الجنائي عن القضاء المدني، أين يتم سير الجلسة فيه كتابيا عن طريق العرائض والطلبات الكتابية ورد الخصوم بالتناوب وما على القاضي سوى قراءتها وتمكين الخصم الآخر من الرد وفقا لمقتضيات القانون المدني، إلى حين انتهاء ذلك واكتفاء أحد الخصوم بما سبق تقديمه[1].

3- وجاهية المرافعة: ويقصد بالوجاهية أن تقع إجراءات المحاكمة في مواجهة الخصوم، أي في حضورهم لذلك أوجب المشرع إعلان الخصوم بتاريخ الجلسة حتى يتمكنوا من الحضور وإجراء التحقيق النهائي في مواجهتهم والا أخل بحقوقهم.

أما النيابة العامة فحضورها إجباري باعتبارها تدخل في تشكيلة جهة الحكم، وتبدي طلبات وتعد خصم في الدعوى العمومية، أما المسؤول المدني والمدعي المدني يمكن أن يمثلهما محامي في الجلسة[2].

لكن المتهم يجب عليه أن يحضر الجلسة ولا يكفي حضور الوكيل عنه إلا إذا كان القانون يجيز ذلك صراحة، كما لو كانت حالته الصحية لا تسمح له بالحضور ووقع استجوابه من طرف قاضي منتدب بصحبة كاتب ضبط، وكمبدأ عام لا يمكن قيام إجراءات التحقيق النهائي في غيبة المتهم إلا إذا تم إبعاده عن الجلسة لإخلاله بنظامها، وهنا يتعين على المحكمة اطلاعه بما تم من إجراءات في غيابه، وفي حالة كونه فارا من العدالة هنا يحاكم رغم غيبته، ويصدر في حقه حكم غيابي مع أمر بالقبض الفوري وفقا لما حدده القانون من إجراءات[3].

4- تدوين إجراءات المحاكمة: إن إجراءات التحقيق النهائي أمام محكمة الجنح يتم تدوينها في ورقة الجلسة طبقا للمادة 236 من قانون الإجراءات الجزائية ،ويقوم الكاتب تحت إشراف الرئيس بإثبات سير المرافعات ولاسيما أقوال الشهود وأجوبة المتهم ويوقعها هو والرئيس ويؤشر عليها الرئيس خلال الثالثة (03) أيام الموالية لكل جلسة.

ثانيا : إجراءات سير المحاكمة

[1] امحمدي بوزينة آمنة، المرجع السابق ، ص 201.
[2] لويزة نجار، المرجع السابق ، ص 473
[3] راضية مسعود، المرجع السابق، ص 255. وأنظر أيضا قادري عبد الفتاح، القواعد الإجرائية في جرائم الفساد في التشريع الجزائري المرجع السابق ص 282.

تتشكل محكمة الجنح من قاض فرد ويساعده كاتب الضبط وبحضور وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه، طبقا لأحكام المادة 340 من قانون الإجراءات الجزائية، وتصدر أحكام محكمة الجنح من القاضي الذي يترأس جميع الجلسات والا كانت باطلة، واذا طرأ مانع من حضوره أثناء نظر القضية يتعين نظرها كاملة من جديد المادة 341 من قانون الإجراءات الجزائية[1].

تبدأ المحكمة جلستها بالإعلان عن افتتاحها ثم المناداة على أطراف الدعوى من متهمين وضحايا وشهود ومسؤولين مدنيين إن وجدوا، والتأكد من حضورهم أو غيابهم، ثم يتم التحقق من هوية المتهم أو المتهمين، وتبليغه بالتهمة الموجهة إليه (جريمة من جرائم الفساد)، والمواد القانونية المعاقب عليها (من 25 إلى 48 من القانون رقم 01/06)، وبأمر الإحالة، وطريق اتصال المحكمة بالدعوى.

واذا كان المتهم محبوسا مؤقتا سيق بواسطة القوة العمومية لحضور الجلسة في اليوم المحدد لها طبقا لأحكام المادة 344 من قانون الإجراءات الجزائية، واذا حصلت إحالة المتهم المحبوس مؤقتا طبقا لإجراءات التلبس بالجنحة، أخطره رئيس المحكمة بأن له الحق في اختيار محام يساعده، وفي طلب مهلة لتحضير دفاعه، فإن أبدى المتهم رغبته في ذلك تعين على القاضي أن يمنحه مهلة معقولة لا تقل عن ثلاثة (03) أيام لكي يتمكن من تحضير دفاعه، طبقا لأحكام المادة 338 من قانون الإجراءات الجزائية[2].

واذا كان المتهم مصاب بعاهة طبيعية تعوق دفاعه، وجب تعين محام للدفاع عنه، وفقا لأحكام المادة 01/351 .02 من قانون الإجراءات الجزائية، واذا طلب المتهم الحاضر مدافع عنه فالرئيس ندب مدافع عنه تلقائيا، وباعتبار أن جرائم الفساد كلها جرائم مالية تقنية، ليس فيها ما يستدعي بالقاضي في الجلسة أن يقرر المحكمة سرية فيها، بل تكون في محاكمة علانية، طبقا لأحكام المادتين 285 و342 من قانون الإجراءات الجزائية.

بعدها تبدأ إجراءات التحقيق في الجلسة باستجواب المتهم حول الوقائع المنسوبة إليه، واستفساره حول كل واقعة من الوقائع ومواجهته بالأدلة، ثم يتم سماع الشهود وتصريحات الضحايا، ويكون للنيابة العامة الحق في توجيه الأسئلة مباشرة إلى المتهم والشهود والضحايا، فيما يكون للدفاع المتهم والضحايا الحق في توجيه الأسئلة عن طريق الرئيس، وفقا لما يراه مناسبا في إظهار الحقيقة ومفيدا حسب المادة 224 من قانون الإجراءات الجزائية.

وعند انتهاء التحقيق في الجلسة تسمع أقوال المدعي المدني، والذي يكون في جرائم الفساد ممثل القطاع العام أو الخاص، واذا كان المتهم في جرائم الفساد موظف وبذلك تكون طلباته متمثلة في التعويض عن الضرر الذي لحق بالقطاع العام أو الخاص، وذلك طبقا

[1] نجيمي جمال، قانون الإجراءات الجزائية على ضوء الاجتهاد القضائي، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثالثة 2017، ص16

[2] أنظر المادة 338 من قانون الإجراءات الجزائية

للمادة 353 من قانون الإجراءات الجزائية ، ثم تقدم النيابة العامة طلباتها الكتابية أو الشفوية التي تراها مناسبة لصالح العدالة طبقا لأحكام المادة 238 من قانون الإجراءات الجزائية[1].

وفي الأخير يقدم دفاع المتهم مرافعته وللمدعي المدني والنيابة العامة حق الرّد على دفاع باقي الخصوم والمتهم ومحاميه، ودائما الكلمة الأخيرة للمتهم طبقا لأحكام المادة 353 من قانون الإجراءات الجزائية ، ثم يعلن الرئيس عن انتهاء المرافعات، ويحدد تاريخ النطق بالحكم فيها، كما أن له أن يصدر الحكم في الحال طبقا للمادة 355 من قانون الإجراءات الجزائية.

المطلب الثاني: إجراءات المتابعة أمام المحاكم المتخصصة

لقد تم النص على القطب الجزائي المتخصص بموجب قانون التنظيم القضائي رقم 05/11 قبل عرضه على المجلس الدستوري ليتم التنازل على مصطلح القطب و استبداله بمصطلح المحاكم ذات الاختصاص الموسع، و لم يبرر المشرع هذا، رغم أن المجلس الدستوري لم يتطرق إلى هذا المصطلح بأي شيء من النقد، وقد بادر المشرع الجزائري إلى إنشاء أقطاب متخصصة في المجال الجزائي لمواكبة التطور الحاصل في مجال الجريمة، ومسايرة بقية التشريعات، و ذلك بموجب القانون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل و المتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، وأوكل لها مهمة الفصل في بعض الجرائم ذات الأهمية، ومنها جرائم الفساد، وأناطها في سبيل ذلك بإجراءات خاصة تتماشى مع أهمية هذا النوع من الجرائم، ولقد توسع المشرع الجزائري في الأخذ بالأقطاب الجزائية المتخصصة، إذ نص المشرع في الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت سنة 2020 على استحداث القطب المالي والاقتصادي وهذا بموجب المادة 211 مكرر التي بموجبها تم إنشاء قطب جزائي وطني متخصص لمكافحة الجريمة الاقتصادية و المالية، ورغم جهود المشرع في ضبط آليات عمل هذه الأقطاب، إلا أنها طرحت في الواقع العملي عدة إشكالات واختلافات في التطبيق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ما يمكن أن يثيره القطب المالي والاقتصادي من إشكالات عملية قد تعترض القضاة، لاسيما وكلاء الجمهورية، مما جعلنا نطرح إشكالية آليات عملها في نطاق جرائم الفساد، وهو الأمر الذي سيتم تناوله بالدراسة[2].

الفرع الأول: الأقطاب المتخصصة

تعدّ جرائم الفساد من بين أخطر الجرائم التي تؤثر في استقرار المجتمع وتضر بالنظام القضائي، ولمكافحة هذه الجرائم وتحقيق العدالة، يمكن استخدام الأقطاب المتخصصة في المحاكم لتوفير الأدلة والتحقيق في جرائم الفساد، وهذا ما سنستعرضه فيما يلي:

أولا: التعريف بالأقطاب المتخصصة

[1] امحمدي بوزينة آمنة، المرجع السابق، ص286 .

[2] قادري عبد الفتاح، الإجرائية في جرائم الفساد في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص218.

يصعب إيجاد تعريف للقطب الجزائي المتخصص في ظل غياب تعريف تشريعي له، وفي ظل ندرة حتى لا نقول انعدام تعريف فقهي لهذه الجهة القضائية نظرا لحداثتها في المنظومة القضائية الجزائرية، وأمام هذا الفراغ يمكن لنا أن نعرف القطب الجزائي بأنه جهة قضائية جزائية تختص بالنظر في نوع محدد على سبيل الحصر من الجرائم وتخضع لنفس القواعد الإجرائية المعتادة أمام الجهات القضائية الجزائية الأخرى، وهي من هذا المنطلق مرشحة لأن تكون جهة قضائية جزائية متخصصة شأنها شأن محكمة الجنايات والمحكمة العسكرية المنصوص عليهما في المادتين 2 و4 من القانون العضوي 06-17 المتعلق بالتنظيم القضائي[1].

يتضح لنا من خلال التعريف بان الأقطاب الجزائية هي جهات قضائية متخصصة وليست محاكم خاصة، وأن الإجراءات المتبعة أمام الجهات الجزائية العادية ليست بإجراءات استثنائية وهذا ما أكدته المادة 40 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية عندما نصت على أنّ: "تطبق قواعد هذا القانون المتعلقة بالدعوى العمومية والتحقيق والمحاكمة أمام الجهات القضائية التي تم توسيع اختصاصها المحلي طبقا للمواد 37 و40 و329 من هذا القانون[2]

ثانيا: الاختصاص القضائي للأقطاب الجزائية

تحتل فكرة الاختصاص أهمية جوهرية في قواعد التنظيم القضائي باعتبارها المعيار الذي على أساسه يتم توزيع مختلف المنازعات على مختلف الجهات القضائية وفق قواعد محددة مسبقا، وهي من هذا المنطلق قاعدة إجرائية كونها تنظم كيفية التجاء الأشخاص إلى القضاء ويمكن تعريف الاختصاص على أنه أهلية الجهة القضائية للنظر في المنازعات المرفوعة أمامها والفصل فيها، وهي على نوعين: اختصاص نوعي واختصاص إقليمي أو محلي.

1/ الاختصاص المحلي للأقطاب الجزائية

سبق أن أوضحنا أن الأقطاب الجزائية جاءت كآلية لمكافحة ظاهرة الإجرام الخطير التي أصبحت تهدد ليس فقط الأمن والاقتصاد الوطني بل أضحت عابرة للحدود الوطنية، ولقد حصر المشرع اختصاص الأقطاب الجزائية للنظر في هذه الجرائم الخطيرة دون سواها ويقصد بالاختصاص المحلي الحدود التي بينها المشرع لقضاة النيابة أو التحقيق أو الحكم ليباشروا فيها ولايتهم في الدعوى المعروضة عليهم، ولقد نص قانون الإجراءات الجزائية في المواد 37 و 40 و329، ثم بعد تعديله بالقانون رقم 04-14 على توسيع الاختصاص المحلي لكل من وكيل الجمهورية، قاضي التحقيق وقاض الحكم وذلك في الجرائم المتميزة بالخطورة والتعقيد ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 06-384 المؤرخ في 2006/10/05 المتعلق بتمديد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية وقاضي التحقيق والحكم في بعض المحاكم، إلى دائرة الاختصاص المحلي للأقطاب الجزائية المتخصصة[3].

---

[1] القانون العضوي رقم 06-17 المؤرخ في 2017/03/27 المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية رقم 20، سنة. 2017

[2] الأمر 65/155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

[3] قادري عبد الفتاح، آليات عمل الأقطاب الجزائية المتخصصة في جرائم الفساد، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8 العدد 1، مارس 2021 ص 200.

بصدور المرسوم التنفيذي رقم 06-348 المؤرخ في 2006/10/05 والذي تم بموجبه تحديد وتعيين المحاكم ذات الاختصاص الإقليمي الموسع وكذا الجهات القضائية التي يمتد الاختصاص الإقليمي إليها حيث تم تحديدها كما يلي[1] :

- **القطب الجزائي لمحكمة سيدي أمحمد بالجزائر العاصمة**: ويمتد اختصاصه الإقليمي إلى المجالس القضائية التالية: الجزائر، الشلف، الأغواط، البليدة، البويرة، تيزي وزو، الجلفة، المدية، المسيلة، بومرداس.
- **القطب الجزائي لمحكمة قسنطينة**: ويمتد اختصاصه المحلي إلى المجالس القضائية التالية: قسنطينة، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، تبسة، جيجل، سطيف، سكيكدة، عنابة، قالمة، وبرج بوعريريج (تم تعديله)
- **القطب الجزائي لمحكمة وهران**: ويمتد اختصاصه الإقليمي إلى المجالس القضائية التالية: وهران، بشار، تلمسان، تيارت، سعيدة، سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، غليزان.
- **القطب الجزائي لمحكمة ورقلة**: ويمتد اختصاصه الإقليمي إلى المجالس القضائية التالية: ورقلة، أدرار، تمنراست، إليزي وغرداية (تم تعديله).

تجدر الإشارة إلى أنه وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المحاكم الجزائرية يمتد اختصاصها المحلي إلى خارج حدود الإقليم الوطني إذا تعلق الأمر بالجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال الصادر بموجب القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 غشت 2009[2] في حال ارتكابها خارج الإقليم الوطني، عندما يكون مرتكبها أجنبيا وتستهدف مؤسسات الدولة الجزائرية أو الدفاع الوطني أو المصالح الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، مع ما يلزم هذا الأمر من وجود إطار التعاون والمساعدة القضائية الدولية في حدود الاتفاقيات الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل.

2/ الاختصاص النوعي للأقطاب الجزائية المتخصصة

يقصد بالاختصاص النوعي بصفة عامة الولاية القضائية لجهة بعينها للنظر في قضايا محددة أو جرائم معينة بنص القانون [3]، ومن بين الجرائم التي تختص بها الأقطاب الجزائية تلك المنصوص عليها في المواد 37-40-329 من قانون الإجراءات الجزائية وهي:

- **جرائم المخدرات:** المنصوص والمعاقب عليها بموجب القانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع استعمال والإتجار غير المشروعين بها
- **الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية:** لا يوجد تعريف محدد لها وذلك لاختلاف أنماط وأشكال ارتكابها، غير أنه يمكن إعطاء تعريف لها على أنها: "مؤسسة

[1] بنور سعاد، الأقطاب الجزائية المتخصصة بين الاستراتيجية الوطنية والتعاون القضائي الدولي مكافحة جرائم الفساد، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق –جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، العدد التاسع/ ديسمبر 2019، ص58.

[2] قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430, الموافق 5 غشت سنة 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها

[3] محمد بكرارشوش، الاختصاص الإقليمي الموسع في المادة الجزائية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه قاصدي مرباح ورقلة، العدد الرابع عشر جانفي 2016 ص 319.

إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج تمارس نشاطات غير مشروعة بهدف تحقيق أرباح وعائدات مالية وتكون وفق عبر سرية تامة".

- **الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات:** المنصوص والمعاقب عليها في المواد و394 مكرر إلى 394 مكرر 07 من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة والمتمم
- **جرائم تبييض الأموال:** المنصوص والمعاقب عليها في المواد من 1 إلى 35 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 05 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.
- **جرائم الإرهاب:** المنصوص والمعاقب عليها في المواد من 87 مكرر إلى 87 مكرر 10 من قانون العقوبات بموجب تعديله بالأمر 95-11 المؤرخ في 25 فيفري التعديل الثاني بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006
- **الجريمة المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف:** المنصوص والمعاقب عليها بموجب الأمر 26-22 المؤرخ في 09 يوليو 1996 المعدل والمتمم بالأمر رقم 03-01 المؤرخ في 29 فيفري 2003 والأمر رقم 10-03 المؤرخ في 09 يوليو 2010.

بالإضافة إلى جرائم الفساد والتي أخضعتها المادة 24 مكرر 01 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إلى اختصاص المحاكم الجزائية ذات الاختصاص الإقليمي الموسع بعد أن تم تعديلها بموجب الأمر رقم 10-05، وجرائم التهريب التي نصت عليها المادة 34 من الأمر 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب، على إحالتها إلى اختصاص المحاكم السالفة الذكر[1].

ثالثا: أسباب إنشاء الأقطاب الجزائية المتخصصة وأهدافها

إن تبني المشرع الجزائري لهذا النوع من المحاكم جعل كل دارس للقانون يتساءل عن إنشائها وكذا الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال استحداثه لها.

1/أسباب إنشاء الأقطاب الجزائية المتخصصة:

تعود الأسباب لإنشاء أقطاب جزئيه غير مألوفة في النظام القضائي الجزائري إلى عدة دوافع منها:

أ/ غياب هيئات قضائية وإجراءات متخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة خاصة بعد أن أصبحت هذه الأخيرة واقع إجرامي ملموس يشكل خطرا على المؤسسات البنكية على المعاملات المالية، فالمنظمات الإجرامية تهدف إلى القيام بأفعال مهيكلة ومنسقة لها أبعاد أخطر من تلك الأفعال الفردية والمعزولة، وعليه فهذا الإجرام المنظم لابد وأن يقابله من جهة الدولة تشريع ونظام قضائي متخصص فمثلا قانون العقوبات رغم انه نص على تكوين جمعيه أشرار لكن هذا النص القانوني أثبت الواقع الإجرامي عدم مسيرته لأشكال الجريمة المنظمة[2].

---

[1] هامل محمد، القطب الجزائي الاقتصادي والمالي كآلية لمكافحه جريمة التهريب، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية المجلد الخامس العدد الثاني ص 873.

[2] عبد المجيد زعلاني، الاتجاهات الجديدة لتشريع جرائم الصرف، المجلة القضائية، العدد الأول، 1966، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1998، ص61

ب/ التنسيق ومسايرة مصالح البحث والتحري يتطلب وجود قضاء متخصص، حيث سبقت مصالح الأمن المختلفة الجهاز القضائي فيما يتعلق بفرق البحث والتحري عن الجرائم (كفرقه التحقيقات المالية والاقتصادية، التحري عن المساس بحرمة الأشخاص والممتلكات، التهريب والتزوير) وبالتالي أدى ذلك إلى ضرورة إنشاء قضاء متخصص.

ج/ الجهاز القضائي الحالي غير مهيأ لمكافحة الجريمة المنظمة من حيث عدم قدرة التنظيم القضائي الحالي في غياب وسائل تشريعية وتنظيمية على التكييف مع أشكال الجريمة المنظمة، ويبرز ذلك بوضوح عند قضاة التحقيق حيث يسخر قاضي تحقيق وحيد لكل ملفه لرغم انه أمامه إجرام منظم مرتكب من طرف جماعه إجرامية[1].

2/ أهداف إنشاء الأقطاب الجزائية المتخصصة:

إن تجسيد المحاكم ذات الاختصاص الموسع في الجزائر كان الهدف منه تحقيق الغايات المرجوة منها على أرض الواقع والوصول من خلالها إلى نتائج أهمها:

أ/ إطار وهيكلة جديدة لمكافحة الجريمة المنظمة من حيث:

- اختصاص إقليمي موسع يقابله نوعي محدود.
- إدراج فكرة العمل كفريق بواسطة العمل المشترك وتقسيم العمل خصوصا إعادة النظر في علاقة النيابة العامة بالتحقيق
- قضاء وقضاة متخصصين (نيابة، تحقيق وحكم) خلافا لمبدأ عدم التخصص للقضاة (أو القاضي ذو الاختصاص العام)[2].

ب/ عمل قضائي نشط يتمثل في تحديد الأهداف من التحري والمتابعة من حيث:

- البحث فيما وراء الحدث (الواقعة المجرمة) تحديد هوية المنظمات الإجرامية التي وراء الواقعة المجرمة.
- ضمان استمرارية إدارة التحقيقات.
- تحديد استراتيجية للمتابعة تتمحور حول حدود المتابعة، تحديد الأهداف، تقييم الوسائل والنتائج.
- البحث والتحري للوصول إلى المجرمين دون انتظار ارتكاب الأفعال الجرمية.
- التنسيق بين أهداف المتابعة وإدارة التحقيقات (علاقة النيابة بالتحقيق).

ج/ تسيير العمل القضائي بأكثر فعالية من حيث:

- سرعة التسيير والتصدي للملفات القضائية من حيث عامل التخصص والوسائل المتاحة.
- توحيد وتنسيق الممارسات الإجرائية خصوصا تلك المتعلقة بوسائل التحرير الخاصة

[1] طارق كور، اليات مكافحه جريمة الصرف، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص155-156.
[2] عبد المجيد زعلاني، المرجع السابق ص 68.

- تطوير التعاون الدولي لتفعيل آليات التعاون الدولي بشكل أحسن مما كانت عليه في السابق[1].

رابعا: إجراءات انعقاد الاختصاص للأقطاب الجزائية

لكي يتم اتصال القطب الجزائي المتخصص بالقضية يجب على النائب العام أن يقوم بإجراء المطالبة وهو المختص الوحيد بهذا الإجراء"[2]، حيث خولت المادة 40 مكرر 3 من قانون الإجراءات الجزائية للنائب العام لدى المجلس القضائي التابعة له المحكمة الجزائية المتخصصة صلاحية المطالبة بملف الإجراءات في جميع مراحل الدعوى العمومية [3].

في حالة فتح تحقيق قضائي، يصدر قاضي التحقيق المختص محليا أمر بالتخلي عن الإجراءات لفائدة قاضي التحقيق لدى المحكمة الجزائية المتخصصة [4]ويمكن لقاضي التحقيق القيام تلقائيا أو بناء على طلب النيابة العامة وطوال مدة الإجراءات أن يأمر باتخاذ كل إجراء تحفظي أو تدبير أمن، زيادة على حجز الأموال المتحصل عليها من الجريمة [5].

"فضلا عن هاته الإجراءات المتعلقة بالمتابعة تطبق القواعد والإجراءات العادية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، سيما ما يتعلق بالمتابعة والتحقيق والمحاكمة وطرق الطعن وكذا تنفيذ العقوبات"[6].

أي باختصار" ينعقد الاختصاص لمحكمة القطب الجزائي المتخصص عند مطالبة وكيل الجمهورية لدى الجهة ذات الاختصاص الإقليمي الموسع إذا رأي أن الجريمة تدخل ضمن اختصاص محكمة القطب وهذا يكون بعد أخذ رأي النائب العام [7]، كما يمكن لوكيل الجمهورية لدى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي أن يطالب بملف الإجراءات خلال جميع مراحل الدعوى بعد اخذ رأي النائب العام وعليه يمكن القول أنّ الاختصاص في هذه الحالة يكون بين محكمة وقوع الجريمة والقطب المتخصص ما لم يطالب النائب العام لدى القطب بالملف[8]."

الفرع الثاني: القطب الجزائي الاقتصادي المالي

تم استحداث قطب جزائي اقتصادي ومالي بموجب الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 13 أوت 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، حيث يتم على مستوى هذا القطب معالجة الجرائم الاقتصادية والمالية الأكثر تعقيدا والجرائم المرتبطة بها.

أولا : نشأة القطب الجزائي الاقتصادي المالي

---

[1] عبد المجيد زعلاني، المرجع السابق ص 69.
[2] طارق كور، المرجع السابق، ص 173
[3] المادة 40 مكرر 3 ف 1 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالقانون 14/04
[4] المادة 40 مكرر 3 ف 2 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالقانون 14/04
[5] المادة 40 مكرر3 ف5 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالقانون 14/04
[6] طارق كور، المرجع السابق، ص 174
[7] المادة 40 مكرر 2 من الأمر 66/155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.
[8] راضية مسعود، المرجع السابق ص 260.

أنشأ القطب الجزائي الاقتصادي والمالي على مستوى محكمة مجلس قضاء الجزائر وهو قطب جزائي وطني متخصص لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية[1]، بحيث يخضع قاضي التحقيق ورئيس القطب الجزائي الاقتصادي والمالي إداريا لسلطة رئيس مجلس قضاء الجزائر[2] ، وتم تنصيبه فعليا بتاريخ 07/09/2020

وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق أهداف يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات، الأول يتعلق بفعالية التحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها والثاني يهدف إلى حماية حقوق أطراف المحاكمة الجنائية، سواء كانت تتعلق بحقوق الدفاع أو حقوق الضحية، الهدف الثالث ذو طبيعة قضائية بحتة، وهو استحداث جهات قضائية متخصصة، يكون لها دور محوري في عملية ردع الجرائم الاقتصادية والمالية الأكثر تعقيدا[3].

ثانيا: اختصاص القطب الجزائي الاقتصادي والمالي

ينقسم اختصاص القطب الجزائي الاقتصادي والمالي إلى اختصاص إقليمي وآخر نوعي كالتالي:

1 الاختصاص الإقليمي للقطب الجزائي الاقتصادي والمالي:

منحت المادة 221 مكرر 1 من الأمر 20-04 لوكيل الجمهورية لدى القطب الجزائي الاقتصادي والمالي وكذا قاضي التحقيق ورئيس القطب ممارسة كافة صلاحياتهم في كامل التراب الإقليمي الوطني وهذا راجع إلى خطورة وطبيعة الاقتصاد وما تشكله من تهديد أمني خطير على الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى.

أنشأ القطب الجزائي الاقتصادي والمالي على مستوى محكمة مقر مجلس قضاء الجزائر العاصمة كقطب متخصص لمحاكمة مرتكبي الجرائم التي أوردها المشرع على سبيل الحصر وفقا لنص المادة 211 مكرر[4].

2 / الاختصاص النوعي للقطب الجزائي الاقتصادي والمالي:

يختص القطب الجزائي الاقتصادي والمالي بالنظر في الجرائم الاقتصادية والمالية الأكثر تعقيدا والجرائم المرتبطة بها[5] ، حيث يمارس وكيل الجمهورية لدى القطب الجزئي الاقتصادي والمالي، وكذا قاضي التحقيق ورئيس ذات القطب اختصاصا مشتركا من الاختصاص الناتج عن تطبيق المادة 37 من قانون الإجراءات الجزائية التي تحدد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية بمكان وقوع الجريمة، ومحل إقامة أحد الأشخاص

---

[1] المادة 211 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

[2] انظرالمادة 211 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3] Vergès Etienne, « Procédure pénale », Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 2014/1 (N° 1), p. 143-151. DOI : 10.3917/rsc.1401.0143. URL : https://www.cairn.info/revue-de-science-criminelle-et-de-droit-penal-compare-2014-1- page-143.htm

[4] بن بوعزيز أسية، إجراءات التقاضي أمام القطب الجزائي الاقتصادي والمالي، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، المجلد1، العدد1، 2021، ص 9.

[5] المادة 211 مكرر 3 من الأمر 20_04 "يتولى القطب الجزائي الاقتصادي والمالي البحث والتحري والمتابعة والتحقيق والحكم في الجرائم الاقتصادية والمالية الأكثر تعقيدا والجرائم المرتبطة بها"

المشتبه في مساهمتهم فيها، وبالمكان الذي تم في دائرته القبض على أحد هؤلاء الأشخاص حتى ولو حصل هذا القبض لسبب آخر[1].

كما يجوز تمديد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم في جرائم المخدرات، الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الألية للمعطيات، جرائم تبيض الأموال، الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص والصرف وجرائم الفساد خاصة.

كما أحالت المادة 211 مكرر 2 إحالتنا إلى المادة 40 من نفس القانون التي تحدد اختصاص قاضي التحقيق محليا بمكان وقوع الجريمة أو محل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في اقترافها، كما يعود الاختصاص المحلي في ماده الجنح إلى محكمه محل الجريمة أو محل إقامة أحد المتهمين أو شركائهم أو محل القبض عليهم ولو كان هذا القبض قد وقع لي سبب آخر، ولا تكون محكمة محل حبس المحكوم عليهم مختصة إلا وفق الأوضاع المنصوص عليها في المادتين 552_553[2]

ملخص الفصل الثاني :

إن نظام مكافحة الفساد لا يقتصر على تجريم أفعال الفساد ومعاقبة الجناة و إنما يتطلب جانب ذلك وجود نظام إجرائي فعال ومتكامل لمتابعة المتهمين بالفساد ومحاكمتهم واسترداد عائدات أنشطتهم الإجرامية لهذا حيث اعتمد المشرع على آليات يحتمل فيها المساس بحقوق الأشخاص لما لممارسيه من مسؤولية ملقاة على عاتقهم تكلفهم بحماية المجتمع من جميع أشكال الإجرام الذي أصبح يمارسه أشخاص يتفننون في ارتكابه من حيث التنظيم و التخطيط قبل الإتيان عليه فنتيجة لمواكبة شخصية المجرم الحديث للتطور التكنولوجي الذي أصبح يتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي سهلت عليه مهمة التحرك والتخفي عن رجال القانون، لدرجة أن أعماله الإجرامية أصبحت تتسم بالاحترافية ،ولم تبقى الحدود الوطنية هاجسا أمامه، خاصة مع عدم وجود أي جهاز يجاريه وحتى القانون نفسه ورجاله استعصى

[1] بن بوعزيز أسية، المرجع السابق، ص 10

[2] المادة 552 من ق ا ج التي نصت على " إذا كان محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية محبوسا بمقر الجهة القضائية التي أصدرت حكم إدانته سواء كان نهائيا أم لم يكن، فانه يكون لوكيل الجمهورية أو لقاضي التحقيق أو للمحاكم أو المجالس بدائرة محل الحبس الاختصاص بنظر جميع الجرائم المنسوبة إليه فيما خرج عن القواعد المنصوص عليها في المواد 37 و40 و329 فقرة أولى " والمادة 553 التي تنص " إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية محبوسا ولم يكن ثمة مجال تطبيق المادة 552 تعين اتخاذ الإجراءات المتبعة في حالة تنازع الاختصاص بين القضاة ولكن بناء على طلب من النيابة العامة وحدها بقصد إحالة الدعوى من الجهة القضائية المطروح أمامها النزاع إلى الجهة التي بها مكان الحبس ".

عليهم مواكبة هذا النوع من الإجرام والمجرمين تضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته مجموعة من الإجراءات الجديدة الخاصة بقمع هذه الجرائم على المستوى الوطني، والتي تكون في مختلف مراحل سير الدعوى العمومية والتي تبدأ إجراءاتها بمرحلة البحث والتحري أي مرحلة الاستدلالات التي تهدف إلى البحث والتحري عن الجرائم والكشف عن مرتكبيها والتي تتولاها أجهزة الضبطية القضائية باعتبارها صاحبة الاختصاص في ذلك أو الجهات القضائية المختصة ليتم تطبيق العقوبات المقررة لها.

ولم تقتصر جهود المشرع الجزائري في مكـافحة الفساد على الصعيد الوطني فقط بل كان للصعيد الدولي دور هام في ذلك من خلال النص على التعاون الدولي واسترداد الموجودات حتى يكون لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته الفعالية المبتغاة.

الخاتمة

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ولها جذور عميقة تتداخل فيها عوامل مختلفة وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. ويعتبر الفساد ظاهرة معقدة وتنشأ في كثير من الأحيان نتيجة مشكلات متجذرة في السياسة والحوافز المؤسسية والحكم، على الرغم من جهود الأنظمة الحاكمة في وضع تعاليم دينية وتوجيهات أخلاقية لمكافحة الفساد، إلا أنها استمرت بسبب ضعف النفس البشرية وطغيان حب المال والسلطة.

ينتشر الفساد ويؤدي إلى الفقر والتخلف والظلم الاجتماعي في العديد من الدول النامية

مع تفشي هذه الظاهرة بصورة عامة وجرائمها بصورة خاصة وتأثيرها الضار على المجتمع والدولة، أصدر المشرع الجزائري في 20 فيفري سنة 2006 قانونًا مستقلاً لغرض الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها.

يُعد هذا القانون، محلا لدراستنا والذي يهدف إلى توفير إطار قانوني قوي يحدد الأعمال التي تعد فسادًا وينص على العقوبات المناسبة للمرتكبين كما تضمن آليات وقائية تهدف إلى رصد ومنع جرائم الفساد، بالإضافة إلى قواعد تجريبية موضوعية وإجرائية يستند إليها المشرع لتحديد ما يُعتبر فعلًا فسادًا مجرمًا يُعاقب عليه قانونًا، وقواعد إجرائية تناسب : خصوصية هذه الجرائم لتكون ملائمة للمتابعة الجزائية التي قد تُتخذ ضد مرتكب جريمة أو أكثر

وفي ختام هذه الأطروحة يمكننا استخلاص أهم النتائج التي توصلنا إليها، كما نعرض بعض التوصيات التي نراها مهمة في ضوء ما لمسناه في هذه الدراسة على نحو الاتي:

النتائج المتوصل إليها:

- قد اعتُبر الفساد مشكلة في العديد من اللغات والكتب السماوية، وأيضًا في آراء المتخصصين، فعرف ببساطة على أنه استغلال شخص أو مجموعة من الأفراد الذين يحتلون منصبًا أو وظيفة للحصول على مكاسب مادية أو معنوية.
- الفساد هو سلوك غير أخلاقي وغير مقبول يتعارض مع الاحترام المطلوب للوظيفة ويعتبر هجومًا على النزاهة والشفافية المتوقعة من الموظف العام، وهو أيضًا خيانة للثقة العامة وتعريض للقيم الأخلاقية للمجتمع، ويتجاوز حقوق العام لصالح المصالح الخاصة.
- أصبحت قضية الفساد ذات أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث أنشأت العديد من الدول هيئات أو لجان لمكافحة الفساد، تنوعت الأدوات التشريعية بين القوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية على الرغم من التنوع في المناهج المتبعة في هذه التشريعات، إلا أن هدفها واحد وهو الوقاية من الفساد ومكافحته.

- إن قضية الفساد تُعتبر قضية رئيسية ومحورية لجميع الدول سواءً كانت نامية أو متقدمة، فالفساد بجميع أشكاله يشكل خطرًا على النظام الإداري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع بأكمله وتسعى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الوطنية لمعالجة هذا الخطر ووضع القوانين والاتفاقيات وتعزيز الأنظمة الوطنية لمكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تسعى وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في مكافحة الفساد ورفع الوعي بأهميته، يجب أن تتعاون الحكومات مع هذه الجهات لتعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار ورصد الفساد.
- يعد الفساد مشكلة وطنية ودولية تتطلب تعاون جميع الدول للتصدي له ومكافحته. فالآثار السلبية للفساد تشمل هدر المال العام والخاص، ولكن الأبعد من ذلك هو تفكك الأخلاقيات وضعف قيم المجتمع وتراجع أدائه. يؤثر الفساد بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية للبلاد والعلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات.
- في حالة الفساد، غالبًا ما يكون الفاعل هو شخص يحمل منصبًا أو وظيفة ويستغل هذا المنصب لتحقيق مكاسب شخصية. لذلك، يجب أن يسعى القانون إلى الكشف عن الفساد والقضاء عليه، ويجب أن تتحمل الدولة مسؤولية إثبات مصداقيتها من خلال معاقبة المسؤولين الفاسدين. يجب أيضًا تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في جميع جوانب الحياة العامة والإدارية.
- قد اتخذ المشرع الجزائري إجراءات لمكافحة الفساد، حيث أقر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته استجابةً لمصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يتضمن هذا القانون مجموعة من الأحكام المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، ويعاقب مختلف الأعمال والسلوكيات التي تشكل جرائم فساد. وقد تم تجنيح جرائم الفساد بعقوبات مشددة، بما في ذلك الحبس والغرامة. بالإضافة إلى ذلك، تم إقرار المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ومحاسبته عن جرائمه.

- نجد أيضًا أن المشرع الجزائري قد اتخذ إجراءات أخرى لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في البلاد. فقد تم إنشاء هيئات خاصة لمكافحة الفساد، مثل هيئة الوقاية من الفساد ومكافحته (هيئة الكسب غير المشروع)، والتي تتولى مهام تحقيق ورصد الفساد وتقديم المساعدة في الوقاية منه، كما تم تعزيز الرقابة والمراقبة على الجهات الحكومية والمؤسسات العامة لمنع وكشف الفساد.
- علاوة على ذلك، يتم تشجيع المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بدور هام في رصد الفساد وإلقاء الضوء على الممارسات غير القانونية. وتعمل هذه المنظمات على توعية الجمهور بأهمية مكافحة الفساد وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن أي حالات فساد تشهدها المجتمع.

الإجابة على الإشكاليات الفرعية :

التوصيات والاقتراحات:

- **تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات**: يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات الدولية لتبادل المعلومات المتعلقة بالفساد والتعاون في التحقيقات الجنائية المشتركة.
- **تشجيع المشاركة الشعبية في صنع القرارات**: يجب تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات الهامة وإشراكهم في تحقيق الشفافية والمساءلة.
- **تعزيز ثقافة النزاهة في التعليم**: يجب أن يكون التعليم محورًا لتعزيز ثقافة النزاهة والأخلاق، من خلال تضمين مناهج تعليمية تسلط الضوء على أخلاقيات القيادة ومكافحة الفساد.
- **تطوير آليات لحماية المبلغين عن الفساد**: يجب توفير آليات حماية فعّالة للأفراد الذين يبلغون عن حالات الفساد، مثل الحماية القانونية والسرية والحماية من التعسف والانتقام.
- **تعزيز الشفافية في عمليات المشتريات العامة**: يجب وضع إجراءات شفافة وموثوقة لعمليات المشتريات العامة، مثل توفير معلومات مفصلة عن الصفقات وفحص دورات العقود للتحقق من سلامتها.

- **تعزيز دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد**: يجب تشجيع المشاركة الفعّالة للشركات والمؤسسات الخاصة في جهود مكافحة الفساد، من خلال تبني معايير أخلاقية صارمة والإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة.
- **توفير التدريب والتثقيف للموظفين العاملين في المؤسسات العامة والقطاع الخاص**: يجب توفير برامج تدريبية مستمرة للموظفين لرفع مستوى الوعي بمخاطر الفساد وتعزيز المهارات اللازمة للكشف عن الفساد والتصدي له.

- **تعزيز الرقابة والرقابة الداخلية**: يجب تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة والشركات الخاصة، بما في ذلك إجراء تدقيقات دورية للحد من فرص الفساد وتحقيق المزيد من الشفافية.
- **تعزيز الجرائم المالية والاقتصادية**: يجب تعزيز القدرات القانونية والتحقيقية لمكافحة جرائم الفساد المالي والاقتصادي، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية لضمان تحقيق العدالة وتطبيق العقوبات.
- **تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة**: يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد، من خلال تطوير أنظمة مبتكرة لتسجيل المعاملات وضمان الشفافية وعدم القابلية للتزوير.

- **توسيع نطاق التوعية العامة**: يجب توسيع نطاق التوعية العامة بمخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع، من خلال حملات إعلامية وتثقيفية وتشجيع وسائل الإعلام والمجتمع المدني على تسليط الضوء على قضايا الفساد.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

القرآن الكريم.

أ/ الاتفاقيات الدولية والقوانين الدولية.

1- UNODC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الطبعة الثانية المنقحة، الأمم المتحدة، نيويورك ،2012.
2- هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحوكمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 1994.

ب/ القوانين العضوية:

1- القانون العضوي 79-09 مؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
2- القانون العضوي رقم 06-17 المؤرخ في 2017/03/27 المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية رقم 20، سنة. 2017.
3- القانون العضوي رقم: 04-11 مؤرخ في 21 رجب عام 1425 الموافق 6 سبتمبر سنة 2004 يتضمن القانون الأساسي للقضاء، جريدة رسمية عدد 57.
4- القانون العضوي رقم: 04-12 مؤرخ في 21 رجب عام 1425 الموافق 06 سبتمبر سنة 2004، يتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

ج/ القوانين العادية:

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996 المعدل والمتمم.
2- قانون العقوبات الطبعة الخامسة عشر.
3- قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.
4- القانون رقم: 62-157 المؤرخ في 31-12-1962 والمتضمن تمديد العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما بتعرض مع السيادة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 02، مؤرخة في: 11-01-1963.
5- القانون 80-05 المؤرخ في 1 مارس 1980، المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة
6- القانون رقم 06 -22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري.
7- القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 مايو 2022، جريدة رسمية عدد 32.
8- القانون 06-01، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
9- القانون 06-02 المؤرخ في 2006 الجريدة الرسمية رقم 14.

10-القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي.
11-القانون 06-03 المؤرخ سنة 2006 الجريدة الرسمية رقم14.
12-قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430، الموافق 5 غشت سنة 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.
13-القانون 19-10 المتضمن تتميم وتعديل قانون الإجراءات الجزائية، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخ في 18 ديسمبر 2019.
14-القانون رقم 90_32، المؤرخ في 4 ديسمبر متعلق بمجلس المحاسبة وسيره، الجريدة الرسمية، عدد 53 المؤرخ 5 ديسمبر 1990.

د/ الأوامر:

1- الأمر 02-15 مؤرخ في 7 شوال عام - 1436 الموافق ل 23 جويلية 2015 يعدل ويتم الأمر 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام - 1386 الموافق ل 8 جويلية 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40.
2- أمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 46 المؤرخة في 16 يوليو 2006.
3- الآمر رقم 66/ 156مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
4- الأمر رقم 95_20 المؤرخ 17 جويلية 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 39 الصادر 23 جويلية 1995.

ه/ المراسيم:

1- المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
2- المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن التعديل الدستوري.
3- المرسوم الرئاسي رقم 06-413 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها.
4- المرسوم الرئاسي 426/11 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، معدل بالمرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2014.

5- المرسوم التنفيذي رقم: 272/08، المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، ج ر ج ج، عدد 50، 2008.

ثانيا: المراجع:

أ- المراجع العامة:

1- إبراهيم الشباسي، شرح قانون العقوبات الجزائري، الطبعة الأولى، دار الكتاب، بيروت، 1981.
2- ابراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط. الجزء الثاني، مجمع اللغة العربية سنة 1973.
3- ابراهيم عبد الكريم الغازي، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية، بغداد، مطبعة الازهر،1973.
4- ابراهيم مصطفى واخرون، المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، الطبعة 1، دار الدعوة، مصر القاهرة 2006.
5- ابن كثير، عماد الدين ابي الفداء إسماعيل (774هـ) ، تفسير القرآن العظيم، المكتب القاضي الأزهر ، القاهرة ، طبعة 1، جزء2، 2001.
6- ابن ماجه ،(273هـ) في سننه، كتاب الديات ،باب لا يجني أحد على أحد ، الجزء 4، رقم الحديث 2669، سنن ابن ماجه، دار الرسالة العالمية، لبنان، الطبعة 01 ،2009
7- ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي (711هـ) لسان العرب، جزء 03، دار لسان العرب، بيروت.
8- أبو الفضل جمال الدين محمد بني مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، دار المعارف، القاهرة.
9- أبو داود في سننه، اكتساب الصلاة، رقم الحديث ،1009، سنن ابي داود، الجزء 4، دار الفكر، سوريا.
10- أبو زهرة :محمد أحمد مصطفى أحمد، الجريمة والعقوبة في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة.
11- احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الطبعة السابعة عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2018.
12- أحمد أبو الروس، القصد الجنائي والمساهمة والمسؤولية الجنائية والشروع والدفاع الشرعي وعلاقة السببية، الموسوعة الجنائية الحديثة، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون تاريخ.
13- أحمد حسني أحمد طه، شرح قانون العقوبات،(القسم العام)، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، مصر.

14- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
15- احمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
16- احمد غاي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، دار هومة، الجزائر.
17- أحمد فتحي بهنسي، العقوبة في الفقه الإسلامي، دار الشروق، بيروت 1983.
18- أحمد فتحي بهنسي، المسؤولية الجنائية في الفقه، الطبعة الرابعة، دار الشروق، القاهرة،1988.
19- احمد فتحي سرور، مراقبة المحادثات التلفونية، الحيلة الجنائية القومية، مصر، 1963.
20- أحمد مجحودة، أزمة الوضوح في الإثم الجنائي في القانون الجزائري والقانون المقارن، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،2000.

21- أكرم نشأت إبراهيم، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
22- الإمام أبي زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي، ومعه المنهاج السوي في ترجمة الإمام، النووي ومنتقى الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، روضة الطالبين، الطبعة الثالثة، الجزء السابع، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.
23- الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، اخرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرجي، الأم، الجزء السادس، دار الكتب العلمية، بيروت.
24- بارش سليمان، محاضرات في قانون العقوبات الجزائري، القسم لخاص، د ط ، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1985
25- بشير المجالي، جمع وتحليل المعلومات الجنائية اللازمة لاستخدام التسليم المراقب والتحريات العادية والإلكترونية، الحلقة العلمية "تحليل المعلومات الجنائية في مجال مكافحة المخدرات"، كلية التدريب، عمان، 2011
26- بلال خلف السكارة، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولي، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
27- ثامر كامل محمد، المجتمع المدني، والتنمية السياسية، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
28- جان توشار، ترجمة علي مقلد، تاريخ الفكر السياسي، العالمية للطباعة، بيروت، 1981.

29- جباري عبد المجيد، دراسات قانونية في المادة الجزائية على ضوء أهم التعديلات الجديدة، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2013.

30- جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، الطبعة 1، الجزء الثاني، بيروت، 1986.

31- جراهام كينلوتش، ترجمة محمد سعيد فرح، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2001.

32- الجوهري اسماعيل بن حماد الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق احمد عبد الغفور عطار، الطبعة 4، دار العلم للملايين، بيروت، 1990

33- جي روشيه، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، علم الاجتماع الأمريكي، دار المعارف، القاهرة،1981.

34- خريط محمد، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، 6ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

35- دون مؤلف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الطبعة 2، الكويت، مطابع دار الصفوة، 2006.

36- رضا فرج، شرح قانون العقوبات الجزائري، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر.

37- رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966.

38- ساحل محمد، المالية العامة، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

39- سامي الطوخي، الإدارة بالشفافية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

40- سامية محمد جابر، حسن محمد حسن، علم اجتماع القانون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001.

41- سعيد جبر، الحق في الصورة ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1986.

42- سمير الأمير، مراقبة التليفون والتسجيلات الصوتية والمرئية، ط3 ، دار الكتاب الذهبي ، 2000 .

43- سمير عالية، شرح قانون العقوبات، القسم العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

44- الشاطبي أبو إسحاق ابراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق أبو عبيدة، مشهور بن حسن آل سليمان، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار عفان، 1417.

45- شبلي مختار، الجهاز الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومة، الجزائر، 2012.

46- الشيخلي عبد القادر، أخلاقيات الوظيفة العامة، مكتبة مجد اللاوي عمان،1999.
47- صادق المرصفاوي ، المرصفاوي في المحقق الجنائي، ط2 ، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1990.
48- الصنعاني محمد بن إسماعيل بن صلاح (671هـ)، سبل السلام شرح بلوغ الم ا رم، تحقيق جازم علي، بهجت القاضي –كتاب الجنايات، الجزء 3، الطبعة 1، مكتبة نزار مصطفى، الرياض ، 1995.
49- طارق كور، آليات مكافحه جريمة الصرف ، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
50- طاهري حسين ، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة الثالثة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
51- عادل قورة، محاضرات في قانون العقوبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
52- عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، الطبعة 1، دار الشروق،2004.
53- عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

54- عبد الرحمن خلفي، محاضرات في القانون الجنائي العام، دراسة مقارنة، دار الهدى، الجزائر 2013.
55- عبد العزيز سعد ، إجراءات ممارسة الدعوى الجزائية ذات العقوبة الجنحية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2008.
56- عبد العظيم حمدي، غسيل الأموال في مصر والعالم (الجريمة البيضاء، أبعادها، آثارها، وكيفية مكافحتها)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1997.
57- عبد القادر عودة، قانون العقوبات الجزائري، الجزء1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.
58- عبد الله الحنفي، السلطات الإدارية المستقلة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2000.
59- عبد الله العلالي، لسان العرب المحيط، دار الجبل ودار العرب، الطبعة الأولى، لبنان، 1986.
60- عبد الله أوهايبية ، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، البحث و التحري ، دار هومة الجزائر ، 2003.
61- عبد الله اوهايبية ، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، التحقيق والتحري ، دار هومة للطباعة والنشر التوزيع ، الجزائر2006.
62- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم العام للجريمة) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1998.

63- عبد الله عبد الغني غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994.

64- عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع (النظرية السوسيولوجية المعاصرة) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2007.

65- عبد الله هلالي ، تفتيش نظم الحاسب الآلي و ضمانات المتهم المعلوماتي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 1997.

66- عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.

67- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أصول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دون سنة.

68- عزت حسنين، الجرائم الماسة بالنزاهة بسن الشريعة والقانون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981.

69- عزوز عبد القادر، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، جامعة دمشق كلية العلوم السياسية مكتبة العلوم، دمشق، عام 2010.

70- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دون طبعة، دار النضال، بيروت، 1989.

71- على محمد جعفر، قانون العقوبات، القسم الخاص، المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان،2006

72- علي حسين الخلف وعبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد.

73- علي خطار شطناوي، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003

74- علي شملال، السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية ، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر 2008.

75- علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2005.

76- الغزالي أبو حامد محمد بن أحمد، إحياء علوم الدين، الجزء 4، دار المعرفة، بيروت.

77- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

78- فاروق سعد، تراث الفكر السياسي، قبل الأمير وبعده، مطبعة الانتصار، بغداد،1988.

79- فتوح عبد الله الشاذلي، قانون العقوبات(القسم العام)،الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1998.
80- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام، الطبعة 5، الناشر غير محدد، 1985.
81- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الجزء 01، دار الحديث، القاهرة، 2008.
82- كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن،2009
83- كمال بوشليق، الضوابط القانونية لحماية الإجراءات الجزائية خلال التحقيق التمهيدي، دار بلقيس، الجزائر، 2020.
84- كوكرطوس يوسف داود، الجريمة المنظمة، ط1 ، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2001.
85- مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1988 .
86- محمد حزيط ، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، الطبعة الخامسة ، دار هومة ، الجزائر ، 2010.
87- محمد حزيط، أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى 2018 .
88- محمد زكي أبو عامر وعبد القادر علي القهوجي، القانون الجنائي، القسم الخاص، الدار الجامعية مصر،1985.
89- محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية .
90- محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري، الطبعة الثانية، القسم الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
91- محمد عباس منصور، العمليات السرية في مجال المخدرات ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.
92- محمد عقلة، نظام الإسلام، العبادة والعقوبة، الطبعة الأولى، مكتبة الرسالة، الأردن، 1986.
93- محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية،1984 .
94- محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الثامنة، النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة، 2018.
95- مروك نصر الدين، محاضرات في الإثبات الجنائي، 1ج ، ط3 ،دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
96- مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم الحديث 866، صحيح مسلم، الجزء2، دار احياء التراث العربي، لبنان.

97- مصطفى عمر التير، السجون كمؤسسة اجتماعية، معهد الانماء العربي، بيروت، دون تاريخ.
98- مصلح الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2000.
99- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، دار مجدلاوي، 2004.
100- نبيل رمزي، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة، دار الفكر الجامعي، 1999.

101- نبيل صقر، الوسيط في شرح الجرائم المخلة بالثقة العامة (الفساد ، التزوير) دار الهدى، الجزائر، 2015.
102- نجيب محمود حسني، النظرية العامة في القصد الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة.
103- نجيمي جمال، قانون الإجراءات الجزائية على ضوء الاجتهاد القضائي، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثالثة 2017.
104- نظام توفيق المجالي، دراسة تحليلية في النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجزائية، القسم العام، الطبعة الأولى، دار الثقافة، 2009.
105- نوفل علي عبد الله صفو الدليمي، الحماية الجزائية للمال العام ، دراسة مقارنة ، الطبعة الثانية 2006
106- ياسر الأمين فاروق، مراقبة الاحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية، ط1 ، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

ب- المراجع المتخصصة:

1- إبراهيم توهامي، فريد كورتل، الفساد الإداري والمالي... المشكلة وسبل العلاج، مجمع أبحاث الملتقى الدولي العلمي السابع، طبع الكتاب بمساهمة الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي بالجزائر، سكيكدة، ماي 2012.
2- أبو سويلم أحمد محمود نهار، مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010.
3- احسن بوسقيعة الوجيز في القانون الجزائي الخاص، جرائم الفساد، جرائم المال والأعمال، جرائم التزوير، الجزء الثاني، الطبعة 7، 2018.

4- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داوي علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد، الأردن، دار حامد، 2012.
5- البشري محمد الأمين، الفساد والجريمة المنظمة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2008.
6- بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي،2009.
7- بودهان موسى، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2010.
8- بيير لاكوم، ترجمة سوزان خليل، الفساد، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2003.
9- ثائر سعود العدوان، مكافحة الفساد، الدليل التشريعي لاتفاقية الأمم المتحدة، الطبعة الأولي، دار الثقافة للتوزيع، الأردن.
10- الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017.
11- حسن ابشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، 2006.
12- حسنين المحمدي بوادي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
13- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، منهج نظري وعملي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2008.
14- سليمان بن محمد الجريش، الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية، مكتبة الفهد الوطنية، دون طبعة، سنة 2003.
15- سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، الطبعة1، دار الساقي، بيروت لبنان، 2009.
16- شايبر شيماء، الفساد والحكم الراشد، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الانمائية برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك تموز/ يوليه 1997.
17- شيخ داوود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، دون طبعة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2003.
18- طه فارس، أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية، شبكة الألوكة، دون سنة.
19- عادل عبد العال خراشي، آليات مكافحة جرائم الفساد، الطبعة 1، شركة باش للطباعة، القاهرة، 2015.

20- عامر الكبيسي، الفساد العولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، بدون بلد نشر، 2005.
21- عبد العال الديربي ومحمد صادق اسماعيل، جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية والدولية، الطبعة الأولى، سنة 2012، المركز القومي للإصدارات القانونية عابدين.
22- عبد القادر محمد قحطان، الجهود العربية في مكافحة الفساد، الجزء الثاني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة المالك، فهد للنشر، الرياض، 2003،
23- عبد الله المصراتي، الفساد الإداري، نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي (دراسة ميدانية) المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011.
24- عبد الله بلوناس، رؤية اقتصادية للفساد، أسبابه ونتائجه وطرق معالجته، النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.

25- عبد المجيد محمود عبد المجيد، الأحكام الموضوعية لمكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع الجنائي المصري، الطبعة 2، الجزء 2، دار النهضة، مصر،2014.
26- عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد (تعريفه- صوره- علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى)، الطبعة 1،الجزء1، دار نهضة مصر للنشر، الجيزة، مصر، 2014.
27- العبد جورج، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
28- عبيدي الشافعي، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، دون طبعة، دار الهدى عين مليلة، 2008.
29- عبير مصلح، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة والشفافية في مواجهة الفساد، أمان للنزاهة والمساءلة، فلسطين، 2007.
30- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري ماهيته- أسبابه- مظاهره الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، سنة 2015.
31- عطا الله خليل، "مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي"، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

32- علي عوض حسن، جريمة البلاغ الكاذب، دار الكتب القانونية، مصر،2008.
33- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح "دراسة مقارنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

34- عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجتها، المركز العراقي للأبحاث، 2006.
35- فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم الآثار وسبل المعالجة، الطبعة1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2013.
36- فارس علي أحمد، حل الأزمات (الفساد الإداري نموذجا)، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، 2008.
37- قصي الحسين، الفساد والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1997
38- الكبيسي عامر، الفساد والعولمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005.
39- كريمة كمال، فساد الكبار، الرشاوي -العمولات -نهب المال العام، مطابع روز يوسف الجديدة، القاهرة، 1996.
40- كمال مصباحي وآخرون، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية لمنظمة الشفافية العالمية، المركز اللبناني للدراسات، لبنان، 2005.
41- لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، الطبعة الأولي، دار ومكتبة الكندري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
42- مايكل جونستون ترجمة نايف الياسن – متلازمات الفساد- السلطة الديمقراطية، الطبعة1، العبيكان للنشر، الرياض، 2008.
43- مجاشع محمد علي، التلفزيون والفساد، دور التلفزيون في مكافحة الفساد، الطبعة1، العربي للنشر والتوزيع، مصر،2016.
44- محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
45- محمد صلاح الدين حسن، موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي، الكتاب الأوّل، جرائم الفساد، دار الكتاب الحديث.

46- محمد علي سويلم، السياسة الجنائية لمكافحة الفساد، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
47- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، الطبعة1، دار الثقافة، عمان، 2011.
48- محي الدين شعبان توق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

49- مراد رشدي، النظرية العامة للاختلاس، في القانون الجنائي، مطبعة الكيلاني، القاهرة الصادرة سنة، 1988
50- مصطفى يوسف كافي، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2016.
51- منير الحمش، الاقتصاد السياسي، الفساد والإصلاح والتنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.
52- ناصر عبيد، ظاهرة الفساد، مقاربة سوسيولوجية اقتصادية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق سوريا،2002.
53- نائل عبد الرحمن، الاختلاس دراسة تحليلية مقارنة، طبعة 2، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
54- نيكولا أشرف شالي، جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية من أجل مكافحته، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
55- هاشم الشمري وايتار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
56- وليد ابراهيم الدسوقي، مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولي، الشركة العربية المتحدة، للتسويق والتوريدات، مصر، 2012.

57- ياسر كمال الدين، جرائم الرشوة استغلال النفوذ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.

ج- المراجع الأجنبية:

1- Iyanda David O, corruption: definitions, theories and concepts, arabian journal of busniss and management review (OMAN Chapter) Vol.2, No.4, Nov.2012

2- Sébastien Fucinis Loyauté de la preuve : provocation par un particulier et constat par l'agent public Éditions Dalloz 2015
3- HARTMUT Aden, les effets au niveau national et régional de la coopération internationale des polices : un système spécifique de level gouvernance, Approche comparées des polices en Europe, multi- L'Harmattan, Paris, 2003,

د- المجلات القضائية:

1- ابتسام صولي، الإعلام كآلية لمكافحة الفساد، العدد 20، مجلة الحقوق والحريات، جامعة خيضر بسكرة، مارس 2016.

2- أحمد المجالي، تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم، دراسة ميدانية على مركز إصلاح وتأهيل الموقر ومركز إصلاح وتأهيل أم اللولو، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، بتاريخ 2016.
3- أحمد محمد البوشي عبد على، مفهوم العقد الإداري، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) مجلة علمية محكمة.
4- أمال يعيش تمام ، مقال التصريح بالممتلكات كآلية وقائية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر ، مجلة الحقوق و الحريات ، العدد الثاني ، مارس 2016.

5- أمال يعيش تمام، صور التجريم الجديدة المستحدثة بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الاجتهاد القضائي، العدد الخامس جامعة محمد خيضر، بسكرة 2009.
6- ايمان محمد حسن، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر، مجلة النهضة، العدد 4، القاهرة، أكتوبر 2005.
7- إيناس عباس يونس الفتلاوي، مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، 2017.
8- بن بوعزيز أسية، إجراءات التقاضي أمام القطب الجزائي الاقتصادي والمالي، مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، المجلد1 ، العدد1 ، 2021.
9- بنور سعاد، الأقطاب الجزائية المتخصصة بين الاستراتيجية الوطنية والتعاون القضائي الدولي مكافحة جرائم الفساد، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد التاسع، ديسمبر 2019.
10- بوخضرة ابراهيم دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بين الفعالية والتعطيل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية عدد4، قسم الدراسات القانونية والشرعية القطب الجامعي "العفرون"، تمنراست الجزائر جوان 2013.
11- بوزوبع محمد، السياسة الجنائية بالمغرب، العدد الرابع، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، المغرب، 2005.
12- جمال وعلي، حقوق المشتبه فيه عند اللجوء إلى إجراءات البحث والتحري الخاصة، عدد3، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة سعيدة، جوان 2015.
13- حاتم بديوي الشمري، ابتهال جاسم رشيد، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد العراق نموذجا، مجلة مركز بابل، للدراسات الإنسانية، المجلد6، العدد 4، اصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب، 2016.

14- حاج احمد عبد الله وقاشوش عثمان ، أساليب التحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8 العدد 05 ، 2019.
15- حاحة عبد العالي، جريمة الإثراء غير الشروع في ضوء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس عشر جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2009.
16- حجوجة امل، عقابي أمال، الدعوى العمومية في ظل القانون الجنائي للشركات، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06 العـــدد: 02/ 2021.
17- حسام عبد الأمير خلف، الأطر القانونية الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، اتفاقية الأمم المتحدة والاتفاقية العربية، مقال علمي، دراسة مقارنة، جامعة بغداد، كلية القانون، 2010.
18- حسن فريجة، المجتمع المدني لمكافحة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، كلية الحقوق جامعة محمد بوضياف المسيلة، دون سنة طبع.
19- حسين فريجة، المجتمع الدولي ومكافحة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر اثار الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
20- حفيظ نقادي، مراقبة الهاتف، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع2، الجزائر، 2009.
21- الحقباني مفرح سعد، الآثار الاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد رقم17، العدد 34، سنة1423هـ.
22- خديجة غردان، جريمة الاختلاس في القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد09، العدد 03، ديسمبر 2018.
23- خير الله داوود، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، بيروت، نوفمبر 2004.
24- دحدوح عبد القادر، أساليب البحث والتحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 03 ، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2017.
25- دخان أمال، مقال بعنوان التوسع في تجريم أفعال الفساد بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6، العدد2، 2021.
26- دهمة مروان وباهي هشام، رقابة المفتشية العامة للمالية على الصفقات العمومية، مجلة الباحث القانوني، المجلد 01، العدد 02، مارس 2022.

27- دون مؤلف: تحليل سوسيولوجي لأسباب انتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة، دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (180، الجزء الثاني) أكتوبر لسنة 2018.
28- دون مؤلف، مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية، مجموعة من الخطب الشرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلة مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية، العدد 05، الطبعة الأولى، 2018.
29- راضية بوزيان، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009.
30- رزاقي نبيلة ، استراتيجية جهاز الضبط القضائي في الكشف عن جرائم الفساد، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2016.
31- رضا مهدي، دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 20، جوان2022.

32- رضا هميسي، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة ورقلة، جوان 2019.
33- رمزي حوحو، لبنى دنش، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد5، جامعة خيضر بسكرة 2009.
34- زيادة عربية بن علي، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة 10، العدد 01، 2002،
35- سالم الساري، أخبار الجريمة في صحافة الإمارات (دراسة تحليلية) مجلة العلوم الاجتماعية، العدد2، يونيو 1983.
36- سالم روضان الموسوي، الرقابة القضائية على أعمال مؤسسات المجتمع المدني، العدد 80، مجلة النبأ، شبكة النبأ المعلوماتية، 2006.
37- سالم عبد العزيز محمود، مؤتمر الفساد الإداري من منظور اقتصادي، غرفة التجارة والصناعة، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد33، العدد3، الكويت,2005.
38- سامية بولافة، مبروك ساسي، الأساليب المستحدثة في التحريات الجزائية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.
39- سلسبيل زعموش، الاستقلالية النسبية للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ن العدد4 قسم الحقوق جامعة جيجل الجزائر، نوفمبر 2017

40- سمر عادل حسين، الفساد الإداري أسبابه آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، العدد7، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، دون بلد، 2014.

41- سمير يونس، الاسهامات السوسيو، نظرية في ميدان دراسة الانحراف والعود إلى الانحراف، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

42- شنين صالح ، التسليم المراقب في التشريع الجزائري ، مقال منشور في مجلة واقع وتحديات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 12 العدد 02 ، 2015.

43- صالح شنين، اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع 2، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ،2010.

44- ضريفي نادية، تمويل الأحزاب السياسية في الجزائر، معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم القانونية، السنة الثامنة، العدد 16، جوان 2014.

45- طلال بن مسلط الشريف، ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م18، ع2، 2004.

46- عادل المستاري، مجلة الاجتهاد، جريمة الرشوة السلبية في القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،

47- عامر الكبيسي، الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد1، سنة2000.

48- عبد السلام بشير الدويبي، الأبعاد السببية لظاهرة الفساد، مجلة دراسات، العدد 21، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2005.

49- عبد القادر الشنتوف، الفساد المالي وطرق مكافحته بين التدابير الوطنية والجهود الدولية، الاقتصاد الخفي والجرائم المالية ودورها في إعاقة التنمية، أوجه الوقاية والمكافحة، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد الرابع، 2012.

50- عبد القادر مصطفاوي، أساليب البحث والتحري الخاصة وإجراءاتها، مجلة المحكمة العليا، العدد2، 2009.

51- عبد المجيد زعلاني، الاتجاهات الجديدة لتشريع جرائم الصرف، المجلة القضائية، العدد الأول، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1998.

52- عثماني فاطمة ، تجريم عدم التبليغ عن تعارض المصالح تكريس لمكافحة الفساد في الوظائف العمومية ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد الثاني عشر.
53- عزمي بشارة، فيما يسمى التطرف، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة العامة، العدد 14، أيار/مايو 2010
54- غزيوي هندة، لصلج نوال، التسرب ... آلية من آليات البحث عن الدليل الجنائي في التشريعات الجنائية المعاصرة، المجلة الشاملة للحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، 2012
55- فريد علواش، الإثراء غير المشروع وفقا لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، العدد الثاني، مارس، 2016.
56- فوزي عمارة، اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور والتسرب كإجراءات تحقيق قضائي في المواد الجزائية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2019.
57- قادري عبد الفتاح، آليات عمل الأقطاب الجزائية المتخصصة في جرائم الفساد، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8 العدد 1، مارس 2021.
58- قادري عبد الفتاح، موانع مباشرة الدعوى العمومية وأسباب انقضائها في جرائم الفساد، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس عشر، دون سنة نشر.
59- مجاهدي إبراهيم، آليات القانون الدولي والوطني للوقاية والعلاج من جرائم المخدرات، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 5 ، الشلف، 2016.
60- محمد بكرارشوش، الاختصاص الإقليمي الموسع في المادة الجزائية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه قاصدي مرباح ورقلة، العدد الرابع عشر، جانفي 2016.
61- محمد بوسلطان، مجلة القانون المجتمع والسلطة، عدد3، مخبر القانون جامعة السانية، وهران، 2014.
62- محمد قيس، تمويل الأحزاب السياسية في النظام الجزائري: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، المجلد 31، عدد02، جوان 2020.
63- مفتاح سليمان محمد أبو شحمة، أخلاق الدولة عند أفلاطون بين مثالية محاورة الجمهورية وواقعية محاورة القوانين، مجلة كلية الآداب، العدد الأول، جامعة مصراته، دون سنة.

64- منى مسعوني، محمد الأخضر كرام، دور الإجراءات القانونية والوظيفية في مكافحة الفساد بالجزائر، دراسة تطبيقية لعينة من مسؤولي قطاع الجمارك بورقلة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018.
65- نسرين حاج عبد الحفيظ، الترصد الإلكتروني كأسلوب قانوني للكشف عن جرائم الفساد الاقتصادي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 1.
66- نصر الدين عاشور، جريمة السرقة في ظل تعديلات قانون العقوبات 06-02، مجلة منتدى القانوني العدد 5 جامعة محمد خيضر بسكرة.

67- نوال طارق إبراهيم، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، 2019.
68- هامل محمد ، القطب الجزائي الاقتصادي والمالي كألية لمكافحه جريمة التهريب، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني.
69- هنان مليكة وبواب بن عامر، جديد رقابة المؤسسات الدستورية المختصة في الوقاية ومكافحة الفساد من خلال التعديل الدستوري 2020، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد الثامن، جوان2021.
70- ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره وأسبابه، مع الإشارة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ الإلكترونية، 14 كانون الثاني 2006.

ه- الأطروحات والمذكرات:

1- أمينة ركاب، أساليب التحري الخاصة في جرائم الفساد في القانون الجزائري، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان 2015/2014.
2- بن بشير وسيلة، ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري، أطروحة ماجيستير، 2013.
3- بن سلامة خميسة، جرائم الفساد: الوقاية منها وسبل مكافحتها على ضوء القانون 06-01، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر.
4- بن عودة حورية، الفساد وآليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2016.

5- تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية مولود معمري – تيزي وزو- نوفمبر 2013.
6- ثابت دنيا زاد ، مشروعية إجراءات التحقيق الجنائي ، مذكرة ماجيستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، دون سنة نشر.
7- جمال خوجة جريمة تبييض الأموال دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان 2007 \2008.
8- الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحته في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون خاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ،2015-2016.
9- الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحته في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015-2016.
10- حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
11- حماس عمر، جرائم الفساد المالي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2017/2016.
12- خالد بن عبد الله الرشودي ، المسؤولية الجنائية عن إفشاء أسرار التحقيق - دراسة تأصيلية مقارنة - رساله ماجستير، قسم العدالة الجنائية ، كلية الدراسات العليا ،جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 2006.
13- خضري حمزة، آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية، رسالة دكتوراه، كطلية الحقوق جامعة الجزائر، 2014/2015
14- خلف الله شمسي الدين ، آليات مكافحة الجرائم الفساد في التشريع الجزائري ، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي ، تبسة ,2022.
15- دغو لخضر، القانون في مواجهة ظاهرة الفساد والاعتداء على المال العام، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015-2016.
16- دليلة مباركي ، غسيل الأموال ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008.

17- راضية مسعود، الفساد المالي في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، 2022.
18- زوزو زوليخة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها في ظل القانون المتعلق بالفساد، مذكرة ماجستير تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، بورقلة، 2011/2012
19- سلطان جري غزاي العتيبي, مدى فعالية التدريب في تنميه المهارات الخاصة بالمراقبة الأمنية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2007.
20- شبري فريدة، تحديد نظام تسليم المجرمين، مذكرة ماجيستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس ، 2008-2007.
21- عاقلي فضيلة، الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2011 -2012.

22- عبد القوي بن لطف الله علي جميل، أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية، 2013.
23- عمارة فوزي، قاضي التحقيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2010.
24- عواس وسام، مشروعية وسائل البحث الجنائي الحديثة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2013 - 2014.
25- فوزي عمارة ،قاضي التحقيق ،أطروحة دكتوراه ، كليه الحقوق والعلوم السياسية ،جامعه الإخوة منتوري ،الجزائر ، 2010.
26- قادري عبد الفتاح ، القواعد الإجرائية في جرائم الفساد في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم القانونية و السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة العربي التبسي تبسة ، 2021.
27- لواتي فـوزي، التحقيق في جرائم المخدرات علـى ضـوء أسـالـيـب الـتـحـري الـخـاصة، مـذكـرة لـنـيـل شـهـادة الماجستير، كـلـيـة الـحقوق، جامعة الجزائر1 ، 2015/2014 .
28- نجاة صالحي، الأليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، مذكره ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.

29- نجار لويزة، إشراف عبد الحفيظ عاشور، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2014/2013.

و- ملتقيات ومقالات ومحاضرات:

1- احمد أعراب، استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الملتقى الوطني الأول حول الجرائم المالية المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي 2010.
2- امحمدي بوزينة آمنة، محاضرات في مقياس مكافحة الفساد، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص القانون العام، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم العام، السنة الدراسية 2019-2020.
3- أولويات العمل وآلياته، التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مصر، أوت 2008.
4- بلعيدي فريد، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية لطلبة السنة الثانية حقوق، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2020.
5- بوعزة نصيرة، حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني ليومي 07-08 ماي2012.
6- رشيد زوايمية، ملاحظات نقدية حول المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ملتقى آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، جامعة المدية 05-06 ماي2009.
7- صالح عبد النوري، التسليم المراقب للمخدرات والمؤثرات العقلية، الندوة العلمية حول " التعاون الدولي في مجال مكافحه المخدرات جامعه نايف للعلوم الأمنية، السعودية 2005.
8- عائشة مختاري، التسرب كأسلوب للتحري والتحقيق والإثبات، محاضرة ألقيت في اليوم الدراسي، علاقة الشرطة القضائية بالنيابة العامة واحترام حقوق الإنسان، مدرسة الشرطة طيبي العربي، سيدي بلعباس، 2008.
9- عمر اسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي، العراق، 2013.
10-القاضي عبد الله محمد، محاضرة اختلاس الأموال العمومية والخاصة، الجزائر،2010.

11-لعور بدرة، الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية في التشريع الجزائري"، مداخلة مقدمة في أشغال اليوم الدراسي حول التنظيم الجديد للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، منظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم 17-12-2015.
12-محمد العبادي، اسماعيل البديري، الفساد الإداري والاقتصادي (تقصيد الوظائف العامة) أسبابه وآثاره وعلاجه -بحث مقدم إلى المؤتمر القانوني في كلية جامعة كربلاء في: 2008/05/10.
13-مغني بن عمار، عبد القادر بوراس "التصنت على المكالمات الهاتفية واعتراض المراسلات"، الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2008.
14-ناجي بن الشريف، مفهوم الصفقات العمومية وتصنيفاتها، محاضرات مقدمة لطلة الماجستير في القانون، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006/2005.
15-نصيرة بلحاج، " تحديد السعر في الصفقات العمومية وفقا للتشريع الجزائري"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، منظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، يومي 20و21 ماي 2013.

16-وهبة مصطفى الزحيلي، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة دمشق، كلية الشريعة، 2003.

ي- مراجع الكترونية:

1- /http:/political-encyclopedia.org/dictionary
2- /http://www.transparency.org
3- /https://www.mohamah.net/law
4- تعاليم كونفشيوس، بتاريخ: 2021/04/24، على الموقع الإلكتروني: /http://m.marefa.org
5- http://www.google.com/amp/s/amp.france24.com/ar/20180905
6- htpp://m.marefa.og
7- مجدي حلمي، المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الراشد، .http:\\www.womenpress.net\articles.php

8- رنا أحمد عالم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، شبكة نبأ نيوز يوم 06-04-2008.

9- سليمان عبد المنعم ظاهرة الفساد، مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، موقع الأمم المتحدة، http/www/undp-pogar/org/arabic . ، تاريخ التصفح: 12/ 11/ 2014.

10- /http://www.google.com/amp/s/www.skynewsarabia.com/amp/world

11- www://library.iugaza.edu.ps

12- https://maraje3.com/2012/03/principle-legality-criminal-advantages-disadvantages/

13- http://criminologie-master-alg.blogspot.com/2016/12/blog-post.html?=1

14- http://www.folkculturebh.org/ar

15- http://m.marefa.org

16- http://shs.univ-bouira.dz/wp-

17- سلام مكي، أنماط الفساد، جريدة الصباح العراقية، بتاريخ: 21 كانون الأول 2020، على العنوان الإلكتروني:https://alsabaah.iq

18- https://www.alroeya.com/

19- https://www.echoroukonline.com/

20- دون مؤلف، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الطبعة الرابعة 2016.

21- آثار الفساد ومخاطره، الهيئة العامة الكويتية لمكافحة الفساد، بتاريخ: 2021/02/05، على الموقع الإلكتروني:
https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx

22- وليد الحداد، دولة المؤسسات، جريدة الأنباء، كويتية سياسية شاملة، بتاريخ: 2021/02/05، على العنوان الإلكتروني:

https://www.alanba.com.kw/kottab/walid-alhaddad/264936/05-02-2012-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%/A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA

23- www.alukah.net طه فارس، أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية، شبكة الألوكة.

24- http://arab-ency.com.sy/law/detail/164455

25- معاوية صالح، الأوراق المالية، مقال منشور بتاريخ: 12 ماي 2016، على العنوان الإلكتروني:

/https://www.ts3a.com

26- /https://www.akhersaa-dz.com/2021/02/17

27- http://ar.housepsych.com/deviatsiya_default.htm

28- /https://www.universalis.fr/encyclopedie/talcott-parsons

29- الموقع الإلكتروني www.imf.org

30- https://draminlotfyoffice.com/details/931

31- www.diwanalarabia.com

32- الموقع الإلكتروني Ar-wikipédia.org.

33- كتاب نظرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، المكتبة الشاملة الحديثة، بتاريخ: 2021/03/03، على العنوان الإلكتروني: https://al-maktaba.org/book/22798/5976

34- بعثة الاتحاد الأوروبي لمساعدة الحدود في رفح، التحسين من طرف مكافحة الفساد العابر للحدود، بتاريخ 05-2021/02 على الموقع الإلكتروني:
https://www.eubam-rafah.eu/ar/node/5358

35- بريطانيا...بؤرة الفساد العالمي، بتاريخ: 2021/04/24، على الموقع الإلكتروني:

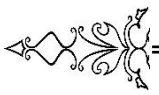
http://www.google.com/amp/s/amp.annabaa.org/arabic/goodgovernance

الفهـــــــ

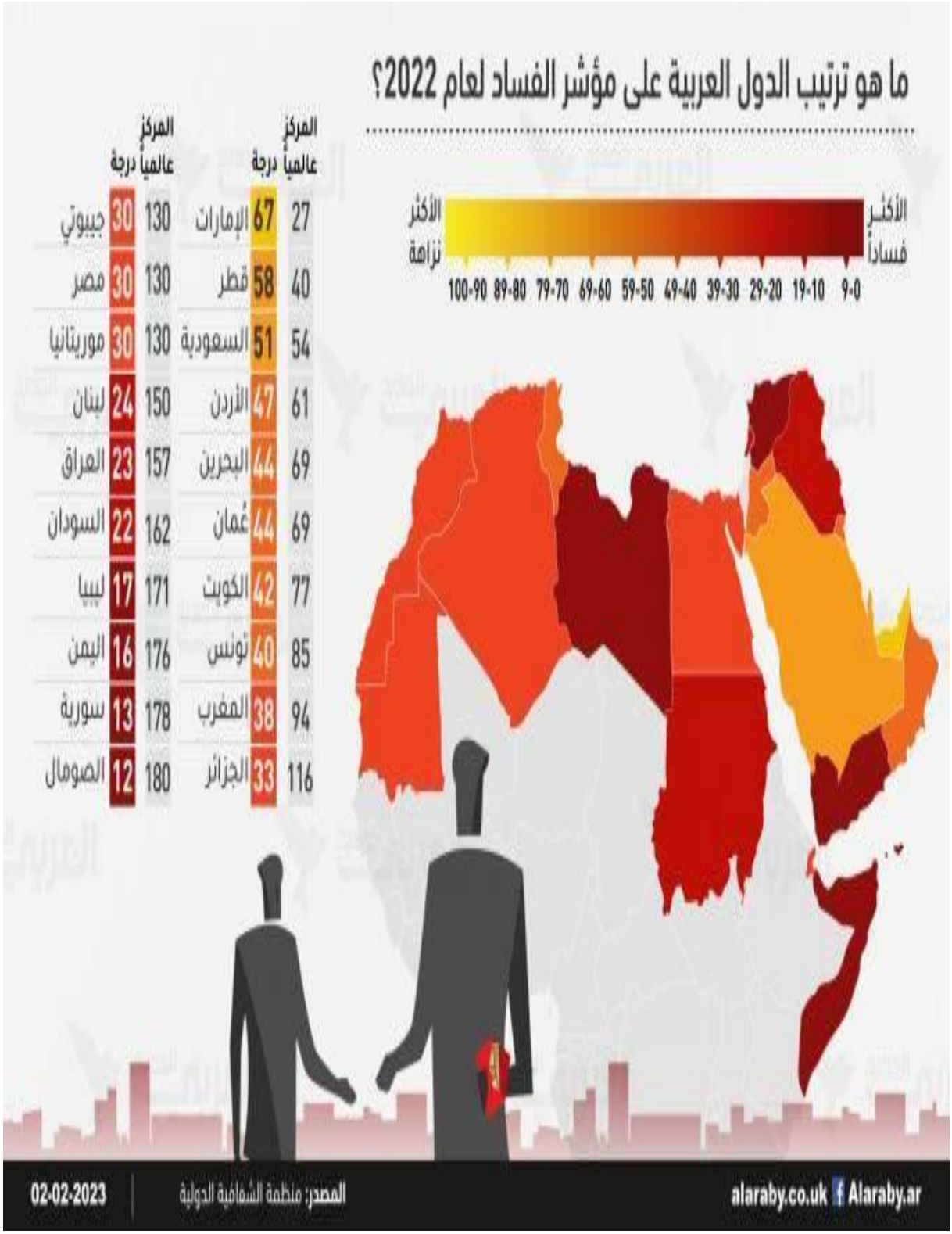


الملاحـــــــــــــــــق





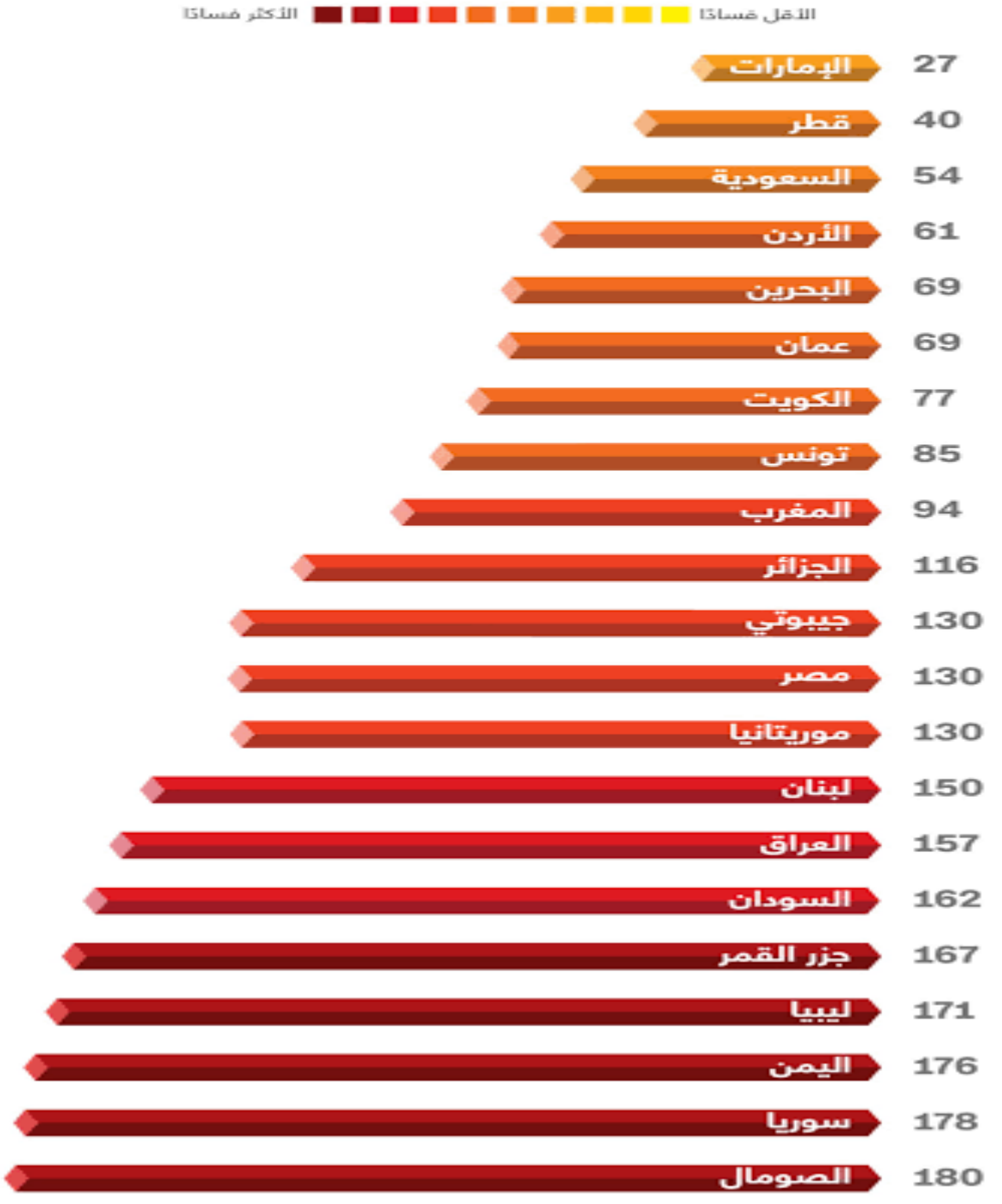
الفهـــــــ


ما هو ترتيب الدول العربية على مؤشر الفساد لعام 2022؟
المركز عالميا
درجة
27 67 الإمارات
40 58 قطر
54 51 السعودية
61 47 الأردن
69 44 البحرين
69 44 عُمان
77 42 الكويت
85 40 تونس
94 38 المغرب
116 33 الجزائر
130 30 جيبوتي
130 30 مصر
130 30 موريتانيا
150 24 لبنان
157 23 العراق
162 22 السودان
171 17 ليبيا
176 16 اليمن
178 13 سورية
180 12 الصومال
الأكثر فسادا
الأكثر نزاهة
100-90 89-80 79-70 69-60 59-50 49-40 39-30 29-20 19-10 9-0
المصدر: منظمة الشفافية الدولية
02-02-2023
alaraby.co.uk Alaraby.ar

تقـرير منظـمة الشفـافية الدوليـة لعـام 2022

الإمـارات تـواصل تصدر قائـمة مكافحة الفـساد

الترتيب العالمي للدول العربية على مؤشر مكافحة الفساد 2022



المصدر: transparency.org

الملحق

نموذج التصريح بالممتلكات (*)

(المادة 5 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته)

☐ تصريح في بداية تولّي الوظيفة أو العهدة — تاريخ التعيين أو تولّي الوظيفة .....

☐ تجديد التصريح — التاريخ .....

☐ تصريح عند نهاية الوظيفة أو العهدة — تاريخ إنهاء المهام .....

أولا – الهوية :

- أنا الموقع (ة) أدناه .....
- ابن (ة) .....
- وابن (ة) .....
- تاريخ ومكان الميلاد .....
- الوظيفة أو العهدة الانتخابية .....
- الساكن (ة) بـ : .....

أصرّح بشرفي بأن ممتلكاتي وممتلكات أولادي القصّر تتكوّن، عند تاريخ تحرير هذا التصريح، من العناصر الآتية

ثانيا – الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية :

يشمل التصريح تحديد موقع الشقق والعمارات أو المنازل الفردية أو أية أراض سواء كانت زراعية أو معدّة للبناء أو محلات تجارية التي يملكها المكتتب وأولاده القصّر في الجزائر و/أو في الخارج وفقا للجدول الآتي

وصف الأملاك (موقع العقار، طبيعته، مساحته)	أصل الملكية وتاريخ اقتناء الممتلكات	النظام القانوني للأملاك (أملاك خاصة، أملاك في الشيوع)

(*) يكتتب التصريح خلال الشهر الذي يلي تاريخ تنصيب الموظف العمومي أو تاريخ بداية عهدته الانتخابية (المادة 4 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته)

ثالثا – الأملاك المنقولة :

يشمل التصريح بالممتلكات تحديد الأشياء ذي قيمة مالية معتبرة أو كل تحفة أو أشياء ثمينة أو سيارات أو سفن أو طائرات أو أية ملكية فنية أو أدبية أو صناعية أو كل قيم منقولة مسعّرة (*) أو غير مسعّرة في البورصة يملكها المكتتب و أولاده القصّر في الجزائر و/أو في الخارج، وفقا للجدول الآتي:

طبيعة الأملاك المنقولة (مادية أو معنوية)	أصل الملكية وتاريخ الاقتناء	النظام القانوني للأملاك (أملاك خاصة، أملاك في الشيوع)

(*) قيمة المحفظة في 31 ديسمبر من السنة المنصرمة (إرفاق الجدول الإجمالي لحساب السندات الذي يقدمه البنك أو الهيئة المسيّرة).

رابعا – السيولة النقدية والاستثمارات :

يشمل التصريح بالممتلكات تحديد وضعية الذمة المالية من حيث أصولها وخصومها وكذا تحديد طبيعة الاستثمار وقيمة الأموال المخصصة، التي يملكها المكتتب وأولاده القصّر في الجزائر و/أو في الخارج، وفقا للجدول الآتي :

مبلغ السيولة النقدية	قيمة السيولة النقدية الموجهة للاستثمار(*)	الجهة المودع لديها	مبلغ الخصوم	
			المبلغ	الجهة الدائنة

(*) المبلغ في أول يناير من السنة الجارية.

خامسا – الأملاك الأخرى :

يشمل التصريح بالممتلكات تحديد أية أملاك أخرى ، عدا الأملاك السابق ذكرها التي قد يملكها المكتتب وأولاده القصّر في الجزائر و/أو في الخارج :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

سادسا – تصريحات أخرى :

.....

.....

.....

.....

أشهد بصحة هذا التصريح

حرر بـ..... في .....

التوقيع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس قضاء ....

محكمة.....

نيابة الجمهورية

رقم الترتيب :

إذن بالتفتيش

إن وكيل الجمهورية لدى محكمة .....

بعد الإطلاع على المستندات التالية :

طلب إذن بالتفتيش تحت رقم : ..... بتاريخ : .....

الطلب المقدم من طرف : .....

الرامي إلى تفتيش منزل المدعو : .....

المتهم بـ : .....

و بناءا على التحقيق الجاري حاليا في القضية

وبعد الإطلاع على المادة 44 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية

وحيث أنه توجد دلائل قوية ومتماسكة من شأنها أن تؤدي إلى ضرورة تفتيش

منزل المدعو : .....

الكائن بـ: .....

نأذن لـ: .....

بـ :السماح بتفتيش منزل المسمى : .....

و لواحقه لإحتمال العثور ع لى .....

على أن يجرى التفتيش والإيقاف وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد : 45 و 47 من قانون الإجراءات الجزائية و أن يحرر محضر بذلك .

حرر بالنيابة في : ../.../....

وكيل الجمهورية

مجلس قضاء
محكمة:
نيابة الجمهورية

رقم:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إذن بتمديد الإختصاص

نحن وكيل الجمهورية لدى محكمة
بعد الاطلاع على الطلب المقدم من قبل ضابط الشرطة القضائية
بـ:
المؤرخ في: تحت رقم:

و المتضمن طلب اذن بتمديد الاختصاص الى اختصاص

المتضمنة وقائع :
الخاصة بالمدعو :
التي راح ضحيتها المسمى :
بعد الإطلاع على المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية

إطلع عليه السيد وكيل
الجمهورية

لهـذه الأسبـاب

بتاريخ:

يؤذن بـ : تمديد الاختصاص الى اختصاص نيابة محكمة

حرر بالنيابة في:
وكيل الجمهورية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس قضاء..... وزارة العـدل

محكمة ..... وكيـل الجمهـورية لـدى محكمـة .....،

نيابة ..... إلى السيـــد/

رقم :...../.. ....،

إذن بالمراقبة الإلكترونية و اعتراض المراسلات

نحـن وكيـل الجمهـوريـة لـدى مـحكمـة

بعد الإطلاع على المواد 65 مكرر 5 الى 65 مكرر 10 من ق إ ج المعدل و المتمم.

بعد الإطلاع على الطلب المقدم من ..... المؤرخ في ..... تحت رقم ..... المتضمن طلب إذن بالمراقبة الإلكترونية و اعتراض المراسلات ، من أجل تهمة .....

نـأذن لـ: .....،

01/ بالمراقبة الإلكترونية و اعتراض المراسلات،

تحت إشراف ضابط الشرطة القضائية .....

2/ تحدد مدة العملية بأربعة (04) قابلة للتجديد أشهر تسري من التاريخ أدناه .

في : التاريخ .....

وكيل الجمهورية

الملاحـــــــــــــــــــــــق

مجلس قضاء:

محكمة:تبسة

نيابة الجمهورية

رقم الترتيب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

إذن بتمديد الحجز تحت النظر

إن وكيل الجمهورية لدى محكمة تبسة

بناء على الطلب المقدم من طرف:

المؤرخ في: / تحت رقم:

وبناء على التحقيق الإبتدائي الجاري حاليا في القضية.

حيث توجد ضد

دلائل خطيرة و متطابقة من شأنها أن تؤدي إلى ضرورة تمديد الحجز تحت النظر

للمدعو

الموجود في الحجز تحت النظر منذ: الساعة:

نظرا لمقتضيات التحقيق الجاري :تورطه في حيازة المؤثرات العقلية

<<<

الملاحـــــــــــــــــــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العـدل

مجلس قضاء .....

محكمة .....

وكيل الجمهـورية لـدى .....

نيابة.....

إلى السيـــد/

رقم : ...../..

.....

إذن بالتســـــرب

نحـن وكيـل الجمهـورية لـدى مـحكمـة

بعد الإطلاع على المواد من 65 مكرر 11 إلى 65 مكرر 18 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم.

بعـد الإطـلاع على الطلب المقدم من طرف .....

المؤرخ في .....، تحت رقم ..... المتضمن طلب الإذن بالتسرب ضمن جماعة إجرامية تنشط في مجال التهمة .....

و عليـــــه

1/ نأذن بتسرب عنصر تابع للمصلحة للعمل تحت إشراف ضابط الشرطة القضائية ....

وهذا لتجنيده بالتوغل والمتابعة عن قرب لتحركات و نشاطات أفراد شبكة إجرامية تنشط في التهمة ..... من أجل الإطاحة بهم في حالة تلبس .

2/ تحدد مدة العملية بأربعة (04) قابلة للتجديد أشهر تسري من التاريخ أدناه .

في :.....التاريخ

وكيل الجمهورية

